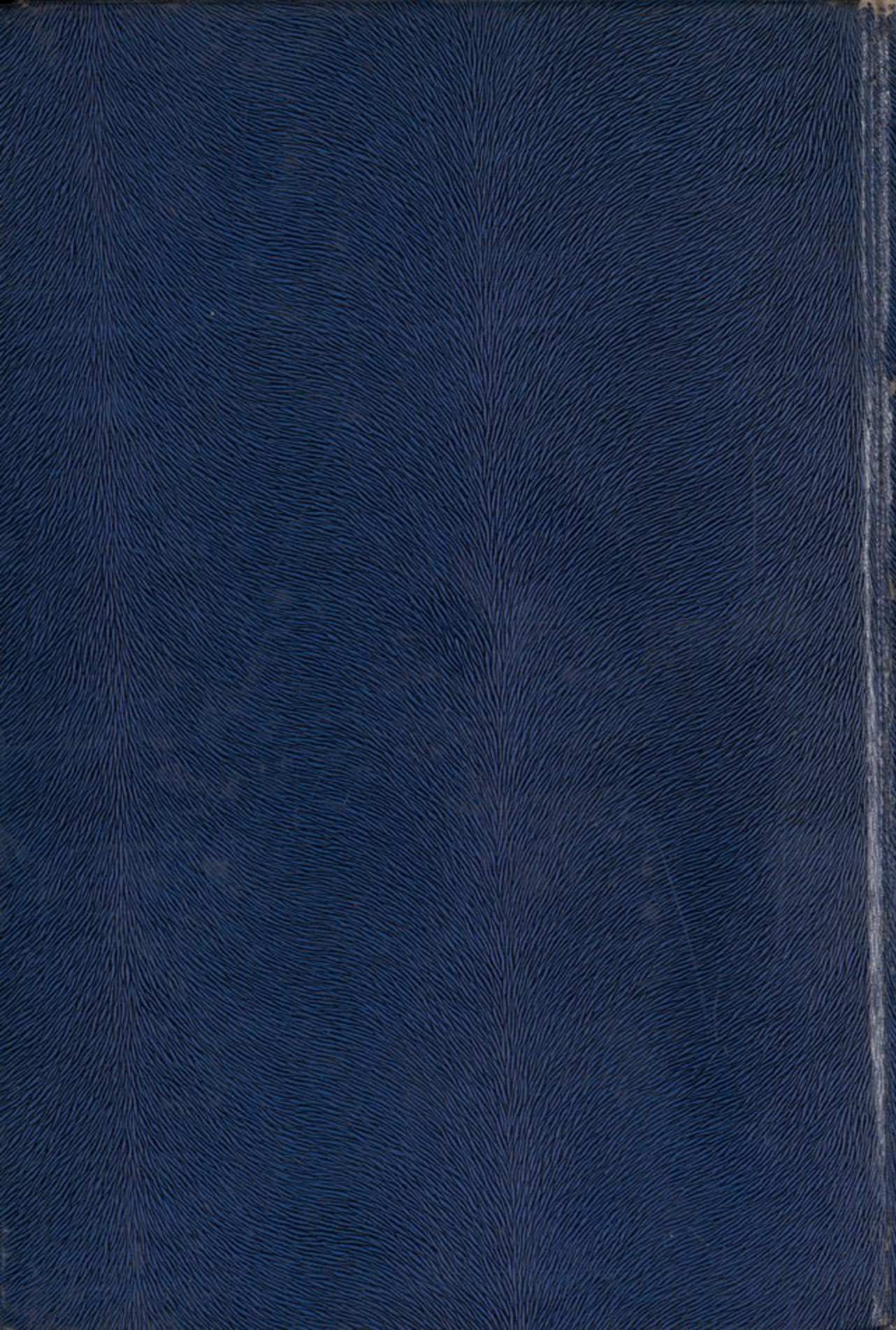




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



الأساطير الاقتصادية
بمضارة الأمريكية

الأساس الاقتصادي
للحضارة الأمريكية

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

الأساس الاقتصادي للحضارة الأمريكية

تأليف

سيوارد كلود

ترجمة

أحمد مظهر مجاهد

إشراف وتقديم

الدكتور محمد علي رفعت

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع مولانا: القاهرة

١٩٥٥

هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت مؤسسة فرانكلين
للطباعة والنشر بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق

This is the translation of "The American Way"
by Shepard B. Clough. Published by Thomas Y.
Crowell Company. Copyright, 1953, by the author.

محتويات الكتاب

صفحة

١	تقديم بقلم الدكتور محمد على رفعت
٥	فاتحة الكتاب
٧	الفصل الأول — الاقتصاد والمدنية
١٩	الفصل الثانى — الصناعة الأمريكية والموارد الطبيعية
٣٧	الفصل الثالث — فنون الصناعة وعوامل النمو الصناعى الأخرى
٥٤	الفصل الرابع — التوسع فى الزراعة (منافع ومشاكله)
٨٦	الفصل الخامس — النقل والتجارة
١١٤	الفصل السادس — النقود والبنوك فى الاقتصاد الأمريكى
١٣٤	الفصل السابع — السكان والقوة العاملة والحركة العالمية
	الفصل الثامن — تنظيم الأعمال والثورة الإصلاحية فى الإدارة وتركيز الثروة
١٥٥	
١٧٢	الفصل التاسع — الدورات التجارية ودولة الرفاهية
١٨٨	الفصل العاشر — الماضى والحاضر والمستقبل

تقديم

بقلم الدكتور محمد على رفعت

قبل قراءتي كتاب الأساس الاقتصادي لمدينة أمريكا الحديثة ، قرأت كتاباً آخر لنفس المؤلف عن بعث المدينة الإنسانية الأولى ، ثم انتقلها إلى مواطن أخرى في فترات متتابة من التاريخ .

وقد أعجبت بأسلوب المؤلف في عرض موضوعه ، والكشف عن الاحتمالات المختلفة وسرد الوقائع المتصلة بالشرح الذي اختاره .

فلما طلبت إلى مؤسسة فرانكلين اختيار أحد المؤلفات الأمريكية الحديثة لنشرها باللغة العربية ، لم أتردد في اختيار كتاب الأساس الاقتصادي لمدينة أمريكا الحديثة من بين أكثر من عشرة مؤلفات نفيسة .

ولم ينقص إعجابي بأسلوب المؤلف بعد قراءة كتابه ، الذي يسرني أن أقدمه لقراء العربية .

إن المؤلف الجليل الدكتور شبرد كلاو ، لغنى عن التعريف في الأوساط العلمية في أمريكا وأوروبا . ولعل اتصاله الوثيق بجامعة أوربا الغربية لعهد تحصيله العلم وخلال مزاولته صناعة التدريس ، يضيف على ما يكتبه صفة قل أن تتوفر لدى أقرانه من الكتاب الأمريكيين ، الذين ينظرون إلى تطور الحوادث في أمريكا نظرة « إقليمية » غالبية ، ولا يعنون كثيراً بربط هذا التطور بما سبقه في أوربا الغربية .

فقد حصل المؤلف في سنة ١٩٢٣ على أولى أجازاته الجامعية من جامعة كوليت بأمريكا ثم رحل إلى السربون ، وبعدها إلى هيدلبرج ، لإتمام دراساته العليا . وإثر عودته إلى أمريكا انضم في سنة ١٩٢٨ إلى هيئة التدريس بجامعة كولومبيا التي حصل منها على أجازة الدكتوراه في سنة ١٩٣٠ .

ولما نشبت الحرب العالمية الأخيرة ، أسهم كغيره من علماء بلاده في « المجهود الحربى » معاوناً الكثير من المنظمات الحكومية في نشاطها ، فقام بتدريس العلوم السياسية في معاهد حكومية وغير حكومية ، واشترك في أعمال هيئة المساعدات الأجنبية والمجلس الاستشارى لتاريخ الحرب . وكان ولا يزال عضواً في هيئات حكومية وأخرى علمية تعنى بالدراسات التاريخية ، مع احتفاظه بكرسى الأستاذية في التاريخ بجامعة كولومبيا بنيويورك .

والدكتور كلاو ، عندما يعرض لمختلف نواحي التطور الاقتصادى فى أمريكا الحديثة ، إنما يعالجها معالجة الباحث المدقق ، والتحير الملم بتفاصيلها ، وهو مع كل هذا يبسط آراءه فى أسلوب مشوق يجذب القارئ ولو لم يكن نال حظاً كبيراً من الدراسات المنظمة أو ألم من قبل بالأحوال الأمريكية .

كل هذه الملاحظات سوف تتكشف أمام قارئ هذا الكتاب ، وخاصة لأن البواعث التى حفزت الدكتور كلاو على وضعه ، إنما ضاعفت حرصه على التبسيط والاسترسال فى العرض والشرح . ذلك لأنه كتب فصول الكتاب ابتداء لى يستعين بها على إلقاء سلسلة من المحاضرات فى معهد الدراسات السياسية بباريس والجامعة الحرة ببرلين ، وجامعتى تورين وجنوا بإيطاليا .

وطبعى أن المؤلف — وهو الحبير بمشاكل التدريس ومشارب الطلبة — لم يفته اختيار الأسلوب الذى يلائم تعدد أنواع الثقافة لدى المستمعين لمحاضراته من طلبة الجامعات الأوروبية المختلفة .

فكأنى به وهو يناجى سامعيه فى أسلوب قصصى ، بعيد عن التكلف برىء من التعنت ، يسوق إليهم البيانات والإحصاءات التى تدعم آراءه وتثبتها لديهم فى غير إسراف أو إملال . وإنه فى إبرازه لأثر الرخاء المادى على انتشار المدنية وازدهارها ، ليكشف لسامع المحاضرات أو لقارئ الكتاب فيما بعد ، عن الرابطة السببية بين الرخاء المادى والتفوق فى الآداب والفنون . ولكنه إلى جانب هذا لم ينس أن يوضح الظروف التى تجعل ذلك الرخاء باعث هذا التفوق ودعامته .

وإن القارىء النابه ليلاحظ أيضاً حرص المؤلف على الأشادة بأسباب المدنية الأمريكية فيغالبه في بعض مراحل البحث شعور يدفعه دفعا إلى التحمس في تجميل هذه المدنية وتجميل مقوماتها مما قد يتيح للناقدين فرصة مؤاخذته على محاولة « بيع أمريكا » إذا جاز لنا أن نستعير عبارة أمريكية مألوقة .

إنما للمؤلف عذره مع ذلك ، فهو يكتب لغير الأمريكيين ، وهو يعالج ناحية خاصة في الحياة الأمريكية ، وهو ينظر إلى تلك الموارد الاقتصادية الموفرة التي اختصت بها أمريكا ، ويتأمل ذلك الجهاز الاقتصادى الضخم الذى تأسس على تلك الموارد والذي لا يكاد يتأثر ببعض عوامل التقييد المنبعثة عن الأخذ بمذاهب اقتصادية مستحدثة ، كتدخل الحكومة في كثير من أوجه النشاط الاقتصادى وتوجيهها لبعض نواحي الإنتاج ، فإذا لم يكن لهذا التدخل أثره الضار المحتوم في البيئة الأمريكية لضخامة مواردها ومرونة الأوضاع الاقتصادية فيها ، فقد كان له أسوأ الأثر في البيئات الأخرى خارج أمريكا . ثم إن الخطر كل الخطر فيما جنحت وتجنح إليه الدول الأخرى من تقليد أمريكا ومحاكاتها مع اختلاف الموارد والأوضاع .

وقد يؤخذ على المؤلف اتجاهه في الفصل التاسع إلى مجازاة رأى السائد في أمريكا وفي غيرها من البلاد في شأن التجربة التي اصطنعها الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت ، إثر توليته شؤون البلاد في سنة ١٩٣٢ وحينما كانت الأزمة التجارية العالمية على أشدها . فالكثرة الغالبة من رجال الاقتصاد ، من أمريكيين وسواهم ، لا تزال على وهما بأن القوانين التي سنها روزفلت وخليفته ، والتدابير التي اتخذت أثناء الأزمة كانت هي الباعث الأول لنشاط الاقتصاد الأمريكى وتجده المستمر فيما بعد . ولا سند لهذا الوهم إلا موافقة الوقت ، أى سبق القوانين والتدابير ، أو معاصرتها لذلك البعث والتجدد .

إنما الباحث المدقق يرى في تلك القوانين والتدابير معوقا للنشاط وتجده ، ولو لم تكن تلك القوانين والتدابير لبلغت أمريكا شأواً أبعد وحقت رخاء أعظم مما تنعم به الآن .

وعلى أية حال فليس الآن مقام البحث في أمر هذا الخلاف الخطير في وجهات النظر ، إنما أردنا من الإشارة إليه التحرر من قبول وجهة نظر معينة قبل استقصاء ملبساتها ومقوماتها .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب لقراء العربية ، أرى لزوما على أن أنوه بفضل مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر على ما تبذله من جهد ومال في سبيل تعريب المؤلفات ذات القيمة العلمية والأدبية إلى اللغة العربية ، وتمكين أبنائها من ارتشاف مناهل العلوم العذبة والاستفادة منها في تحسين أحوالهم وتقويم ما اعوج من أمورهم .

ولقد كان للأستاذ أحمد حلمي حجاج ، ناقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، مجهود مشكور بذله لأشهر ، ليخرج هذا الكتاب في أسلوب مبسط ، يضاعف فائدته بما يجذب من طوائف القراء .

والله ولي التوفيق .

فاتحة الكتاب

كانت الظروف التي مهدت لوضع هذا الكتاب تتلخص فيما يلي :

في شتاء ١٩٥٠ - ١٩٥١ دعاني معهد الدراسات السياسية بجامعة باريس لإلقاء سلسلة من المحاضرات في تاريخ الاقتصاد الأمريكي ، على أن تتناول بصفة خاصة الفترة من الحرب الأهلية إلى وقتنا هذا . ولقد واثقني هذه الفرصة الطيبة لإشباع رغبتي في الترحال ، كما كنت على يقين من أن الواجب — وفي استطاعتي تأديته — أن أشرح للفرنسيين كيف تسنى لأمريكا أن تبلغ ما بلغته من هذا النجاح الاقتصادي العظيم . وأن أذكرهم وأذكر جميع الشعوب معهم بأن الرخاء العميم الذي حققته أمريكا لأبنائها جدير بأن يهيء لها مدينة عظيمة على نحو ما تنبئنا به السوابق التاريخية .

ولا شك أن شعور العطف على الطلبة وتقدير ما يتحملونه من متاعب ومشاق في دراستهم جعلاني أحرص الحرص كله على العناية بإعداد محاضراتي مما سبب لي كثيراً من الإرهاق وعديداً من المشاق . ورغبة مني في التأكد من وضوح الموضوع واتساقه ، ومن أن عبارتي الفرنسية أجزل مما يتأتى لي وحدي دون معونة من أحد ، عازمت على وضع كتاب أستمد منه ما أريد إلقاءه وهذا ما فعلته . ولقد سنحت لي بعد ذلك فرص عديدة لمراجعة أصل الكتاب وتنقيحه على ضوء لقاء القراء له . كما كنت أثناء ذلك قد قدمت باللغة الفرنسية ما جمعته من بيانات لطلبة الـ "Sciences Po" — وهو الاسم الذي يطلقه على معهد العلوم السياسية أصدقاءه المقربون تدليلاً له — كإقامتها أيضاً إلى طلبة الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة جرينوبل ، وكذلك عرضتها باللغة الألمانية على بعض طلبة الجامعة الحرة ببرلين ، ثم باللغة الإيطالية على طوائف المستمعين في جامعات تورينو وجنوى وروما . وأخيراً وكنت لا أزال في غربتي — حيث يغمرني شعور بالحنين إلى الوطن منبعثاً من الابتعاد عنه ثلاثة آلاف ميل — شرعت

فى إعادة كتابة الأصول الإنجليزية وأنا على يقين من أنه فى استطاعة الأمريكين وغير الأمريكين على السواء أن ينتفعوا من شرح موجز موثوق فيه للتقدم الاقتصادى الأمريكى وما فيه من إمكانيات التمددين .

وغنى عن البيان أنى تلقيت ، أثناء إعداد هذا الكتاب ، كثيراً من المساعدة والتشجيع من مصادر متعددة ومن أشخاص كثيرين ، أقر لهم جميعاً بالشكر . ومع هذا فواجبى يقتضىنى التعبير عن اعترافى الخالص بالجميل لمؤسسة فولبرايت على جائزتها وللمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية على إعانتة التى يسرت لى أمور السفر . ولا شك أن هاتين المعونتين كان لهما أكبر الأثر وخاصة من الناحية المالية فيما قمت به من نشاط . كما أرى من واجبى أيضاً أن أخص بالذكر من بين جميع الذين شجعونى على هذا المجهود ، صديق العالم جان فوراستيه وكذلك چاك شاپسال مدير معهد الدراسات السياسية ، وهنرى دييوا عميد كلية الحقوق فى جرينوبل آنثذ والأستاذ بكلية الحقوق يياريس الآن . فضلاً عن ذلك فإنه يسعدنى أن أقدم ممنونيتى إلى تلاميذى وزملائى ، الذين أتاحوا لى تقدير صدق آرائى هذه بالمقارنة إلى انطباعاتهم عنها ؟

شبرد كلود

الفصل الأول

الاقتصاد والمدنية

١ — الرخاء والمدنية .

لو أن أسلوب الكتابة الآن هو نفس أسلوب قدماء الإغريق والرومان في نظم الملاحم للإشادة بجلائل الأعمال الوطنية ، لاجتمع للشعراء الأمريكيين موضوع فذ صالح للنظم . فإن بلوغ هذه المرتبة من الرخاء الاقتصادى مما لم يدركه غيرهم من قبل ، حرى بنظم القصيد الرائع والملاحم الممتعة ، وفي الحق إنه لم ينعم شعب قط بمثل هذا الفيض من الوفرة المادية في معيشته مما نشاهده الآن في متناول الشعب الأمريكى .

ولكن لم يحاول شاعر واحد مع الأسف أن يشيد بأولئك الذين هبطوا شواطئ أمريكا فأقاموا عليها صرحا اقتصاديا يبرز كل ما عداه على أساس معدل الإنتاج الفردى . ولو أن شاعراً نظم ديواناً كهذا لما ذهب الأجانب إلى الزعم بأن الأمريكيين عتاة في ماديتهم وأن الحضارة تعوزهم ، ولبدد الأمريكيون بعض ما يساورهم من الشك في أن هؤلاء الأجانب قد يكونون على حق فيما يزعمون .

ولن نجد المراقب المدقق ، سواء أ كان أمريكياً أم غير أمريكى ، أى مأخذ على وفرة السلع والخدمات لدى أفراد الشعب . فالثابت ، على نحو ما أوضحنا في موضع آخر ، أن ذروة الرخاء الاقتصادى فى مختلف العصور قد تقترن أو تسبق الفترات التى تبلغ فيها المدنية ذروتها . ومن الواضح أيضاً أن الإنسان لا يتسنى له بغير ذلك اليسر الذى يصاحب وفرة السلع حق تتجاوز الكفاف أن يكرس جهوده ويوجهها نحو التقدم والرقى ، فلن يمكنه أن يستحدث عملاً جليلاً فى الأدب أو العمارة أو التصوير أو الحفر أو الموسيقى ، ولن يقدر على إنشاء مجتمع منظم يلتزم الناس فيه

قواعد مألوفة وعادلة ، ولن يقدر على التحكم في عوامل الطبيعة ، حتى يأمن المرض والعوز . ويعلم المطلعون أن النفوذ السياسى والقوة العسكرية لأى مجتمع يعتمدان إلى حد بعيد على طاقة هذا المجتمع الاقتصادية ، فكم حدثنا التاريخ فيما جاء به من أخبار العصور المختلفة أن أقواما من البدائيين رابطوا على تخوم المناطق المتحضرة متأهبين للانقضاض والسطو على من كانوا أعظم منهم حظا من الرقى إذا رأوا فيهم مظاهر الضعف والخور .

ومع أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً حيويا في بلوغ مراتب سامية من المدنية — كتقدم الفنون وحرية التعبير وتبادل الأفكار وتهيئة الفرص أمام الأفراد — إلا أن للعامل الاقتصادى خطره في بلوغ تلك المراتب السامية والحدود عنها . وإنه لأمر خطير حقا أن نجد أن طابع المدنية المتغير ، وهو ما يعتمد البعض إلى وصفه بالطابع المتأرجح ، إنما تفسره الحدود الاقتصادية في الغالب .

ولهذا نجد المجتمع الذى يخصص نصيبا متزايدا من نشاطه للإكثار من الفنون الجميلة إنما يفعل ذلك على حساب نشاطه الاقتصادى . ومن ثم يتداعى الرخاء الاقتصادى الذى كان قد يسر لهذا المجتمع أسباب الحضارة ، فلا يلبث أن ينحسر فيض السلع والخدمات بالمقارنة لعدد السكان وقد تعجل بذلك حرب طاحنة أو زيادة في عدد السكان بمعدل يفوق خطى التقدم الاقتصادى ، أو يكون نتيجة التدمير الاجتماعى . وعندما يبلغ قصور الرخاء الاقتصادى درجة خطيرة ترى الفن قد ذهبت عنه نضرتة وحيوته واتسم بالإفراط في التجميل والترهل ، وترى العلاقات الاجتماعية قد تحكمت فيها أساليب القوة الغاشمة شيئا فشيئا ، ونرى المرض والعوز منتشرين في ربوع البلاد . وقد تطرأ في داخل نطاق الحضارة الواحدة تغيرات على المراكز الرئيسية للمدنية مما لا يمكن تفسيره إلا على أساس من الاقتصاد . ففي مصر القديمة مثلا انتقل محور المدينة من مصر السفلى إلى مصر العليا ، وفي وادى دجلة والفرات حدث الانتقال من سامراء على الخليج الفارسى إلى بابل في أقصى الداخل ، وفي الحضارة الاغريقية حدث الانتقال من السواحل الشرقية على بحر إيجه إلى صميم الأصقاع الأوربية ، وفي الحضارة الأوربية الغربية تعاقب هذا المحور على شمالى إيطاليا

فالأقاليم المنخفضة فلندن فباريس ، وبرزت قيمة كل من هذه البلاد كقوة مجددة تصعد وتهبط تبعاً لأهمية كل منها من الناحية الاقتصادية .

فإذا صح هذا التحليل لتاريخ الإنسان ، وإذا كان مما يتفق مع المنطق أن نتوقع أن المستقبل إنما ينسج على منوال الماضي على وجه التقريب ، فلا غرابة إن نظرت أمريكا بعين الفخار إلى ما حققته من كسب اقتصادي وأن ترنو بعين الأمل إلى ما يستجد من الأعمال الباهرة ، فلاحتمال الغالب أن محور الحضارة في أوروبا الغربية سوف ينتقل إلى أمريكا الشمالية وسوف يغدو الأمريكيون حفاظاً على مدينة الغرب العظمى ، ومهما استبد بالناس الشك فلا أقل من الاعتراف بأن أمريكا تتمتع بالإمكانات الاقتصادية الكفيلة بيلوغ أسمى الغايات (راجع الجدول رقم ١ بالملحق الوارد في نهاية الكتاب)

وحق تكمل ذروة المدنية التي يعدنا بها التقدم الاقتصادي الأمريكي ، ينبغي أن يكون هناك توازن دقيق بين الانتفاع بالموارد البشرية وغيرها من الموارد . على أن هذا التوازن رهن إلى حد بعيد بمصير المدنية كما يفهمها أصحاب الحضارة الغربية ، وهل هي معمرة أو منقرضة . فالضرورة تقضي باستخدام الموارد في النشاط الاقتصادي بما يكفل بقاء أفراد المجتمع في مستوى رفيع من الرخاء ، وكذلك باستخدام موارد أخرى في النشاط الإبداعي بما يكفل إنتاج آيات من الفنون ، وموارد ثالثة لبسط سلطان الإنسان على الطبيعة بما يكفل عدم وقوعه فريسة للجوع أو المرض ، ورابعة تتصل بتنظيم العلاقات بين الناس بما يكفل تألفهم في مجتمع يسوده الوئام . أما كيف نصل إلى هذا التوازن فربما كانت هذه كبرى معضلات الجنس البشري جميعاً .

٢ — العوامل « الاستراتيجية » في نجاح أمريكا الاقتصادية .

مهما يكن المصير الذي ينتظر تطور المدنية في أمريكا ، فإن في ماضيها دروساً هامة اتصلت بالنمو الاقتصادي . وفي الحق أنه ليس من المبالغة في شيء أن نقول أن تاريخ الولايات المتحدة الاقتصادي جدير بأن يعتبر أنموذجاً للرقى الاقتصادي يستطيع

العالم من دراسته ومقابلته بغيره أن يستوعب أسباب زيادة الرخاء . وفي سبيل هذا الاستيعاب وتلك الدراسة سطرت صفحات هذا الكتاب .

ولنبداً بالنظر إلى هذا النموذج عن كذب حتى نلم بهيكله قبل بحث أجزائه بحثاً مفصلاً . ولو تابعنا النظر لروعتنا تلك التغيرات التي طرأت على بنيان الاقتصاد الأمريكي على مر الأيام ، ونلاحظ منها بوجه خاص ذلك التحول الخطير من الزراعة إلى الصناعة وذلك التوسع العظيم في الخدمات . ففي غضون العقد من سنة ١٨٦٩ إلى ١٨٧٩ كان نصيب الزراعة ٢٠ ٪ من الدخل القومي ونصيب الصناعة ١٣,٩ ٪ فقط ، أما في سنة ١٩٥٠ فكان هذان النسيبان ٧,٢ ٪ و ٣٠,٧ ٪ على التوالي . أضف إلى ذلك أنه في سنة ١٨٥٠ كان حوالي ٨٢ ٪ من السكان ينتجون السلع و ١٨ ٪ يشتغلون بالتجارة وغيرها من الخدمات بينما في سنة ١٩٥٠ كادت الفئتان أن تتعادلا في العدد . ومثل هذا التحول ملحوظ في جميع البيئات الاقتصادية التي يرتفع فيها معدل دخل العامل (أنظر الجدولين رقم ٢ و ٣) .

وتوضح هذه التغيرات في البنيان الاقتصادي بعض العوامل الأساسية في تقدم أمريكا الاقتصادي ، فإننا نلاحظ زيادة نشاط الطوائف التي تختص بأداء الخدمات العامة وبتوزيع السلع ، ومن الجلي أن أمريكا قد أفادت من تكريس الأفراد جل جهدهم في إنتاج ما يستطيعون إنتاجه بأقل تكلفة فلم يجنحوا إلى سد حاجاتهم المختلفة بإنتاج المصنوعات اليدوية المنزلية ، فهم يميلون — بفضل قوتهم الشرائية التي اجتمعت لهم من بيع ما ينتجونه — إلى الحصول على أغلب ما يحتاجون إليه من السلع بشرائها من السوق .

يبد أننا حين نتأمل النموذج ، نرى أن أسلوب الانتاج والتوزيع بلغ ذروة التقدم .

ومع أن تعدد أسباب هذا التقدم قد يضاف عليها شيئاً من الغموض ، إلا أنه من الواضح أن إحدى ملامسته الهامة هي التوسع في استخدام النقود منذ عهد بعيد . والنقود التي اصطلح على تسميتها معيار القيم ووسيلة التبادل ومستودع الثروة ، كانت في كل اقتصاد بلغ شأواً رفيعاً تؤدي دوراً له من الخطر ما يدعوني إلى ملاحظة

الرأى القائل بأن النقود كانت إحدى مخترعات الإنسان العظمى ، شأنها شأن النار والعجلة وصهر المعادن من حيث أهميتها للبشر .

وفضلاً عن التوسع في تقسيم العمل وفي مبادلة السلع بالنقود ، نلاحظ في أنموذجنا زيادة مطردة في نسبة ما تنفـى به الصناعة على الدخل القومى بالقياس إلى الزراعة ، مما يبرز المزايا الخاصة الناجمة عن استخدام الآلات وعن تزويدها بالقوة المحركة حتى أصبح العامل رويداً رويداً يملك حشداً من « العبيد الآليين » يأتمرون بأمره : أولئك « العبيد » الذين يمكن إبدالهم بغيرهم أو زيادة عددهم أو منحهم عطلة بغير أجر . وتصنع معظم هذه الآلات وتدار بمواد غير عضوية ادخرتها الطبيعة على مر الزمن بمقادير موفورة ، وقد قدر بعض الخبراء الطاقة المستمدة من مصادر غير عضوية في الولايات المتحدة لسنة ١٩٤٧ فوجد أنها تبلغ ألف ضعف للطاقة البشرية . ولعل في هذا التقدير شيئاً من التحفظ . فضلاً عن ذلك فموارد المواد غير العضوية ، لا تتأثر بمواسم النضوج ولا بالعوامل المناخية ولا بالآفات النباتية أو الحيوانية ، بل إنها في متناول الإنسان في أى وقت يريد .

وكان من حسن الطالع أن كانت بالولايات المتحدة خزائن طبيعية عظيمة الشأن ، زاحرة بالمواد التي تصنع منها الآلات أو التي يمكن إحالتها إلى طاقة محرركة ، فتسنى لها أن تحصل في وفرة على رأس المال الذي أمدتها به الطبيعة . وهو عبارة عن تلك الكنوز الدفينة في القشرة الأرضية . وكانت إلى جانب ذلك تلك السهول الشاسعة ذات التربة الخصبة فكانتها من إنتاج الأشياء الحية ، وكانت بها أيضاً مواد عضوية مهياة للاستعمال العاجل كالأخشاب وأعشاب المراعى .

إلى جانب هذه الأشياء المادية ، تعمل في نفس الشعب الأمريكى رغبة أكيدة لتحقيق أسمى درجات الرخاء الاقتصادى ، وقد توجد في كل مجتمع تعاليم دافعة أو أهداف جماعية يجاهد الناس في سبيلها ويكون لها القدر المعلى في توجيههم ، وقد تتصل هذه الأهداف في بعض الحالات بالرغبة في دخول الجنة أو التخلص من العمل أو إبداع آيات الفنون . إلا أن تحقيق التنمية الاقتصادية كان من أهم غايات الحضارة الغربية منذ القرون الوسطى على الأقل .

ولم تكن الرغبة في التقدم الاقتصادى فى أى مكان فى الحضارة الغربية أوضح منها فى الولايات المتحدة ، فقد كان الجهاد فى سبيل البقاء — فى عصر الاستعمار القديم — جهاداً عنيفاً بحيث كان يفرض على النازحين فرضاً — بكل ما فى هذه الكلمة من مدلول — اعتناق مذهب النمو الاقتصادى ، وقد استتبع ذلك أن الغالبية العظمى من أولئك الذين وفدوا على أمريكا اعتنقوا هذا المذهب حتى ترتقى أحوالهم المادية . فليس إذن من المستغرب بحال أن تصدر عن القادة الأمريكيين من عهد الكابتن جون سميث إلى دوايت و . أيزنهاور عبارات الحث على الإدخار والعمل ، وليس من المستغرب أيضاً أن يبلغ المثل المأخوذ عن « ريتشارد المسكين »^(١) هذه المكانة فى أذهان الأمريكيين ، ولا أن تثير قصص نجاح هوراشيو آلجر وجون د . روكفلر وهنرى فورد مشاعر الشعب الأمريكى ، ولا أن تكون جميع الأعمال حتى الأعمال اليدوية موضع التقدير . فلا غرابة إذن حين نرى مجتمعاً جاشت فى صدره مثل هذه الرغبة الملحة فى التقدم الاقتصادى يحقق كل ما أراد .

طمع إذن الشعب الأمريكى إلى النمو وسعى إلى تفهم الظروف المؤدية إليه — على نحو ما نحاول بسطه فى هذا البحث — واختص تلك الظروف برعايته جهد المستطاع . ومن خير الأمثلة للجهود التى بذلت فى تلك السبيل ، وهى من أوضح خصائص أنموذجنا الاقتصادى ، ارتفاع نسبة الإدخار إلى مجموع الدخل القومى — ذلك الادخار الذى يوظف فى صناعة السلع الإنتاجية التى تنفضى آخر الأمر إلى زيادة جملة السلع الممكن إنتاجها ، وإذا اخترنا أية فترة طويلة من الزمن فمن المحتمل أن نجد معدل الادخار الأمريكى فيها أعلى من أى مجتمع حر معاصر . فلو استثنينا سنوات الأزمة التى تلت سنة ١٩٣٠ نرى أن جملة الادخار المخصص للتشجيع تبلغ حوالى ٢٠ ٪ من الدخل القومى .

ومع أن هذه النسبة قد بلغت هذا المستوى خلال فترة نمو اقتصادى فقد استطاع الناس أن ينعموا بمستوى المعيشة الذى اعتادوه مع الاستمرار فى الادخار ، فكأنهم

(١) تقوم Poor Richard الذى وضعه بنيامين فرانكلين — المترجم .

كانوا « يحافظون على كعكتهم ويأكلونها في نفس الوقت » . ولقد كان معدل الادخار والتشجير كبيراً بحيث أتاح للعمال الأمريكيين أن يستثمروا مدخراتهم في أعلى مستوى ممكن ، وأن ينفعوا إلى أقصى حد بجهودهم ومواهبهم .

وهكذا نشأ شعب لديه الوسائل المناسبة والرغبة الصادقة في الرقي المادى ، ف لديه قارة غنية يمكنه النهوض بها وله عزيمة على العمل . يضاف إلى ذلك أن البلاد استقبلت عدداً عظيماً من المهاجرين (حوالى ٣٢ مليوناً من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٩٣٠ ، حتى أنه في سنة ١٩٢٠ كان ١٤.٥ ٪ من السكان البيض مولودين في خارج البلاد) وكان الجانب الأكبر منهم في سن تسمح لهم بالعمل المنتج وقت نزوحهم إلى أمريكا ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى الإنفاق عليهم في سنى الحدائة غير المنتجة . وكذلك كانت الأحوال الصحية العامة ومتوسط العمر بين سكان البلاد مشجعة على الرقي الاقتصادى ، ثم إن المعنى المقصود من السيطرة على المرض هو أن وقت العاملين المرضى إنما يضيع في كثير من الأقطار ، كما أن هبوط معدل الوفيات في مستقبل العمر ، معناه تخفيف العبء الاقتصادى المترتب على تربية الأطفال .

ولما كان جانب كبير نسبياً من سكان الولايات المتحدة في سن تسمح بالعمل الإنتاجى لم يشغل كاهلها بعدد ضخم من الأولاد صغار السن ، أو من العجزة الطاعنين ممن يحتاجون إلى من يعولهم . ومن ثم فإن الخط البيانى لمتوسط أعمار السكان يتجه إلى أعلى ، وفى استطالة الأعمار ميزة اقتصادية لدرجة ما إذ أن العمال المتقدمين في السن ممن نالوا خبرة أكثر ممن هم دونهم سنّاً ، يصبحون أكثر حذقا لصناعاتهم وتقل أخطاؤهم في العمل عن الشبان . وليست هناك ميزة اقتصادية في ارتفاع نسبة الشبان بين السكان إلا حينما يعتمد النظام الاقتصادى على قوة السواعد . ومنذ بدء التاريخ الأمريكى إلى يومنا هذا لم يحدث ما يبعث على المخاوف التى تراءت « لالمس » والتى ربما تحققت في كثير من الحالات التى وردت في التاريخ الاقتصادى القديم .

أما فيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية فقد أفاض المؤرخون الاقتصاديون في حديثهم عن قيمة الحوافز النفسية باعتبارها عاملاً له أثره في التقدم الاقتصادى ، وقد رفعوا هذه القيمة فوق ما كنا نعهد من قبل . فذكروا أن العمال إنما كانوا في ظل نظام

الأجور يعتمدون دائماً على ما يكسبون من أجر ، إذ هو وسيلتهم للحصول على المأكل ، إلا أن العمال الأمريكيين أقل من غيرهم التجاء إلى الزراعة أو غيرها من مصادر الكسب التي تكفل الاستكفاء الذاتي وتجنبهم مرارة الجوع . كما أن منظمات العمال طالما دعت إلى ما وصفوه « بالقصعة المترعة » كناية عن الرزق الموصول الذي يكتسب بعرق الجبين في إنتاج متزايد يظله النظام الرأسمالي . والواقع أنهم كانوا في بعض الأحيان يعلنون الإضراب من أجل هذا المبدأ ، ومع ذلك لم يلجأوا مطلقاً إلى استعمال العنف لقلب النظام ابتغاء تحسين الأحوال الاجتماعية .

زد على ذلك أن تدريب العمال كان إلى حد ما تدريجياً طيباً ، وكان الجانب الأكبر منه يتم في نفس العمل الذي يتولاه العامل أو في بعض المدارس حيث كان اكتساب المهارة أسرع من اكتسابها على طريقة « تمرين الصبيان » العتيقة . وهكذا زادت بالتدريج نسبة العمال الفنيين وأشباههم على ما كانت عليه في القرن الماضي . ولقد وضعت مناهج التعليم في أمريكا على أساس يكفل مساهمة المدارس مساهمة فعالة في بلوغ أعظم درجة من الرقي الاقتصادي كما جعل التعليم في متناول أكبر عدد من السكان . وما أعظم التناصب في أمريكا بين ما يحصل عليه الشخص من التعليم وبين ما يقوم به من نشاط في الجهاز الاقتصادي ، كما أن النسبة المثوية لطلبة الجامعات في أمريكا أعلى منها في أي بلد آخر . وما نحن نرى في نظام التعليم الأمريكي جهوداً صادقة تبذل في سبيل تدريب الأفراد على الاضطلاع بالمشروعات الاقتصادية بإعطائهم مقررات كاملة في إدارة الأعمال . وسنرى في الصفحات التالية أن هناك ثورة حقيقية في إدارة الأعمال تهدف إلى إسناد هذه الإدارة إلى الخبراء الفنيين بدلاً من الممولين دون غيرهم .

وإننا لنختم هذا الباب بذكر أربعة من العوامل الاستراتيجية في النمو الاقتصادي الأمريكي التي لا مناص من ذكرها حتى نوفي الموضوع حقه . فأولها أن توزيع القوة الشرائية جاء على نمط جعل طلب السلع عاماً بين جميع الطبقات وليس مقصوراً على فئة قليلة سرعان ما تصل رغباتهم الأساسية إلى حد الاستكفاء . وثاني تلك العوامل أن الأمريكيين اتسموا بالميل الجامح إلى التهافت على المنتجات الحديثة وعلى أساليب الإنتاج الجديدة ، أي أنهم مكثوا متحررين نسبياً من قيود التقاليد . وثالث العوامل

أنهم ما فتئوا يرغبون في شراء المنتجات ذات الطراز الموحد "Standardised products" حتى يحصلوا في مقابل ما ينفقونه على أكبر مقدار يمكنهم الحصول عليه .
وآخر تلك العوامل أنهم ظلوا يظهرون عبقرية في تنظيم ضروب النشاط الاقتصادي كالإنتاج على طريقة « السير المتحرك » وكإقامة النظم المصرفية ونظم الائتمان لجمع الأموال المدخرة من مصادرها المتفرقة ليتسنى استخدامها مجتمعة ، وكتوزيع السلع بأساليب قليلة التكلفة كإرسال الطلبات بالبريد والبيع في المتاجر ذات الفروع العديدة .

٣ — نجاح الماضي وأخطار المستقبل .

ومع أن رخاء الأمريكيين الاقتصادي أصبح من الأخبار المتواترة قلما نجد من يدرك ماهية الطريقة التي تم بها ، والوضع الذي تتكشف عنه المقابلة بين معدل دخل العامل في أمريكا ونظيره في بلاد غرب أوروبا ، وما لدينا من تقديرات عن مبلغ تقدم الاقتصاد الأمريكي يدلنا على أن الدخل القومي العام زاد خمسة عشر ضعفاً منذ فترة الحرب الأهلية بينما معدل دخل الفرد من السكان زاد إلى نحو الخمسة أمثال (أنظر الجدول رقم ٤ من الملحق) .

ومع أنه من الجائز إهمال هذه التقديرات نظراً إلى أن السلع والخدمات التي كانت تباع وتشتري منذ مائة سنة لا تصح مقارنتها بالسلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك في منتصف القرن العشرين نتيجة للتغير الذي طرأ على قائمة السلع المنتجة ، فالثابت أن الرخاء تضاعف على نحو ما تدل عليه جميع البيانات والإحصاءات التي بين أيدينا عن هذا الموضوع ، فقد ارتقى المأكل والملبس والسكن كما اتسعت الطاقة البشرية المبذولة في المشروعات الاقتصادية . وكذلك ارتقت أحوال الصحة العامة وتحسنت إحصاءات الوفيات . ثم إنه بالمقارنة مع سائر الدول يثبت أن أمريكا بلغت فوق المألوف في معدل دخل العامل ، فهذا المعدل ضعف ما وصلت إليه إنجلترا وسبعة أمثال ما وصلت إليه إيطاليا . والأرقام القياسية الأمريكية مهما تكن نظرة المرء إليها مدهشة حقاً .

ومع ما لهذه العوامل المختلفة في التقدم الاقتصادي من الأثر في وصول أمريكا إلى هذا المستوى المرتفع للدخل فإنه لا ينبغي لنا أن نتخيل أنها عوامل تؤتي ثمرتها من تلقاء نفسها أو أنها تبلغ غاية المنفعة الاقتصادية فهناك أيضاً عوامل معوقة يبسط بعضها على المستقبل ظلاً قائماً .

فالواجب علينا من أجل المستقبل المديد أن نذكر أن أمريكا ما فتئت تسرف في استعمال تراثها الاقتصادي فقد اجتثت غاباتها وعبثت بأرضها إلى حد أنها أثقلت خصوبة أقاليم كاملة وعرضت للتلف أقاليم أخرى ، وحتى الخطط والمناهج التي وضعت في العهد الحديث للمحافظة على خصوبة التربة لم تكن كافية للاحتفاظ بحالة الأراضي الراهنة بل إنها تقصر دون إصلاح الأضرار التي لحقت بالأراضي في سنوات الاستغلال المرهق . وكذلك الحال فيما يتعلق بالموارد المعدنية ، فقد كان التصرف فيها تصرفاً مفرطاً ، فعروق مناجم الحديد ذات المرتبة العالية في أعظم مستودع في البلاد وهو منطقة « ميسابي » قد أشرفت على النضوب مما دعى إلى استخدام الأصناف القليلة الجودة في الصناعة والأخذ ببرنامج ضخ لاستيراد الحديد من الخارج . ولقد ارتفعت صيحات الإنذار والتحذير بين الحين والآخر وكلها تنادي بالانتباه إلى قصر الفترة التي سوف تنضب بعدها مواردنا من الزيت ، ولقد كانت هذه الصيحات مع غيرها من الأسباب — من بواعث التنقيب عن البترول وشرائه من المناطق الأخرى ، وكذلك فضبت خير موارد الذهب والفضة أو غاضت فلم يبق إلا أثر طفيف .

ولاشك في أن الخوف من نضوب الموارد الطبيعية والرغبة في الكشف عن العوض الرخيص عنها حفز علماء الطبيعة والكيمياء على البحث عن نظائرها ، فبلغوا من النجاح حتى هذه الآونة ما يشبه المعجزات في تيسير الاستعاضة عن المواد المشرفة على النضوب بما يستخرجونه من مواد أخرى موفورة في الطبيعة . والحق إنه لولا « الثورة في صناعة الكيمياء » التي قامت خلال الثلاثين سنة الأخيرة ولولا احتمال « الثورة في البحوث الطبيعية » مما قد ييسر الحصول على مورد فياض من الطاقة الرخيصة عن طريق تفتيت الذرة ، لولا هاتين الثورتين لكان على الحضارة الغريبة أن تترقب ما ينبغي أن تترقبه من نضوب المواد الأولية التي لها أهمية حيوية

في اقتصادياتها ؛ أما إلى متى يستطيع العلماء أن يرجئوا ذاك اليوم الذي تغدو فيه المواد غير العضوية لا تفيد الإنسان إلا في تربية الحيوان وتنمية النبات ، فسؤال تتعذر الإجابة عليه .

وثمة خطر يهدد تقدم أمريكا الاقتصادي ، ومبعثه ضعف الاتساق بين أجزاء الجهاز الاقتصادي ، وفيما مضى كان اختلال التوازن الاقتصادي ينتهي بالضائقة المالية ، ومن الممكن إدراك خطورة مثل هذه الضائقة إذا تذكرنا أن الدخل القومي هبط بمقدار الثلث في فترة ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ ولم يرتفع إلى أعلى مستوى وصله من قبل إلا في سنة ١٩٣٧ . وأسباب هذا الاختلال المفزع من الأمور المعقدة التي لا تسمح لنا هنا بأكثر من الإشارة إليها إشارة عابرة ، فيكفي أن نذكر أن الإفراط في توسيع المصانع ورفع تكاليف السلع والتشاؤم من المستقبل وجود التدابير الصناعية والتجارية كلها أمور تعوق النشاط الاقتصادي . وإذن تكون أسباب الضوائق المالية مستقرة في التصرفات الإنسانية بمعنى أنه من الممكن التغلب عليها بتصرفات مضادة . وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه لما كانت الضائقة المالية الحديثة من « صنع الإنسان » ففي مقدور الإنسان معالجتها ، ويبقى علينا أن نعرف ما إذا كان الإنسان له من الذكاء والمقدرة ما يتيح له أن يصف العلاج اللازم لها وينفذه . وغاية القول أنه توجد أزمات داخلية اجتماعية وأخرى دولية سياسية قد تعوق بدرجة خطيرة التقدم الاقتصادي الأمريكي . ومن بين النوع الأول من هذه الأزمات وأهمها شأناً تلك التي تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال ومبعثها الاعتقاد بأنه لا مفر من تضارب مصالح كل من الفريقين مما أفضى مع زيادة نفوذ منظمات العمال إلى مصادمات أدت بدورها إلى تكرار التوقف عن العمل ؛ مثال ذلك ما حدث في سنة ١٩٤٥ إذ تسببت المنازعات العمالية في بطالة تعدل الإنتاج اليومي لثمانية ملايين عامل ، ومن اليقين أن تتفرع عن هذه البطالة بطلاة أخرى من جراء العجز الناتج عن تقصير هؤلاء المضربين في إمداد غيرهم من العمال بالمواد التي كان من المفروض وصولها إليهم لولا الاضراب . ومع ما لهذه المسألة من أهمية فلا تنبغي المبالغة في أمرها لأن مقدار التعطل الذي نشأ في سنة ١٩٤٥ عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال

كان أقل مما كان يحدث لو أضيف يوم واحد على العطلات القومية . ومازال ثمة أمل في خفض مشاكل العمال بوسائل سلمية كإجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقات .

وأما في المحيط الدولي السياسي فإن خطر نشوب الحرب أو نشوبها فعلاً قد يعوقان استمرار الرخاء الأمريكي لأن زيادة الإنتاج للأغراض الحربية ولو أنها تضيف على الإحصاءات مظهراً حسناً لا تجدى كثيراً في رخاء الإنسان اقتصادياً . ولكن لسوء الطالع يبدو أنه لا مناص من الإنتاج لأغراض الدفاع إذا نحن أردنا الدود عن استقلالنا الذي يعصمنا من دفع الجزية إلى غيرنا ، ويعتقد الأمريكيون أن من عظمت التاريخ أن الشعوب التي ظفرت بأعظم قسط من الرخاء الاقتصادي كانت على الدوام هدفاً للحاسدين ، ولذلك يشعرون بأن من واجبهم أن يحتاطوا للدفاع عن أنفسهم وعن تلك القيم التي تمخضت عنها المدنية الغربية ، ولهذا كانت السياسة الخارجية الحالية مزيجاً عجيباً من الوطنية ومن النهوض برسالة بث المدنية .

ولدى الأمريكيين مزيج عجيب آخر من الرغبة في الارتفاع بدخل الفرد إلى نسبة أعلى وبالوصول بالمدنية إلى مكانة أسمى ؛ ويتضاعف الوعي بأن مجرد توافر السلع والخدمات ليس في حد ذاته غاية مرضية بالضرورة ، كما أن التقدم الاقتصادي لا بد من تبريره — أولاً وقبل كل شيء — على أساس كونه عاملاً لازماً لإقامة مجتمع منظم أو سبيلاً للاستزادة من أسباب الترف . وهكذا يتجلى حرص الأمريكيين على الوقوف على كنه الطريقة التي أدت إلى بلوغ أمريكا هذا الرقم الكبير لمعدل دخل الفرد ، وعلى استبانة ما يجب عليهم عمله للاحتفاظ بهذا المعدل ؛ وإذن فقصّة الارتقاء الاقتصادي الأمريكي — كما سبقت الإشارة — قصة جديرة بأن تدبج فيها قصائد شعراء نابهن كما أنها قصة جديرة باهتمام الباحث الاجتماعي على نحو ما سوف نبسطه في الصفائف المقبلة .

الفصل الثانى

الصناعة الأمريكية والمواد الطبيعية

١ — مكانة الصناعة فى التقدم الاقتصادى .

[عندما يشرع الباحث فى تحليل النمو الاقتصادى أو أية ظاهرة اجتماعية أخرى ، يحرص فى نفسه إغراء شديداً ينجح به إلى الأخذ بالتفسير المبسط ونسبة الأشياء المختلفة إلى سبب واحد] ، وقد حدث هذا عندما تناول الباحثون تفسير مجرى التاريخ فرأى البعض أنه تحقيق إرادة قدسية قاهرة وذكر آخرون — داروين وسبنسر مثلاً — أنه نضال فى سبيل بقاء الأصلىح ، وقال آرنولد توينبى أنه سلسلة من الحوافز والاستجابات ، ثم فسره أناس ككارل ماركس بأنه كفاح بين الطبقات الاجتماعية . [ونجد نفس الإغراء عندما نشرع فى تحليل النمو الاقتصادى فنحنج إلى إسناده إلى عبقرية المخترعين أو إلى الثراء ، ولكن لسوء الحظ ليس ثمة قيمة حقيقية من الناحية العلمية أو العملية لهذه الشروح السهلة لمعضلة النمو الاقتصادى لأنها لا توصلنا إلى فهم كاف لإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج المؤدية إلى استمرار ذلك النمو . ومن المرجح أنه لا يوجد تعليل بسيط لمثل هذه المسائل المعقدة .]

ومع أن الذى يساعد على تقوية الأسس الاقتصادية للمدينة الأمريكية وضمان استمرارها يجب أن يعالج منها عوامل عديدة على طريقة امتزاجها واتساقها من حيث القوة ومن حيث ملائمة الوقت لتفاعلها ، إلا أنه رغماً من ذلك نجد أن بعض نواحى النظام الاقتصادى بلغت من التقدم أكثر من سواها ، ولذلك فهى خير مثال يتخذ لهذا النمو [وعلى أية حال نعتقد بأننا محققين حين نبدأ دراستنا بناحية من نواحى النظام الاقتصادى وهى الصناعة التى حققت بنجاح أسرع تقدم حدث خلال قرن واحد وبلغت بالاقتصاد الأمريكى أسمى مكانة وأرفع مرتبة .]

إن تقدم الصناعة السريع في أمريكا وفي جميع أنحاء مراكز الحضارة الغربية أصبح حقيقة مقررة ، إلا أن البحث يقتضينا أن نتوخى غاية الدقة في الكلام عنها . وتدلنا التقديرات — التي سبق أن ذكرناها — على أنه في العقد ١٨٦٩ — ١٨٧٩ كان سهم الصناعة من الدخل القومي ١٣.٩٪ ولكنها في سنة ١٩٥٠ بلغت ٣٠.٧٪ من ذلك الدخل . والحقيقة أن جملة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة ٢٧٦٪ في المدة ما بين سنتي ١٨٩٩ و ١٩٣٧ . وهو تقدم لم يبلغه أى قسم آخر من أقسام الاقتصاد الأمريكي — إلا إذا اعتبرنا « المرافق الحكومية » في عداد هذه الأقسام — ، وهو تقدم لا يعدله على وجه الإطلاق أى تقدم في نظام اقتصادى آخر ؛ ففي سنة ١٨٧٠ أنتجت الولايات المتحدة ٢٣.٣٪ فقط من مجموع الإنتاج الصناعي في العالم بينما بلغت النسبة في فترة ١٩٢٦ — ١٩٢٩ : ٤٢.٢٪ من هذا الإنتاج . وكانت النسب المقابلة لهذه في نفس السنوات في المملكة المتحدة — بريطانيا — ٣١.٨٪ و ٩.٤٪ وفي ألمانيا ١٣.٢٪ و ١١.٦٪ وفي فرنسا ١٠.٣٪ و ٦.٦٪ .

انما الحقيقة التي لا يرقى إليها الشك هي في بلوغ تفوق رائع جدير بالإعجاب ، وتزيد هذه الحقيقة تأكيداً حين نلاحظ خلال هذا التفوق الصناعي ناحية ممتازة تعيننا بلا شك على تفهم نصيب الصناعة الأمريكية في دعم قواعد مدنيتنا ، هذه الناحية هي الزيادة العظيمة في إنتاج العامل في الساعة فقد كانت هذه الزيادة في السنوات ١٩٢٩ — ١٩٤١ حوالى خمسة أمثالها في ١٨٧٠ ، وقد فاق إنتاج العامل في الساعة في المدة الأخيرة إنتاج الفلاح ثلاث مرات تقريباً . أضف إلى ذلك أن العامل الأمريكى ولو أنه منذ سنة ١٨٧٠ ظل متفوقاً على العامل البريطانى في متوسط الإنتاج في الساعة إلا أنه في سنة ١٩٣٧ استطاع أن يبلغ إنتاجه ثلاثة أمثال إنتاج العامل البريطانى أو الألمانى — أنظر كذلك الجدول رقم ٥ بالملاحق — وأن يبلغ من هذه النسبة أضعاف البلاد المكتظة بالسكان التي تعتمد على الزراعة كالصين .

٢ — الموارد الطبيعية — معادن الوقود .

وكما هي الحال في موضوع النمو الاقتصادى على وجه العموم لن يتأتى شرح التقدم الذى أحرزته الصناعة الأمريكية بتلك العبارات الدارجة التى اصطلح عليها الأمريكيون ولا بافتراض الطهارة والتقوى أو النبوغ الأمريكى فى التنظيم لأننا نرى أنفسنا مرة أخرى حيال موضوع معقد يجب علينا أن نستخرج منه العناصر التى كان لها أبلغ الأثر فى إحداث التغير ، وهكذا يقع اختيارنا على الموارد الطبيعية لتكون أول موضوع للبحث ، إنما هذا اختيار اجتهدى يفترض فيه أن الموارد الطبيعية هى التى أوجدت الحافز الأساسى على النمو الصناعى .

ولن ننسى [أن ما نعنيه بعبارة « الموارد الطبيعية » إنما هو شيء كان موجوداً فى أمريكا منذ قرون عديدة دون أن تكون له قيمة اقتصادية تذكر فاكسب تلك القيمة عندما اقترن بعناصر أخرى] . وأعتقد — وأظن أنى على حق فيما أعتقد — أنه ليس من الصواب اعتبار الأشياء التى فى الطبيعة موارد طبيعية بالمعنى الاقتصادى إلا إذا احتاج الإنسان إليها وأحرز وسائل الحصول عليها . فارتقاء فنون الصناعة « يخلق » — إن صح التعبير — الموارد الطبيعية ، والموارد الطبيعية كذلك تجعل فنون الصناعة ذات فائدة . وإذن لم يكن الفحم من الموارد الطبيعية حتى استطاع الإنسان أن يستخرجه من باطن الأرض وأن يوقده ، وكذلك الألومنيوم والبتروول والحديد وكثير من الموارد الطبيعية الأخرى ، بقيت عديمة القيمة مدفونة فى باطن الأرض ، حتى عرف الإنسان كيف ينتفع بها ، وحينئذ أصبح وجودها ذا شأن خطير .

[ولا شك أن المعادن من بين الموارد الطبيعية العديدة التى كان لها أجل الأثر فى تنمية الصناعات الأمريكية . وإذا جازت تسمية بعض مراحل التطور الإنسانى بأسماء ما اشتهر بها من المعادن كالعصر الحجري والعصر النحاسى والعصر البرونزى والعصر الحديدى ، فإن مرحلة التطور الاقتصادى الحديثة يجب أن يطلق عليها اسم العصر المعدنى . ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ارتفعت قيمة إنتاج المعادن من أقل

من نصف بليون دولار في سنة ١٨٨٠ إلى ما يزيد على خمسة عشر ونصف بليون دولار في سنة ١٩٤٧ بحسب الأسعار الجارية ، بل إن إنتاج أفران الصهر الحديثة في اليوم الواحد من الحديد والصلب يعادل مجموع الحديد والصلب اللذين كانا موجودين في سنة ١٧٥٠ .

وقد احتل الفحم من بين جميع المعادن المختلفة أفضل مركز استراتيجي ، فإذا تأمل الإنسان خريطة العالم الاقتصادية يدهش للعلاقة التي تربط بين المراكز الصناعية وبين المناطق التي تنتج الفحم أو تستطيع الحصول عليه بتكلفة قليلة . فالفحم هو الذي يسر التوسع في استخدام الآلة البخارية ثم التوربين البخاري ونظام التدفئة المركزية الذي استتبع تيسير العمل في الأجواء الباردة خلال شهور الشتاء ، والفحم هو الذي يسر استخدام المعادن التي يجب صهرها ، كما أنه كان مصدراً للغازات والزيوت والزفت والصنّاج « الهباب » وهي الأشياء التي اشتقت منها طائفة كبيرة من المواد كالأصبغ والمطاط الصناعي والنوشادر والنيلون والأسبرين وغيرها . فضلاً عن ذلك فإن الفحم بعد تحويله إلى كوك يصبح المورد الرئيسي للكربون الضروري في صناعة الصلب .

ومن حسن حظ الولايات المتحدة أن المستخرج من الفحم فيها كان دائماً كبير الكمية ، فهي تملك ما يقدر بنحو ٤٠ ٪ من احتياطي الفحم المقدر في العالم بينما يقدر فحم أوروبا بنحو ٣٥ ٪ وآسيا بنحو ٢٠ ٪ ، ولكن بالرغم من ضخامة الاحتياطي الأمريكي فلا جدال في أن تكاليف استخراج الفحم سوف ترتفع كلما زاد استهلاك الشعب الجديدة ولزم الالتجاء إلى الأرصداء المنخفضة الرتبة العسيرة الاستخراج . ومع أن حقول بنسلفانيا وأوهايو وإلينوي ما زالت عظيمة الأهمية فإن أكبر الكميات أصبحت تستخرج من حقول فرجينيا الغربية وكنتاكي .

وهناك ثلاثة تطورات آخذة مجراها في الوقت الحالى تبعث على التفاؤل فيما يختص بمستقبل الفحم : الأول القصد في استعمال الوقود ، فكمية الفحم اللازمة لتوليد كيلو واط — ساعة من الكهرباء هبطت من ٧٠٥ رطلاً في سنة ١٨٩٩ إلى ١٢٥ رطلاً في سنة ١٩٤٦ ؛ والثاني في تحسين أساليب إعداد الفحم قبل بيعه للمستهلك فأمكن تحويله

إلى زيت أو كوك أو حتى إلى غاز ، وهو مازال في باطن الأرض ، والثالث أن مصادر أخرى للطاقة لا سيما البترول والغاز الطبيعي والقوة المائية أصبحت تضطلع بجانب من العبء الذى كان إلى الآن ملقى على كاهل الفحم (انظر الجداول رقم ٦ ، ٧ ، ٨) . ولذلك صار معدل استهلاك الفرد للفحم في الولايات المتحدة قليل التغير .

وقد صار البترول أهم معادن الوقود بعد الفحم ، إذ الثابت انه والغاز الطبيعي — وهما مادتان لا يمكن الفصل بينهما لأن استخراج ثانيتهما يكاد يكون مقصوراً على عمليات التنقيب عن الأولى — قد أنتجا في سنة ١٩٤٨ ما يعادل ٣٠٪ و ١١٧٪ على التوالي من مجموع الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة ؛ وفي تلك السنة أيضاً كان استهلاك أمريكا من بترول العالم ٦٠٪ مع أن سكانها يبلغون ٦٪ فقط من مجموع سكان العالم .

غير أن صناعة البترول ما زالت حديثة العهد نسبياً ، فأول بئر حفرت كانت في مدينة تيتسفيل بولاية بنسلفانيا في سنة ١٨٥٩ ، ولم تؤسس شركات للتكرير إلا في سنة ١٨٦٥ عندما أسس أولاها جون د . روكفلر في مدينة كلفلاند . وقد راج البترول منذ ظهوره رواجاً عظيماً لاسيما لاستعماله في الإضاءة وظل الكيوسين المادة الأساسية في الصناعة حتى سنة ١٩١٠ عندما احتلت السيارات مكانها تحت الشمس ، وهنا ينكشف السر في ارتفاع رقم الاستهلاك في أمريكا إذ أنها تمتلك ٧١٪ من السيارات في العالم ، وهى البلد الصناعى الراقى الوحيد الذى يستخرج في داخل حدوده كميات هائلة من البترول .

فضلا عن ذلك فإن للبترول مزايا عديدة ليست للفحم مما يفسر الإقبال عليه وذبوع استعماله ، فهو وقود سائل ، ولذلك كان التصرف فيه أسهل من الفحم ، إذ يمكن تخزينه في مواضع غير مطروقة في السفن ؛ وهو كذلك يحتوى على طاقة حرارية عظيمة بالنسبة لحجمه ووزنه ، ومن ثم كانت تكاليف نقله أرخص من نقل الفحم ؛ وأخيراً فهو أنظف بكثير من الفحم مما يستهوى سكان المدن الذين لا تسمح مشاغلهم باحتمال عناء التخلص من الرماد والذين يضيقون ذرعا بمخازن الفحم القذرة .

وقد ساهم الفحم والغاز الطبيعي في تحرير الاقتصاد الأمريكى من مشاكل الاعتماد على

المواد العضوية ، ولكنهما كسكل المواد الغير عضوية محدودا الكمية ، فقد قدرت كمية « الاحتياطي المحقق » في سنة ١٩٤٨ بحوالى ٢٣ بليون برميل و « الاحتياطي المنظور » بحوالى ٨٧ بليون برميل ، وهذه التقديرات لا تضمن سد حاجة الاستهلاك المقرر بحوالى ٢ بليون برميل سنويا إلا لمدة محدودة . وقد أفضى الخوف من هذا النضوب إلى الحصول على موارد منه في خارج البلاد ورسم سياسة لصيانة موارد البلاد مع زيادة الحرص في استعماله وإدخال تحسينات فنية في تقطيره : تكميله .

ولعل أهم هذه التحسينات الفنية هى العناية بعملية « التفكيك » وهى عبارة عن حل الزيت الخام إلى الأجزاء المركب منها بواسطة تسخينه تحت ضغط عال مع إضافة وسيط كيميائى . وبهذه الطريقة يمكن الحصول على كميات أكبر من المواد المطلوبة لاسيما البنزين ؛ وتبلغ نسبة البنزين والسولار والكروسين التى يحصل عليها من هذه العملية حوالى ٨٧ ٪ والباقي ينتهى إلى زيوت تشحيم وأسفلت ونولول للفرقعات وبوتادين وستيرين وكربون صلب جاف وأملاح النيون . وكذلك أحرزت هذه الصناعة تقدما عظيما فى مجال عمليات التنقيب والحفر وضبط السحب من الآبار والنقل . ويلاحظ أن شركات الزيت ما فتئت تميل إلى أن تتحول إلى منظمات رأسية : عمودية : Vertical Organizations لى تتمكن من الإشراف بدرجة ما على نظام التسويق . وبالرغم من أن تركيز الملكية إحدى مميزات صناعة البترول — فيما عدا ملكية الآبار — فالمشاهد أن شركات البترول قد طوت ما بينهما من التنافس والحزاة وأصبحت أكثر ميلا إلى تحقيق صالح المجموع ومن ثم زاد الاعتقاد بأن بقاءها رهن بتشجيع سياسة المحافظة على الثروة البترولية .

ومن المنظور حدوث ما يخفف الضغط عن موارد البترول والفحم بعد السيطرة على الطاقة المستمدة من تفتيت الذرة . فمقدار الطاقة الحرارية والطاقة الكهربائية المنبعثتين عن « تفتيت الذرة » هائل جداً ، حتى أنه يقال أن بضعة أرتال من « الوقود » قد تكفى لتسيير سفينة ركاب ضخمة فى رحلة حول الكرة الأرضية ؛ ولكن هناك صعابا تقوم فى سبيل ضبط جانب كبير من الطاقة المنبعثة من التحطيم ، ومع ذلك إذا أمكن التغلب على هذه الصعاب وحلها فسوف يخرج إلى عالم الوجود

منبع جديد للطاقة لا يلبث أن يغير معالم نظام الوقود تغييراً تاماً .

[وإلى وقتنا هذا مازالت المعادن المستخدمة في عملية التحطيم الذرى هي الأورانيوم والثوريوم دون غيرها ولكن هذا لن يمنع إمكان تحطيم غيرها من العناصر المتماثلة . والمعروف أن المواد القابلة للتحطيم الذرى لدى العالم الحر يمكن الحصول عليها بصفة أصلية من كندا والكونجو البلجيكي والهند . أضف إلى هذا أنه حتى سنة ١٩٥٢ كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول — بل كانت تتفوق عليها تفوقاً بالغا — التي كشفت أسرار التحطيم الذرى وقد تكون هذه ميزة اقتصادية لها غير أنه يجب ألا ننسى أن هذا التفوق من الناحية الفنية يحمل المخترع — في بعض الأحيان — نفقات الأبحاث الباهظة التي قد يستفيد غيره منها ومن التجارب التي سبق أن حصل عليها ويتفوق عليه فيها .]

[ونظراً إلى الأهمية الأساسية لمعادن الوقود في إنتاج الطاقة ، فمنطق البحث يقتضى أن نضيف إليها مصدراً آخر من مصادر الطاقة وهو القوة المائية .]

لقد استخدمت العجلات المائية منذ فجر الصناعة في أمريكا لإدارة الآلات ولكن كانت تعبت بها الظروف الجوية الشاذة ومن ثم اقتضت فائدتها على المناطق التي بها مساقط للمياه ، فلما تقدمت الصناعة الكهربائية أمكن النهوض بالقوة المائية إلى المستوى الذي بلغته الآن . وهي على عكس الوقود المعدني تجدد نفسها بنفسها بغير انقطاع فإذا تحولت إلى كهرباء أصبحت سهلة الانتقال جداً . وفي الحق أن الكهرباء الناتجة من القوة المائية والوقود على السواء لعبت دوراً حيوياً في التطور الصناعي الحديث ؛ فسهولة انتقالها يسرت التخلص من المركزية في الصناعات الخفيفة ومن ثم أتاح الفرصة أمام كل من يريد الانتفاع بالتيار الكهربائي ، سواء أكان نجاراً يدير به آلة صغيرة في حانوته أو ربة منزل تدير به مكنسة كهربائية . فضلاً عن ذلك يساعد النور الكهربائي على زيادة أوقات العمل زيادة عظيمة حتى أصبح من الميسور استمرار المجهود الانتاجي طيلة ساعات الليل والنهار .]

وصناعة الكهرباء حديثة العهد كصناعة البترول ، فإن توماس أ . إديسون

لم ينجح في إنتاج مصباحه الأول إلا في سنة ١٨٧٩ ، وفي هذه السنة فقط بلغ الدينامو درجة من الكمال سمحت بإنشاء محطات التوليد ، ولم يتيسر مد خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي التي تنقل الكهرباء إلى مسافات بعيدة بواسطة المحولات إلا في أوائل القرن العشرين ، وعندئذ قفزت تنمية القوة المائية إلى الأمام قفزات واسعة وكان التوسع في استخدامها عقب الحرب العالمية الثانية مدهشاً حقاً ، فقد زاد الإنتاج نحو ٣٦ ٪ ما بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، في حين أن ما كان في الولايات المتحدة من تركيبات القوة المائية في سنة ١٩٤٧ يساوي ٢٦ ٪ مما في العالم بأسره وذلك يعادل أكثر من خمسة أمثال المعدل الفردي في العالم ؛ وفي تلك السنة كان لا يزال المجال فسيحاً للتوسع إذ أن ما أمكن استخدامه من القوة المائية لم يبلغ إلا أقل من نصف التقدير المنظور .

[ويرجع الفضل في تقدم استخدام القوة المائية حديثاً إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء بالبخار وإلى مشروعات السيطرة على مجارى الأنهار لتسهيل الملاحة بها ولتلافي تآكل الأرض المزروعة ، ومن بين هذه المشروعات مشروع وادي التينيسى ووادي الميسيسى ونهر الميسورى ونهر كولومبيا (خزاناً جراند كولى وبونفيل) ونهر الكولورادو (خزاناً بولدر وأمبيرال) . وإذا لوحظ أن أغلب مصادر القوة المائية واقع في الولايات الجبلية ولايات شاطئ المحيط الهادى ، فإنه يتضح أن مواقعها تسمح بتزويد الأقاليم المحرومة بالقوة المحركة اللازمة لها . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة بمحض المصادفة ظفرت بتوزيع جغرافى لمصادر القوة بها يكاد يكون متعادلاً في جميع أئحائها بالنسبة إلى كافة أنواع القوى في مجموعها ، فلا توجد منطقة مترامية لا تيسر لها الحصول على القوة المحركة من مصادر غير عضوية ، ومعنى هذا انخفاض تكاليف نقل المواد اللازمة للصناعة ، ومعناه أيضاً أن أمام الصناعة باباً مفتوحاً تستطيع أن تنتشر منه في سائر أرجاء البلاد .]

٣ — الموارد الطبيعية — معادن الإنشاء .

[وكما أن القوة المحركة لا غنى عنها للحياة الصناعية الحديثة فإن المواد التي تصنع

منها الآلات وغيرها من السلع الإنتاجية لا تقل شأنًا عن القوة المحركة. وإذا كانت المواد الغير العضوية قد قضت على المواد العضوية نتيجة لاستخدام القوة المحركة التي امتازت بالصلابية والوفرة فإن تلك المواد الغير العضوية تستخدم في إنتاج المعدات اللازمة لسلع الاستهلاك، وهنا نعود فنرى كيف أن الإنسان يرتفع في مجبوحه الطبيعة مستمدًا من رأسمالها ما يعود عليه برخاء اقتصادى واسع مع ارتفاع المدنية إلى مكان أرفع.

والصلب من بين جميع تلك « المعادن الإنشائية » جدير بمنزلة الشرف، فلولا لتعذر إيجاد الآلات التي يتكون منها المصنع الحديث ولتعذرت إدارة العدد الميكانيكية بالسرعة اللازمة للإنتاج الضخم، فهو يمتاز بالصلابة والمتانة وبقابليته للسبك مع غيره من المعادن وبإمكان تقويمه إذا أعوج. وقد لا نكون مسرفين في القول بأن من الأسباب الرئيسية التي عوقت الحضارات الماضية عن القيام بنهضات صناعية يمكن أن تقاس بما حققته الحضارة الراهنة، أن الإنسان لم يستطع قط قبل الآن أن ينتج الصلب بثمان زهيد وبكميات وافرة. وعلى كل حال فالمشاهد أن الصلب هو الأساس المتين الذي قوى كيان الصناعة الحديثة.

وبدلنا تاريخ النهضة الصناعية في أوروبا الغربية على أن الافتقار إلى الصلب الرخيص كان من أهم العوامل المعوقة لتقدم الصناعة، مما اضطر القوم إلى استخدام الحديد الزهر حتى في صناعة قضبان السكك الحديدية وغيرها فسبب أفدح الحوادث لقابليته للتفتت. ولم ينخفض ثمن الصلب إلى المستوى المعقول إلا بعد أن اخترع بسمر بوتقة الصهر المعروفة باسمه سنة ١٨٥٥ وبعد أن هذبت طريقة سيمنز — مارتن في الصهر بالمواد المكشوفة ١٨٦٦ وطريقة توماس — جيلكريست في صهر الأحجار الفسفورية ١٨٧٨ فلما طبقت كل هذه الاختراعات عمليًا انخفضت الأثمان من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٧٠ بنحو ٥٠ ٪.

وقد حققت الولايات المتحدة أجل فائدة من هذه التحسينات الفنية فأدخلت عملية بسمر في سنة ١٨٦٤ والمواد المكشوفة في سنة ١٨٦٨، وهذه الطريقة الأخيرة حازت في آخر الأمر قصب السبق، فأمكن تحقيق تقدم محسوس بتحسين

إنتاج الكوك وخاصة باستعمال أفران كوبرز التي أناحت الحصول على مستحضرات ثانوية عند استخراج الكوك ، وكذلك باستعمال الأفران الكهربائية لاستخراج الصلب الممتاز منذ سنة ١٩٠٠ ، وباستعمال آلات الترقيق والسحب الأسطوانية ، وقد نتج عن استحداثها منذ سنة ١٩٢٦ تخفيض في ثمن المنتجات المسطحة والمبرومة قدره ٥٠ ٪ .

ومع ما لهذه الأساليب من الأهمية في صناعة الصلب فإنها لم تمنح الولايات المتحدة أية ميزة خاصة بل كان تفوق أمريكا في الصناعات الحديدية راجعاً إلى وفرة ما لديها من الموارد الطبيعية وملاءمة مواقعها . فقد كانت مناجم سلسلة الميسابي في شمال منبوسوتا غنية جداً ، وقد بدأ استغلالها على نطاق واسع بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٨٠ ؛ وكان التعدين يجري في حفر سطحية وتكاليف منخفضة جداً ؛ كما يسر قرب هذه المناجم من البحيرات العظمى وجود وسائل النقل بتكاليف رخيصة ، أما مناجم بحيرة سويريور فقد جاوز حجم الحديد المستخرج منها حجم التراب الذي رفع عند شق قناة بناما ولذلك كان لهذه المناجم الفضل الأكبر في النجاح الذي أحرزته يتسبرج ودثرويت وجارى وإرى وكليفاند وشيكاجو باعتبارها مراكز لصهر الحديد ؛ وكان لدى الولايات المتحدة شعب أخرى غنية بفحم كوك ممتاز ، في برمنجهام وألاباما ؛ وأما في أوتاه فكان الفحم موجوداً إلى جانب الحديد ، وفي تكساس حديد أمكن صهره بمنتجات البترول وبالغاز الطبيعي ، كما أن للحديد مناجم غنية به في كاليفورنيا وكولورادو مع خلوها من الفحم .

تضاعف إذن إنتاج أمريكا من الصلب بفضل الطرق الفنية التي سبقت الإشارة إليها وبفضل وفرة مناجمها حتى ارتفع إنتاج الصلب بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٤٨ نحو ٢٢١ ضعفاً وكانت الولايات المتحدة في سنة ١٨٩٠ على رأس الدول المنتجة للصلب وأما في سنة ١٩٤٨ فقد بلغ ما أنتجته نصف ما أنتجه العالم كله أو ما يقرب من ضعف ما أنتجته أية دولة غيرها (أنظر الجدول رقم ٩)

ومن الطبيعي أن تستنزف هذه الكميات الضخمة أفضل أنواع الحديد الأمريكي ، ومن ثم نفدت مناجم بنسلفانيا في وقت مبكر وكادت تلحق بها خير شعب الميسابي ؛ وهذا الخطر — خطر زوال موارد الحديد — هو الذي دفع بأمريكا إلى البحث

عن موارد جديدة في أراضيها وإلى استنباط أساليب الارتفاع بالرتب المنخفضة واستيراد مقادير أخرى . ولقد تم الكشف عن مناجم جديدة للحديد داخل الولايات المتحدة لاسيما تلك التي سبق لنا ذكرها في الغرب وفي الجنوب الغربي ، ولا يزال البحث مستمراً .

والنجاح ظاهر في استخدام طريقة « الاستصلاح المائي » في تعدين الشعاب الدنيا ؛ وتتلخص هذه الطريقة في إطلاق الماء على الشعاب فيحتص منها قدراً كبيراً مما اختلط بها من مواد غريبة ؛ والمأمول أن تصبح المقادير العظيمة من الشعاب الرديئة في إقليم الميسابي وغيره من البقاع ، صالحة للاستغلال على أساس اقتصادي ، ويبدو أن هذا الأمل قريب التحقيق . وغاية القول أن مقادير من الحديد الخام تستورد الآن فعلاً وأن مزيداً منها سوف يستورد قريباً ، ولا سيما من فنزويلا وليبيريا . ويتوقع بعض خبراء الصلب أن زيادة الواردات سوف تعجل بانتقال صناعة الصلب إلى الساحل الشرقي وخاصة إلى مناطق خليج ديلاوير وخليج تشيزايبك وخليج المكسيك . ومهما تكن الحال فلن يعوز الولايات المتحدة الحصول على الحديد الخام طالما هي مسيطرة على البحار .

ولا شك في أن النحاس أهم المعادن الإنشائية الأخرى ، ولو أنه لا يداني الحديد والصلب من حيث كميته وقيمته ، وإنما أهميته راجعة إلى أنه خير المعادن الرخيصة التي تستخدم في نقل الكهرباء ، وفي الحق أنه لم يفز بهذه المكانة في نطاق الصناعة إلا بفضل الكشف عن الكهرباء ، إذ ارتفع شأنه معها . ففي سنة ١٨٨٠ أي عند بدء استعمال الكهرباء ، كان إنتاج العالم من النحاس ٢٠٠,٠٠٠ طن ق وأما في سنة ١٩٤٣ عندما بلغ الإنتاج الحربى ذروته ، بلغ إنتاج النحاس ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن ق [في التجارة ثلاثة أنواع من الأطنان : طن قصير = ٢٠٠٠ ليرة وطن طويل = ٢٢٤٠ ليرة وطن مترى = ٢٢٠٤ ليرة ويرمز لها على التوالى بطن ق وطن ط وطن م] .

ومنذ سنة ١٨٨٣ سبقت الولايات المتحدة غيرها من البلاد المنتجة للنحاس وهي لا تزال محتفظة بهذه المكانة إلى يومنا هذا مع أن نصيبها من مجموع الإنتاج العالمى

انخفض بعض الشيء نظراً إلى زيادة الإنتاج في الكونغو البلجيكي وروديسيا وشيلي وكندا . وقد انتقلت مراكز إنتاج النحاس في الولايات المتحدة بعد سنة ١٨٧٥ من متشيجان العليا إلى أريزونا ومونتانا ولكن منذ سنة ١٩١١ استقرت في أوتاه .

ومع أن النحاس كالصلب والحديد يمكن استخدامه المرة بعد الأخرى ، إلا أن جانباً كبيراً منه يفقد بالاستعمال ، مما يتطلب العوض عنه ، ولذلك كان اشتداد الطلب عليه أخيراً منذراً يخطر استنزاف الاحتياطي الموجود منه ، وفعلاً انخفض الناتج منه قبيل الحرب الكورية إلى المستوى الذي دفع دول العالم الحر إلى اقتسام ما كان لديها من النحاس ، فاضطر بعضها إلى إرجاء عدد كبير من المشروعات الكهربائية الهامة .

والأمل الوحيد في زيادة إنتاج النحاس إلى الحد الكافي معقود على مدى تطبيق طريقة « الاستصلاح المائي » التي سبق الكلام عنها عند الحديث عن الحديد أي بإذابة المواد غير المعدنية لاستخلاصها من المعدن الخام بعد غمرها بالماء . ويمكن أيضاً اجتناب بعض آثار العجز في إنتاج النحاس بزيادة العناية بمقادير الحردة ، وباستخدام موصلات كهربائية بدلاً منه كالأليومنيوم وهو المعدن الذي يرجى له نجاح أكثر من غيره .

وأما المعادن الأخرى ، فإن أمريكا تنتج من الأليومنيوم والمغنيسيوم والخصائص والزنك ، مقادير لا بأس بها ، وقد ظهر الأليومنيوم في الأسواق بعد استحداث الطرائق الفنية في صناعته منذ ١٨٨٠ ، إلا أنه لم يبلغ مكانة مرموقة إلا عندما خرجت الطائرة إلى عالم الوجود ، ولا سيما في الحرب العالمية الثانية ، فارتفع إنتاجه العالمي من ١٢ طناً مترياً في سنة ١٨٨٦ إلى ١٩٠٠.٠٠٠ ط م في سنة ١٩٤٣ ، ولقد أنتجت الولايات المتحدة وحدها في تلك السنة حوالي ٤٠ ٪ من مجموع إنتاج العالم .

والخصائص الذي يستعمل الآن أكثر ما يستعمل في صنع المكثفات الكهربائية وتغليف الأسلاك الكهربائية وتحضير الألوان للدهان — ولو أن التيتانيوم الأبيض أخذ الآن يحل محله في هذه الصناعة — بدأ إنتاجه بالولايات المتحدة في

سنة ١٨٧٠ وكان مقدار ما أنتج منه ١٧٥٠٠ طن ثم ارتفع إلى ٩٥٧٢٥ طن في سنة ١٨٨٠ وإلى ١٨٠١٣٨ طن في سنة ١٩٠٠ ثم وصل إلى الذروة في سنة ١٩٢٦ حيث كان الإنتاج ٧٢٨٨٨٥ طناً ولكنه هبط إلى ٤٤٣٤٦٧ طناً في سنة ١٩٤٥ . وفي سنة ١٩١٦ كان ما أنتجته الولايات المتحدة ٤٩ ٪ من مجموع إنتاج العالم فهبط في سنة ١٩٣٨ إلى ٢٠ ٪ عندما بدأت تنفذ مناجمها المحلية ، ومنذ ذلك الحين اضطرت إلى استيراد الرصاص .

٤ أما الزنك المستعمل في الجلفنة وفي صنع السبائك الأخرى التي أهمها الشبه — النحاس الأصفر — والبرونز ، فقد زادت الحاجة إليه زيادة مروعة على الرغم من أنه لم يستخدم في صناعات جديدة . ففي الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة استنفد العالم ما يعادل ٧٨ ٪ من مجموع المستخرج في المائة والخمسين عاماً الماضية ؛ والولايات المتحدة على رأس منتجي الزنك في العالم وتليها كندا فالملكسيك . والغنيسيوم كالأليومنيوم أصبح ذا شأن كبير بعد أن اشتد الطلب على المعادن الخفيفة المتينة لصناعة الطائرات فقفز إنتاج الولايات المتحدة من ٧,٦ مليون رطل في سنة ١٩٣٩ إلى ٣٦٧,٢ مليون رطل في سنة ١٩٤٣ تبعاً لحاجة الصناعات الحربية إليه ، ثم هبط إلى ٢٠ مليون رطل في سنة ١٩٤٨ ولا تزال الولايات المتحدة أكبر منتج لهذا المعدن في العالم ، وهي تستخرجه من باطن الأرض في نيفادا ومن ماء البحر تجاه سواحل تكساس . أما المواد الصناعية غير المعدنية فمنها الصلصال الذي يصنع من السيراميك أو القيشاني . وحجر الجير الذي يخرج منه الأسمنت والجبس الذي يستخرج منه المصيص والأسمنت ، وكذلك الأسبستوس . وتوجد بالولايات المتحدة مقادير لا بأس بها من جميع هذه المواد سوى الأخيرة منها . ففي سنة ١٩٤٨ أنتجت الولايات المتحدة حوالي ٢٥ ٪ من إسمنت العالم و ٣٢ ٪ من الجبس . والولايات المتحدة أكبر مستهلك للأسبستوس في العالم ولكن كل ما لديها منه إنما هو منجم يبدأ في شمالي فيرمونت ويمتد الشطر الأعظم منه عبر الحدود إلى مقاطعة كويك بكندا .

٤ — الموارد الطبيعية — المعادن الكيميائية .

وإلى جانب الوقود والمعادن الإنشائية توجد المواد الكيميائية التي هي أساس صناعة طائفة كبيرة من السلع تجمع ما بين الصابون والورق وبين اللدائن ومبيدات الفطريات والخصيات وسم الحشرات والثقاب — أعواد الكبريت — والمفرقات . وأهم هذه المواد ملح الطعام المعروف بـكلورور الصوديوم فإنه يصنع مسحوق الصودا الذي تستخرج منه الصودا البكاوية المستعملة في صناعة الصابون بواسطة حجر الجير ويستخرج منه كذلك الكلورين الذي يستعمل في التبييض . ومناجم الملح في الولايات المتحدة وفيرة ومنتشرة في جميع أرجاء البلاد ، وقد بدى منذ سنة ١٨٨٠ في تحويل هذا الملح إلى مسحوق الصودا بطريقة سولفاى التي كانت وقتذاك زهيدة التكاليف ، ثم حلت محلها حوالى نهاية القرن التاسع عشر الطريقة الكهربائية التي جعلت الولايات المتحدة في عداد أعظم منتجي هذه المادة القلوية في العالم ، وقد بلغ ما أنتجته منها في سنة ١٩٤٥ نحو ٤, ١٥ مليون طن وهو ضعف إنتاج سنة ١٩٣٥ أو ٣٠٪ من مجموع إنتاج العالم على التقريب .

وتلى هذه المواد الكيميائية في الأهمية مادة الكبريت التي لا غنى عنها في تحضير الأحماض اللازمة للصناعة ، ولذلك كان الكبريت عنصراً هاماً في إنتاج طائفة كبيرة من السلع في مقدمتها الورق وتنتهى بالمكثفات الكهربائية . وقد كانت جزيرة صقلية المصدر الرئيسى لإنتاج الكبريت في العالم خلال القرن التاسع عشر ، ولكن في مستهل القرن العشرين حفرت الآبار في تكساس ثم في لويزيانا فاستخرج منها الكبريت ، وسرعان ما ارتقت أمريكا إلى رأس القائمة بين منتجي الكبريت في العالم ، فقد بلغ إنتاجها قبيل سنة ١٩٤٠ نحو ٩٠٪ من إنتاج العالم ، ومع أن الآبار الأولى قد أشرفت على النضوب ، إلا أن آباراً جديدة تحفر الآن سوف تضمن للبلاد موارد كافية إلى أجل طويل .

ولكن الحال غير مطمئنة بالنسبة للمعادن الكيميائية التي تستعمل في تحضير الخصبات الأسمدة ، فإن أطناناً من العناصر الرئيسية اللازمة للنباتات — وهي :

الفسفور والبوتاسيوم والنيتروجين — تذهب هباء حيث تجترفها المياه كل عام وتلقى بها في البحار. وخاصة المادتين الأوليين بينما يستمر النيتروجين في تبخره ، وقد بلغ من تبذيرنا في هذه المواد أن تطير أناس وتوقعوا قرب الكارثة بذهاب خصوبة الأرض ، وزعم آخرون بأن الجنس البشري سوف يضطر إلى الإقلاع عن التغذية بالنبات معتمداً في غذائه على منتجات البحر ، بل إن بعض العلماء يقوم الآن بتجارب تستهدف استخراج طعام شهي من أعشاب البحر ، وإذن فقد لا يكون بعيداً أن تحتوي قائمة طعام المستقبل على « حشائش البحر المفرومة » و « سلاطة من قاع المحيط » !!

والموسف أن إنتاج الولايات المتحدة من الفوسفات والبوتاس والنترات لا يكفي لحاجتها مع أن إنتاج الفوسفات ارتفع من ٣٨٠٠٠٠٠ طن متري في سنة ١٩٣٨ إلى ٦٠٠٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٥ ، ولكن الرصيد الموجود في أمريكا أقل من الرصيد المحقق في شمالي أفريقيا . وكانت الولايات المتحدة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى تعتمد على ألمانيا في الحصول على ما تحتاج إليه من البوتاس إلا أنها بالبحث والتنقيب وفقت إلى العثور على مصادر كافية من هذه المادة ، ففي سنة ١٩٣٨ استخرجت من مستودعات « كارلسباد » بولاية نيو مكسيكو وبحيرة سيرلس بكاليفورنيا ٩ ٪ من مجموع إنتاج العالم ، وإذا قابلنا هذه النسبة بنسبة إنتاج ألمانيا وهي ٦٠ ٪ ظهر ما كنا عليه من ضعف .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالنيتروجين اللازم لصناعة المفرقات والمخصبات فإنه كان يستورد من خارج البلاد وخاصة من شيلي حتى آخر سنوات الحرب العالمية الأولى . ولكن علماء الكيمياء الألمان ابتدعوا أساليب تكثيف النيتروجين من الجو وكان أشهر هذه الأساليب أسلوب هابر ، فلم تلبث جميع الأمم الصناعية أن شيدت لنفسها مصانع خاصة لتكثيف النيتروجين وحذت الولايات المتحدة حذوها فنهضت بإنتاجها من النترات إلى ٦٠٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٣٩ ثم إلى ١٤٥١٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٥ وبهذا سبقت ألمانيا نفسها .

٥ — الموارد الطبيعية — الحاصلات العضوية اللازمة للصناعة :

على الرغم من أن المواد غير العضوية — كما سبق أن أوضحنا — لعبت دوراً هاماً في ازدهار الصناعة بالولايات المتحدة لا سيما في السنوات الأخيرة ، فالذى لاشك فيه هو أن بعض الحاصلات العضوية كانت لها أهمية تذكر في هذا المجال . وسوف نتناول بالبحث في الفصل الخاص بالزراعة الجانب الأكبر من هذه الحاصلات وكثير منها يتصل بموضوع الطعام ، إلا أن بينها نوعين هما الأخشاب والقطن يكاد يقتصر استعمالهما على الصناعة ، فيحسن معالجتهما الآن .

إن من الحقائق البارزة في التاريخ الأمريكي أن الرجل الأبيض عندما حل بالشاطئ الأمريكى ، ألقي بين يديه قارة قد كست الغابات الطبيعية ما يقرب من نصف مساحتها فاكسب ثروة لا مثيل لها في البلاد المعمورة ، وحصل في يسر على مادة لبناء المساكن والمصانع وإنتاج عدد وافر من السلع شملت أدوات العمل وأثاث المنازل . كما اتخذها وقوداً رخيصاً للدفء وطهى الطعام . وإلى جانب ذلك فإن الغابات كانت مأوى للحيوانات التى اصطادها المهاجرون وسلخوا جلودها وأكلوا لحومها . كما كانت بها جداول وأنهار للاستسقاء والنقل ، فضلاً عن أن أشجارها كانت بمثابة الأوتاد التى تعصم التربة من تأثير الماء .

ولقد كانت تلك الغابات من الكثرة بحيث لم يقدرها الأمريكيون الأولون حق قدرها فكانوا يتبرمون بها ، ومن ثم كانوا يقطعون الأشجار ويحرقونها في غير هوادة ليكشفوا فضاء الأرض وليطردوا منها الوحوش الضارية ، وليجلوا عنها زمر السكان الأصليين . وهكذا أزيلت الغابات في سبيل الحصول على الوقود والأخشاب اللازمة لبناء مساكن مستديمة أو إعادة بناء ما تلتهمه النيران منها ، ولا مراء في أن الحاجة كانت ماسة إلى أخشاب البناء لمواجهة مقتضيات النمو في الحياة الأمريكية حينذاك ، وزاد على ذلك فيما بعد استخدام لباب الأشجار في صناعة الورق فنشط اقتلاع الشجر لإنتاج الورق الذى هبط ثمنه من ٢٤ سنتاً للرطل في سنة ١٨٦٥ إلى ٣ سنت في سنة ١٨٩٣ ، ولم تنقضى سنة ١٩١٤ حتى استخرج النيلون من لب تلك الأشجار .

وبذلك انخفضت مساحة الغابات من ٩٠٠ مليون فدان إلى ٦٢٤ مليون فدان ، منها ٤٦١ مليون فدان تستغل تجارياً وأما الباقي فغير صالح للاستغلال ، ويتضح من إحصاء عمل في سنة ١٩٤٤ أن ما استهلك من الغابات الأمريكية بالقطع وبالحرائق والعواصف وبفعل الحشرات قد عوضه النمو الطبيعي في مجموع الأشجار الباقية على وجه التقريب ، ومع ذلك فلمشاهد أن الطلب يتضاعف على الأخشاب اللينة دون الصلبة وأن زراعة الأشجار التي تصنع منها الساريات يتناقص ، بينما يشتد الإقبال على المصنوعات الخشبية في أقاليم الغرب النائية التي تقل زراعة الأشجار فيها لبعدها عن الأسواق الهامة للأخشاب الخام .

والقطن ثانی أنواع الحامات العضوية ، وكان يعتبر فيما مضى « ملك » الحامات وكان محصوله ضئيلاً في عصر الاستعمار البريطاني ، ثم تضاعف منذ اختراع المحلج في سنة ١٧٩٣ مما أدى إلى انتشار استخدام الرقيق (الأسود) في الجنوب . وقد بلغ المحصول في سنة ١٨٦٠ (٣٨٤١٠٠٠ بالة) أي ثلاثة أرباع محصول العالم ثم زاد بعد ذلك بانتشار زراعته في الأقاليم الغربية حتى بلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ بالة في سنة ١٩٢٦ ثم هبط إلى حوالي ١٢٠٠٠٠٠٠ بالة ، أو ما يقرب من ٤١ ٪ من محصول العالم ، نظراً لاشتداد المنافسة الأجنبية ، وانخفاض الأسعار مع ارتفاع أجور العمال الزراعيين .

ويبدو أن مستقبل زراعة القطن في الولايات المتحدة رهين ، أولاً باستحداث آلة ميكانيكية لجمعه حتى يقل مجهود الجمع ويصبح أرخص تكلفة ، وثانياً : بتحسين أصنافه وأساليب زراعته ولا سيما استخدام ما استحدث من وسائل ، وأخيراً بالاهتمام إلى أبواب جديدة لاستخدام أليافه . والمأمول أن خفض الأراضي للزراعة قطناً بالولايات المتحدة مع توسيع رقعة كل وحدة منها قد يؤدي إلى جعل هذه الزراعة ميكانيكية محضة . وكل ما حدث من التوسع إلى الآن في استخدام القطن مقصور على الاستعاضة به عن القنب وغيره من الألياف المستعملة في الأكياس (الزكائب) والمنتجات الخشنة ، والعمل الآن جارٍ في تحسين صناعته لكي يصمد لمنافسة الحرير الصناعي والنيلون .

يهدينا البحث السابق في شأن الموارد الطبيعية بالولايات المتحدة إلى حقيقة ظاهرة — وهي أن الطبيعة أغدقت على أمريكا الكثير من الرّوة الطبيعية اللازمة للتوسع الصناعي ، وإذا كان من الجائز نظرياً أن كل بلد يستطيع الحصول على ما يفتقر إليه في مقابل منتجاته الخاصة إلا أنه من البديهي أن « منتجاته الخاصة » تكون في حيز العدم ما لم تكن به بعض الموارد الطبيعية حتى وإن لم تكن سوى أرض خصبة تنمى الزرع أو شمس ساطعة يستمتع بها السائحون ، والثابت أن استقرار الصناعة في تلك المناطق الغنية بمواردها الاقتصادية الطبيعية ، تصاحبه وفرة في الدراية بفنون الصناعة مع سهولة الحصول على رأس المال .

[ونظراً لوجود علاقة طردية بين الموارد الطبيعية وتقدم الصناعة كما يشاهد أيضاً وجود علاقة أخرى مماثلة بين تقدم الصناعة وانتشار الرخاء ، ومن ثم يكون هناك ارتباط بين الموارد الطبيعية وبين الرخاء ومستوى الحضارة . فإذا ما بلغت أمريكا ما تصبو إليه من مدنية رفيعة ، فإن بعض الفضل مرجعه إلى ما حبتها به الطبيعة من رّوة طبيعية .]

الفصل الثالث

فنون الصناعة وعوامل النمو الصناعى الأخرى

١- فنون الصناعة والنمو الصناعى :

أبرزنا فى هذه الدراسة مدى تداخل العوامل المختلفة فى تحقيق النمو الاقتصادى ، كما أبرزنا صعوبة استخلاص عامل مشترك واحد يمكن أن تنسب إليه جميع التغيرات . [فن الواضح أن عناصر النمو الصناعى كانت من الناحية الاستراتيجية بعضها أهم من بعض ولذلك كان علينا أن نتحرى مقدار ما لكل منها من الأهمية] فكل من يصبو إلى وضع سياسة كفيلة ببلوغ التقدم الاقتصادى فى المستقبل يجب عليه أن يتعرف العوامل التى لعبت الأدوار الرئيسية فى مراحل النمو .

[ولا شك أن فنون الصناعة جديرة بأن تحتل مكان الصدارة من بين جميع عوامل النمو الصناعى فهى تشمل ما يأتى : —

أولاً — الآلات ، أى العدد الميكانيكية التى تنتج السلع والخدمات .

ثانياً — طرائق إدارة هذه الآلات باستخدام مصادر غير عضوية للطاقة .

ثالثاً — الأساليب الفنية لتحويل الخامات من مواد قليلة النفع إلى مواد عظيمة النفع .

فنون الصناعة إذن تؤدي وظيفة الدافع القوى الذى ينظم عدداً كبيراً من العوامل

الأخرى ويسيرها فى الاتجاه المطلوب ، أضف إلى ذلك أنها تساهم بطريق مباشر فى

رفع مستوى المدنية لأنها تعين الإنسان على بسط سلطانه على الطبيعة . فمثلاً الآلة

البخارية ، دفعت الإنسان دفعاً إلى الإنتاج الصناعى الميكانيكى فتشعبت آثارها وتغلغلت

فى جوانب النهضة الصناعية ، والرى ، قلل مخاطر المجاعات التى كانت تحيق بالإنسان

فى سنوات الجذب والجفاف ، ومن فنون الصناعة ما استحدثت من وسائل النقل

السريع خال دون الأزمات الإقليمية المؤقتة التى تنجم عن ضعف المحصول كما ضاعف

قائمة المنتجات التى يستهلكها الإنسان .

والفنون الصناعية عندما تتجسم في صورة مخترعات لا تنزل علينا من السماء كظاهرة من الظواهر الطبيعية الشاذة ، ولكنها تظهر رويداً رويداً وفقاً لحاجة المجتمع الماسة أو لما يتطلع إليه المجتمع ويرجوه . والمخترع خير شاهد « على أن الحاجة أم الاختراع » وهذه الفنون الصناعية تواصل العمل على إخراج أجزاء صغيرة لا تلبث إذا استجد عليها شيء بسيط أن تكتسب صفة الشيء الجديد فيطلق عليها اسم « اختراع » من باب التعظيم ، والمخترعون الذين يستحدثون كل جديد في الفنون الصناعية أناس ذوو خبرة في ناحية معينة ، ولهم من سعة الخيال ما يدركون به إمكانيات التحسين والتهذيب ، وهم يظهرون عادة في مجتمعات ترتقي فيها فنون الإنتاج وتقوى فيها الرغبة في زيادة معدل إنتاج العامل ويسمو فيها مستوى الفن الصناعي (التكنولوجيا) .

ولم تكن جميع هذه الظروف مهيأة للولايات المتحدة ابتداءً ، فكانت الاختراعات قليلة العدد ولا تظهر إلا في قترات متقطعة ، وهكذا ظلت البلاد زمناً طويلاً تستعير أساليبها الفنية من البلاد الأجنبية ، ومن ثم وفرت تكاليف البحث واجتنبت أخطاء السابقين ، ولكن مقومات الاختراع أخذت تنمو في مصاحبة النمو الاقتصادي الأمريكي ، فاشتد طلب الصناعات المستحدثة على الإخصائيين الفنيين الذين يستطيعون أن يزودوها بأحدث أساليب الإنتاج وأجداها ، وأما الصناعات القديمة فكانت بدورها تتطلب أمالاً جديدة تمكنها من مسايرة الصناعات الحديثة .

وحق منتصف القرن التاسع عشر تقريباً ، كان معظم الاختراعات ثمرة اجتهاد فئة من أرباب الحرف والصناع الذين مكنتهم خبرتهم العملية من الدراية بالعمليات المعروفة وبما تدعو الحاجة إلى تحسينه منها ، وكان أغلبهم يتبع طريقة المحاولة وإصلاح الأخطاء ، ولذلك كان أكثر ما اهتموا إليه مصادفة ، ولعل أصدق مثل لهم « إيلي هويتى » الذى اجتمعت لديه خبرة تامة في التقاط البذرة من القطن وإن لم ينبجح في ابتداء المخلج واستخراج البذرة بطريقة آلية إلا بعد محاولات عديدة .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الاختراعات أكثر تعقيداً ولا يتاح النجاح فيها إلا لمن أحاطوا بالظروف التمهيديّة المناسبة ، وتتابع المراحل . وبعبارة أخرى فقد جمع المخترعون المحدثون بين الخبرة العملية واتباع منهج البحث العلمى .

وبمرور الوقت أخذ هؤلاء العلماء يعملون متعاونين في معامل أعدت إعداداً طيباً . ومن الجائز أن طلائع النشاط التعاوني في أمريكا كانت تلك الجماعات من الأخصائيين الزراعيين الذين أنفقت عليهم الولايات المنفردة من المال المتحصل من بيع أراضي الحكومة بمقتضى قانون هاتش الصادر في سنة ١٨٨٧ والذي كان ينحول الولايات حق بيع جزء من أرض الحكومة نظير مبلغ ١٥٠٠٠ دولار كل سنة يرصد لنفقات محطات التجارب الزراعية . وسرعان ما امتد البحث الفني المنظم إلى مصالح الحكومة المختلفة كمصلحة الزراعة ومكتب المناجم ومكتب الحكومة الاتحادية المختص بالنماذج الموحدة ، كما امتد إلى المدارس الفنية الحرة ثم إلى المؤسسات الصناعية الخاصة كشركة بل التليفونية وشركة دي بونت وشركة جنرال إلكتريك وشركة إستان كوداك . وفي خلال الحرب العالمية الأولى تضافر العلماء تحت إشراف مجلس الأبحاث القومي في بذل أصدق الجهود لإنتاج المواد التي كانت الولايات المتحدة تحصل عليها قبل الحرب من بلاد الأعداء . وكذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية كانوا يعملون تحت إشراف إدارة البحث العلمي والتنمية لاختراع أسلحة جديدة أقوى من الأسلحة المعروفة .

وتكاد النتائج التي وصلت إليها تلك الفرق المختلفة تدخل في عداد المعجزات ، فقد استطاع علماء الزراعة الذين يعملون متضامنين أن يأتوا بما كان يعتبر في الماضي أمراً معجزاً يستحيل تحقيقه ، من ذلك مثلاً ، أنهم استنبطوا أنواعاً جديدة من الفاكهة كالجريبفروت ، وقضوا على بعض أمراض الماشية كالسل ، وهذبوا اللبن حتى جعلوا منه شرباً شائعاً ، ويرجع الفضل أيضاً إلى هذه الفرق في اختراع الراديو والنيون والرادار والتليفزيون و « العقاقير العجيبة » الجديدة وتحطيم الذرة . حقاً إن انكباب هذه « الرؤوس المجتمعة » على العمل لمن الخطورة بحيث يزعم البعض في جد — مع ما في ذلك من المغالاة — أن هذه الرؤوس المجتمعة سوف تحول دون انخراط مستوى الرخاء الاقتصادي ومن ثم تعصم المدينة من التدهور .

وها هي الولايات المتحدة ، إلى جانب هذه التطورات في طرائق البحث العلمي ، تساهم مساهمة فعالة في ترقية فنون الصناعة ، ولقد تميزت الاختراعات الأمريكية بأنها

من النوع الذى يتوخى القصد فى العمل الجسبانى ، نظراً إلى وفرة المواد الطائلة وندرة العمال الظاهرة ، مثال ذلك أنها أخرجت التلغراف وآلة الحصاد وآلة الحياكة والتليفون والعنان (الفرملة) الهوائى ، بينما تتميز الاختراعات الأوربية بالقصد فى المواد كطريقة بسمر لصنع الصلب وكأفران الكوك . ولكن هذه الفوارق قل شأنها بسبب سرعة ذبوع المعلومات الفنية مع تكاثر عدد الأشخاص الأكفاء الذى لا تعجزهم دراسة هذه المسائل فى مختلف أنحاء الحضارة الغربية .

ويبدو أن الاتجاه الحديث يسير نحو المخترعات الآتية .

- ١ — تلك التى تكسب المرونة للمراكز الصناعية ومن ثم تؤدي إلى التوسع فى نطاق استخدام الموارد الطبيعية كسيارة الركوب وسيارة النقل والقوة الكهربائية .
- ٢ — تلك التى تزيد إنتاج العامل فى الساعة كالجرار الزراعى وسير التجميع فى المصانع .

- ٣ — تلك التى تؤدي إلى زيادة الانتفاع بالمواد الأولية أو الاستعاضة بما هو موفور فى الطبيعة عما هو آخذ فى الانقراض .

٢ — استخدام الطرق الفنية الحديثة فى الصناعة :

إذا ما أردنا الأحاطة بالنمو الاقتصادى فإن أهمية الإلمام بتطبيق الأساليب الفنية الحديثة فى الصناعة لا تقل عن أهمية فهم المراحل التى انتهت إلى ظهور الاختراعات ، ذلك لأن تأثير القوى الاجتماعية ملموس فى حالى التطبيق والاختراع ، والأخذ بتلك الأساليب مرجعه إلى حاجة المستهلكين وإلى مقدرة الفنانين والعمال على صنع الآلات وإدارتها ، ثم إلى وفرة المواد الأولية اللازمة للإنتاج ، ولا بد بعد ذلك من مراعاة حال السوق لتصريف المنتجات ، ورغبة أصحاب رؤوس الأموال فى المجازفة بتمويل الطرائق المستحدثة .

وتقدر أهمية الفنون الصناعية الجديدة ، إما على أساس الزيادة فى إنتاج العامل فى كل ساعة يشتغلها ، أو على أساس تكلفة الإنتاج ، وطريقة التقدير الثانية أكثر

انتشاراً من الأولى نظراً لتوافر البيانات الخاصة بها ، والثابت أن المصانع التي سبقت غيرها في استخدام الأساليب الفنية كان عبء الأجور عليها أقل من المصانع المتخلفة . ولقد كانت الأجور اللازمة للحصول على طن واحد من الصلب في سنة ١٩٥٠ أقل من نظائرها في سنة ١٨٥٠ ، وهكذا أدت زيادة الإنتاج بالأساليب المستحدثة إلى خفض الأثمان إذا كان قياسها بحسب عدد ساعات العمل .

ويتضح من الإحصاءات المتداولة أن الصناعات التي اطرء تقدمها في الولايات المتحدة ما بين سنتي ١٨٦٩ و ١٨٩٩ كانت صناعات الكوك والصلب والمفرقات والورق ولب الأخشاب والحريز والمنسوجات القطنية وأدوات السكك الحديدية . ولكن صناعات جديدة تقدمتها في الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٧ وهي صناعات السيارات والراديو وتكرير البترول والمنتجات الكيميائية والكهربائية والطبع والنشر والنسيج . ومن سنة ١٨٦٩ إلى ١٨٩٩ كانت الزيادة الكبرى في إنتاج العامل في الساعة تلك التي حدثت في صناعات البترول والورق ولب الأخشاب والصلب والحريز والكوك أما في المدة من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٢٩ فكانت في صناعات السجائر والسيارات وسكر البنجر والبترول والكوك وأفران الصهر والأدوات الكهربائية والقاطرات والأسمنت والمواد الكيميائية ومن سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٩ في أقلام الحبر والشحوم النباتية والثلاجات والراديو والرصاص وعربات السكك الحديدية وقاطراتها والبترول والغازات الكهربائية وعلب الصفيح وإطارات المطاط الخارجية والداخلية والكيميائيات الصناعية وفي بعض الصناعات بلغ الإنتاج ذروته في عصر سابق ، كالقطن في سنة ١٨٨٤ . أما بعضها الآخر كتكرير البترول فقد استمرت زيادة الإنتاج إلى الآن . على أن هناك صناعات لم تبرز إلا مؤخراً كالأدوات والأجهزة المنزلية وأخرى بقيت على حالها كصناعة البناء وفروعها . ويبدو بصفة عامة أن التقدم بدأ في إنتاج السلع الإنشائية ثم شمل بعد ذلك السلع الاستهلاكية (٢) .

ويجدر بنا قبل الانتهاء من موضوع إنتاج العامل في الساعة أن نشير إلى النتائج المترتبة على حجم المصنع وحجم الصناعة ذاتها . وبين هذين العاملين علاقة طردية

بصفة عامة إذ أن المصانع الكبيرة والصناعات الضخمة تحمل على أكبر إنتاج يمكن أن ينتجه العامل وتحقق أكبر وفر ممكن^(٣) ولو أن المشاهد في بعض الصناعات (مثل غزل القطن وصهر الحديد والصلب ، أن المصانع الكبرى والمصانع الصغرى تحصل على نتائج خير من المصانع المتوسطة بينما المصانع المتوسطة تبرز الكبرى والصغرى في صناعات أخرى ، مثل الأسلاك) وهناك صناعات لا يبدو فيها أى تناسب بين مقدار الإنتاج وحجم المصانع .

وفي ضوء ما تقدم نرى أن أمريكا قد اجتمعت لديها أنسب ظروف النمو والازدهار ، وقد قيض لها اتساع أسواقها أن تقوى الصناعات فيها وتتسع إلى درجة لم تصل إليها أية دولة عظمى فقد وصلت مصانعها بفضل ضمها بعضها إلى بعض وتوحيد إدارتها إلى تكوين وحدات لا نظير لها في العالم من حيث السعة أو الحجم .

٣ — التثمين والعمال والإدارة الفنية :

إن الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ليتوقف على مقدار رأس المال المعد للتثمين ، وعلى مهارة العامل ، وعلى دقة نظام المصنع ، وسوف نبسط هذه المسائل فيما يلي من فصول هذا الكتاب . على أنه قد يكون من المستحسن أن نعالجها الآن في إيجاز ، حتى تكون الإحاطة بعوامل التقدم الصناعى أوفى وأتم .

كان التوسع الاقتصادى في أمريكا خلال القرن التاسع عشر — كما سبق أن أوضحنا — من السرعة بحيث استطاع القوم أن يرفعوا مستوى معيشتهم مع تخصيص نسبة لا بأس بها من دخلهم للتثمين وقد وظف الجانب الأكبر من المدخرات في المشروعات الإنشائية لأن شطراً كبيراً من أمريكا كان أرضاً بلقاً تفتقر إلى المنشآت الأساسية كالطرق والمساكن ، ورصدت كذلك نسبة ملموسة لإنتاج السلع الإنشائية وكذلك جزء كبير آخر من المدخرات لتمويل التجارة وتمكين أصحابها من الاحتفاظ برصيد من السلع في مخازنهم .

ولما قلت الحاجة إلى المشروعات الإنشائية الجديدة بمرور الوقت هبطت نسبة المدخرات الواجب تخصيصها لهذا الغرض لأن البلاد استوفت مطالبها من تلك

المشروعات كالطرق والسكك الحديدية والمباني . وكذلك هبطت نسبة الأموال اللازمة لتمويل مخازن التجار لأن تحسين وسائل النقل يسر على التجار أسباب الحصول على السلع فلم تبق هناك ضرورة لاحتفاظهم بمقادير كبيرة منها ومن ثم ارتفعت نسبة المدخرات التي أمكن توظيفها في إنتاج السلع الصناعية ومد البلاد بما تحتاج إليه من آلات (انظر الجدول رقم ١٠ بالملحق) .

ولقد أحدثت المدخرات المستثمرة في إنتاج الآلات أثراً بالغاً في رفع مستوى الرخاء الاقتصادي في أمريكا ، لأن المقرر في الصناعة أن هناك تناسباً طردياً قوياً بين نسبة رأس المال المستثمر إلى عدد العمال وبين معدل إنتاج العامل ، ولكن إذا نظرنا إلى هذه المدخرات على أساس نسبة ما يخص الفرد من مجموع السكان لا نجد أن منسوبها قد زاد كثيراً على ما كان عليه سنة ١٨٦٥ لأن طبيعة الاستثمار في المشروعات الإنشائية في البلاد غير المكتنظة تجعل المعدل الفردي عالياً نوعاً ما وهذا ولا يجوز أن ننسى أن الأساليب الفنية التي استحدثت في الصناعة أعانت على الاقتصاد في استخدام رأس المال ، لا على الاقتصاد في العمال ، فنتج عنها دائماً ضغط نسبة رأس المال إلى عدد العمال .

وأما مهارة العمال فقد كان حظ أمريكا موفوراً منها ، ذلك لأن حياة الإنسان البدائية في العصور الأولى اضطرت به إلى أن يعمل بيديه في كافة أنواع الحرف ، ومن هنا نشأت تلك العبارة التقليدية « الدققة » (Tinkering) وحتى يومنا هذا يفاخر الرجال في أمريكا بأن في أيديهم « سبع صنغ » (Jacks of all trades) ولهذا نراهم دائماً مستعدون لمحاولة كل جديد ، مما يحفزهم إلى تعلم أية حرفة فنية جديدة . أضف إلى ذلك أن فريقاً من المهاجرين إلى أمريكا كان من الصناعات المهرة الذين ساهموا في احتفاظ الصناعة بمستواها الرفيع كما دربوا غيرهم من العمال الأمريكيين . وفضلاً عن ذلك فقد اتسعت نظم التعليم الفني والتدريب المهني مما هيأ لهم إيجاد طوائف من الصناعات للمهن الدقيقة .

وقد استهدف الإنتاج الأمريكي على الدوام نظام التخصص في العمل ، فكان مثله

مثل المصنع في استخدام « سير التجميع » (Assembly Line) حتى لا يطول أمد تدريب العامل على العمل قبل الإنتاج .

وأما عن عدد العمال فقد كانت نسبة المواليد مرتفعة وكان المهاجرون كثيرين ، ومع ذلك كان الموجود من العمال أقل من الطلب عليهم فارتفعت الأجور ، وحرص أصحاب الصناعة على مداومة استحداث الآلات المؤدية إلى الاقتصاد في استخدام العمال حتى يتمكنوا من خفض التكاليف ، ولهذا سعوا إلى تحسين المعدات التي يستعملها من يستخدمونه من عمال .

[ولقد نتج عن هذا المسعى رفع مستوى الرخاء العام] (انظر الجدول رقم ١١) وهكذا استهدف أقطاب الصناعة الأمريكيون ، منذ العصر الأول ، تعويض النقص في عدد العمال أو في رأس المال عن طريق ابتكار أحسن نظم الإنتاج ، وقد تجلّى ذلك في مصانع النسيج مثل مصانع إيموسكيج بمانشستر في ولاية نيوهامشير — حيث بذلت أصدق الجهود للوصول إلى أدق تقسيم لمراحل العمل في إنتاج مقادير ضخمة من السلع ذات الطراز الموحد ، ثم تجلّى في القرن العشرين في ناحيتين متشابكتين الأولى هي « الإدارة الفنية » التي تبناها فريدريك وينسلو تايلور والثانية « الإنتاج الوافر » الذي أرسى قواعده هنري فورد .

كان فريدريك تايلور مهندساً ابتدع نوعاً من الصلب الكربوني الذي يصلح لصنع الآلات التي تدار بسرعة شديدة . وقد شاع كشفه في سنة ١٩٠٦ فأصبح من الميسور تهذيب الصلب وقطعه في دقة بالغة متناهية حتى يتسنى صنع « قطع التغير » للصناعات الميكانيكية . وفي الحق أن الصلب الذي أخرجه تايلور إلى جانب السبائك القاطعة الأخرى لمن الأشياء التي أتاحت استخدام تلك الآلات الأوتوماتيكية التي أحدثت انقلاباً في تلك الصناعات .

ومع انهماك تايلور في نشاطه الهندسي عني بمعالجة مقومات الإنتاج ، ففي سنة ١٨٩٥ قدم رسالته المشهورة عن « نظام الطريقة » داعياً إلى دفع أجور العمال على أساس عدد الوحدات التي ينتجونها ليفيد العامل الكفاء للممتاز المنتج . ثم تطرق

إلى اقتراح وسائل خفض عدد إصابات العمال وإلى تنظيم الأعمال على أساس دراسة الحركة وتوقيتها .

ولقد ظفرت دعوته بأعظم تأييد وانتشرت عبارة « الإدارة الفنية » بين طبقات الشعب عندما جاء العالم القانوني الأمريكي الذائع الصيت لويس برانديس في سنة ١٩١١ فبرهن في إحدى قضايا الطعن في أجور السكك الحديدية ، على أن شركات السكك الحديدية تستطيع أن تقتصد مليون دولار في كل يوم لو أنها استحدثت من النظم ما هو أدق وأوفى ، وانتهى الأمر إلى نجاح مذهب « الإدارة الفنية » في رفع معدل إنتاج العامل في الساعة (على الرغم من الإسراف في تفسير المعنى المقصود به بدرجة جعلته شاملاً لمشروعات الترفيه عن العمال وحقى المطالبة بزيادة الأجور) .

ولقد صاحب هذا التطور نجاح آخر أحرزه « سير التجميع المتحرك » الذى ابتكره صانعو السيارات ، ونحن نخص بالذكر منهم هنرى فورد ، وقد أصبح الأسلوب المتبع في صناعة الساعات وآلات الحياكة والأسلحة ، وخلاصته أن يؤتى بالأجزاء إلى مكان واحد حيث يقوم بتنسيقها عامل واحد أو فئة قليلة من العمال . ولما شرع هنرى فورد في سنة ١٩١٣ في اختيار العمل على « سير متحرك » أسفرت اختباره عن أنه من الممكن مثلاً ، خفض الوقت اللازم لتجميع « المجنيتو » من ٢٠ دقيقة إلى خمس دقائق ، والوقت اللازم لتجميع « الشاسي » من ١٢ ساعة إلى ١٥ ساعة . وأدت هذه الطريقة إلى الإنتاج الوافر — فالتخفيض ثمن سيارة فورد من ١٩٥٠ دولاراً إلى ٢٩٠ دولاراً في نفس الوقت الذى ارتفع فيه مستوى الأجور ، وهذا النجاح الذى أحرزته شركة سيارات فورد صعد بإنتاجها قبيل الحرب العالمية الأولى إلى حوالى ٢٥٠.٠٠٠ سيارة في السنة ، وبذلك يكون نظام الإنتاج الوافر عاملاً رئيسياً في زيادة الرخاء الاقتصادى العام .

المراكز الصناعية وعلاقاتها بنمو الاقتصاد :

كان اختيار المناطق التى تمكن الصناعة من الحصول على أعظم المزايا الجغرافية أمراً بالغ الأهمية لارتباطه بتنظيم الإنتاج وخفض نفقاته . على أننا نجد أن العوامل

المتصلة بصلاحية البيئة عوامل متشابهة ومن الصعب قياسها ، لأنها تختلف حسب نوع الصناعة والمكان والزمان . فبعض الصناعات كالصلب يفضل قيامها على مقربة من مصادر المواد الأولية أو في المناطق التي تنقل إليها تلك المواد بتكلفة بسيطة ، ذلك لأن المواد اللازمة لصنع الصلب كبيرة الحجم كالفحم والحديد الخام وحجر الجير هي مواد زهيدة القيمة بالقياس إلى وزنها ، ونقلها أصعب من نقل الصلب بعد إنتاجه . وثمة صناعات أخرى تحتاج إلى عمال مهرة فتقوم في المواطن التي يتوافر وجودهم بها ، مثل صناعة الآلات الدقيقة والساعات والزجاج الرقيق . ومتى استقرت هذه الصناعات في مكان ما ، أصبح من العسير انتقالها لأن العمال لا يميلون إلى الهجرة الجماعية ، وهناك صناعات أخرى تفضل المراكز القريبة من أسواقها ، كمصانع الأزياء لكي يمكنها متابعة التغيرات التي تستحدث فيها ، ومخابز العيش والفطائر لكي تحافظ على منتجاتها طازجة إلى أن يتسلمها المستهلك ، أو لكي تضمن استمرار الرابطة بينها وبين عملائها فلا ينصرفون عنها إلى منافسها .

أما المصانع التي تزاوِل عمليات صناعية في إحدى مراحل الإنتاج (كقطع المنسوجات) فإنها تجاور مراكز التوزيع حيث الأجور المنخفضة ، لأن تكاليف نقل المواد المراد إتمام تجهيزها أقل من النفقات اللازمة لتوزيع المنتجات — ومن الصناعات ما تعتمد في وجودها على صناعات أخرى (كصناعات قطع الغيار بالنسبة إلى صناعة السيارات) فإنها مرغمة على مجاورة الصناعة الأصلية في مواطنها الأصلية .

وبعض الأقاليم (كنيو انجلند وولايات الأطْلنطى الوسطى) سبق غيره في ميادين الصناعة منذ البداية ، إما لوفرة في العمال أو في المواد الأولية أو في القوى المحركة وإما للقرب من الأسواق ، ومثل هذه الأقاليم احتفظت بسبقها حتى بعد أن فقدت المزايا الأولى التي سببت تفوقها ابتداء . وما كانت لتحافظ على تفوقها إلا لأنها جمعت عمالاً مهرة ومصانع كافية إلى جانب تحسين وسائل النقل مع انتشار الصناعات « الطليقة » (Loose foot) التي تكيف الإنتاج وفقاً لطلبات الأسواق ، وإنشاء

صناعات جديدة .

وعلى العموم فللمشاهد أن الصناعة الأمريكية موزعة في كل مكان ، محتبة على الدوام ، الاحتشاد في منطقة واحدة . كما أن تزايد عدد السكان في الأقاليم غير المزدهمة صاحب نمو الإنتاج الصناعى ؛ ففي سنة ١٨٦٠ كان نصيب ولايات الجنوب ٨٪ فقط من مجموع الإنتاج الصناعى ، والجزء الأعظم مما تبقى من نصيب ولايات الأطلنطى الوسطى ونيوإنجلند ، ولكن هذا الوضع تغير بالتدريج عندما نشطت ولايات الوسط الشمالية الشرقية وولايات ساحل المحيط الهادى فهبطت أهمية ولايات نيوإنجلند وولايات الأطلنطى الوسطى هبوطاً نسبياً ، وتقدمت ولايات الجنوب تقدماً ملموساً ، (انظر الجدول رقم ١٢) وفاق نمو الصناعة في المدن الصغرى نموها في المدن الكبرى كما تجاوز ذلك النمو نسبة تزايد السكان في « المناطق الصناعية الثلاثة والثلاثين » التى حددها مكتب التعداد العام .

ولعل من أهم أسباب « اللامركزية » في الصناعة ، تقدم وسائل الشحن السريع وسهولة الانتقال بالسيارات لمسافات قصيرة ونقل القوى المحركة الكهربائية ، واستخدام وسائل النقل السريع كقطارات الضواحي الكهربائية ، وقاطرات السكك الحديدية المسيرة بالمازوت ، وسيارات النقل المشترك (أوتوبيس) ، والسيارات الخاصة ، حتى أصبح من الميسور جلب الأيدي العاملة من مناطق بعيدة دون إلزامهم بتغيير مساكنهم ، كما أن فروع السكك الحديدية وسيارات النقل ساعدت على جلب المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وكانت الكهرباء مصدراً عظيماً لقوة محرركة رخيصة الثمن . وهكذا استقرت في ضواحي المدن الكبرى — أو في مناطق صغيرة من الريف « الصناعات الطليقة » كإنتاج الأدوية والحلوى ومعامل التقطير والصناعات الجديدة التى لم تثبت في مواطن معينة ، كتجميع السيارات وصنع أجهزة الراديو وأبحاث تحطيم الذرة . والواقع أن هناك دلائل كثيرة تشهد بأن الصناعة الأمريكية ، وقد استقرت في الأماكن القليلة التكلفة ، وفقت إلى تخفيف ازدحام المدن الكبرى وساعدت على زيادة رخاء العمال .

٥ - سلع الاستهلاك :

تستهدف جميع ضروب النشاط الصناعى التى تناولها بحثنا الاستزادة من أنفع السلع والخدمات لبنى الإنسان ، فغاية الجهود الاقتصادية هى زيادة رفاهية الإنسان وإن غشى الغموض هذه الحقيقة من جراء إطالة الحديث والإمعان فى التفاصيل ، لذلك كان من الضرورى فى كل محاولة لفهم الأساس الاقتصادى للمدينة الأمريكية أن نعى عناية بالغة بصناعات السلع الاستهلاكية ، فبغير ذلك يتعذر الحكم على ما إذا كان رخاء الشعب الاقتصادى يتزايد فى الواقع أو لا يتزايد وتنبعث منه أو لا تنبثق قوة تنهض بمستوى المدنية .

وصناعة الطعام أقرب صناعات السلع الاستهلاكية لحياة الناس وهى فى الواقع أعظمها أهمية فى أمريكا من حيث القيمة . فى سنة ١٨٦٩ بلغت قيمتها ٢٦٪ من مجموع السلع الجاهزة وفى سنة ١٩١٩ ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠٪ وفى سنة ١٨٩٩ كانت ١٩٪ من مجموع الإنتاج الصناعى وفى سنة ١٩٣٩ كانت ١٨٪ من هذا المجموع أيضاً ، زد على ذلك أن نفقة الطعام تعتبر أكبر بند فى ميزانية المستهلك ولو أنه أقل اليوم نسبياً مما كان عليه منذ مائة عام ، ويدل انخفاض نسبته إلى مجموع نفقات الاستهلاك على أن للمستهلك اليوم قدرة على شراء طائفة أخرى من السلع لا تدخل فى باب حاجيات المعيشة البسيطة ، مع أن غذاء المستهلك اليوم خير مما كان منذ قرن مضى ، فبين يديه الآن أكثر مما كان لديه من الأطعمة الواقية أى الغنية بالفيتامينات والبروتينات وطعامه الآن أكثر تنوعاً وأفضل نوعاً . والحقيقة أن الأطعمة الأمريكية المحفوظة ارتقت إلى درجة يرجع إليها الفضل الأكبر فى زيادة متوسط الطول والوزن بين الأمريكيين عما كان عليه أسلافهم وفى تحسين مستوى الصحة العامة .

ومنذ أمد طويل وصناعة اللحوم المحفوظة على رأس القائمة فى مسائر فروع صناعة الأطعمة والأمريكيون فى مقدمة الشعوب رغبة فى أكل اللحوم وقد كانت الجزارة

في صدر التاريخ الأمريكي صناعة ضيقة المجال فكانت لحوم المجزر تستهلك في دائرة مخططة على الخريطة المعروفة « بخريطة اللحوم ». فلما تكاثرت المواشى في المراعي الطبيعية في برارى الولايات الغربية وزاد الاهتمام بالمنتجات الثانوية — كالحوافر لصنع الغراء والشحوم لصنع الصابون والفضلات لصنع الأسمدة — تركزت المذابح في الولايات الغربية الوسطى تلافياً لنفقات نقل المواشى واجتناباً لسفرها مسافات طويلة فتصاب بالهزال ، وفي البداية كان أكثر اللحم يجفف أو يدخن أو يملح للمحافظة عليه قبل شحنه ، ولكن حوالى منتصف القرن التاسع عشر أدخلت طريقة حفظ اللحم في العلب المفرغة من الهواء ، وفي سنة ١٨٧٠ وما بعدها بدىء بتثليج بعض اللحوم وشحنها إلى الأسواق في عربات التبريد بالسكك الحديدية وبالبواخر عابرات المحيط ، ولقد أدت هذه التطورات إلى سبق الولايات الغربية الوسطى غيرها في « صناعة اللحوم المحفوظة » وهو الإسم الذى اكتسبته صناعة الجزارة . وسرعان ما أصبحت شيكاغو أولى مدن اللحوم المحفوظة في العالم (وقد افتتحت في سنة ١٨٦٥ مصانع لحوم الاتحاد Union Stock Yards المشهورة) ثم أخذت جهات أخرى مثل مدينة كانساس في منافستها منافسة شديدة .

أما صناعة مطاحن الدقيق فقد اتجهت صوب الغرب كما اتجهت صناعة اللحوم في سنة ١٨٧٠ ، وكانت ولاية نيويورك أعظم منتج للدقيق وتليها بنسلفانيا وإلينويز وفرجينيا ، ثم تأسست مطاحن الدقيق في الولايات الغربية الوسطى التى كان مركزها في مينيا بوليس وأخذت تتقدم تقدماً سريعاً . وكما حدث في صناعة اللحوم ظهرت عزايا التركيز في صناعة الطحن مما أتاح فرصة الحصول على المنتجات الثانوية لا سيما ما يصلح منها لعلف الماشية في الأماكن المجاورة ، فضلاً عن ذلك فإن مطاحن مينيا بوليس كانت أسبق مطاحن أمريكا إلى استخدام الرحى المصنوعة من الصلب بدلاً من الحجارة وكان من آثار الانتفاع بهذا الابتكار الفنى أن قفزت صناعة مطاحن الدقيق في مينيا بوليس إلى الأمام بخطوات واسعة .

والمنسوجات تلى الأطعمة من حيث القيمة بين السلع الاستهلاكية ، ويدلنا تقدير مصروفات الأسرة على أن الأمريكيين اليوم يلبسون أحسن من أسلافهم ، وتدلنا

الإحصاءات أيضاً على أنه منذ سنة ١٨٦٥ قفزت المنسوجات القطنية إلى المقدمة كما طرد التوسع في صناعتها ، فزادت مقطوعية القطن المستهلك في الولايات المتحدة من ٨٠٠.٠٠٠ بالة في سنة ١٨٧٠ إلى ١٢٦٠.٠٠٠ بالة في سنة ١٩٤٢ ، وهذا الرقم الأخير يعادل نحو خمس مجموع الاستهلاك العالمى . وبما يحسن إبرازه هنا أن معدل ما ينتجه العامل من المنسوجات القطنية قد زاد نتيجة لتحسين المحالج وزيادة إنتاج المغزل زيادة تقرب من ٣٣٪ في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٠ بفضل ظهور أنوال نورروب التى تتوقف أوتوماتيكياً إذا انقطع أحد الخيوط .

وقد حدث لمراكز صناعة القطن حدث بالغ الأهمية إذ انقلب مركزها من شمال البلاد إلى جنوبها . ففي سنة ١٨٧٠ كان ٧٥٪ من القطن المستهلك في الولايات المتحدة من نصيب نيو إنجلند بينما كان ١٢٪ فقط من نصيب الولايات التى تزرع القطن ، ولكن في سنة ١٩٤٩ استهلك نيو انجلند ٧٧٪ من مجموع القطن بينما استهلكت الولايات التى تزرعه ٩٠٪ ، ولعل ما يفسر لنا هذا التحول هو أن صناعة القطن ليست شديدة التماسك في مراحلها المختلفة ، بل إن كل مرحلة منها يمكن أداؤها على حدة ، فضلا عن أن أساليب العمل للفنية في الصنع من الأمور التى يسهل الإلمام بها في وقت قصير ، ولذلك كانت تتجه دائماً نحو الجهات التى انخفضت فيها الأجور كما كانت الحال في الولايات الجنوبية على خلاف الحال في نيو إنجلند .

ولم تحدث في صناعة المنسوجات الصوفية تطورات ذات بال كالتى حدثت في صناعة القطن ولو أنها تضخمت إلى درجة جعلت الولايات المتحدة ثانى أقطار العالم في إنتاج الأقمشة الصوفية . والولايات المتحدة في طليعة البلاد المنتجة للحريز الصناعى ، إذ بلغ إنتاجها منه في سنة ١٩٤٨ ، ما زنته ١١٢١ مليون رطلاً أى ما يقرب من نصف مجموع إنتاج العالم أو ما يعادل حوالى نصف المستهلك في البلاد من القطن ، وقد أدى هذا التوسع في صناعة الحريز الصناعى إلى تهديد مركز كل من صناعات الحريز الطبيعى والقطن . وليس ذلك كل ما خبأه القدر للحريز الطبيعى فقد خرجت إلى الأسواق ألياف صناعية أخرى ، نخس بالذكر منها النيلون ، ففضى ظهورها على

الحرير أو كاد . ففي سنة ١٩٤٨ بلغ إنتاج النياون ٦٠ مليون رطل ولما تبلغ صناعته من العمر عشر سنوات .

وتأتى السيارات وأدواتها فى المرتبة الثالثة بين السلع الاستهلاكية إذ بلغت قيمتها ٧ ٪ من مجموع الإنتاج الصناعى فى البلاد فى سنة ١٩٣٩ . بيد أن لهذه الصناعة فى الحقيقة من الأهمية ما يفوق بكثير ما تدل عليه نسبة قيمتها إلى مجموع الإنتاج الصناعى ؛ فإلى السيارة يرجع الفضل فى النهوض بشبكة الطرق الرئيسية الأمريكية وهى أكبر مستهلك لمنتجات المطاط والبتروى ، وحاجتها عظيمة جداً إلى الصلب وغيره من المعادن . ولقد أثرت السيارة على تخطيط المدن ، وعلى بعض أساليب السلوك ، وعلى القيم الأخلاقية . وانك ل تراها قد هيات للشعب الأمريكى وسيلة للحركة والتنقل لم يحظ بها أى مجتمع مستقر آخر . ولعل أخطر آثار صناعة السيارات أنها قيصت للنظام الرأسمالى فى القرن العشرين هذا الرخاء الإقتصادى الذى يرفل فيه .

ودهشة المرء لما فى صناعة السيارات من حيوية ، تتجلى عندما يدرك أن السيارات التى صنعت بالولايات المتحدة فى سنة ١٨٩٥ لم تزد على الأربع ، وفى بادئ الأمر نافست العربات التى تسيرها الكهرباء أو البخار تلك التى تحركها آلات الاحتراق الداخلى ، ولكن الظروف ظاهرت محرك البنزين ، وفى سنة ١٩١٢ ظهر الجهاز المعروف بجهاز تحريك السيارة ، وهو واحد من المخترعات الأمريكية القليلة التى ساهمت فى ترقية سيارات البنزين ، وكان لهذا الكشف أكبر الأثر فى التطور الذى أشرنا إليه . وتلا ذلك انخفاض أثمان السيارات بفضل طريقة الإنتاج التى وضعها فورد فغمرت السيارة الأسواق حتى إنه فى سنة ١٩١٧ كان عدد السيارات المسجلة بالولايات المتحدة حوالى ٥٠٠.٠٠٠ سيارة ، أما فى سنة ١٩٤٨ فبلغ عددها ٤١٠.٠٠٠ سيارة أى ٧١ ٪ من مجموع السيارات فى العالم ، ولقد انخفضت أثمان السيارات الجديدة والمستعملة إلى أن أصبحت فى متناول السواد الأعظم من العائلات ، وغدت السيارات فى ضرورتها وسهولة اقتنائها فى أمريكا ذات الأرجاء المترامية ، بمثابة الدراجات الشائعة فى أوروبا الغربية . ومنذ أن أدخلت عليها أجهزة

التوقيف (الفرامل) التي تضبط العجلات الأربع معاً منذ سنة ١٩٢٠ وأجهزة الحركة الإنسيابية (Fluid Drive) في سنة ١٩٣٠ أضحت السيارة أكثر أمناً وأقل جهداً في قيادتها .

ولم تظفر صناعة ثانية بما ظفرت به صناعة السيارات من مجد وثناء . بيد أن هناك صناعات أخرى كالتليفون والراديو والطائرة والأجهزة المنزلية — نجت نجاحاً ملحوظاً وساهمت في جلب الرخاء إلى المستهلكين بقدر أتاح للأمريكيين أن يقتطعوا من وقتهم ومن جهودهم نصيباً أكبر يذولونه في الفنون وفي دعم أسباب الرفاه بين أفراد المجتمع ، مثال ذلك أن التليفون — بغض النظر عن تشجيعه للثروة التي تستغرق خطوطاً اشتهرت باسم « خطوط المسامرات » "Party Lines" ساعد الناس على القصد في الوقت والجهد كلما أرادوا الاتصال بعضهم ، وعاون كما عاونت الساعة فيما مضى على إحكام نظام الإنتاج والتوزيع حتى يتحقق انسجام العرض والطلب (أى انسجام الإنتاج والاستهلاك أو البذل والإفادة) فهو يتيح لصاحب المصنع الإتصال المستمر بجميع فروع مؤسسته ، كما يتيح لتاجر التجزئة أن يوصى على طلباته عاجلاً ، والتليفون أيضاً يمكن ربة المنزل من شراء حاجياتها وهي في منزلها مستريحة ، كما يمكن المستثمر من متابعة تقلبات السوق . وكل هذا حدث في أقل من مائة عام ، فإن أول رسالة حملها التليفون كانت من ألكسندر جراهام بل إلى مساعده في سنة ١٨٧٦ وما أتت سنة ١٩٤٤ حتى كانت خطوط الاتصال التليفوني في أمريكا حوالى ٢٦٤٠٠٠٠ خط ولا تزال الحاجة ماسة إلى المزيد .

والطائرة ضاعفت طاقة الأفراد الإقتصادية وأنالتهم فسحة من الوقت للسير قدماً نحو الاستزادة من المدنية ، وهي اختراع حديث ، إذ كانت أول محاولة ناجحة للتخليق في الجو بجسم أثقل من الهواء هي التي قام بها ويلبور وأورفيل رايت في ديسمبر ١٩٠٣ ، وهما هي صناعة الطائرات تصبح في عداد الصناعات الكبرى ولو أنها لما تبلغ ما بلغته صناعة السيارات . ففي سنة ١٩٤٥ وصلت المسافات المدفوعة عنها أجور في الخطوط المقررة إلى ٥٥٠٠٠٠ ٣٣٦٢٢٤ ميل — راكب ؛ وبلغ وزن الطرود المنقولة بطريق الجو بما فيها البريد ٨٧ مليون طن — ميل .

ولنعالج الآن صناعات الراديو والصور المتحركة (السينما) والتليفزيون ، وهي جميعاً قد ساهمت بنصيب يذكر في تقوية إمكانيات الإنسان الاقتصادية ، بيد أن هذا ليس أهم ما أثمرته ، فأهم ثمراتها رفع مقدرة الإنسان على الاستمتاع بالفنون الحسية ، ولم يحدث في أى عصر مضى — مع استثناء عصر الإغريق والرومان حيث كثرت عندهم المسارح — أن بلغت نسبة رواد هذه الفنون من مجموع الشعب ما بلغته نسبتهم في أمريكا . وعلى أصحاب الحضارة الغربية أن يعتبروا نشر هذه الملائمات بين جماهير الشعب مظهراً من مظاهر المدنية ، لأن قصر الفنون والطوائف والتحرر من العوز على طائفة قليلة من الأمة لا يطابق المدلول المنطقي للفظ «المدنية» وإذا كان الإستمتاع الشعبي يهبط بمستوى الجودة فلن يعنى ذلك أن المؤلفات الجليلة — انهارت سوقها وذهب المستمعون بها .

وختاماً تجب الإشارة إلى أن بناء المساكن وإنتاج الأدوات والأجهزة المنزلية أديا إلى رفع مستوى المعيشة وقوة احتمال الوصول إلى مستوى أرفع من المدنية . لقد فاقت زيادة المساكن زيادة عدد السكان وأدخلت تحسينات عظيمة على مختلف المرافق المنزلية من مياه جارية وأحواض للاستحمام ومراحيض وأجهزة للتدفئة المشتركة — كلما قضت بذلك الضرورة — وتوصيلات كهربائية ؛ وهذه جميعاً أصبحت لوازم شائعة في المساكن الحديثة . ومع ذلك فإن نحواً من ١٣ ٪ من مساكن مدن الشمال كان محروماً من المراحيض الحديثة حتى سنة ١٩٤٠ كما كانت نسبة الحرمان أعلى في الجنوب .

ولعل أبرز الخواص التي تتميز بها المساكن الأمريكية تعدد الأدوات والأجهزة المنزلية التي تستعين بها ربة الدار — من مواقد الطبخ بالغاز أو الكهرباء والتدفئة الموزعة وصناديق التبريد والتجميد الكهربائية والمكانس والمكاوي الكهربائية وآلات غسل الملابس وغسل الصحون ، وأجهزة تنظيف وتليع أرض الغرف إلى غير ذلك .

وفي سنة ١٩٤١ بلغت نسبة تكاليف هذه الأشياء إلى مجموع مصروفات المستهلك حوالي ١٢٫٨ ٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ٩٫٩ ٪ في سنة ١٩٠٩ . وقد خففت هذه

الأشياء عناء الخدمة عن ربة المنزل وهيأت لها أوقات فراغ تتمتع بها ، وقد انتفعت بها فعلا بصفة عامة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى أو في المساهمة أو المشاركة في أسباب المتعة الحسية والدهنية .

والفهم أن الأدوات والأجهزة المنزلية حلت نوعاً ما محل خدم المنازل ، وإن كان بعض الموسرين الذين اضطروا إلى الاستغناء عن خدمهم قد عانوا بعض المتاعب الشخصية ، إنما المؤكد أن الأدوات والأجهزة المنزلية الجيدة وسعت نطاق الرخاء ، وأبرزت الإتجاه العام نحو المساواة في مطالب المعيشة ، فقد أصبح في مقدور الطبقات الدنيا — عدا المعوزين — أن يستفيدوا كثيرهم من الموسرين ، بالتدفئة والإضاءة والتركيبات الصحية ، وكان لهذا التطور أثر بالغ في دعم الأسواق الداخلية ومنع أسباب النزاع الطائفي .

وإنه لمن العسير تحديد المغزى الذي ينطوى عليه الإتجاه نحو المساواة في أسلوب المعيشة وأثر ذلك في تطور المدنية ، ولكن الثابت أن الدين أتيحت لهم فرص المشاركة في الفنون الجميلة أو الاستمتاع بها فاقوا نظائرهم في الحضارات الماضية . وهكذا نرى أن التوسع الصناعي الذي أمكن تحقيقه على أساس استغلال الموارد الطبيعية على نسق نادر ، وخبرة بفنون الصناعة ووفرة في رأس المال وبمجهود العمال القادرين على العمل والراغبين فيه ، إلى جانب عبقرية في التنظيم والإدارة قد أسفر عن زيادة في معدل الثروة على نحو يكاد يكون معجزاً . ولا شك أن هذا الثراء المطرد ، ومنبعه الصناعة ، خليق بأن يقودنا إلى مدنية رفيعة تشمل جميع السكان في أمريكا .

الفصل الرابع

التوسع في الزراعة

منافعه ومشاكله

١ — الزراعة في أمريكا وعلاقتها بالتقدم الاقتصادي :

في مستهل هذا البحث ألقينا نظرة عامة على التاريخ الاقتصادي الأمريكي لنستخلص فكرة أولية عن بعض الخواص العظمى لهذا النموذج الذي يصور الرخاء الاقتصادي ، وأشرنا إلى التطورات الأساسية في أوضاعه العامة ومنها التحول البين من الزراعة إلى الصناعة والتجارة ، وفي الحقائق التالية ما يوضح مدى هذا التحول .

كان نصيب الزراعة في الدخل القومي $\frac{1}{4}$ ٢٠٪ في المدة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٧٩ فهبط إلى ٧٢٪ في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة العمال فيها ٥٩٪ في سنة ١٨٦٠ فأصبحت $\frac{1}{4}$ ١٤٪ فقط في سنة ١٩٥٠ ، كما أن عدد السكان الذين يقطنون الريف (في المناطق التي لا يزيد تعداد كل منها عن ٢٥٠٠ نسمة) كانوا أكثر من نصف مجموع السكان ، ولكن في سنة ١٩٥٠ زاد سكان المدن على ٦٠٪ من المجموع ، ومن هذا يتضح أن مجال الزراعة قد ضاق بالقياس إلى غيرها من فروع الاقتصاد ، وأن الأفكار السائدة في المدن وأساليب المعيشة قد استأثرت بعقل الشعب الأمريكي .

ويمكن القول بأن الولايات المتحدة أفادت اقتصادياً من هذا التطور — كما سبق أن أوضحنا — لأن معدل إنتاج العامل في الساعة في ميدان الصناعة بلغ عتبة الحرب العالمية الثانية ثلاثة أمثال المعدل في الزراعة ، فلا شك أن هناك ميزة كبرى في زيادة نسبة العاملين في الصناعة ، ومع التسليم بصحة هذا الاستنتاج فليس من الجائز إغفال دور الزراعة في الاقتصاد القومي . فعلى أن نذكر أنه لم يوجد في

العالم أجمع حتى يومنا هذا مورد طبيعي واحد يضارع الأرض المزروعة التي تفوق جميع الموارد الأخرى ، فلولاها ما استطاع الإنسان أن يزود نفسه بالطعام الضروري لسد رمقه وللا للحصول على المنتجات النباتية والحيوانية التي تتطلبها الصناعة ، ولولاها لعجز عن مطالعة جريدته الصباحية ووضع الزبد على خبزهِ والتدثر بمعطفه الصوفي . وفي الواقع أن الزراعة هي التي استأثرت منذ فجر التاريخ بجهود البشر أكثر من الصناعة وأن محصولها كان على الدوام أعظم في قيمته الإجمالية من إنتاج الصناعة . فإذا كانت النسبة بين مركز الصناعة ومركز الزراعة قد أصابها شيء من التغير ، فإنه تغير محصور في الأفطار التي أصابت من الرقي الاقتصادي قسطاً وافراً في العصر الحديث . ولا ننسى خطورة الزراعة في نهضة الولايات المتحدة الاقتصادية ، فقد كانت البلاد كلها على وجه التقريب مأهولة بالمزارعين ، وحتى مطلع القرن العشرين كانت صادراتها من الأطعمة أعلى قيمة من صادراتها من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة ، ومن ثم كانت حصيلة الصادرات وسيلة لتسديد جانب من رؤوس الأموال التي اقتترضها الأمريكيون من الخارج لاستثمارها .

وعلى الرغم من أن معدل إنتاج العامل الزراعي في الساعة لم يبلغ ما بلغه معدل إنتاج مثيله في الصناعة ، فإن تقدم الزراعة أمر لا يجوز إهماله . والواقع أن مساحة الأرض الزراعية ارتفعت إلى ثلاثة أضعافها في الفترة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٤٩ وقيمة الملكية الزراعية وصلت إلى ثمانية أضعافها ما بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٩٤٥ ومعدل إنتاج العامل الزراعي في الساعة (جدول ٥ بالملاحق) ارتفع إلى نحو الثلاثة أمثال ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٩٣٩ / ١٩٤١ . وفي سنة ١٩٣٨ كان معدل إنتاج العامل الزراعي في أمريكا أكثر من ضعف المعدل في فرنسا وألمانيا ، وأكثر من أربعة أضعاف المعدل في إيطاليا — وفي سنة ١٩٤٧ بلغ المعدل الأمريكي حوالي سبعة أمثال المعدل في أوروبا الغربية . والذي يفوق في مغزاه كل ما عده هو أن نجاح الزراعة في أمريكا في المدة من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٩٤٩ مكن من خفض المساحة اللازمة لإنتاج الأغذية بنسبة ٢٣٪ كما مكن من زيادة القدر الذي يستطيع العامل الواحد فلاحته بنسبة ٦٥٪ (انظر الجدول رقم ١٥) ، وهكذا يتضح أن الزراعة

ساهمت بنصيب يذكر في تقدم المدينة بأن قيضت للناس مزيداً من فراغ الوقت ومزيداً من التحرر من العوز .

وجميع الخطوات العمرانية الملحوظة عند منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، تمت في ظل نظام « التوسع في الزراعة » على نقيض « نظام التعمق » الذي تتميز به غالبية الزراعات في أوروبا الغربية ، ومعنى ذلك أن المزارع الأمريكية كانت في جملتها متسعة الرقعة إذا قورنت بالمزارع الأوروبية ، ومحصولها من الوفرة بحيث يكفل اقتناء الآلات ودفع أقساط استهلاكها ، ومن ثم صار الوضع في الزراعة شبيهاً بما هو عليه في الصناعة بأن انتهى الأمر بالعامل إلى تملك « عبيد » ميكانيكيين يأتمرون بأمره ، وينجزون له أضعاف العمل الذي كانت تنجزه الأدوات البدائية التي تقصم الظهر .

وعلاوة على ذلك تسنى للمزارع الأمريكي أن يستنبت من المحاصيل أوفرها غلة ويربى من المواشى أفضلها فصيلة وينتقى من البنود خيرها ويلقى في أرضه مزيداً من السماد ، ويتبع أصلاح الأساليب الفنية في الزراعة ويتخصص في إنتاج الحاصلات التي يتطلبها السوق . ولو أمكننا الإحاطة بما يجب علينا عمله لنحقق لأنفسنا في المستقبل نجاحاً اقتصادياً في الزراعة فعلينا أن نلم بطريقة استحداث المزارع الواسعة وتحسين الأساليب الفنية في الفلاحة وأساليب تحول الزراعة إلى تجارة .

٢- توزيع الأراضي :

منذ اللحظة الأولى اتجهت الحكومة نحو توزيع الأراضي قطعاً كبيرة ، ولا سيما لأن الذين ملكوا الأرض تهافتوا على المساحات المتسعة سعياً وراء الثروة والجاه ، ولجأوا إلى بيع أجزاء منها بأثمان منخفضة ترغيباً للمشتريين سواء كانوا من المضاربين أو من المستوطنين . ولما قامت الحكومة الاتحادية استمر بيع الأراضي على مساحات واسعة لأن بيع القطع الصغيرة كان عقياً ومعقداً . وقد ضارب الآباء « المؤسسون » ومنهم جورج واشنطن في الأراضي فكانوا يشترون المساحات الفسيحة من الحكومة ثم يبيعونها مزارع كبيرة .

ولعل أروع فترة في تاريخ الملكية الزراعية بالولايات المتحدة هي فترة ما بين الحرب الأهلية وسنة ١٩٠٠ حينما وزعت الأراضي الحكومية ، فانتقلت إلى الأفراد ملكية حوالى ربع المساحة الإجمالية ، أى ما يعادل مساحة بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا معاً . وإذا توخينا الدقة فيجب أن نذكر أن مساحة أراضي الولايات المتحدة في سنة ١٨٦٠ بلغت ١٩٠٣٠٠٠٠٠٠٠ فداناً ، منها حوالى ألف مليون فدان من أملاك الحكومة غير المحجوزة وغير المخصصة وهى ما يطلق عليها اسم الأملاك الحكومية ، ولغاية سنة ١٩٠٠ آلت إلى الأفراد ملكية ما يقرب من نصف هذه المساحة التى كان أغلبها واقعاً غرب نهر المسيسيبي ، وهى بقعة من أخصب بقاع العالم ، وخاصة ذلك الجزء من الأراضي السوداء ، والبرارى المحصورة بين خطى معنيس — تينيس وبسمارك — وأكوتا الشمالية ، أما ما تبقى من الأرض بعد ذلك التاريخ فكان أكثره صحارى وجبالاً ومعظمه محجوزاً لغرض أو لآخر .

ومن بين العوامل التى شجعت البيع إلى صغار الملاك عند توزيع الأراضي الحكومية قانون الشفعة الصادر في سنة ١٨٤١ (وقد أوقف العمل به سنة ١٨٩١) وقد أجاز لأرباب الأسر الذين استقروا في الأراضي الحكومية غير المسووحة في مناطق الحدود أن يشتروا ما في حيازتهم بالسعر الأدنى عند عرضها فعلاً للبيع . زد على ذلك أنه في سنة ١٨٦٢ عمدت الحكومة إلى الأخذ بمزيد من سياسة التيسير في تصريف الأراضي ، إما لتكسب مؤازرة الشمال الغربى لقضية الشمال في الحرب بين الولايات وإما لتهيء الفرصة للذين يرغبون في مزاوله الفلاحة وهو إجراء اجتماعى نافع وإما بقصد تعمير مناطق الغرب واستيطانها . ثم صدر قانون المزارع (HOMES-TEAD ACT) ويقضى بأن تمنح مساحة قدرها ١٦٠ فداناً لكل رب أسرة أقامت لمدة خمس سنوات في أرض وضعت يدها عليها أو زرعها وذلك بعد سداد رسم تسجيل طفيف ، كما أجاز لها شراء الأرض بعد ٦ شهور من الإقامة بها مقابل الثمن الأساسى المتداول ، وكان حوالى ١ ١/٢ دولار للفدان الواحد . بيد أن التوفيق جانب تنفيذ هذا القانون لأن مساحة الـ ١٦٠ فداناً كانت أقل مما يكفى لحاجة أسرة كاملة في المناطق الواقعة غربى الخط ١٠٠° حيث كان الجفاف لا يسمح بتربية الماشية إلا في

المراعى الواسعة . أضف إلى ذلك أن عبارتى « الإقامة » و « الفلاحة » كانتا موضع تفسيرات زائفة كما كان حق شراء الأرض بعد ٦ شهور فقط من الأمور التى شجعت أمحباب المزارع على التحايل بيدها إلى المضاربين .

وبجانب حق التملك بمقتضى قانون الشفعة أو قانون المزارع كان فى استطاعة مشترى المزرعة الصغيرة أن يحصل عليها بمقتضى قانون النباتات (سنة ١٨٧٣) إذا هو زرع أشجاراً فى جزء من حيازته أو بمقتضى قانون الأراضى الصحراوية (سنة ١٨٧٧) إذا هو سجل ادعاءً بالمطالبة بأرض غير صالحة للزراعة . وقد بلغت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الأفراد حتى سنة ١٩٣٤ عن طريق هذه القوانين جميعها حوالى ٣٠١ مليون فدان من الأراضى الحكومية . على أن الكثير منها آل إلى أناس باعوها فيما بعد إلى مزارعين أو منتجى أخشاب حقيقيين وقد حصلت السكك الحديدية من الحكومة الاتحادية على ١٣١ مليوناً من الأفدنة ، مساعدة لها على إنشاء خطوطها ، كما حصلت الولايات المنفردة نفسها من حكومة الاتحاد على ما يقرب من ٢٠٣ مليون فدان لتنفيذ مشروعات عامة ولأعانة المدارس الزراعية والصناعية تطبيقاً لقانون هبة الأرض للمدارس الذى صدر فى سنة ١٨٦٢ ، وإلى جانب كل هذه التدابير كانت بعض الأراضى الحكومية وبعض الأراضى المستولى عليها من الهنود الحمر تعرض للبيع بالمزاد العلنى بمساحات كبيرة .

وقد باع فيما بعد كثيرون ممن حصلوا على الأراضى الحكومية وفى مقدمتهم شركات السكك الحديدية أجزاء كبيرة من أراضيهم رغبة فى الربح أو تشجيعاً للناس على التوطن فى تلك المناطق . وقد مهدت هذه البيوع لتكوين مزارع واسعة بلغت الواحدة منها فى بعض الأحيان مليوناً من الأفدنة ، ولذلك أصبحت المزارع الكبيرة أساس ذلك النظام الذى أطلق عليه اسم « نظام التوسع الزراعى » ، فلما انتهت « قصة الحدود » منذ سنة ١٨٩٠ كانت أراضى المزارع أكثر مما كانت عليه قبل ذلك التاريخ ، كما عدلت الاشتراطات القانونية على وجه أتاح منع مناطق كبيرة وأراضى واسعة فى أقاليم المراعى الفسيحة ، وفى مستهل القرن العشرين ازداد الوعى العام بالمحافظة على الموارد الطبيعية والغابات فوضعت شروط قانونية جديدة وانتهى

الأمر في سنة ١٩٤٥ إلى أن صارت الأراضي التي جملة مساحتها ١٩٠٥٠٠٠٠٠٠٠ فداناً تملك منها الحكومة حوالى ٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠ فداناً أغلبها مخصصة للمراعى والأعشاب والغابات والباقي وقدره ١٣٤٥٠٠٠٠٠٠٠ فداناً يملكه الأفراد وهو موزع على الوجه الآتى :

٣٩٨ مليوناً أراضى زراعية و٥٤٨ مليوناً مراعى و٣٩٩ مليوناً غابات .
وليس من الميسور الحصول الآن على البيانات التفصيلية الخاصة بملكية الأراضي في الفترة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩٠٠ نظراً لأن المراجع الإحصائية كانت حينذاك تعتبر المزارع المستأجرة في باب الحيازة الفردية . وما لدينا من بيانات يثبت أن عدد المزارع ارتفع من ١٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٨٦٠ إلى ٥٧٣٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٠ ومساحة المزارع زادت خلال تلك المدة من ٤٠٧٢٣٠٠٠ فداناً إلى ٨٣٨٠٥٩٢٠٠٠ فداناً ، وقد ورد في إحصاء سنة ١٨٨٠ أن متوسط مساحة المزرعة الواحدة ١٣٤ فداناً .

وبعد ذلك التاريخ ازداد الإقبال على المزارع الكبرى حتى بلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة في سنة ١٩٥٠ حوالى ٢٠٠ فدان . والذي شجع على هذا الإقبال هو أن الوحدات الزراعية الواسعة تعين أصحابها على استخدام الأساليب الميكانيكية كما شجع عليه أيضاً ضم الحيازات الصغيرة بعضها إلى بعض نتيجة لإجراءات نزع الملكية أو البيوع الجبرية التي تكثرت في الأزمات الزراعية عندما تنخفض أسعار الحاصلات كما حدث بصفة خاصة في أزمة سنة ١٩٣٠ ، ولكن يجب ملاحظة أن إحصاء سنة ١٩٤٠ ذكر أن عدد المزارع بلغ ٦١٠٠٠٠٠ مزرعة منها ١٣٠٢٠٠٠ ليست في الواقع مزارع بل هي قطع صغيرة يفلحها العمال أو محلات للمصطافين والمتقاعدين ومنها ٢٧١٧٠٠٠ مزرعة صغيرة لا يرتفع إيرادها السنوى إلى ألف دولار — ومن هذه المزارع يقع الثلثان في الجنوب . وأما المزارع المتصلة بالإنتاج الزراعى كمزارع تربية الماشية ومزارع الغلال وبساتين الفاكهة فإن متوسط مساحة الواحدة منها يزيد بكثير على المائتى فدان .

وهناك خاصتان من خصائص الملكية الزراعية في أمريكا تجب الإشارة إليهما :

أولاهما تتصل بالمزارع المؤجرة التي يستغلها شركاء في الملكية ، ففي سنة ١٨٨٠ كانت نسبة عدد المزارع التي يستغلها المستأجرون ٢٥٦٪ من المجموع فارتفعت إلى ٤٢١٪ في سنة ١٩٣٥ ثم هبطت إلى ٣١٧٪ في سنة ١٩٤٥ . وأما نسبة عدد المزارع التي يستغلها أحد الشركاء في الملكية أو بعضهم — وهؤلاء في الأغلب من شباب الأسر وقد ورثوا حصة في المزرعة أو اشتروا حصص باقي الورثة — فقد ارتفعت من ٨٪ في سنة ١٩٠٠ إلى أكثر من ١٠٪ في سنة ١٩٤٥ . وثانية الخصائص كثرة التغير في الحياة ووضوح اليد وانتقال الملكية فقد أثبت إحصاء سنة ١٩١٠ أن ٥٤٪ من سكان الأرياف لم يقيموا في مناطقهم أكثر من خمس سنوات ، ومع ضرورة التحرز في الأخذ بهذه البيانات فالذي لا شك فيه هو أن الفلاحين الأمريكيين يتنقلون في ربوع بلادهم أكثر مما ينتقل نظراؤهم في أوروبا .

٣ — مزاولة الزراعة على أساس تجارى وتخصص المناطق في أصناف الحاصلات :

أسفر التوسع السريع في رقعة الأراضي المخصصة للزراعة وانتشار المزارع عن دعم « نظام التوسع الزراعى » وما كان هذا النظام ليحقق أى نجاح إلا في نطاق مجتمع رأسمالى . لأن مزاولة الزراعة على نمط تجارى — أى إنتاج نوع أو نوعين من الحاصلات للبيع في الأسواق البعيدة بدلاً من إنتاج حاصلات عديدة لسد حاجات المزارعين أنفسهم — كانت عملاً شاقاً في سنة ١٨٥٠ كما كانت الحال في زراعة القطن ولكنها بعد ذلك التاريخ تطورت تطوراً مدهشاً بفضل تحسن وسائل النقل واختراع الآلات الزراعية وإصلاح النظم المصرفية ، عندئذ انصرف المزارع عن زراعة القمح اللازم لبيته وحمله إلى الطاحونة ليصير دقيقاً مفضلاً شراء الدقيق من مخازنه القريبة ، ورغب عن تربية الأغنام اللازمة لإنتاج الصوف الذى يصنع منه ملابسه تاركاً أنواله إلى أن جاء تجار العاديات والمصطافون لشراؤها . وكره خض اللبن لاستخلاص الزبد الذى يدخل في غذائه وعمل اللبن الذى يأكله ، حتى إن من بين أصحاب مزارع الألبان اليوم من يفضل الزيوت النباتية ولا يستعمل غيرها ، وفي بعض الأحيان أهمل المزارع زراعة الفاكهة والخضر لعائلته بدعوى أن الأوفر شراء الأطعمة المحفوظة أو المجمدة من الحانوت القريب .

ولما اطردت هذه التطورات علا شأن الوسيط وصانع الأطعمة المحفوظة وأصبحت تكاليف تسويق المواد الغذائية تمثل نسبة كبيرة من ثمن التجزئة ولم يكن غريباً في مثل تلك الظروف أن يصبح الوسيط هدفاً للكثير من النقد ، لأن المزارع لم يكن يستطيع أن يفهم السبب في أنه لا يقبض من ثمن ألبانه إلا ٣ سنت لربيع الجالون الذي يباع في المدينة بثمانية عشر سنتاً ، كما لم تكن ربة البيت تستطيع أن تدرك السبب في أن ما تدفعه ثمناً للخضر الطازجة يعادل ثلاثة أو أربعة أمثال الثمن الذي يتقاضاه الفلاح . وعلى الرغم من كثرة الحالات التي كان فيها الوسطاء ، أو أصحاب مصانع المأكولات يدفعون ثمناً بخساً ويطلبون من المستهلك ثمناً باهظاً ، ومع أنهم في كثير من الأحوال قد أساءوا استغلال نفوذهم برفضهم تسلم محصول أحد المزارعين ، إلا إذا دفع عمولة فادحة ، فقد قاموا بخدمات جليلة كحشد محاصيل المزارع المنتشرة لمواجهة الطلب في الأسواق وكترقية وسائل المحافظة على سلامة المنتجات الغذائية وعلى روتقها .

وقد حدثت تطورات هامة أخرى في الأصناف التي تنتجها المزارع بفضل نظام الزراعة التجارية ، وبفضل تغير الأحوال والظروف في الأسواق . ونرى القطن مثلاً (وكان هو والتبغ في مقدمة الحاصلات) قد ارتفع محصوله من ٢ مليون بالة في سنة ١٨٦٦ إلى قرابة ١٨ مليون بالة في سنة ١٩٢٦ ثم هبط إلى ١٢ مليون بالة بعدئذ لاشتداد المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية . وأما المحاصيل الكبرى وهي الذرة والقمح والشعير فقد حدث تحول خطير من إنتاج الذرة إلى إنتاج القمح . وكذلك حدثت تغيرات هامة في تربية المواشي ففي سنة ١٨٦٧ كان إنتاج الأغنام يفوق في العدد إنتاج الخنازير وإنتاج هذه يفوق إنتاج الأبقار ، فما أن جاءت ١٩٤٥ حتى أصبح عدد الأبقار يزيد بقدر الثلث على عدد الخنازير وعدد هذه يزيد بقدر الثلث على عدد الأغنام . ذلك لأن تربية الأغنام لإنتاج الصوف لم تستطع الصمود لمنافسة أستراليا بينما اغتصب لحم الأبقار الأسواق من لحم الخنزير . ويلاحظ أيضاً أن نسبة الأبقار إلى مجموع الماشية ارتفعت بسبب الزيادة الهائلة التي طرأت على استهلاك الألبان ، فقد زاد عدد البقرات والعجلات الحلوب البالغة من العمر سنتين فأكثر من ٨٢٦٣٠٠٠ في سنة ١٨٦٧ إلى ٢٧٧٠٠٠ في سنة ١٩٤٥ وزاد إنتاجها من اللبن في نفس

المدة من ٢٥.٢ مليون رطل إلى ٧٥.٤ مليون رطل .

أما تكاليف معظم هذه الأشياء فكانت منخفضة نسبياً مما ساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية ، فقد كان مستوى أثمان اللحوم والحبوب الأمريكية في الأسواق الأوروبية أقل من أثمان الحاصلات المحلية ، وكانت أثمان الغلال الأمريكية نصف أثمان الغلال الأوروبية ، وذلك بعد أن امتدت في أمريكا خطوط السكك الحديدية وارتقت البواخر النهرية وامتحدثت عربات السكك الحديدية والبواخر ذات الثلاث ، ومنذ سنة ١٨٧٠ أصدرت أمريكا من ٩٪ إلى ١٤٪ من جملة منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية (ولا يدخل القطن في هذه النسبة) مما ألبأ الزراعة الأوروبية إلى الاحتماء خلف أسوار التعريفات الجمركية أو إلى تغيير أصناف محصولاتها ، كالذى حدث في الدانمارك وهولندا ، فقد اتجهتا إلى إنتاج الدجاج وصناعة الألبان وزراعة الحضر الطازجة ، وكان لهما في هذه الأبواب ميزات عديدة بفضل نظام « التعمق في الزراعة » السائد فيهما ؛ وحدث هذا أيضاً في الولايات الشرقية عند ما غزت أسواقها الغلال واللحوم الواردة من الولايات الأخرى ، إذ كانت تباع بأسعار أقل من أثمان الحاصلات المحلية فتحول هؤلاء المزارعون إلى صناعة الألبان وتربية الدجاج وغيرها من ضروب التخصص في الإنتاج الزراعى .

وما أن جاءت سنة ١٩١٤ حتى كانت الزراعة قد رست على قواعد ثابتة من التخصص في كل منطقة قائمة بذاتها ، وكان أساس هذا التخصص العوامل الإقليمية التى أهمها طبيعة التربة والمناخ . بيد أن هناك عوامل ثلاثة وهى الأسواق وتوافر الأيدى العاملة ووجود الاستعدادات الكافية للمعامل ، كان لها أثرها في الزراعة ، وعلى ذلك انحصر إنتاج القطن والمواالح في مناطق الجنوب ، ولو أن كل مدينة كبيرة هناك أحاطت بها حقول الحضر والطرزجة لاستهلك سكانها .

وكانت هناك حظائر للألبان في كل دائرة يبلغ قطرها حوالى ثلاثمائة ميل . ثم إن سهولة جلب العمال المكسيكيين ذوى الأجور المنخفضة ساعدت على استقرار زراعة الفواكه بولاية كاليفورنيا ، كما ساعد إنشاء مصنع كبير لحفظ الأطعمة بنيوجرسى على التوسع في زراعة الحضر في الجهات المجاورة لها ، وحتى في الحالات التى كان

الطلب فيها يأتي من الأسواق النائية أو الأسواق الكبيرة كان لابد من تركيز الإنتاج على قدر يسمح للوسيط بشحن الحاصلات في سيارات النقل ، أو في عربات السكك الحديدية . وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كانت هذه الاعتبارات المتباينة قد أفضت إلى استقرار عدة أنواع من الزراعات استقراراً لا يزال ماثلاً في جوهره حتى يومنا هذا ، ولو أننا تخيلنا خطأً ممتداً من مدينة نورفولك بولاية فرجينيا إلى الركن الشمالي من الغربى من ولاية أيووا ، لوجدنا في شمال هذا الخط وشرقه نشاطاً زراعياً متنوعاً كما تناج الألبان والخضر الطازجة والفاكهة الغضة مما تحتاج إليه الأسواق الإقليمية والمدن الكبرى . كما تجد في جنوب الخط المذكور وغربه حتى نهر أوهيو بما في ذلك ولاية أيوا وميسورى بدء منطقة زراعة الذرة وتربية الخنازير والماشية ، ثم تبدأ منطقة القمح حتى حدود ولاية كنساس الغربية ، وكانت زراعة القطن محصورة في الولايات الجنوبية ثم امتدت إلى الغرب لاسيما في ولاية تكساس . أما المحاصيل التى تحتاج إلى خبرة خاصة ، فقد تركزت في مناطق معينة ، كزراعة الموالح في ولايتي فلوريدا وكاليفورنيا وكزراعة التفاح في ولايتي واشنطن وأوريغون وكالحوخ في ولاية جيورجيا .

٤ — تقدم الأساليب العلمية في الزراعة — الزراعة الميكانيكية ، وتهذيب المحاصيل وتربية الحيوان :

أدى تركيز الإنتاج الزراعى إلى خفض نفقاته ، ومن ثم ساهم في دعم مركز المحاصيل الأمريكية أمام المنافسة في الأسواق العالمية كما ساهم في زيادة الرخاء الاقتصادى الأمريكى ، بيد أن هناك عوامل أخرى كان لها أثر طيب بزا أثر التخصص في خفض التكاليف الزراعية في أمريكا . فأرض القارة الجديدة أرض بكر ، وجانب منها يعتبر من أخصب بقاع العالم ، وهى من الفسحة بحيث إن الزراعة لم تغشها جميعاً ، أضف إلى ذلك ما سبق أن أوضحناه من أن مساحة المزارع كانت من الاتساع بحيث أناحت استخدام أساليب الإنتاج الآلى . وإلى جانب ذلك جاء التقدم فى العلوم الزراعية

فأفضى إلى استنباط فصائل أرقى من النباتات وإلى استحداث طرق أفضل للانتفاع بالأراضي مع الاحتفاظ بخصوبة التربة وبحسن استعمال المخصبات والسماذ وطرق الري والصرف والحرق ، وإلى اتخاذ تدابير واقية من أمراض الحيوان والنبات وإلى توليد سلالات حيوانية ممتازة .

وفي كنف هذه التغيرات الكثيرة برزت خطورة تطور الآلات الزراعية ، فمع أن أساليب الإنتاج الآلى بدأ فى انجلترا إبان نهضة الزراعة فى القرن الثامن عشر إلا أن الولايات المتحدة تقدمتها بعد ذلك سواء فى اختراع الآلات الزراعية أو فى استخدامها بالفعل . ومن الدلائل الواضحة على هذا السبق ما كان من أمر آلة الحصاد التى أخرجها سيرس ماكورميك فى سنة ١٨٥١ وكان يصنع منها ألف فى كل عام وكذلك المحراث المصنوع من الصلب الذى اخترعه جون دير ^{(وذكر أن} والذى كان يصنع منه فى سنة ١٨٥٧ عشرة آلاف محراث ، فأتاح هذا المحراث إعداد الأرض فى يسر لم يكن يتأتى للمحراث المصنوع من الحديد الزهر . ومن الدلائل أيضا على ذلك السبق استخدام آلات غرس الذرة والحصاد والدرس ، ومع أن استعمال هذه الآلات سبق نشوب الحرب الأهلية فى سنة ١٦٨١ إلا أن تلك الحرب دفعت الأهلىين إلى التوسع فى استخدامها ، فقد جند الشماليون للقتال حوالى مليون من الفلاحين فظهر العجز فى القوة العاملة مما ألجأ المزارعين إلى الاستعانة بكافة الوسائل التى تعوضهم عن الأيدى العاملة وقد شجعهم على التهاف على تلك الآلات ارتفاع أثمان المواد الغذائية ، ولما اشتد التهاف واتسعت مطالب المستهلكين فى أعقاب الحرب أدخلت تحسينات على الآلات التى كانت مستعملة كما اخترعت آلات جديدة ، وفى سنة ١٨٧٨ سجلت براءة اختراع آلة الحزم ، وما جاءت سنة ١٨٨٠ حتى كانت نسبة القمح الذى حصد آلياً ٨٠٪ من المحصول وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ابتدعت المحارث المعروفة بالقلاب ذى الأسنان والمحراث ذى السلاح المستدير وذلك الذى يركبه السائق ، وابتدعت أيضا آلة استخراج القشدة وغيرها من آلات معامل الألبان التى أحالت صناعة الألبان من دائرة نشاط محدود داخل المزرعة إلى عمليات مستقلة . وكان تصميم معظم الآلات الجديدة مؤسسا على استخدام الخيول ولكن اطراد

الزيادة في حجم الآلات ووزنها انتهى إلى ابتداء الآلة المشتركة في سنة ١٨٨٠ وهي آلة تقوم بالحصاد والدراس معا يستلزم سحبها عدداً كبيراً من الخيل قد يبلغ الأربعين حصاناً ، ومن ثم تضاعفت الحاجة إلى قوة محرك جديدة فظهرت الجرارة الآلية التي كانت في بدء أمرها آلة ضخمة معقدة التركيب ، تجرها قاطرة بخارية . ولما ظهر محرك البنزين استخدم في صناعة الجرارات فصيورها أخف وزناً وأيسر حركة . وكان عدد الجرارات المستعملة في المزارع في سنة ١٩١٠ ألف جرارة فوصل في سنة ١٩٤٩ إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون جرارة .

[ولقد أحدثت الجرارة انقلاباً في الحياة الزراعية فبعد أن كان عدد الخيول والبغال المستخدمة في المزارع في سنة ١٩١٥ ، ٢٦٥٠٠٠٠٠٠ ، نقص في سنة ١٩٤٥ إلى ١١٦٣٠٠٠٠٠] ومن ثم حولت المساحات المخصصة لإنتاج غذاء خيول الجر إلى إنتاج المحاصيل التي يستهلكها الآدميون ، فضلاً عن أن استعمال الجرار أدى إلى زيادة رأس المال المستثمر في الآلات الزراعية الحديثة لأن القديم منها لم يعد صالحاً للاستعمال على أساس اقتصادي ، وأصبح من الضروري زيادة عدد ساعات عمل الجرار الآلي فوق ما كانت عليه ساعات عمل البهائم حتى يكون استعماله عملاً مربحاً ، كما كان من الضروري اقتناء مجموعة كبيرة من الآلات الأخرى لأداء كافة أعمال المزرعة . ولا شك أن زيادة رأس المال المستثمر في هذه الآلات يتطلب مزارع أوسع حتى يتسنى استقطاع جزء من إيراداتها الإجمالية الكبير لتجديد الآلات ، وهكذا أفضت الجرارة والآلات المرتبطة بها إلى انضمام الملكيات الصغيرة بعضها إلى بعض لكي تتكون منها وحدات كبيرة ، وزاد متوسط المساحة التي يعمل فيها الفلاح الواحد في سنة ١٩٤٠ إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٨٧٠ وارتفع إنتاجه إلى أكثر من ضعف ما كان عليه . بيد أنه يلاحظ أنه في العصر الحديث ظهرت جرارات ومعدات خفيفة صالحة للاستعمال في المزارع الصغيرة وهي مزارع الأسر التي يقوم بشئونها رجل واحد . ومثل هذه المزارع تحاط بالرعاية والتشجيع في جميع البلدان الغربية لأسباب اجتماعية وسياسية غير خافية .

أما السيارات والآلات الكهربائية التي كان لها شأن هام في المزارع فتنبغي الإشارة إليها في كل بحث يتعلق بتقدم الزراعة ، ففي سنة ١٩٤٠ بلغ عدد السيارات المستخدمة في المزارع ١٠٤٧٠٠٠ سيارة نقل و ١٤٤٠٠٠ سيارة ركوب وهو ما يعادل سيارة نقل واحدة لكل أربع مزارع وسيارة ركوب لكل مزرعة . وقد سهلت سيارات النقل الأعمال الزراعية وزادت من مرونة التسويق ، أما سيارات الركوب ، وكثيراً ما تستخدم في النقل أيضاً ، فقد ضاعفت حركة انتقال المزارعين ووسعت دائرة علاقاتهم الاجتماعية وأدخلتهم في محيط المدن الكبرى المجاورة وهيأت لهم فرصاً أكثر في ميدان النشاط الرياضي والدراسي ، فقد صار في ميسورهم إلحاق أبنائهم بالمدارس الثانوية وحضور الحفلات مساء كل سبت والاتصال بالخبير الزراعي للمنطقة لاستشارته فيما يعن لهم من أمور ومشاهدة التجارب الزراعية كلما شاءوا .

أما الكهرباء فقد لعبت دوراً خطيراً في التطورات الزراعية الحديثة ، ففي سنة ١٩٢٣ كان عدد المزارع التي أدخلت فيها الكهرباء ١٧٨٠٠٠ مزرعة فبلغ في سنة ١٩٤٠ — ٢٣٥٢٠٠٠ مزرعة ، ولم تأت سنة ١٩٥٠ حتى امتدت الكهرباء إلى جميع المزارع ، فاستطال بها يوم العمل أمام الفلاح (بل إنها عندما أدخلت في حظائر الدجاج أطالت كذلك ساعات إنتاج البيض) وأعانت على إدارة عدد لا يحصى من الآلات كالات الحلب وصنع الثلجات ومضخات الماء وآلات نشر الحشب . وهكذا صارت الكهرباء من أهم الوسائل المؤدية إلى زيادة قدرة العامل على الإنتاج وزيادة الرخاء لجميع السكان الذين انفسح أمامهم مجال المساهمة في استكمال أسباب المدنية .

[ويقابل هذه التطورات التي استحدثتها الآلات في الزراعة ، ما بلغته العلوم الزراعية من تقدم ولا سيما في استنباط الحاصلات الجديدة وتحسين الفصائل الحيوانية ذات الإنتاج الوافر والحصانة الشديدة ضد الآفات . فعندما جلب القمح الصلب من روسيا (وكان جلبه جد عسير) أمكن زرع في مساحات واسعة في الشمال الغربي . وكذلك كانت الحال بالنسبة للحلفا والبقول والبرسيم الهجين والتريفل وجميعها أنتجت بمقادير وافرة لغذاء الأبقار .]

ولعل أروع تطور هو الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما استخرجت أنواع جديدة من بذور الذرة المهجين التى كان استخراجها أشق من استخراج الأنواع الخالصة . مما أدى إلى زيادة المحصول فى المدة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٥ بنسبة تقارب ١٠٪ .

ولدينا الآن احصاءات اتخذت سنة ١٩٤٠ أساساً للمقارنة (= ١٠٠) فأثبتت أن متوسط إنتاج القدان فى سنة ١٩٠٩ يعادل ٧٦٪ وفى سنة ١٩٤٤ يعادل ١٠٨٪ . ولقد ظهرت براعة علماء النبات واضحة فى استحداث طماطم لا بذور لها وجزر لا قلب له وبنجر ليس له شوشة إلى غير ذلك من الأعاجيب . وعندما نجح المخترعون فى صنع آلة جمع القطن عكف علماء النبات على استخراج فصيلة من بذور القطن تفتح جميع زهراتها فى وقت واحد حتى يمكن جمعها بواسطة هذه الآلة دفعة واحدة فلا يضطر إلى إعادة الجمع كلما فضجت بعض اللوزات .

وارتفع الإنتاج الزراعى أيضاً بفضل زيادة الخبرة بطبيعة التربة وطريقة الانتفاع بها . ومع أن أصول علم الكيمياء كانت معروفة فى سنة ١٨٦٠ إلا أن كثيراً من الحقائق المتعلقة بها ظلت خافية على العامة وظل أكثر الذى عرف لا يطبق عملياً . مثال ذلك أنه لم توجه أية عناية ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، إلى أجناس التربة وإلى تبويب هذه الأجناس ، ولكن المختصين حرصوا بعد ذلك على تعيين أنواع المزروعات الصالحة لكل جنس وتعيين ما يحتاج إليه من السماد . واستعمل الجير فى تحسين التربة على نطاق واسع بعد سنة ١٩٢٠ حتى أنه منذ سنة ١٩٣٠ زاد استعمال الجير الزراعى ما بين عشرة أمثال وخمسة عشر مثلاً .

ولقد بذلت الجهود للحيلولة دون تآكل التربة بعد أن أرهقت بالمحاصيل فتكونت جروف هائلة فى بعض الأصقاع وظهرت مناطق التراب فى إقليم السهول الجنوبية العظمى بسبب الجفاف الطويل الذى امتد من أواخر العقد الثالث (١٩٢٠ — ١٩٣٠) إلى أوائل العقد الرابع (١٩٣٠ — ١٩٤٠) فعنى الأمريكيون بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لصيانة التربة ، ومن ثم تأسست فى سنة ١٩٣٣ مصلحة صيانة التربة ، وفى سنة ١٩٤٠ قدرت هذه المصلحة أن ٥٠ مليوناً من الأفدنة التى كانت صالحة للإنتاج قد

تلفت ، وأن ٥٠ مليوناً أخرى تكاد تلتف ، وأن ١٠٠ مليون فدان أخرى فقدت نصف التربة السطحية الصالحة . وعندئذ اشتد استنكار مثل هذا التفريط الذي اتسمت به الزراعة الأمريكية في عصرها الأول . فتضاعفت فيما بين سنتي ١٩٢٨ ، ١٩٣٧ المساحة المزروعة نباتات سطحية ، واتسعت المساحات التي تحرث حرثاً متوازياً (Contour) وزاد غرس الحضر الطازجة . ولكن هذه التغيرات لم توقف تآكل التربة الذي صار في مقدمة المشاكل المتصلة بالزراعة الأمريكية ، ولا شك أن هناك ضرورة ملحة تقتضي اتخاذ التدابير التي تحول دون تسرب العناصر الكيميائية الأساسية إلى مياه الأنهار تحملها إلى البحر ، والتي توقف ذهاب الطبقة العليا من الأرض هباءً منتشوراً ترويه الرياح وتضعفه الفيضانات المتلفة .

ومنذ مدة اقترنت العناية بالتربة باهتمام متزايد بتحسين الحيوان ، فقد كان المتبع منذ العصر الأول في تاريخ أمريكا أن تستورد السلالات الصالحة من الخارج لزيادة النتاج ، فاستوردت أبقار الألبان من سلالة جيرسي وجرنسي وهولستين فريزيان ، والسويسري الأسمر وجميعها من أصل أوروبي وبدل هذا الاستيراد على اختيار وقت الشراء ثم على استخدام الحيوان على أساليب مختارة في التربية .

ومع أن هذه التدابير رفعت مستوى فصائل الماشية الأمريكية إلا أن أثرها لا يكاد يذكر إذا قيس بالتقدم الذي أتم في القرن العشرين . فقد اهتمت العلماء المختصون إلى أن تولد السلالات المختلفة يورث ذريتها ميزات معينة — كإدرار اللبن في البقر أو كبر حجم البيض في الدجاج أو ضخامة الفخذ في الخنزير ، والكشف عن هذه الحقيقة أدى إلى استخدام مثل هذه السلالات كلما أريد رفع معدل إنتاج الحيوان . على أن الجمعيات التي كانت تعمل على الاحتفاظ بالسلالات الخاصة عارضت هذا الاتجاه الجديد خشية إهمال العناية بالمميزات الخاصة بكل فصيلة ، ككونها أو هيئتها مما كانت تحرص هذه الجمعيات على المحافظة عليه ، إلا أن فكرة « الحيوانات المختبرة المختارة للتوالد » شاعت حتى بين أعضاء تلك الجمعيات ، وزاد في انتشارها اختراع التلقيح الصناعي . وقد شوهده في مزرعة بارمالى برنتيس ، وهو في طليعة المشتغلين بهذه الشئون أن متوسط ما تدره البقرة الواحدة من اللبن زاد نحواً من ٣٠٪ في مدى عشرين سنة كما زاد بنفس النسبة متوسط عدد البيض ووزنه خلال الفترة ذاتها .

[وقد ساعدت العلوم الزراعية أيضاً مساعدة قيمة على تحسين الحيوان بنشر أساليب الوقاية من الأمراض ، ووسائل التطبيب البيطرى والتغذية الصالحة ، ويرجع أكبر الفضل فى هذا الشأن إلى وزارة الزراعة بالولايات المتحدة التى أسست سنة ١٨٦٢ ، وإلى محطات التجارب التى بدى بإنشائها فى سنة ١٨٧٥ ، وإلى مكتب تربية الحيوان التابع لمصلحة الزراعة] ، وقد افتتح فى ١٨٨٤ . [وعن طريق مراكز الحجر (الكورنتينات) أمكن القضاء على الالتهاب الرئوى البلورى ، وعلى حمى تكساس التى كانت تصيب الأبقار ، كما أمكن التغلب على أمراض أخرى ، كأمراض الحافر ، وأمراض الفم . ولقد قضى على التدرن (السل) البقرى بطريقة الكشف (سنة ١٩١٠) وذبح الحيوانات المصابة . وآلآن يعالج مرض يانج الذى يصيب الأبقار بطريقة مشابهة إلى جانب تطعيم العجول بالمصل الواقى] .

[أما تغذية الحيوان فقد أصبحت مسألة علمية فزادت العناية بتخزين العلف الأخضر مما حقق التوازن بين المواد البروتينية والقصيف مع توفير المقادير الكافية من الفيتامينات ، وكان من أثر هذه التحسينات إلى جانب السلالات الراقية التى تم تهجينها أن ارتفع نتاج الحيوان ارتفاعاً عظيماً . فهناك نوع من الدجاج المهجين زاد بيضه نحو ١٧ ٪ على بيض النوعين اللذين استخرج منهما] . وهناك نوع من الخنازير المولدة من جنسين مختلفين تم نموه فى زمن أقل بنحو ٥ ٪ عن والديه ، مما أدى إلى اقتصاد ٥ ٪ من الغذاء . [وهناك أيضاً أبقار الذبح المسماة « پراهما — هيرفورد » تميزت بلحمها الطيب ، وباحتماؤها العطش والحر مما يسر تربيتها فى مناطق لا تصلح لغيرها من السلالات] .

ولدينا الآن إحصاءات دقيقة عن أبقار الألبان تدلنا على مدى ما بلغناه من تقدم مدهش ، ففي سنة ١٨٦٠ كانت البقرة التى تدر ٥٠٠ رطلاً من اللبن كل سنة تعتبر فوق المتوسط بكثير ، ولكن فى سنة ١٨٩٠ كانت البقرة التى لا تدر إلا هذا القدر تساق إلى المجزر ، وفى سنة ١٩٥٠ أصبحت البقرة التى لا تدر ٩٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ رطلاً من اللبن فى السنة تستبعد من القطيع . ولقد زاد عدد المواشى الموجودة بالبلاد بمقدار ٤٥ ٪ فى المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٤٥ ، كما زاد إنتاجها بما يقرب

من ضعف هذه النسبة أى ٨٠٪^(٣) وعلى الرغم من أن مثل هذا النجاح لا بد أن يتوقف عند حد ، فإن ما بلغه المزارعون عن جدارة حق الآن ، وما سوف يبلغونه إذا التزموا أحسن الطرق لأمر يدعو إلى الإعجاب .

٥ — القوة العاملة فى الزراعة :

كان من نتائج التوسع فى تطبيق الأساليب العملية فى الزراعة ، أن صار الفلاح العادى يظرياً هاوياً وخبيراً بالحشرات وعالماً بالحقل ، كما أن التوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية صيره ميكانيكياً هاوياً ، أما أساليب الزراعة التجارية فقد جعلته ملماً بإمساك الدفاتر وربما بالعلوم المالية أيضاً . وإذن فقد قضت عليه ظروف عمله بأن يصير بخارياً وكهربائياً وسباكاً وفارساً ، وأصبح لا مبرر للنظر إليه — إن كان هناك مبرر فيما مضى — كجلف أو مواطن ريفى غبى ، إنه الآن رجل حريص ذو علم بفن المساومة ، بل استحال إلى « شخص ملم بشئون كثيرة » فى مجتمع اتسم أعضاؤه بطابع التخصص ، وتلك هى الصفة التى أ كسبت صناعة الفلاحة بهاء وبهجة .

ومهما تكن حال الفلاح فإنه عامل من العمال ، وإذا نظرنا نظرة عامة إلى المزارع حتى تلك التى ليست مصدر الرزق الوحيد لذويها ، فإننا نجد أن متوسط إيراد المزرعة الواحدة يتراوح بين ٢٦٠٠ دولار فى سنة ١٩١٩ (وهى سنة امتازت بارتفاع الأرباح) وبين ٨١٠ دولار فى سنة ١٩٣٢ ، وهى سنة أزمة ، ولكن هذا المتوسط كان فى سنة ١٩٢٩ ، أقل من ١٠٠٠ دولار .

والملاحظ أن غالبية أصحاب المزارع يفلحونها بأنفسهم ولذلك فإن المزارع الفلاح هو عامل حقيقى ، إلا أن العرف الدراسى جرى دائماً على ضرورة معالجة الموضوع من ناحيتى المستأجرين للأراضى والعمال المأجورين ، فعلىنا أن نسلک هذا الطريق التقليدى .

سبقت الإشارة إلى أنه فى سنة ١٩٣٥ بلغت نسبة المزارع المؤجرة ٤٢٪ بعد أن كانت هذه النسبة فى سنة ١٨٨٠ لا تتجاوز ٢٥٪ وقد انبعث هذا التطور من أن الأراضى الحكومية بيعت قطعاً كبيرة ثم أعيد بيعها إلى الفلاحين العاملين

أو تأجيرها لهم ومن تزايد حاجة الفلاحين إلى رأس المال نظرا للتطور التقني والآلى في الزراعة وعجز الفلاحين عن توفير المال اللازم لشراء معدات جديدة وشراء الأرض ، كما انبعث أيضا من التماهى في المضاربات التى أدت إلى طرد الملاك من الأرض بعد نزع الملكية لتسيديد الرهون فى الفترات التى تدهورت فيها أثمان المحاصيل الزراعية وفى الأوقات التى حدث فيها الجفاف تبعاً للدورة المناخية. وقد لوحظت كثرة انتقال ملكية الأراضى فى سنوات الأزمة التى حلت بعد سنة ١٨٨٣ عند ما انخفضت الأرقام القياسية لأثمان الأراضى الزراعية من ١٣٧ فى سنة ١٨٦٧ إلى ٧٢ فى سنة ١٨٧٨ وكذلك لوحظت كثرة انتقال الملكية فى فترة المضاربة (سنة ١٨٨٠ وما بعدها) عند ما تضاعفت أثمان الأطنان فى الأقاليم الغربية مضاعفة أعقبها انهيار ، وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عند ما انحدرت الأثمان من ٢١٥ فى سنة ١٩١٩ إلى ٦٨ فى سنة ١٩٣٢ . وقد بلغت جملة الديون العقارية فى سنة ١٩٢٣ ، ١٠٦ بليون دولار فهبطت فى سنة ١٩٣٧ إلى ٧٦ بليون دولار نتيجة لنزع الملكية فى أغلب الأحوال . ومن المعلوم أنه فى سنة ١٩٣٩ لم تتجاوز مدة الحياة سنتين لنحو ٤٦٪ من المستأجرين بينما كانت نسبة المستأجرين الذين مضت على حياتهم عشر سنوات أو أكثر ١٨٪ ، وعلى العموم كانت المزارع المستأجرة صغيرة المساحة وعائدها على المستأجر يكاد يتساوى مع الأجر اليومي الذى يحصل عليه العامل العادى .

وكان عدد الأجراء من العمال يفوق عدد المستأجرين على كثرتهم ، ويتضح من إحصاء سنة ١٩٣٠ أن الأشخاص الذين اعتادوا كسب أرزاقهم من العمل بأجر بلغوا ٢٧٣٣٠٠٠ شخصا وهو رقم يتجاوز ربع مجموع المزارعين ، والراجح أن هذه النسبة كانت آخذة فى الهبوط منذ زمن طويل إذ كانت تقدر فى سنة ١٨٧٠^(٤) بنحو ٤٨٪ . ولقد كانت الحاجة ماسة إلى العمال الموسمين ولا سيما بعد انتشار مزارع الفاكهة والخضر الطازجة والحاصلات التى تتطلب خبرة خاصة واستخدام الطرق الآلية التى أقصت العمال عن المزارع خلال فترات طويلة كل عام . وكان بعض العمال الموسمين ينزحون إلى المزارع مع الآلات ليؤدوا عملاً معيناً كحصد

القمح بالجرارات والكمبينات فكانوا ينتقلون من تكساس متجهين نحو الشمال وفقاً لمواعيد نضج القمح . إلا أن أكثر هؤلاء العمال كانوا من غير الفنين وبعضهم من المكسيكيين فكانوا يقاسون شظف العيش ويحصلون على أجور زهيدة وينتقلون من عمل إلى عمل غير آمنين شر البطالة . وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد العمال الموسمين نحو مليون عامل أى أكثر من ثلث مجموع الأجراء .

وظهرت بعد الحرب الأهلية وبعد إلغاء الرقيق طائفة من العمال الذين كانوا يتعاقدون سنوياً على الغالب مع المالك على زراعة عدد معين من الأفدنة وفقاً لرغبة المالك وعلى أساس اقتسام المحصول ، ولم يكن مثل هذا التعاقد ليتطلب من العامل شيئاً من رأس المال — إلا القليل جداً — ولكنه كان يخضع العامل لإشراف المالك . وثمة نظام آخر لمشاركة المالك هو رهن المحصول لدى أصحاب التاجر أو غيرهم من المقرضين ، فكان على المقرض أن ينقل المحصول إلى محل القرض لتصرفه ، مما جعل الأول خاضعاً للثانى . وقد قيل إن عدد العمال الذين كانوا يزرعون مشاركة بلغ ٤٠٢٠٠٠ من البيض و ٢٢٩٠٠٠ من السود فى سنة ١٩٠٠ كما قيل إن ٧٥٪ من زراع القطن فى بعض المناطق لجأوا إلى نظام رهن المحصول .

وأياً كانت طائفة العمال الزراعيين فإنهم لم يظفروا قط بحياة هنية لأن أجورهم كانت على الدوام أقل من أجور عمال الصناعة وساعات عملهم أطول من هؤلاء على الرغم مما أصابها من التخفيض . إذ كانت فى سنة ١٨٥٠ — ٧٢ فانخفضت إلى ٥٢ ساعة فى الأسبوع فى سنة ١٩٤٠ . أضف إلى ذلك أنهم لم يستطيعوا تنظيم صفوفهم تنظيمًا مثيراً ومن ثم أهمل ذكرهم فى كثير من التشريعات التى تعالج شئون العمال بدعوى أن هذه التشريعات لا تناسب أحوالهم أو أنها غير ممكنة التنفيذ فى دائرتهم .

ساد الاعتقاد زمنًا طويلاً بأن العامل الزراعى لا يستطيع ادخار ما يمكنه من شراء مزرعة . إلا أن هذا الرأى غير مقبول على علته بل يفتقر إلى كثير من التحديد والإثبات ، فهو مؤسس على أن ارتفاع ثمن الأرض والمعدات اللازمة لها لا يتيح للعامل الزراعى فرصة الارتقاء إلا إذا صار أولاً مستأجراً للأرض حتى لا تغمره الديون .

وعند ما كان امتلاك الأرض ميسوراً من غير مقابل كان لا بد من توافر بعض رأس المال لدى المالك ليشرع في العمل ، والراجح أن معظم الذين اشتروا المزارع كانوا ممن دأبوا على الانتقال من مزرعة إلى أخرى أو من أبناء الملاك الذين رغبوا في اقتناء مزارعهم ، أو من الأجراء الذين أسعدهم الحظ بالاقتران بينت المالك أو بالحصول على ضمان مالى بطريقة ما .

وثمة اعتقاد آخر طالما رددته ذووه في صدر التاريخ الأمريكي . ويزعم هؤلاء بأن الأراضي التي وزعت بدون مقابل كانت بمثابة الترفيه عن المتذمرين من سكان المدن في الشرق إذ أُناحت لهم التنفيس عن صدورهم الحارقة بالاتجاه نحو الغرب ، ولكن البحوث العديدة التي أجريت دلت على أن عمال الصناعة لم يهاجروا نحو الغرب في أوقات الأزمات ، وأن قلة منهم تحولت فعلاً إلى الزراعة . ذلك لأن أكثر الذين ملكوا تلك الأرض كانوا مزارعين قد اتجهوا نحو الغرب في خطوط مستقيمة لا تستوقفهم في مسيرهم نحو غاياتهم المقصودة إلا بعض « الفرص السانحة على جانب الطريق » . ولهذا يمكن القول بأن السير نحو الغرب أوجد منفذاً للفلاحين المتذمرين بالولايات الشرقية . كما أوجد فرصاً في الغرب لاستخدام عمال المدن ، فلا ينبغي لنا أن ننسى أنه حتى سنة ١٨٧٠ بلغت نسبة الأجراء الذين اتجهوا إلى ما وراء المسيسيبي غرباً ولا يستهدفون نشاطاً زراعياً ٤٧٪ .

هذا فضلاً عن أن مجال العمل لتخفيف حدة التوتر الاجتماعى كان في الريف أضيق منه في المدن لأن نمو المدن كان مطرداً مما ساعد على نزوح سكان الريف إليها ، وقد قدر عدد الذين هجروا المزارع إلى المدن في العقد الثالث من القرن الحالى (سنة ١٩٢٠ وما بعدها) بنحو ٦٠٠٠٠٠٠ نسمة ، واستمرت هذه المهاجرة خلال العقد الرابع (سنة ١٩٣٠ وما بعدها) ولو أن معدلها هبط عن ذى قبل . وعلى الرغم من هذه التغيرات فإن انخفاض معدل الدخل في كثير من المزارع إلى جانب الزيادة في الإنتاج الزراعى بنسبة ٢٢٪ بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٤ (مع أن تكاليف العمل لم تزد سوى ٤٪) إنما يدل على أن جانباً كبيراً من إنتاجية عمال المزارع لا تزال دون المستوى الممكن .

٦ — التمويل الزراعى :

كان التوسع فى النشاط الزراعى على أساس تجارى منذ سنة ١٨٥٠ مدعاة لربط نجاح المزارعين فى مشروعاتهم بحالة الأسواق ، فلم تكن وفرة المحاصيل التى زخرت بها المخازن والعنابر بالأمر الذى يكفل وحده تحقيق النجاح ، بل كان لا بد أيضاً من أثمان مجزية . فالمزارع التى تنتج من السلع مقادير أكثر مما يمكن بيعه بأثمان مجزية لن تستطيع حجزها كما يفعل أصحاب المصانع . لأن تلك السلع بطبيعتها ، لا يمكن أن تخزن إلى أجل غير محدود وليس لدى المزارع مال مدخر يمكنه من ذلك ، وإذن فعليه أن يبيع المحصول أثر تهيئته للنقل إلى الأسواق وفضلا عن ذلك لا يستطيع المزارعون موازنة إنتاجهم لأن مثل هذه الموازنة تقتضى اتفاقات سابقة على تحديد المساحات التى تزرع ، كما أنه من الصعب التحكم فى النتائج أثناء نموه ، ولا سيما ما يتطلب نضجه فترة تزيد على العام ، مثل ماشية الدبج . فهذا النتائج ليس كالسلع غير العضوية التى يمكن وقف إنتاجها بعد الشروع فيه دون أن يؤدى ذلك إلى خسارة فادحة ، إنما المزارع ملزم بتعهد زراعته وماشيته لكيلا يفقدها جميعا .

ولهذه الأسباب الخاصة التى تتصل بصميم النشاط الزراعى ، كانت نكبة المزارعين عند تدهور أثمان المحاصيل شديدة الوقع دائماً ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الأثمان هبطت هبوطاً عظيماً فى أعقاب الحرب الأهلية^(٥) وكان هذا الهبوط أكبر من هبوط أثمان السلع التى كان على المزارع أن يشتريها ، فنجم عن هذه الأوضاع التجارية المتقابلة — كما تسمى فى التجارة الخارجية — أن أحاطت بالزراعة ظروف بالغة القسوة ، ومن ثم كانت حيازة المزارع دائمة التبدل وأحكام نزع الملكية متواترة مما جعل الفلاحين قانطين أو متهاوتين على المنازعات ، وفى غمرة تلك المحنة انخرطوا فى سلك منظمات طائفية مثل جماعة « الجرانج » التى بلغ عدد أعضائها فى ربيع سنة ١٨٧٤ مليوناً ونصف مليون و « حلف الفلاحين القومى » الذى بلغ عدد أعضائه فى سنة ١٨٨٠ مائة ألف .

ورغبة فى معالجة الكارثة التى حلت بهم عمدوا إلى مقاومة السياسة التى انتهجتها

الحكومة عقب الحرب الأهلية للتخلص من التضخم النقدي ، فطالبوا باستمرار تداول تلك العملة التي أصدرت إبان الحرب الأهلية (وهي أوراق النقد المشهورة ذات الظهر الأخضر (Greenbacks) كما طالبوا برفع القيود المفروضة على سك العملة الفضية . وقد أفضت هذه المحاولات إلى التخفيف من أعباء الديون التي أثقلت كاهل الزراعة ، وعلى ذلك استمر تداول ٠١٦ ر ٦٨١ ر ٣٤٦ دولار من تلك الأوراق ذات الظهر الأخضر كما صدر قانون بلاند — أليسون (في سنة ١٨٧٨) فضاعف مقدار العملات الفضية المسكوكة مما أدى إلى بعض الرواج . ولقد هاجمت منظمات الفلاحين ارتفاع أجور النقل بالسكك الحديدية وحملوا على تعريفه الأجور التي ميزت فريقاً على آخر ، ونددوا بعدم صلاحية الخدمات العامة فضجوا بالشكوى من شركة بيرلنجتون التي كانت تتقاضى في سنة ١٨٧٧ أجوراً في غرب الميسوري تعادل أربعة أمثال ما يتقاضاه في شرقه ، ومن جيمس ج . هيل لأنه كان يرفض شحن الغلال في مركبه إذا كان النقل من شون ، تقل سعتها عن ٣٠٠٠ ر بوشل (مكيال سعة ٨ جالونات) ، ومن بعض شركات السكك الحديدية لأنها تتقاضى ضعف الأجور التي يتقاضاها غيرها عن نفس الخدمة ، ومن العربات المخصصة لنقل الأبقار لأن أصحابها كانوا يتركونها الساعات الطويلة في خطوط فرعية لا يوجد فيها ماء ولا علف . ولقد أسفرت هذه الشكاوى عن بعض النتائج : مثال ذلك صدور لائحة أجور النقل (سنتها ولاية منيسوتا في سنة ١٨٧١) والحكم بإقرار دستورية إصدار مثل هذه اللائحة (قضية مان ضد ولاية إلينوي) وتشكيل « لجنة التجارة الداخلية » في سنة ١٨٨٧ لتشرف على شئون التجارة بين الولايات .

وحاول الفلاحون أيضاً النهوض بشئونهم الخاصة فأسسوا الجمعيات التعاونية وأيدوا الشعبين « البوبولست » (Populists) في مساعيهم لتيسير الحصول على قروض في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي . وأخيراً حصلوا على شروط للاقتراض أفضل من ذي قبل . كما أصابوا شيئاً من النجاح عن طريق الجمعيات التعاونية حتى صار بعض التجار يقصر نشاطه على التوريد للفلاحين (وقد تأسست شركة مونتجمري وارد وشركاها في سنة ١٨٧٢ للتعامل مع أعضاء جماعة الجرانج فقط)

إلا أن هذه الجمعيات لم توسع دائرة عملها توسعاً ملحوظاً ، والثابت أن تشريع القروض الزراعية الذي أصدرته الحكومة الاتحادية في ١٧ يوليو سنة ١٩١٦ قيص للمزارعين شروطاً حسنة للحصول على سلف من البنوك . بيد أن أهم تطور عاد عليهم بالنفع هو ارتفاع أسعار المحاصيل فيما بعد سنة ١٨٩٥ ثم اتساع الفرق بين أثمان المحاصيل إبان الحرب العالمية الأولى وبين أثمان الحاجيات التي كانوا يشترونها .

إلا أن هذا الرخاء الزراعي طيلة الحرب العالمية الأولى شابه بعض الشوائب ، كما تمخض عن عواقب سيئة . ففي أثناء الحرب وخلال السنوات التي أعقبتها امتدت الزراعة إلى مناطق غير صالحة وتهافت المزارعون على شراء الأقطان بأثمان لا تبررها أثمان المحاصيل . واستدانوا لكي يفتنوا الآلات الزراعية ، أو لكي يعضوا في البذخ الذي تذوقوه أيام الرخاء العارض . ففي سنة ١٩٢٠ بلغت نسبة الرهونات ٢٩١٪ من قيمة الأرض نفسها ، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة ١٩٢٥ إلى ٤٢٪ مع أن الرقم القياسي لأثمان المحاصيل هبط من ٢١٥ في سنة ١٩١٩ إلى ١٥٦ في سنة ١٩٢٥ (على اعتبار المتوسط من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ = ١٠٠) ثم هبط بعد ذلك إلى ٦٨ في سنة ١٩٣٢ بينما انخفضت الأرقام القياسية لمشترياتهم (على نفس الأساس) من ١٩٨ في سنة ١٩١٩ إلى ١٦٥ في سنة ١٩٢٥ ثم إلى ١٢٤ في سنة ١٩٣٢ .

ولا شك في أن هذه حالثير الفزع والاضطراب وخاصة لما نتج عنها من زيادة أحكام نزع ملكية الأراضي المرهونة ، وبيعها بأثمان زهيدة . وقد قدرت نسبة الأراضي التي نزعت ملكيتها في سنة ١٩٣٤ بما يعادل ٢٧٨ في الألف ، وفي نفس الوقت سددت بنوك الأراضي الاتحادية (Federal Land Banks) ديوناً على أقطان مرهونة بلغت ١٣٠٠٠٠٠٠ دولاراً وحلت بذلك محل الدائنين . ومما زاد الموقف تعقيداً أن المزارعين عمدوا إلى استعمال القوة للحيلولة دون نزع الملكية وتهديد الراغبين في الشراء حتى لا يقدمون عليه ، ومن ثم قل المتقدمون لشراء الأرض مما أدى إلى بيعها في المزاد بأثمان رخيصة جداً ، لأناس كانوا على

اتفاق مع الملاك الأصليين ، حتى إذا رسا عليهم المزاد أعادوا الأرض إلى مالكيها الأصليين .

وفي سنة ١٩١١ أنشئ مكتب المزارع الذي عمل على تكوين « كتلة المزارعين » من أعضاء الكونجرس (البرلمان الأمريكي) ، وشرع هذا المكتب وغيره من المنظمات في السعي إلى دفع الحكومة إلى التدخل للتخفيف عن كاهل المزارعين . ومع أن هذه الهيئات قد نحت في مسعاها نحواً خاصاً ينطوى على شيء من التطرف إلا أنها توصلت في سنة ١٩٣٤ إلى توجيه اهتمام الدولة إلى المطالب المشروعة لأن لدى الدولة من الإمكانيات والسلطة ما يتيح لها تدبير الحلول للمشكلة الزراعية .

٧ — سياسة تدخل الدولة في الزراعة :

لم تكن النكبة الزراعية في أمريكا في سنة ١٩٣٠ وما بعدها الباعث الأول على عناية الحكومة الاتحادية بالشئون الزراعية فقد سبق أن أوضحنا كيف نهضت الحكومة بالعلوم الزراعية وحاربت الآفات الزراعية ووضعت برنامجاً لصيانة التربة منذ مستهل القرن العشرين وقدمت السلف للمزارعين في سنى الحرب العالمية الأولى . بيد أن كل ما صنعتته الحكومة من أجل الزراعة آنذاك يتلاشى أمام ما فعلته منذ سنة ١٩٣٢ . فقد كانت أولى تدابير العهد الجديد (السياسة التي وضعها فرانكلين روزفلت وعرفت باسم New Deal) تأسيس إدارة التنسيق الزراعى لتقوم بتحديد الإنتاج حتى يتعادل مع الاستهلاك فتزول أسباب « عدم التكافؤ » الملحوظ بين الأثمان التي كان يبيع بها الفلاحون محاصيلهم وأثمان السلع التي يجلبونها إلى مزارعهم . فقد ترتب على التفاوت في الأثمان إضعاف مركز الفلاحين في سنة ١٩٣٢ بنسبة تعادل ٤٥ ٪ بالقياس إلى ما كان عليه في المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ (انظر الجدول رقم ١٣) وكانت الوسيلة لازالة « عدم التكافؤ » فرض ضريبة على مصانع الأطعمة المحفوظة والمواد الغذائية الأخرى . فمثلاً كان على المطاحن أن تدفع ٣٠ سنتاً ضريبة على كل بوشل من القمح للطحون ، ومن حصيلة هذه الضريبة يمنح المزارعون الذين يقبلون خفض إنتاجهم من القمح إعانة مالية تعويضاً لهم .

تعرضت هذه السياسة إلى النقد الشديد لأنها أدت إلى تقييد صغار المزارعين بينما أتاحَت لشركات الأراضي الكبرى جنى أرباح طائلة كما أدت إلى ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية ، مما أعجز البلاد عن غزو الأسواق العالمية -ولكن يلاحظ أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية أدى إلى حالة من الانتعاش الاقتصادي ونهض باقتصاديات البلاد بعد أن كادت الأزمة الزراعية تودى بها . ومع ذلك فقد أصدرت المحكمة العليا في سنة ١٩٣٦ حكماً بعدم دستورية إدارة التنسيق الزراعي لأنها اعتداء من الحكومة الاتحادية على حق الولايات في مراقبة الإنتاج .

ترتب على ذلك إصدار قانون جديد ليحل محل التشريع الملغى فصدر في سنة ١٩٣٦ قانون صيانة التربة وتقسيم الأرض ناصاً على دفع إعانات مالية للمزارعين في مقابل زراعة أرضهم بالمحصولات الواقية للتربة بدلاً من المحصولات المنهكة لها مع استخدام الأساليب الفنية في تقوية طبيعة التربة . وتلا ذلك في سنة ١٩٣٨ من قانون جديد بإنشاء « إدارة التنسيق الزراعي » ليحقق الاستمرار في تدابير صيانة التربة ومحاولة إيجاد اتساق صحيح بين أثمان ما يبيعه المزارعون وما يشترونه وعلى هذا أصبح الفرض من تحديد المساحات المزروعة قطعاً وذرّة وقحاً وتبغاً وأرزاً ، إنما هو في الواقع المحافظة على مستوى الأثمان وليس العمل على صيانة الأرض لأن زراع هذه المحاصيل لا يستولون على إعانة صيانة التربة إلا إذا التزموا حدود المساحات المقررة لهم حسب الحصص الموضوعّة . فضلاً عن ذلك فإن القانون الجديد استهدف وضع أساس ثابت لإنتاج الجبوب في نطاق طبيعي دائم . ومن ثم أمكن منح السلف على المحاصيل إذا اختزن المزارعون فائض الإنتاج في السنوات الوفيرة الغلة ، وأصبح منح السلف لزراع القمح والقطن والذرة إلزامياً على الحكومة إذا هبطت الأسعار إلى مستوى معين . وورد في هذا القانون أيضاً أنه إذا تم الاتفاق بين ثلثي المزارعين على تحديد حصص للمحاصيل التي يعرضونها الأسواق أصبح هذا الاتفاق ملزماً للثلث الباقي ومن خالف هذه الحصص فرضت عليه غرامات فادحة .

وزيادة على ذلك فإن الحكومة الاتحادية اتخذت التدابير الكفيلة بالحد من زرع ملكية المزارع المرهونة وبيع المزارع الجديدة بسبب المنازعات المالية مع حماية

العاملين في الأرض النائية . وأنشئت في سنة ١٩٣٣ « إدارة الائتمان الزراعى » فضمت جميع المكاتب الحكومية المشتغلة بمسألة السلف الزراعية وأخذت في منح القروض للمزارعين الذين كانوا في حاجة إلى المعونة المالية ولا يستطيعون الحصول عليها بالطرق المعتادة . ثم أسست في سنة ١٩٣٥ « إدارة إعادة التوطين » فشرعت في تحسين مواطن فقراء الفلاحين بإنزالهم في بقع أخصب . وإلى جانب ذلك كانت « الإدارة الاتحادية للأعانة والانتقاذ في الحوادث العارضة » و « إدارة الأشغال العامة » تهتمان فرصاً لا تستخدم الفلاحين في أشغال الطرق وغيرها من المشروعات العامة وسعى قسم « المساكن الشعبية » في وزارة الداخلية إلى استخدام عمال الصناعة في إصلاح قطع صغيرة من الأرض على مقربة من المدن الكبرى ، ونتج عن كل هذه التدابير في المدة من ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٦ أن بلغت القروض التي عقدها مصلحة الائتمان الزراعى ما جملته ٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار وبلغت إعانات الريف ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار وأعيد توطين حوالى ١٧٠٠٠ من فلاحى الأراضى النائية في مواقع جديدة وأن اشترت الولايات المختلفة والحكومة الاتحادية من الأطميان الضعيفة ١٦٠٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة أحالتها إلى منزهات عامة إلى جانب مساحة أخرى قد تزيد على هذه المساحة أحالتها إلى غابات .

وهكذا نرى أن العهد الجديد (New Deal) صنع الشيء الكثير لإقالة عثرة الفلاح والحيلولة دون وقوع المنازعات المدنية المترتبة على نزاع الملكية الزراعية . وحرصت الحكومة بوجه عام على أن تقدم المساعدات على قاعدة سليمة من الناحية الاقتصادية العامة وهى اتفاق المقرضين والمقرضين على الحلول التى يرضاها الطرفان للشا كل الذى تواجههما ، فتعقد القروض المؤكدة الوفاء ، مع إعادة استيطان الفلاحين حتى لا يكونوا عالة على كاهل الدولة . ولكن نظراً لضخامة المشروع ونظراً إلى عنصر العجلة في تنفيذه ، حدثت بعض الأخطاء ووقع بعض التبذير وتغلغت فيه بعض المحسوبيات .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية أخذت أسعار الحاصلات الزراعية فى الصعود وأخذ مركز الفلاح المالى فى التحسن . ففي الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى

سنة ١٩٤٥ تضاعفت أسعار الجملة للحاصلات الزراعية بينما ارتفعت أثمان جميع السلع الأخرى بنسبة ٣٠ ٪ فقط ، وزادت جملة الدخل الزراعى من ٥ بليون دولار فى سنة ١٩٤٠ إلى ١٣ ١/٢ فى سنة ١٩٤٥ وزادت كذلك مساحة الأراضى المزروعة وساء استخدام التربة مما جعل الناس يخشون حدوث ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها .

ومع ذلك لم تكن عواقب الحرب سيئة بالقدر الذى كان متوقعا ، ومن أسباب ذلك أن حاجة أوروبا إلى المواد الغذائية الأمريكية استمرت أطول مما كانت بعد سنة ١٩١٩ وعمل مشروع مارشال على سد جانب منها بالمساعدات التى قدمها . ثم إن مصلحة الائتمان الزراعى كانت اكتسبت من الخبرة ما جعلها تحرص على ألا تعطى قروضها إلا للمزارع التى تطبق أفضل الطرق الفنية مع مدها بالنصائح المفيدة إلى جانب إحكام الرقابة الشديدة عليها ، وأخيرا تمكنت الحكومة من الاحتفاظ بتنامق معقول بين أسعار المبيعات وأسعار المشتريات للفلاحين بفضل تحديد المساحات المخصصة لكل نوع من الحاصلات وبفضل نشاط « شركة التسليف على الحاصلات » سواء فى شراء الحاصلات أو فى الإقراض عليها ، إلا أن المشاهد أن مستوى أثمان الأطيان الذى انخفض فى سنة ١٩٤٨ اتجه إلى الصعود فى مايو سنة ١٩٥٠ قبيل نشوب الحرب الكورية وما صاحبها من تضخم نقدى ومن ثم صار جليا أن تدخل الدولة فى الشئون الزراعية فد صار من مهامها الدائمة حتى يتسنى دفع بعض المساوئ الجوهرية فى العمليات الزراعية فى ظل النظام الرأسمالى .

٨ — تطور نظام التغذية الأمريكى :

بالرغم مما لحيازة الأرض ، وما لإنتاج الحاصلات ، وما للشئون المالية ، من أهمية فى أمور الزراعة ، فإن العامل المباشر الذى يحدد أنواع المحصولات التى تجب زراعتها لتستهلك طعاماً إنما ينبعث من عادات القوم الغذائية ومن إلمامهم بأصول (٦ — اقتصاديات)

التغذية . ففي منتصف القرن التاسع عشر كان الطعام الأمريكي المثالي يحتوى بوجه عام على نسبة كبيرة من اللحوم ومنتجات الدقيق الناعم ، سواء كان ذلك فى فصل الشتاء البارد أو الصيف الحار مما كان يضى على الأمريكيين سحنة صفراوية كما كان يلاحظها المراقبون الأجانب ، إلا أنه عقب الحرب الأهلية مباشرة بدأ النظام الغذائى يتطور فاتسع نطاق تموين المدن الكبرى باللبن وتحسن نوعه ، وكان الفضل فى ذلك لاستخدام السكك الحديدية ، كما أدى استعمال خزائن التبريد وعربات التثليج إلى كثرة استهلاك الحضر والفاكهة والأسماك الطازجة ، كما أن حفظ الماء كولات فى علب خاصة ساعد على كثرة انتشار الأطعمة الصحية اللذيذة ، وكان من نتيجة ذلك أن سجلت الإحصاءات ارتفاعاً فى استهلاك منتجات الألبان ، والفواكه والخضر الطازجة ، والسكر والأشربة المسكرة ، واللبن والشاي والكافى والتوابل . وظهر النقص فى استهلاك اللحوم والبطاطس وأنواع الحبوب ، ومع ذلك كان من الواضح جداً أن الغذاء الأمريكى ظل أساسه مرتكزا على المنتجات الحيوانية لا على الحبوب والبقول ، ومعنى ذلك أن إطعام الجمهور الأمريكى يقتضى تخصيص مساحة كبيرة نسبياً لإنتاج الماء كولات ، فى حين أن طعاماً كطعام اليابانيين قوامه السمك والحبوب لا يتطلب أكثر من ١/٢ فدان من الأرض الصالحة لزراعة الحاصلات لتغذية الفرد الواحد من السكان ولا يتطلب شيئاً من المراعى . بينما يتطلب الطعام الأمريكى ٢ ١/٢ من الأفدنة فى المتوسط لإنتاج طعام الفرد الواحد من السكان بالإضافة إلى ١٠ أفدنة من المراعى . والثابت من الإحصاءات أن هناك تحولاً إلى ما يطلق عليه إسم « الأطعمة الواقية » أى الأطعمة المحتوية على قدر كبير من الفيتامينات والبروتينات ، وقد زاد من الاندفاع فى هذا الاتجاه الاهتمام بفحص المواد الغذائية (صدر قانون رقابة الأغذية والأدوية سنة ١٩٠٦) وانتشار استعمال التلجيات الكهربائية (بلغ ما يوجد منها بالمنازل سنة ١٩٤٤ — ٢١١٣٢٠٠٠ ثلاثة ملايين) وتقدم صناعة الأغذية المحفوظة سواء بالمصانع أو فى البيوت ، والواقع أنه حدث بعد الحرب الأولى انقلاب فى شئون الطعام شبيه بذلك الذى حدث بعد الحرب الأهلية ، حتى إن مجموع إنتاج صناعة الأطعمة سنوياً زاد فى سنة ١٩٤٠

إلى أربعة أمثاله في سنة ١٩٠٠ وكان من آثار ذلك أن خفت أعمال ربة البيت عما كانت عليه ، واقتصد من المواد الغذائية كثير مما كان يذهب سدى بفضل طريقة تعبئة الطعام المحفوظ في العلب .

وإنه لمن حسن الحظ أن أدت أكثر هذه التطورات الرئيسية في النظام الغذائي التي حدثت منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى تغذية الشعب تغذية أصح وأفضل ، وكان من بواث نجاح هذه التطورات تفضيل القوم طعامهم الجديد على الطعام القديم ، كما كان من بواثه دعوة علماء التغذية إلى الأنواع الجديدة وحضهم عليها . والواقع أن في الأمريكيين منذ فجر تاريخهم استعداداً إلى الاستماع إلى نصيح أولئك الذين كانوا يدعون إلى إصلاح النظام الغذائي منذ عهد سلفسترجراهام الذي كان يدعو في سنة ١٨٣٠ وما بعدها إلى تكبير حجم الوجبات ، والذي استحدث ذلك النوع المعروف باسمه من رقائق الخبز الجافة فصار من الأصناف الأميركية الأصلية ، حتى عهد « مكتب التغذية والاقتصاد المنزلي » التابع لوزارة الزراعة في وقتنا هذا . ويبدو أن عادات الأمريكيين في الأكل لم تكن متأصلة بحيث يتمتع تغييرها في سبيل صحة أوفر .

وكثيراً ما وقع الأمريكيون بسبب هذه المرونة في شئون الطعام والشراب فريسة للخزعבלات والوصفات الخاطئة فتارة يملأون بطونهم بالمواد الجافة تنبها « للقولون الحامل » وتارة يعضغون الطعام في إسراف يسبب لهم مرض الإمساك ، وطوراً يملأون بطون أطفالهم بالأسفنج — كما حدث منذ سنة ١٩٢٠ — اقتداءً بوباي البحار الذي اشتهر في الراديو والسينما ، وطوراً يتطلعون إلى ذراريهم بأبصار حادة وهم يتناولون جرعات الفيتامين كما كان يحدث في سنة ١٩٣٠ وما بعدها .

يبدأنهم استفادوا الكثير مما تعلموه . وقد احتوى « كتاب فاني في الطهي للمزارعين » وهو كتاب الطهي الدائع بين الأمريكيين كما احتوت الكتب الأخرى التي صادفت انتشاراً طيباً على قوائم الطعام (Menus) فيها توازن بين أصناف الأغذية ولا تختلف كثيراً عن أحدث النظريات العلمية . وقد بدى منذ ١٨٨٠ بتدريس علم الاقتصاد المنزلي في المدارس . وفي أوائل القرن العشرين أخذت « شركة سيرزد

روباك وشركاهما » تبيع الماء كولات لمن يطلبها بالبريد فأفاد من ذلك سكان الأرياف بعض العلم في شئون التغذية .

وفي العقد الذى تلا سنة ١٨٩٠ استحدث ناثان ستراوس اللبن المعقم — بطريقة باستير — فانتشر شرب اللبن انتشارا واسعا وفى أوائل القرن العشرين تكشف للناس وجود شىء يسمى الفيتامين فى الفواكه المالحه فأقبل الناس على أكلها وعلى شرب عصيرها فى الإفطار ، وبعد سنة ١٩٣٠ اشتد اهتمام الناس بتوازن عناصر الغذاء وبالأصناف الواقية . وقد تعلم الأمريكيون أصول التغذية الصحية من المجلات النسوية ومن إعلانات الشركات المحترمة التى تحرص على سمعتها ومن منظمات المستهلكين التعاونية ومن التجارب المستفادة من إطعام الجنود فى الحربين العالميتين ومن الدراسة المنظمة فى المعاهد العلمية . وفوق ذلك فإن برامج الإعانات الغذائية كانت دائما تعمل على حث الناس على استساغة الماء كل الصحى وعلى اعتياد تناوله . وقد اعتادت « شركة فائض المنتجات الاتحادية » أن توزع على الناس طوابع خاصة يحصلون بموجبها على وجبات من الطعام ، وبعض هذه الطوابع موضوعة خصيصا لكي تقدم لحاملها وجبات كاملة العناصر . كما استهدف برنامج « الغذاء بالمدارس » وبرنامج « كوب اللبن الرخيص » إلى تقديم أفضل غذاء مستحب للشباب . وقد بلغ عدد الذين انتفعوا بهذه البرامج الحكومية فى شهر مارس سنة ١٩٤٠ حوالى ١٥٠٠٠٠٠٠ شخصا كما أصلحت هذه البرامج الكثير من عاداتهم فى الماء كل .

وإذا كان امتداد القامة يدل على جودة الغذاء فقد أثبتت الإحصاءات شيوع طول القامة بين الأمريكيين وخاصة الطبقات الميسورة . فقد زاد متوسط طول تلاميذ المدارس فى بوسطن ٣ بوصات من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٩٢٦ كما أن طلبة جامعة هارفارد وكلية إمبرست زاد متوسط طولهم فى خلال المائة سنة الأخيرة . وكذلك كان الحال بالنسبة للبنات الأمريكيات فقد زادت أحجامهن حتى لوحظ إبان الحرب العالمية الثانية أن الملابس العسكرية التى صنعت للمجنذات والمتطوعات فى الجيش طبقا للمقاييس المعروفة فى إنجلترا لم تكن صالحة للأمريكيات إذ كانت المقاييس الكبيرة من القلة بحيث بقيت كثيرات من الفتيات من غير ملابس رسمية .

والظاهر أنه من الناحية الصحية يعتبر نظام التغذية الأمريكي من خير النظم في العالم ، وذلك على الرغم من أن اعداد الطعام يتم بطريقة لا تجعله أكثرها شهية ، ولا تغرى من يتناوله بالتأني ليستمتع به استمتاعا كاملا ، وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من ذوى الدخول الصغيرة لا يتغذى التغذية الكافية أو الصالحة . وهكذا ساهم نظام التغذية في زيادة الطاقة الانتاجية للعمال لأنه زاد من نشاطهم وخفض من الوقت الذى يضيع بسبب المرض ، كما أنه مكن الأمريكيين من الاستمتاع بمباهج المدينة لأن فترات انتاج المواد الغذائية في أمريكا أصبحت تقل عن مثيلاتها في البلاد الأخرى . وعلى العموم فإن كفاية الغذاء لجميع الطبقات ساعدت على تكوين مجتمع أفضل وعلى تحرير هذا المجتمع من العوز .

الفصل الخامس

النقل والتجارة

١ — دور التجارة في التقدم الاقتصادي :

إذا أردنا التعرف على أهم عوامل التقدم الاقتصادي والكشف عن قيمتها من الناحية الاستراتيجية في النهضة الأمريكية لوجب علينا أن نتجه أول ما نتجه إلى أثر النقل والتجارة في الكيان الاقتصادي ، وأتينا حين نستقرئ سوابق التاريخ نرى فيهما أمرين حيويين عظيمي الأثر في التقدم الاقتصادي . ذلك لأن المدينت الأولى التي وصلت إلينا أخبارها إنما نمت على شواطئ الأنهار كالنيل ودجلة والفرات والأندوس والنهر الأصفر حيث كان خصب الأرض مجلبة لغلة تزيد على الاستهلاك فيستخدم الفائض في التبادل ، كما كان نقل السلع ميسوراً بواسطة الأنهار فنصل إلى جهات قاصية حيث تجدد لها سوقا .

في الحق أن جميع المدينت العظمى ظهرت في البقاع التي بلغت فيها التجارة والنقل شأواً كبيراً من التقدم ، فاليونان كان لها بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي والبحر الأسود فوردت على مدنها المواد الخام من الخارج لتصنعها سلعاً ثم ترسلها عبر تلك البحار إلى أقطار المعمورة . أما روما فقد عبر أبنائها تلك البحار وغيرها حتى وصلوا إلى غرب البحر الأبيض المتوسط ثم إنهم أضافوا إلى السفن طرقاً برية ممتازة وصلوا بها بين جميع المواد الخام وبين أسواق السلع في كافة أنحاء الإمبراطورية .

وكانت لأوروبا الغربية تجارة مزدهرة عبر البحار المحيطة وعلى جوانب الطرق البرية التي كانت تقطع القارة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها

حق إذا ما انقضى القرن الخامس عشر كانت التجارة قد انتشرت عبر جميع البحار ومعظم أنهار العالم الصالحة للملاحة .

وهذا الذي يحدثنا به التاريخ يتفق مع ما نستنبطه منطقياً من أهمية النقل والتجارة في النمو الاقتصادي . فالمشاهد أن الموارد الطبيعية منتشرة بنسب متفاوتة مما يستدعى تبادل السلع المختلفة ليتمكن البشر من العيش في يسر وفي رخاء اقتصادي . فالملح مثلاً ، وقد كان الثور عليه في بقاع متباعدة من الأرض وفي مياه البحر صار سلعة تجارية لأن الناس تحتاج إليه لتحسين مذاق الطعام . ووجود المعادن في باطن الأرض بالأصقاع الجبلية استدعى قيام تبادل تجاري في الحديد والصلب من جهة ومنتجات السهول من جهة أخرى فتسنى لاهالي السهول أن يستمتعوا بمزايا استخدام الأدوات والأسلحة المعدنية ، والملاحظ أن حاجات الناس في عصرنا هذا تزداد وتتباين مما اقتضى مضاعفة النشاط التجاري آلاف الأضعاف بالقياس إلى ما كان عليه هذا النشاط في العصور الأولى . فلو تتبعنا الخطوات التي مر بها هذا الكتاب مثلاً لوجدنا أن أوراقه مستخرجة من لب أخشاب قد نبتت في كندا أو فنلندا وأن حبر طباعته استخرج من قطران مستمد من فحم ولاية إلينور وأن حروف المطبعة صبت من سبائك معدنية مستخرجة من ولاية كولورادو أو مونتانا وأن آلة الطباعة قد تكون مصنوعة من صلب مستخرج من شعاب الحديد في وادي الميسابي وقد يكون قماش الغلاف من نسيج قطن نبت في ولاية تكساس ، وهكذا نرى أن شيئاً بسيطاً كهذا الكتاب يشتمل على مواد تم نقلها آلاف الأميال وتداولتها الأيدي في مئات من الصفقات التجارية .

[وفضلاً عما تقدم فإن للنقل والتجارة مميزات خاصة كدائم للمدينة ، إذ بهما استطاع الناس أن يتبادلوا الأفكار والآراء إلى جانب تبادل السلع ، وكان هذا التبادل الفكري عاملاً جوهرياً في تكيف أساليب الفنون ، وفي تحصيل المعارف . فقد تسنى لروما عن طريق التجارة أن تشيد صرح حياتها الفنية والفكرية على أسس إغريقية ، وعن طريق التجارة كذلك أتيح لأوروبا الغربية أن تضع

قوانينها على ضوء السوابق التي استمدتها الرومان من علاقات الناس المنظمة . وكذلك قيض لأمريكا عن طريق التجارة أن تنفع بالوسائل الفنية المعروفة في جميع أقطار أوربا لكي تبسط سلطانها على العوامل الطبيعية في بيئتها . ومن ثم كانت مراكز المدن الزاهرة — كما هو مشاهد — تقوم دائماً في المواضع الهامة من ناحية النقل والتجارة مثل أثينا ورومة وفلورنسة وباريس ولندن ونيويورك . وفي حالة أمريكا كان للنقل والتجارة شأن عظيم الأهمية في التقدم الاقتصادي ، فالبلاد واسعة الأرجاء جداً ، ومواردها الطبيعية موزعة على مسافات مترامية ، والمراكز الآهلة بالسكان — في العصر الأول — بعيدة عن المناطق الصالحة للتنمية الاقتصادية ، حتى أننا لا نغالي إذا قلنا إن المعضلة الأساسية التي كانت وما زالت تواجه الاقتصاد الأمريكي هي القدرة على ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض رغم بعد المسافات بينها . [وقد أبلى أهل أمريكا أجل البلاء في التغلب على مصاعب النقل ، فأخرجوا إلى عالم الوجود شبكة من طرق النقل تعتبر من ناحية التكلفة أرخص الطرق في العالم (على أساس حساب التكلفة بواقع ساعات عمل العامل الواحد) ، كما ابتدعوا من أساليب توزيع السلع ما هو أرخص في التكلفة من الأساليب المتبعة في الأمم الأخرى المتقدمة في ميدان الاقتصاد .

ومن المعلوم أنه في جميع النظم الاقتصادية التي حققت في عصرنا الحاضر نسبة عالية للدخل الفردي ، تستخدم نسبة كبيرة من المواطنين العاملين في مرافق النقل والتوزيع والتمويل . إذ لا يمكن بغير هذه الطريقة بلوغ أوسع مدى في تقسيم مراحل العمل . والثابت أن نسبة المشغلين في هذه المرافق بالولايات المتحدة إلى مجموع القوة العاملة نسبة عالية ؛ فقد كانت في سنة ١٧٨٠ — ١١ ٪ وصارت في سنة ١٩٤٠ — ٣٣ ٪

٢ — الطرق المائية الداخلية :

حتى عهد قريب جداً كان الجانب الأكبر من السلع ينقل بالطرق البحرية التي تكتنف البلاد والأنهار التي تعبر الأقاليم الداخلية . وحتى في أوروبا كانت أغلب البضائع

إبان صدر النهضة الصناعية كما يسمونها تنقل بواسطة الطرق المائية . ومن ثم كانت الجهود الجبارة تتجه نحو تيسير النقل المائي بشق القنوات وتطهيرها . ومن الأمثلة البارزة على تلك الجهود ما قامت به الولايات المتحدة من حفر قناة إيرى التى وصلت بين البحيرات العظمى ونهر هدسون ، وقد تم افتتاحها للتجارة فى سنة ١٨٢٣ . وكانت جملة البضائع التى مرت فى هذه القناة حتى سنة ١٨٦٠ أكبر من مجموع ما حملته قطارات السكك الحديدية على خطوط نيويورك سنترال وهيدسون ريفر وإيرى جميعاً . وقد تم فتح البرارى بفضل بواخر النقل النهرية التى تم تنظيمها فى سنة ١٨٢٠ لتمخر عباب نهر المسيسيبي ، وإليها كذلك يرجع الفضل فيما نالته الآلات البخارية من مكانة ، وقد كانت الملاحة التجارية فى محاذاة السواحل البحرية أعظم شأنًا من الطرق المائية الداخلية من حيث الوزن الإجمالى للحمولة المنقولة على كل منهما كما كانت الوسيلة المفضلة فى نقل السلع صوب الشمال والجنوب ، وعبر خليج المكسيك .

وكان الجزء الأكبر من حركة النقل فى باكورة أيام الملاحة النهرية يتم بواسطة اللواعين المسطحة أو الصنادل التى تسير مدفوعة بتيار الماء ، وعلى ذلك كانت حركة النقل على مياه المسيسيبي فى الاتجاه المضاد للتيار قبل ظهور البواخر لا تتجاوز ١٠٪ من حركة النقل فى اتجاه التيار . فلما ظهرت البواخر النهرية غيرت هذه الأوضاع جميعاً فكانت تحمل السلع إلى أقصى مسارب النهر العظيم ونهرااته وتجلب عند عودتها جميع حاصلات حوض النهر بأكله إلى تلك البقعة المعروفة باسم عنق الزجاجة عند مدينة نيو أورليانز ، ومن ثم ازدهرت المدينة بسرعة مذهلة وبلغت زنة السلع التى أفرغتها البواخر النهرية سنة ١٨٤٣ فى ميناء تلك المدينة ضعف ما ورد لميناء مدينة نيويورك . وكذلك اتسع نطاق الشحن على البواخر التى تجوب البحيرات العظمى اتساعاً سريعاً فبلغ وزن البضائع المشحونة عليها فى سنة ١٨٦٠ وحدها ٣٩٣.٠٠٠ طن وبلغ وزن البضائع المشحونة على البواخر الساحلية فى نفس السنة قرابة ٥ ملايين من الأطنان .

يبد أن النقل التجارى فى مياه المسيسيبي من الجنوب إلى الشمال سرعان ما نافسته

قناة إيرى فى أول الأمر ثم السكك الحديدية فيما بعد ، أما القناة العظمى التى تخترق ولاية نيويورك من مدينة بفالو حتى مدينة ألبانى فكانت عملاً ناجحاً منذ حفرها ، ذلك لأن الحبوب المنقولة عبر البحيرات العظمى إلى مدينة بفالو كانت فى سنة ١٨٣٨ تزيد على ما اجتاز مدينة نيواورليانز ؛ إلى أن جاءت سنة ١٨٦٠ فكانت هذه القناة طريق النقل للمليونين وربعمليون من الأطنان ، ولكن النقل عن طريق القنوات بدأ فى هذه السنة أيضاً فى الانكماش كما انكمش النقل النهري ويزغت فى أفق المستقبل شمس السكك الحديدية .

٣ — السكك الحديدية :

نشطت حركة مد خطوط السكك الحديدية فى أمريكا فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر (سنة ١٨٣٠ وما بعدها) وكانت فى أمريكا كما كانت فى أوروبا إذ ذاك مقصورة على المسافات القصيرة التى تربط المراكز الأهلية بالسكان بعضها ببعض . وفى العقد السادس امتد طول هذه الخطوط من ٩٠٠٠ ميل إلى ٣٠٠٠٠ ميل وبدأ الناس ينتهون إلى إمكانيات هذا النوع من وسائل النقل وما يؤدى إليه من فتح أرجاء مترامية لم تكن تتناولها الملاحة النهرية . ومع أن الحرب الأهلية عوقت مد خطوط السكك الحديدية فإن النشاط عاد فور انتهائها ؛ إلى أن حدث الدعر المالى سنة ١٨٧٣ ، فانخفضت حركة مد الخطوط ولم يزد ما مد منها فى خمس سنوات على حوالى ٣٥٠٠٠ ميل ؛ ولكن بعد هذا الركود عادت الحركة إلى النشاط المتصل حتى أن مجموع أطوال الخطوط الحديدية فى سنة ١٩٢٠ جاوز ٤٠٠٠٠٠ ميل . وقد بلغ من نجاح السكك الحديدية فى مستهل القرن العشرين أن أصبحت قناة إيرى لا تستخدم إلا لنقل نحو ٥٪ من حمولة قطارات السكك الحديدية المنافسة لها . وعلى العموم لم يكن إنشاء خطوط السكك الحديدية الأمريكية يتم طبقاً لخطة قومية منسقة . فقبل الحرب الأهلية كانت حركة مد الخطوط تخضع للعوامل المحلية والمنافسة الطائفية ، وبعد الحرب حال تناحر المتنافسين للحصول على الامتياز ،

كما حالت المصالح المحلية دون إنشاء شبكة خطوط منسقة . وكان إشراف الحكومة الاتحادية على خطط إنشاء السكك الحديدية ، مقصوراً على منح الأراضي الحكومية لأولئك الذين يرغبون في إنشاء الخطوط الموصلة إلى جهات معينة كما أن إشراف الولايات كان مستمداً بصفة أساسية من إعانة شركات السكك الحديدية بالأراضي والأموال ومن إصدار الرخص اللازمة لها . والواقع أن المساعدات الحكومية لاسيما بعد سنة ١٨٦٥ كانت من السخاء بحيث أدت إلى مد الخطوط إلى قلب الصحارى التي لم يكن بها ما يستحق النقل . وكان تقدير الخبراء في ذلك العهد أنه يلزم لمعدل ميل من الخطوط وجود ٨٥٠ من السكان لكي يكون المشروع ناجحاً ، ومع ذلك فإن معدل عدد السكان للميل الواحد من السكك الحديدية في سنة ١٨٧٣ كان ٥٩٠ فقط وكان هذا المعدل في أقاليم الميسيسيبي في سنة ١٨٧٦ لا يزيد على ٤٢٧ . غير أن الناس اعتقدوا بأن صفارة القطار سوف تفتح أرجاء الأرض أمام النازحين لكي ينزلوا بها ويستقروا فيها فينجم عن ذلك توفر العمل للسكك الحديدية ، ولم يكن هذا الاعتقاد الشائع كما برهنت الأيام بعيداً عن الصواب .

ويتطلب إنشاء خطوط السكك الحديدية من رؤوس الأموال ما كان يعتبر في تلك الأيام عبئاً باهظاً ، كما كان مد هذه الخطوط في الأصقاع غير المأهولة مجازفة خرقاء . ولذلك قد يبدو غريباً أن تجتذب مشروعات السكك الحديدية كبار المالين وأن تحقق لهم أرباحاً فوق ما كانوا يقدررون ويتصورون ، ولعل خير تدليل على ما حدث أن نذكر حالي شركة السكك الحديدية يونيون باسفيك وشركة سنترال باسيفيك . كان خط الشركة الأولى يبدأ من مدينة أوهايو بولاية نبراسكا ثم يتجه غرباً حتى يتقابل مع خط الشركة الثانية الذي يبدأ من مدينة سان فرانسيسكو . وقد منح الكونجرس امتيازاً للخطين للشركتين المذكورتين في سنة ١٨٦٢ وقضى هذا الامتياز بعد تعديله بمنح كل منهما مساحة من الأرض عرضها عشرون ميلاً إما عن يمين الخط المرسوم في عقد الامتياز أو عن يساره أو بمعنى آخر منحت كل من الشركتين عشرين ميلاً مربعاً من الأرض عن كل ميل من السكك الحديدية ، وفوق ذلك منحت الحكومة الشركتين قروضاً في مقابل رهن من الدرجة الثانية

على هذه الأراضي وصمحت لها بأن تقرض من الأفراد نظير حق رهن من الدرجة الأولى . وكان من شروط عقد الامتياز أن الشركة تستطيع أن تحصل على المزيد من المال كلما زاد طول الخطوط التي مدتها بالفعل . ولم يقنع الممولون بكل هذه المساعدات فعمدوا إلى تأسيس شركات صورية عهدوا إليها بأعمال الإنشاء بأسعار بالغة الارتفاع . وأشهر هذه الشركات الصورية شركة كريدى مويلية التي كانت تتقاضى من شركة السكك الحديدية أثماناً تزيد بنحو ٢٠٪ على التكلفة الحقيقية ، فلما التقى الخطان في سنة ١٨٦٩ في مدينة بروميتورى بوينت بولاية أوتاه كان الممولون — كما قدر ذلك الخبراء — قد غطوا جميع نفقات الإنشاء والمعدات بأساليبهم المالية البارعة وحصلوا إلى جانب ذلك على ربح صاف لأنفسهم أربى على ٢٥٠٠٠٠٠ دولار .

ولا يقل غرابة عن ذلك المثال دهاء جاي كوك الذي أسس شركة سكك حديد نورثرن پاسيفيك ، أو الثروة الضخمة التي حققها من صفقات السكك الحديدية كونيلىوس فاندربيلت فأصبح أول ملوك المال الأمريكيين أو الحيل المتقنة التي أتى بها أمثال جاي جولد وجيم فيسك . والخلاصة أن مشروعات السكك الحديدية كانت باهظة التكاليف غالية النفقات استنفدت كثيراً من رؤوس الأموال التي ساهم فيها الأفراد ، ومنهم كثير من البريطانيين ، كما استنفدت القروض الحكومية ، وكما اقتضت تحديد أجور فادحة للنقل وشغلت ١٨٣٠٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي التي وهبتها لها الحكومة .

وبالرغم من أسلوب المقامرة الذي اتبع في إنشاء السكك الحديدية الأمريكية وفي إدارتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فقد ثبت أن النقل بها أرخص تكلفة من النقل على أغلب الطرق المائية الداخلية ، وأنها ساهمت مساهمة جليلة في ازدهار البلاد اقتصادياً . فقد بلغ حاصل ضرب الأطنان في عدد الأميال حوالى بليون شهرياً في سنة ١٨٧٠ وزاد في سنة ١٩٤٠ على ٣١ بليون شهرياً . أضف إلى ذلك أنها استهوت قلوب القوم فصاغوا الأغاني والأقاصيص في تمجيدها ، حتى صار الصبيان يتوقون إلى احتراف مهنة السائق أو المهندس عند بلوغ سن الرشد

وغدا الشيب والشبان ينظرون بعين الإعجاب إلى « قبلة المدفع » وهي تزفر كل يوم سحب الدخان ، وينصتون إلى صفيرها المدوى وهي قادمة إلى محطة بلدهم ، وأقبلت جموع المكتئبين ، من حريس ومبذر ، واضعاً ما يملكه من مال وفير بين أيدي الشركات كي تمد الخطوط وتزودها بالمعدات .

ثم تدرجت مشروعات إنشاء السكك الحديدية حتى صارت أوفر كفاية وأشد إحكاماً مما كانت عليه في بدء عهدنا ، وتطور الوضع فأصبحت الشركات تسعى إلى الانضمام بعضها إلى بعض لاسيما في العقدين الثامن والتاسع ، بإرشاد من أولئك العباقر من أمثال إ . هـ . هاريمان ، ج . ب . مرجان ، وأخذت الشركات في توحيد عرض الخطوط في غضون العقد الثامن ؛ فأصبح من الميسور قطع المسافات الطويلة على خطوط شركات متعددة دون اضطراب المسافر إلى الانتقال من قطار إلى قطار ، أو نقل البضائع من رصيف إلى رصيف ، ولم تكن تشذ عن هذه القاعدة إلا بعض قطارات الركاب في بعض المحطات مثل محطة شيكاغو ، ومنذ سنة ١٨٨٠ شرع في إحلال القضبان المصنوعة من الصلب — بعد أن انخفض ثمنه باستخدام طريقة بسمر في إنتاجه — محل القضبان المصنوعة من الحديد الزهر ، مما جعل القطارات أكثر سلامة ، وسمح بزيادة المحولة والسرعة في قطع المسافات . ثم استحدثت أجهزة التوقيف (الفرامل) التي اخترعها وستنجهائوس ، وأفضلها تلك التي أخرجها سنة ١٨٧٢ ، وكانت تمتاز بأنها تعمل من تلقاء نفسها (أوتوماتيكيا) كما استحدثت في سنة ١٨٦٤ إشارات الطرق (السيافورات) ، واستخدمت في سنة ١٨٨٩ أداة ربط العربات التي تعمل كذلك من تلقاء نفسها فتتبع عن هذه الاختراعات أن أصبحت السكك الحديدية أو في الغرض وقلت حوادثها .

وفي سنة ١٨٦٢ كانت الرحلة من نيويورك إلى شيكاغو تستغرق ٣٦ ساعة ، فصارت في سنة ١٩٠٥ تستغرق ١٨ ساعة . وأدخلت السكك الحديدية إصلاحاً عظيماً على خدمات الشحن ، حتى صارت أجورها أقل من أجور السفن في القنوات أو الأنهار إلا فيما يختص بالحصولات الكبيرة الحجم القليلة القيمة . وفي الحق أنه في

ختم القرن التاسع عشر ببدء في ترك بعض القنوات ، وأخذت البواخر النهرية ذوات الرونق الجميل في الانقراض لتحل محلها الصنادل .

وقد أساء مديرو شركات السكك الحديدية للأسف الشديد استغلال المركز القوى الذى وصلوا إليه ، فكانوا يتعسفون مع أصحاب السلع المراد شحنها من الأماكن التى ليس فيها خطوط أخرى لشركات منافسة ، أو التى تبعد عن الطرق المائية الصالحة للملاحة التجارية . وكثيراً ما فرضوا أجوراً لمسافات طويلة أقل من الأجور التى كانوا يتقاضونها للمسافات القصيرة على الخط ذاته ، نظراً لأن النقل لمسافات طويلة كان يمر بمواقع فيها شركات منافسة ، كما كان لهم عملاء محظوظون ، يمنحونهم خصماً كبيراً من الأجور المقررة ، فضلاً عن ذلك فإنهم جعلوا من تعريفات الأجور أسلحة يحاربون بها منافسيهم ليقضوا عليهم ، ويخرجوهم من ميدان العمل ، وكانوا يؤلفون فيما بينهم « اتحادات » تعمل على الاحتفاظ بالأسعار فى مستوى مرتفع ، واقتسام عمليات الشحن ، وتوزيع الأرباح .

وقد بلغ من تعنتهم وإمعانهم فى هذه التدابير وتمسكهم بها ، أن تولدت حركة تسعى إلى المطالبة بتدخل حكومات الولايات والحكومة الاتحادية لتصحيح الأوضاع فيما يختص بالسكك الحديدية . وقد أزعج الفلاحون جذوة هذه الحركة منذ سنة ١٨٧٠ بعد ماسثموا وملوا . ذلك لأن شركات السكك الحديدية كانت تؤجل شحن حاصلاتهم حتى تتلف وينزل بهم الدمار والخراب ، أو يدفعوا الأجور الفادحة وهم صاغرون ، وإذا ضجوا أو شكوا كان جواب الشركات « سحقاً للجمهور » .

ولكن المساعى الأولى التى استهدفت الحد من استبداد شركات السكك الحديدية لم تكن موفقة ، فمع أن الغرض من إنشاء لجنة التجارة بين الولايات (التى تم إنشاؤها فى سنة ١٨٨٧) كان الوقوف فى وجه الشركات المذكورة ، إلا أن أحكام المحاكم كانت دائماً لصالح هذه الشركات . فكثيراً ما تفتق الذهن البشرى عن حيل للتخلص من قرارات اللجنة ، مما أدى إلى استمرار تلك المفاصد حتى القرن العشرين . وأخيراً صدر قانون هيبورن غفل اللجنة سلطة تحديد الأجور

إذا ما تقدمت لها شكوى من صاحب شأن ، وكذلك صدر قانون مان - إلكنز في سنة ١٩١٠ فأجاز للجنة حق تأجيل سريان التعريفات الجديدة . وجاء بعد ذلك قانون إتش - كومينز في سنة ١٩٢٠ فأباح للجنة تطبيق قاعدة الريح المعقول في وضع تعريفات أجور السكك الحديدية . وفي سنة ١٩٣٣ صدر قانون يمنح اللجنة سلطة اعتماد تعريفات الأجور التي يقصدها تشجيع حركة البضائع . وكان تاريخ صدور هذا القانون الحد الفاصل بين الماضي والحاضر في تاريخ السكك الحديدية فقد انقضى عهد تعسفها ومساوئها وبدأ عهد جديد قامت فيه منافسة بينها وبين طرق النقل الحديثة مما اضطرها إلى تغيير مسلكها .

٤ - سيارات النقل وسيارات الركاب وخطوط الأنابيب والشحن الداخلي :

أتاح النقل على السفن عبر الأنهار والبحيرات والقنوات والمياه الساحلية فرصة البدء في مشروعات التنمية الاقتصادية الكبرى في مناطق واسعة في الولايات المتحدة كما يسرت السكك الحديدية حركة نقل قوية بلغ من قوتها أن زالت الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن طول المسافات بين أنحاء البلاد ، ولكن سيارات النقل هي التي قيضت للبلاد وسيلة للنقل السريع الخفيف إلى أصقاع لم تمتد فيها خطوط السكك الحديدية ولا تصل إليها البواخر النهرية . وهكذا يمكن تلخيص تاريخ نمو النقل بأن المناطق الداخلية التي بلغتها الطرق النهرية قد ربطت أولاً بين جنباتها القشبية بشبكة من خطوط السكك الحديدية ثم حشيت هذه الشبكة بنسيج أدق منها هو طرق سيارات النقل وسيارات الركاب .

ويستطيع الباحث أن يلمس مدى التطور الذي أدخلته على شئون النقل تلك الآلة التي تحركها قوة الاحتراق الداخلي إذا ما علم بأنه في سنة ١٩٤٠ أصبحت السيارات أولى وسائل نقل الركاب الذين استخدموها في الانتقال تسعة أميال من كل عشرة أميال من رحلاتهم خارج المدن وثلاثة أميال من كل أربعة أميال داخل المدن . وفي السنة عينها كانت حمولة سيارات النقل بين المدن تعادل حمولة قطارات السكك الحديدية (مع استبعاد النقل المحلي داخل نطاق المدن) . وقد بلغ مجموع أطوال

الطرق خارج المدن في سنة ١٩٤٥ ما ينيف على ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ميل نصفها مرصوف ،
في حين كانت نسبة الطرق المعبدة في سنة ١٩٢٠ لا تزيد إلا قليلا على ١٠ ٪ من
المجموع (انظر الجدول رقم ١٦) .

وكانت السيارات بأنواعها المختلفة سبباً في انكماش أعمال غيرها من وسائل
النقل فقد خفضت السيارات الخاصة وسيارات الركاب مجموع الأميال التي
قطعها جميع المسافرين بالسكك الحديدية من ٤٢ بليون ميل في سنة ١٩١٦ إلى
٢٣٨٧ بليون ميل في سنة ١٩٤٠ . إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة لما يحمله من مغزى
اقتصادي هو أن استعمال هذه الوسائل المختلفة للنقل قد أدى إلى التخصص في شئون
النقل إلى نوع من التعاون بينها ، مثال ذلك أن سيارة النقل أصبحت متخصصة في النقل
إلى مسافات قصيرة لأن استخدام الوسائل الأخرى يتطلب مصروفات إضافية باهظة
كالإعداد و (والتجيش) كالذي يحدث في حالة نقل الأثاث المنزلي ، وكذلك تستخدم
السيارة في النقل إلى الجهات التي لا تكون فيها حركة نقل دائمة كالجهات التي
تقطع فيها الأخشاب من الغابات . ذلك لأنه عند نفاذ الأشجار لا يبقى هناك شيء
ينقل إلى أن تنمو الغابة تارة أخرى . وكذلك الحال بالنسبة إلى سيارة الركاب
الخاصة فهي صالحة جداً للرحلات القرية وللجهات التي ليست فيها حركة مستمرة
كالزاور ونقل أطفال المدارس من المناطق الريفية .

يبد أن السكك الحديدية احتفظت بمركزها القوي فيما يتعلق بالنقل الثقيل
إلى مسافات بعيدة ، أو حين يكون الانتقال السريع مفضلاً ، أو حيث يتوافر
العمل المستمر الذي يضمن تغطية النفقات . واحتفظت الطرق المائية الداخلية
بمركزها الاقتصادي لتخصصها في نقل السلع الكبيرة الأحجام القليلة الأثمان كالقطن
على نهر المسيسيبي والحديد الخام والغلال على البحيرات العظمى ، وقد استفادت
الطرق المائية من مشروعات القوى المائية ، كمشروع نهر تنيسي ، ومشروع نهر
سانت لورانس . وأخيراً أصبحت الطائرة خير وسائل النقل للسلع الغالية الثمن في
الرحلات الطويلة ، كما أصبحت خطوط الأنابيب وسيلة نقل مقادير كبيرة من
السوائل التي تتطلب حركة نقل متصلة ، لاسيما البترول والغاز الطبيعي .

ومع ما لكل من الوسائل المختلفة من مزايا خاصة فإن تكاليفها تتفاوت تفاوتاً كبيراً . فالشحن على البحيرات العظمى في أوائل عقد سنة ١٩٤٠ كان يكلف ٠.٥ ر. من السنت للطن الواحد لمسافة ميل ولا تدخل في ذلك مصروفات الأرصفة ، وأما على نهر المسيسيبي ، فكانت تكلفة نقل الطن ميلاً واحداً تتراوح ما بين ٠.٢٢ و ٠.٥٠ ر. من السنت . وكانت تكلفة نقل الطن ميلاً واحداً في أنابيب الزيت ٠.٣٨ ر. من السنت ، وعلى السكك الحديدية سنتاً واحداً ، وعلى سيارة النقل من ٣ إلى ٤ سنت ، وهذه التكاليف منخفضة حقاً والواقع أن أجرة النقل على البحيرات العظمى أرخص أجور النقل في العالم أجمع كما يمكن القول بأن أجور النقل في السكك الحديدية الأميركية هي أيضاً أرخص أجور النقل في السكك الحديدية في العالم .

لقد أتاحَت تكاليف النقل المنخفضة تذييل عقبة الاتساع التي كانت تعترض سبيل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ، ومن ثم أصبح من الميسور نقل المواد الأولية من مصادرها المتناثرة في بقاع مترامية ، وجلبها إلى المصانع ، ونقل المنتجات إلى الأسواق في جميع أنحاء البلاد . ولذلك انتشرت الصناعة في مناطق متباعدة بدلاً من تركيزها في مراكز ضيقة ، وأصبح من الميسور كذلك تقسيم مراحل العمل فكان ذلك باعثاً على دعم الرخاء الاقتصادي . وعلى الرغم من قيام معضلات النقل التي كانت تبرز أسوأ رذائل الإنسان ، فقد استمرت وسائل النقل الجيدة تساهم مساهمة مباشرة في ازدهار المدينة .

٥ — توزيع السلع — التجارة الداخلية :

أفضت نهضة وسائل النقل إلى زيادة استخدام النقود في عمليات المبادلة فقد اشتد تطلع الناس إلى الحصول على المال في مقابل ما يقدمونه من خدمة أو سلعة واشتد أيضاً تطلعهم إلى إنفاق هذا المال في شراء طائفة كبيرة من الحاجيات التي توجد بالأسواق وأصبح الناس من الناحية الاقتصادية أبعد ما يكونون عن حالة الاستكفاء الذاتي ، واستتبع ذلك توافر السلع . وأدى نمو التجارة إلى تطورات جوهرية في نظام توزيع السلع .

ولقد نتج عن اتساع الأسواق أن صار أصحاب المصانع في حاجة إلى شراء مقادير من المواد الأولية أكبر مما كانوا يشترونه من قبل وإلى العمل على ضمان ورود هذه المواد إليهم بانتظام لاستمرار تشغيل مصانعهم . ومن أجل هذا ظهرت في عالم الوجود (البورصات) أى أسواق المحاصيل فتأسست (بورصة) سانت لويس في سنة ١٨٥٠ وتأسست (بورصة) نيويورك سنة ١٨٦٢ . وفي بادئ الأمر اقتصر التعامل في هذه الأسواق على القلال والقطن ، ولكنه امتد فيما بعد عندما أنشئت أسواق مماثلة إلى التعامل في مجموعة من المحاصيل الأخرى ، كالبن والمطاط وغيرها .

وكان يلتقى في هذه الأسواق المنتجون وأصحاب المصانع ، فساعد ذلك على تحديد أسعار المحاصيل المعدة للتسليم فوراً (البضاعة الحاضرة) وأسعار المحاصيل المعدة للتسليم المؤجل كما أدى إلى تنسيق الإنتاج وفقاً لمقتضيات الطلب ، وإلى استنباط الإجراء المعروف بإسم «التغطية» (Hedging) الذى أتاح لصاحب المصنع أن يحمى نفسه من تقلبات أسعار المواد الأولية ، مثال ذلك أن صاحب مصنع لإطارات السيارات كان يستطيع أن يشتري كمية معينة من المطاط بالسعر الجارى وأن يبيع في نفس الوقت كمية مماثلة من الإطارات بالسعر الجارى أيضاً — «على المكشوف» — على أن يكون تسليمها مؤجلاً . فإذا ما انخفضت أسعار المطاط ينحى ربها من البيع «على المكشوف» لأنه عندما يحل وقت التسليم يأخذ المطاط بسعر أقل مما باعه به ، بينما يتحمل خسارة — تعادل هذا الربح — لأن الإطارات التى يصنعها من هذا المطاط يجب أن تعرض في السوق بأسعار مخفضة تتناسب (ظاهراً على الأقل) مع انخفاض أسعار المطاط ، أما إذا ارتفعت أسعار المطاط ، فإنه يربح في الصفقة المذكورة ، وينخر في البيع «على المكشوف» . فتضيق أثر تقلبات الأسعار إلى هذا الحد الطفيف يحمى أصحاب المصانع من نتائج المضاربات ويجعلهم يقصرون مسعاهم على الربح من الإنتاج الصناعى .

ومع ما لهذه الأسواق من نفع فإنها ساعدت على إحداث أضرار خطيرة تنبعث

من « إخراج السوق » (Corner) أى من إيجاد نوع من الاحتكار المؤقت لنوع معين من المحاصيل . إذ المشاهد أن التعامل يتم دائماً فى مكان واحد ، ومن ثم يستطيع أحد المشترين أو جماعة منهم أن يحصلوا على جميع الكميات المعروضة من محصول من المحاصيل ثم يبيعونه بأثمان مبالغ فيها . وفى الغالب يكون الغرم على أصحاب المصلحة الحقيقية فى شراء هذا المحصول إذ يتحكم فيهم هؤلاء المحتكرون ويفرضون عليهم أسعاراً مغالى فيها .

وغالباً ما حدث هذا الإخراج فى أسواق القطن والقمح واللحوم وغيرها من السلع . مثال ذلك ما حدث فى سنق ١٩١٩ ، ١٩٢٠ من احتكار سوق السكر . فى أغسطس سنة ١٩١٩ كان سعر التجزئة لوطل السكر ١٠ سنت وعندهئذ انتشرت الشائعات بأن المحصول فى تلك السنة سوف يكون ضعيفاً وأن تجار التجزئة سوف لا يحصلون على السكر إلا بكميات محدودة ، فأخذت أسعاره فى الصعود حتى بلغ سعر التجزئة فى ربيع سنة ١٩٢٠ — ٣٥ سنتاً مما حدا بربات المنازل إلى القصد فى الشراء إلا بالقدر الذى يستطيعون به إسكات أطفالهن الصغار ، بينما كان مدبروا حركة « الإخراج » يتآمرون على جريئة استنزاف أموال الناس . غير أن الجمهور بدأ يدرك أن المحصول وفير وأن ما قيل عن ضعفه إنما هو افتراء فانخفضت الأسعار وأصيب المحتكرون بضربة قاصمة لأنهم لم يكونوا قد باعوا ما اشتروه من السكر ، على أنه من حسن الحظ أن أمثال هذه الاحتكارات المؤقتة ، قد حظرها قانون أسواق الحاصلات الصادر فى سنة ١٩٣١ فانقضى العهد الذى كانت تثقل فيه كاهل اقتصاديات البلاد .

وقد صاحب انتعاش هذه الأسواق (البورصات) وزيادة النشاط الاقتصادى فيها تنمية تجارة الجملة وتقوية حركتها ذلك لأن تجار التجزئة كانوا فى حاجة إلى وجود مستودعات قريبة منهم عامرة بالمقادير الكبيرة من السلع ليحصلوا منها على ما يستكملون به الأصناف التى تنفذ من متاجرهم ، لأن النشاط التجارى يقتضى اقتناء أصناف كثيرة بكميات وفيرة . بيد أنه عندما تيسرت وسائل النقل السريع وزاد تركيز الإنتاج أخذت تجارة الجملة تعاني شيئاً من الضعف . فقد أصبح فى مقدور

تجار التجزئة أن يحصلوا على طلباتهم من المصانع رأساً ، وأصبح التجرون في السلع الغالية الثمن كالسيارات يرون من صالحهم أن يفتحوا لهم فروعاً خاصة ، أو أن يبيعوا منتجاتهم إلى تجار التجزئة مباشرة ، ولجأت بعض شركات البيع بالتجزئة ، كشركات محال البقالة الكثيرة الفروع ، إلى إنشاء مصانع خاصة بها . وقد أوضح إحصاء سنة ١٩٢٩ أن ما اشتراه تجار التجزئة من تجار الجملة كان أقل من نصف مجموع مشترياتهم ، كما أوضح إحصاء سنة ١٩٤٠ أن ما أفاده الاقتصاد القومى من تجارة الجملة أقل من نصف ما أفاده من تجارة التجزئة .

وفي الحق أن تجارة التجزئة كانت أهم جوانب الاقتصاد القومى من حيث أداء الخدمات ودعم نظم تقسيم مراحل العمل والتوسع في استخدام النقود . وكان الميل الغالب فيها متجهاً نحو إيجاد المتاجر الكبيرة نظراً إلى أن التكاليف تتأثر مباشرة بمقدار حركة التعامل كما أن سهولة التنقل التى أصبحت ميسورة باستخدام السيارات جعلت جمهور المشتري يؤم المتاجر الزاخرة بأنواع السلع ذات الأثمان المتخفضة .

ولقد كانت المتاجر المتعددة الأقسام فى مقدمة المحاولات التى بذلت لجمع متاجر التجزئة التى تعرض أصنافاً متنوعة من السلع فتزداد حركة البيع . وأول من افتتح متجرأ من هذا النوع فى أمريكا هو (ألكسندر . ت . ستورات) فى نيويورك سنة ١٨٦١ ، وبعده بقليل افتتح متجر (جون وانا ميكير) فى فيلادلفيا ، وتبع ذلك إنشاء متاجر ذات طابع أمريكى خاص ترسل البضائع إلى عملائها بالبريد . وكان أول من نفذ هذه الخطة هو (مونتجمرى وارد) فى سنة ١٨٧٢ ، ثم تلاه (سير زوروبك) فى سنة ١٨٩٣ ، وبعد ذلك ظهرت المتاجر ذات الفروع الكثيرة وهى من أنجح وسائل التصريف لاسيما بالنسبة للسلع المختلفة (كمحال الخمسين سنتا) ولأصناف البقالة .

ويدل إحصاء سنة ١٩٣٠ على أن المتاجر المتعددة الأقسام باعت ٨٣٦٤ ٪ من مجموع ما يبيع من سلع بالتجزئة ، كما باعت منها المتاجر المتعددة الفروع ١٥ ٪ . وقد بلغ من نجاح هذا النوع الثانى (المتاجر المتعددة الفروع) أن سعى أصحاب محال التجزئة إلى مطالبة الولايات بفرض ضرائب خاصة عليها . ولكن الدستور حظر

فرض هذه الضرائب ، فأتجه المسعى نحو مطالبة وزارة العدل بتقديم أصحابها للمحاكمة على أساس أنها احتكارات معطلة للتجارة . بيد أن هذه المتاجر كانت تدار بدقة وإحكام ، فصمدت في وجه جميع الهجمات ، وظلت تنمو وتتسع .

ومع أن التحسينات التي أدخلتها هذه المؤسسات على تجارة التجزئة ، ومع أن تجارة التجزئة في أمريكا أقل تكلفة من مثيلاتها في جميع الدول العظمى في العالم على أساس ما تدفعه لمستخدميها من الأجور ، فقد بقيت بعض التدابير المعوقة تحد من نشاط هذه التجارة . ولعل أخطر المصاعب التي اعترضت طريقها كثرة الديون التي سمح بها للعملاء رغبة من تجار التجزئة في توسيع دائرة معاملاتهم فكانوا يتساهلون إلى درجة كبيرة ، وكانوا يسرفون في المجاملات بفتح حسابات مدينة لأشخاص غير موثوق بهم وبتيسير سبل الدفع على أنساط ، وكان من نتيجة ذلك أن ضاعت عليهم مبالغ كثيرة سببت لهم خسائر فادحة . أضف إلى ذلك عبء الرسوم الباهظة التي كانوا يدفعونها للتأمين على الديون والخدمات التي كانوا يقومون بها لعملائهم والتي هي من صميم أعمال البنوك .

لم تكن المتاعب التي ذكرناها كل ما تعرضت له تجارة التجزئة فثمة متاعب أخرى ، منها أن منتج السلعة ربما حدد ثمن يبيعها بالتجزئة أو (أوصى) ببيعها بثمان معين ، وفي كلتا الحالين كان السعر المحدد في العادة سعراً عالياً ، إما لإيهام تاجر التجزئة بأنه سوف يحصل من بيع هذه السلعة على ربح وفير ، أو بغية حماية الموزع ، ولا شك أن هذه كلها أمور تعطل إلى حد بعيد الرغبة في زيادة البيع مع خفض الأسعار ، فإذا قدرنا مع هذا وجود عدد وفير من محال البيع بالتجزئة في الجهات التي لم تل حظاً من العمران ، اتضحت لنا العلة في أن ما يقرب من نصف المتاجر المستجدة للبيع بالتجزئة لا يعمر أكثر من سنتين ، وأن ٢١٧٪ من المحال التي أنشئت في سنة ١٩٤٤ ، أغلقت في غضون سنة واحدة .

وثمة ناحية أخرى من نواحي التوزيع تتعلق بالإعلان ، وقد كان الاعلان الصحافي في الماضي يظهر في صورة نشرات تشير إلى هذه السلعة أو تلك خلال

سرد النوادر والحكايات التي تجذب جمهور القراء وتغريهم بقراءتها ، حتى إذا ما كثرت الصحف واتسع نطاق توزيعها وأصبحت مكانتها ملحوظة ، اتخذ الإعلان صورة أقل تحوطاً مما كان ، ونحاً إلى اجتذاب الجمهور بالعبارات المليئة بالمبالغة والنعوت المضللة وذلك في خطوط كبيرة ظاهرة مثال : « الجيوب القرنفيلية للوجوه الضاوية » و « اكسير الحياة يوجد بنسبة مرتفعة في الكحول » و « الشراب المسكن » للأطفال المحتوى على قدر وافر من الأفيون ، « لثة العوانس النحيفات والأمهات المتعبة » و « سندات الذهب » هي عقود (بوالص) التأمين التي لا يمسه عبث العابثين ؛ كما كان يعلن عن أسهم وسندات مناجم نحاس لا وجود لها ، وعن دواء لإنبات الشعر في رؤوس الصلع وعن أدوية تعيد الشباب إلى الجواد المسن فإذا تعاطاها العم « سيرس » نفعته بمفعولها العجيب . ولا شك أن أمثال هذه الاعلانات المضللة ساعدت إلى حد كبير على خداع السذج واستنزاف أموالهم .

فلما جاء عصر انتشرت السيارات أخذت الإعلانات تغمر جوانب الطرق وتحجب المناظر الخلوية وراء لافتاتها الضخمة التي تحث المسافرين على تناول نوع معين من الطعام في الإفطار « إذا ما أرادوا القوة والنشاط والحيوية » ، أو تحضهم على استعمال نوع من « صابون الحلاقة » إذا ما رغبوا في أن تكون الحلاقة ممتعة « أو الدعوة إلى الإقامة في هاى بوينت « ليستمتعوا بجمال الطبيعة الخلابة » ، ولما انتشر استعمال الراديو والكتابة بالأنوار والتليفزيون أمسى المستمعون والنظارة مضطرين إلى سماع أو مشاهدة عبارات معادة مكررة لا تنتهى عن فضائل لبنان المضغ أو مسحوق الصابون أو الغراء ، كما أمسوا مضطرين إلى الإنصات إلى إعلان تجارى يجرى في سياق سيمفونية أو إلى رؤيا عرض تجربة غسالة ميكانيكية تتخلل مباراة الكرة .

غير أن فن الإعلان مع ما فيه من الهراء والمضايقات كان له جانب آخر ، إذ أناح للجمهور سماع كثير من برامج الإذاعة التي لا يستطيع حتى أشد الناس ميلاً إلى النقد

أن يعترض عليها ، كما أنه عاون الصحف من الناحية المالية لما يدر عليها من دخل قد يفوق كثيرا ما تحصل عليه من القراء . وللاعلان قيمة تعليمية أيضا إذ جعل جمهور المشترين ملما بما في السوق من السلع عارفاً لأوصافها فاكْتسبوا بذلك خبرة في تقدير قيمتها ، ومن ثم التزمت الإعلانات جانب الحقيقة وخاصة بعد أن تأسست لجنة التجارة الاتحادية في سنة ١٩١٤ وحرم القانون نشر الدعايات المضللة وقد أصبح من اليسور القصد في تكاليف الإعلانات باتباع طريقة (الإعلانات الطائفية) وهي اشترك الهيئات التي تبيع نوعا معينا من السلع في الإعلان عنها — كشركات التأمين على الحياة — وقد لقي هذا التطور تعضيدا من جمعيات التجار .

٦ — التجارة الخارجية والسياسة التجارية :

على الرغم من أن التجارة الخارجية في أمريكا كانت أقل أهمية من تجارتها الداخلية — إذ كان عائد التجارة الخارجية لا يتجاوز ٧ أو ٨ في المائة من الدخل القومي في معظم السنوات التي أعقبت سنة ١٨٦٥ — إلا أنها لعبت دورا استراتيجيا في النهضة الأمريكية ، فقد استطاعت أمريكا عن طريق التجارة الخارجية في عصرها الأول أن تحصل على المنتجات الصناعية التي احتاجت إليها وأمكنها في مقابل صادراتها المنتظرة أن تقترض رؤوس الأموال من خارج البلاد وأن تزود بالمواد الأولية التي تعوزها .

وعلى العموم وظلت التجارة الخارجية الأمريكية تمثل نسبة تكاد تكون ثابتة — على أساس الأسعار الجارية — من الدخل القومي منذ سنة ١٩٠٠ مع استثناء فترات الحربين العالميتين وأزمة سنة ١٩٣٠ وما يليها ، ولكن هذا لم يمنع من حدوث تغيير هام في أنواع السلع المتبادلة وفي مقدار التجارة مع البلاد المختلفة . ويتضح للقارئ من الإطلاع على الجداول رقم ١٧ ، ١٨ ، ١٩ أن تجارة الصادرات تحولت بشكل ظاهر من المواد الخام والمواد الغذائية إلى المنتجات الصناعية وأن تجارة

الواردات تحولت من المنتجات الصناعية إلى المواد الخام ، وانكشفت تجارة أمريكا مع أوروبا وانتعشت تجارتها مع نصف الكرة الغربى ، وأخذ نصيب أمريكا من التجارة العالمية فى الازدياد .

وفى غضون القرن التاسع عشر اتسع نطاق التجارة العالمية وتجاره أمريكا فى ظل نظام التبادل « المتعدد الأطراف » ذلك الذى كان يقضى مثلاً بأن الصادرات الأمريكية إلى إنجلترا تدفع قيمتها بالمطاط الذى تستورده أمريكا من الملايا وتعوض الملايا عن هذا المطاط بالآلات الميكانيكية المستوردة من إنجلترا ، فقد كان من الميسور تقسيم العمل فى المحيط الدولى على وجه يسمح للأمم المتقدمة فى الصناعة بأن تستورد المواد الغذائية والمواد الخام من الأقاليم التى لما يتم نضجها الاقتصادى وأن تصدر إليها المنتجات الصناعية^(٣) .

على أن المكوس الجمركية كانت أهم العقبات الرئيسية — إلى ما قبل الكساد الأكبر فى سنة ١٩٣٠ — التى اعترضت تنفيذ هذه الشبكة التجارية الواسعة . فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية خفضت الرسوم الجمركية منذ سنة ١٨٦٠ ، فقد صار الاتجاه العام قويا نحو الأخذ بالحماية الجمركية بعد الأزمة التجارية فى سنة ١٨٧٣ حينما عمدت الدول الأوروبية إلى حماية محاصيلها الزراعية المكسدة ضد المنافسة الأجنبية ، وكانت البلاد غير الأوروبية وأمريكا بوجه خاص ترمى إلى تحقيق مزايا الإنتاج الصناعى . فالثابت أن الإنتاج الصناعى يعود بربح تجارى أكبر من الإنتاج الزراعى على أساس معدل المجهود أو طاقة العامل الواحد . ولقد انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية بعد سنة ١٨٧٣ بمعدل أكبر من انخفاض أسعار المنتجات الصناعية . كما أن مطالب الحروب الحديثة اقتضت الإكثار من انتاج الأسلحة الآلية على نطاق واسع فكان هذا مدعاة إلى زيادة الإنتاج الصناعى العالمى بسرعة تفوق اتساع التجارة العالمية خلال المدة منذ سنة ١٨٦٠ إلى نشوب الحرب العالمية الثانية^(٤) .

وقد حذت الولايات المتحدة حذو غيرها من الأمم التى لم تتقدم صناعاتها بدرجة ملحوظة فى إقامة الحواجز الجمركية وأيدت وجذبت الولايات الشمالية الصناعية هذه السياسة التى كانت تعارضها الولايات الجنوبية الزراعية ، وقد ارتفعت

المكوس الجمركية إلى ما يقرب من ٤٧ ٪ في قيمة السلع المستوردة خلال الحرب الأهلية (قانون سنة ١٨٦٤) ووصلت هذه الرسوم إلى ٤٩ر٥ ٪ بمقتضى قانون (مالك كتيلى) في سنة ١٨٩٠ ثم جاء قانون (ويلسون جورمان) في سنة ١٨٩٤ بشئ من التخفيف ولكن المكوس عادت إلى الارتفاع بمقتضى (لائحة دنجل) الصادرة في سنة ١٨٩٧ .

وفي سنة ١٩٠٩ صدرت لائحة بين — آلدريتش فقررت الرسوم على قاعدة أسعار التكلفة في البلدان المنافسة وأجازت لرئيس الجمهورية تعديل هذه الرسوم بالنسبة للبلاد الأجنبية التي لا تعامل السلع الأمريكية معاملة عادلة .

واثر فوز الحزب الديمقراطي الذي طالما أيد سياسة الرسوم المتخفضة في انتخابات سنة ١٩١٢ تم خفض المكوس بدرجة محسوسة وفقاً (للائحة اندرود) الصادرة في سنة ١٩١٦ فهبطت في المتوسط من ٤٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ على السلع الخاضعة لرسم الوارد . ولكن عندما عاد الحزب الجمهورى إلى الحكم في سنة ١٩٢٠ أخذت هذه الرسوم في الارتفاع من جديد فصدر قانون (فوردنى — مالك كمبر) في سنة ١٩٢٢ وتبعه في سنة ١٩٣٠ قانون (سموت — هولى) الذى غالى في رفع الرسوم حتى أصبحت في حالة المنسوجات القطنية تعادل ٦٢ ٪ من ثمنها .

وكادت هذه التدابير بالإضافة إلى أزمة سنة ١٩٣٠ واختلال التوازن في التجارة الدولية وميزان المدفوعات تعصف بنظام التجارة المتعددة الأطراف ، فعندما لمست الدول عجزها عن السيطرة على التجارة طبقاً لهواها بوساطة التعريفات الجمركية ، لجأت إلى نظام الحصص وحظر الاستيراد والرقابة على الأسواق المالية التجارية (البورصات) ، بل وإلى سياسة المنع المطلق . فهوت التجارة العالمية في هوة سحيقة وأصبح نطاق حركتها مقصوراً على التبادل بين أعضاء الكتل النقدية .

ولا شك في أن هذا التطور لم يكن في صالح الولايات المتحدة إذ كانت صناعاتها قد ارتقت إلى الدرجة التي لا تخشى معها أن تصاب بنكسة ، كما غدت تكاليف الإنتاج منخفضة فلا تخشى منافسة الواردات الأجنبية . ولذلك عمدت حكومة الديمقراطيين

تحت رئاسة فرانكلين د. روزفلت إلى خفض المكوس الجمركية وعقد الاتفاقات التجارية الثنائية مع الدول الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل (سنة ١٩٣٤) فصارت المكوس في سنة ١٩٥٠ تعادل ٢٥ ٪ من تلك التي كان معمولاً بها في سنة ١٩٣٢ . وكان متوسط جميع رسوم الواردات في المدة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٩ يعادل ٧٧ ٪ من القيمة . وكذلك اختط مشروع التنظيم الجديد للدولة (New Deal) سياسة شراء الذهب بمقادير غير محدودة وبأسعار مرتفعة مقررًا فيها نوع من الإعانة التجارية لتلك البلدان المنتجة للذهب ، لاسيما الداخلة منها في الكتلة الاسترلينية ، مما أدى إلى تشجيع التبادل التجاري المتعدد الأطراف .

٧ - الحروب العالمية وديون الحرب والمساعدات الخارجية :

لعل أسوأ النتائج الاقتصادية التي أحدثتها الحروب العالمية وأكثرها فداحة وأطولها أثراً اضطراب حركة التجارة الخارجية ، فلم يقتصر الأمر على فقد الدول الأوربية لكثير من أسواقها الخارجية التي استولت عليها الدول الصناعية الأخرى كالولايات المتحدة ، بل امتد إلى عجز ملموس عن موازنة حساباتها الدولية بسبب خسائرها في الملاحة البحرية وتصفية كثير من مشروعات الاستثمار الخارجي .

اختلت التجارة عقب الحرب العالمية الأولى اختلالاً بيناً من جراء « ديون الحرب والتعويضات » ذلك لأن الولايات المتحدة كانت قد أقرضت حلفاءها خلال الحرب قروضاً لدفع أثمان المواد التي كانت ترسل إليهم ، وعند عقد الهدنة منحهم قروضاً أخرى لأغراض التعمير . وقد اغتبط المقرضون لهذه القروض ، رغم ما فيها من التزام بتسديد مبالغ طائلة ، مؤملين الوفاء عن طريق التعويضات التي كانوا يرجون الحصول عليها من الغرامات الحربية التي قد توقع على الدول المهزومة .

وسرعان ما وضح ما أملاه متعذر التحقيق ، فقد ظهر أن ألمانيا لن تستطيع الوفاء بالتعويضات المطلوبة منها ما لم تغز الأسواق الخارجية لتجمع منها العملات الأجنبية عن طريق زيادة صادراتها من السلع والخدمات على وارداتها ، أو ما لم يتيسر

لها الاقتراض من الدول الأجنبية . غير أن دائنيها لم يكونوا في حاجة إلى كل سلعتها ، اللهم إلا بعض المواد الخام (باستثناء الفترة التي تلت الحرب مباشرة عندما زاد العرض على الطلب) ، كما أن دائنيها كانوا لا يرتاحون إلى اطراد تحسن ميزانها التجارى والحسابى بدرجة محسوسة .

وعلى ذلك لم تر ألمانيا أمامها وسيلة للدفع غير عقد القروض في الخارج ، وهو ما فعلته خلال فترة من الزمن ، فكانت جل القروض تأتيها من أمريكا ، ومن ثم استطاعت أن تفي ببعض التزاماتها ، كما استطاعت الدول التي أخذت من ألمانيا هذه الدفعات أن تسدد بها جزءاً مما اقترضته أثناء الحرب .

وما كانت هذه الحال لتستمر زمناً طويلاً ما لم تنهياً لألمانيا فرصة تحسين ميزان مدفوعاتها بالقدر الذى يكفي لتسديد فوائد الديون وأقساط الاستهلاك . ولكنها لم تستطع أن تحول ذلك الميزان إلى صالحها . فلما وقعت أزمة سنة ١٩٣٠ اضطرت الدول إلى التنازل عن جميع ديون الحرب والتعويضات (اتفاق لوزان سنة ١٩٣٢ وملحقاته) وكان لأمريكا من ديون الحرب في ذاك الوقت أكثر من ١١ ١/٢ بليون دولار بالرغم من أن سعر الفائدة في حالات كثيرة كان قد خفض في مفاوضات سنة ١٩٢٠ وما بعدها وفقاً لقدرة المدين على الوفاء .

وأما في الحرب العالمية الثانية فقد عنى أولو الأمر باجتناّب خلق سلسلة من الالتزامات المالية التي تفضى إلى اختلال التجارة فحرصت الدول الرأسمالية المنتصرة على عدم المطالبة بتعويضات من الفريق المغلوب فكانت المساعدات الأمريكية تعطى وفقاً لمبدأ « الأعاره والتأجير » الذى لم يستحدث التزاما بالدفع ، أو تمنح في صورة هبات عن طريق وكالة الإغاثة والتعمير (Unrra) التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة . ولكن على الرغم من كل التحولات فإن الحرب أصابت التجارة الدولية بضربات قاتلة . فإن الدول الأوربية لم تفقد عملاءها ولم تهبط مقدراتها على تدبير العملة الأجنبية فحسب ، بل أنها أصبحت في ميسيس الحاجة إلى إعانات كبيرة من الولايات المتحدة لتستطيع الوقوف على قدميها ، وظهرت حاجة العالم إلى الدولارات أو بعبارة أخرى أصبح العالم كله مفتقراً إلى السلع الأمريكية .

ورغبة في استعادة بعض الاستقرار في الميدان التجارى عمدت الولايات المتحدة إلى منح القروض الكبيرة للبلدان الأجنبية ، وإلى وضع « برنامج فولبرايت » الذى يتيح للدول الأجنبية شراء مخلفات الحرب الأمريكية بأموال تخصص للانفاق على رحلات الطلبة والعلماء الأجانب إلى الولايات المتحدة ، وإلى تنفيذ مشروع مارشال لمنح هبات للبلاد التى حاربت في صفها والى رؤى إشارها بالمساعدة . وقد استمرت المعونة الأمريكية للدول الداخلة في مشروع مارشال إلى أول يولية سنة ١٩٥٢ . وأعقبها مساعدة البلدان المتخلفة اقتصاديا على النهوض ثم المساعدات العسكرية للدول الصديقة لتخفف عنها أعباء التسليح . وفي الحق أن الولايات المتحدة ذهبت إلى أبعد مدى في سبيل استعادة الاستقرار الاقتصادى في العالم وتنشيط حركة التبادل التجارى المتعددة الأطراف لىكي توطد مركزها ضد روسيا وحليفاتها .

٨ — البحرية الأمريكية التجارية :

ينبغى لكل باحث في شئون التجارة الخارجية الأمريكية أن يعنى عناية خاصة بالملاحة البحرية . فالثابت أن معظم تبادل السلع مع الخارج كان ولا يزال يتم بطريق البحار (كانت النسبة ٩٨ ٪ في سنة ١٨٧٠ و ٨٥ ٪ في عقد ١٩٢٠) كما أن المتحصل من أجور خدمات النقل البحرى يكوّن عنصراً هاماً في ميزان المدفوعات .

والمعروف أن الولايات المتحدة إنما حظيت بمكانة مرموقة في محيط النقل البحرى قبل الحرب الأهلية ، أولاً : لأن الأخشاب كانت متوفرة في مصانع بناء السفن ، وثانياً : لأن أصحاب شركات النقل البحرى كان لديهم سفنا معروفة (Clipper) كانت تصنع على طول الساحل الشرقى . فلما اخترعت البواخر فقدت أمريكا مركزها القوى في مجال المنافسة في عمارة السفن وفى النقل البحرى . فبينما كانت نسبة ما تنقله السفن الأمريكية ٦٦ر٥ ٪ في سنة ١٨٦٠ إذا بها تهبط في الفترة من ١٨٩٦ — ١٩٠٠ إلى ٤٠ ٪ وذلك لأن حكومة الاتحاد كانت في أغلب تلك السنوات ترفض

منح الإعانات لشد أزر البحرية التجارية على غرار ما كانت تفعله أوروبا ، حتى أنها كانت تتعنت معها في عقود نقل البريد .

ولم يخف النقل البحري التجاري في أمريكا بمكاته في الفترة ما بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى إلا بجهود أصحاب السفن التجارية الساحلية ، الذين اخصهم قانون سنة ١٨١٧ بالنقل الساحلي دون غيرهم فلما جاءت سنة ١٩١٤ بلغت حمولة الأسطول التجاري البحري الأمريكي قرابة ٧ ملايين من الأطنان ، مع أن سفنه الصالحة للنقل إلى الدول الأجنبية لم تتجاوز حمولتها مليوناً واحداً من الأطنان ، وكان أكثرها مما بنى في خارج البلاد وتم تسجيلها في أمريكا ، طبقاً لقانون سنة ١٩١٢ الذي أباح تسجيل سفن أمريكية صنعت في الخارج .

وقد أدى العجز في السفن اللازمة خلال الحرب العالمية الأولى إلى التهافت على اقتناء السفن ، إما بشرائها من الخارج أو بينها في البلاد ، ونتج عن ذلك أن صارت حمولة الأسطول التجاري عندما وضعت الحرب أوزارها ١١ مليون طن . وقد عهد بإدارة السفن التي تملكها الحكومة إلى لجنة الولايات المتحدة للنقل البحري وشركة أسطول الطوارئ . ولم تلبث الحكومة أن قررت (في سنة ١٩٢٠) ترك هذا العمل والاقتصار على تشجيع المستثمرين وترغيبهم في استثمار أموالهم في النقل البحري . فمنحت أصحاب شركات النقل البحري إعانات سخية وأعفتهم من بعض الضرائب إذا أنفقوا ما يتوفر منها في إنشاء السفن ، كما باعهم سفناً بأثمان زهيدة تعتبر أثماناً اسمية . مثال ذلك أن هنري فورد اشترى من الحكومة وقتذاك حوالي نصف مليون طن من السفن بأسعار الحديد المستهلك (الخردة) .

على أن صناعة النقل الأمريكي لم تنتعش نظراً لاشتداد منافسة السفن الأجنبية التي كانت تعتمد على الإعانات المالية الحكومية ، وزاد في المنافسة انخفاض مستوى الأجور ومستوى التكاليف في البلدان الأجنبية . إذ أن قانون البحارة الصادر في سنة ١٩١٥ ، ساوى بين البحار وغيره من العمال ، وكانت الأجور في أمريكا مرتفعة جداً بالقياس إلى الأجور في الخارج .

ولهذا اضطرت الحكومة إلى الاستمرار في الاشتغال بالنقل البحرى وتحولت شركة أسطول الطوارىء في سنة ١٩٣٨ إلى شركة الأسطول التجارى ، وشكلت اللجنة البحرية للولايات المتحدة في سنة ١٩٣٦ لتنشيط حركة بناء السفن .

ولما دخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية نشطت صناعة بناء السفن الأمريكية . فبلغ وزن السفن التى بنيت تحت إشراف اللجنة البحرية حتى أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ نحو ٥٤ مليون طن . وعادت البلاد بعد ذلك التاريخ إلى مواجهة نفس السؤال : « ماذا نستطيع أن نعمله بهذه السفن ؟ » فقد كان الكثير منها مجهزاً بالآلات التى صنعت على عجل فأعوزها الإقتان ، ومن ثم انصرف عنها المشترون الأمريكيون ، فبيع بعضها إلى الأجانب المتلهفين إلى الاشتغال بأعمال النقل البحرى ، كما بيع القليل منها لأشخاص فى أمريكا ، واحتفظ ببقيتها — كما يحتفظ بالملابس محشوة بالنفتالين — لاستعمالها عند الحاجة . ثم سعت الحكومة مرة أخرى عن طريق القروض والإعانات نحو الاحتفاظ بالعلم التجارى الأمريكى خففاً ، ولكن ظهر أن هذا المسعى سوف يتكلف المال الكثير . فضلاً عن أن أحباب سفن النقل الأمريكيين كانوا يتكبدون أجور العمال العالية والضرائب الثقيلة ، ومن ثم لم يستطيعوا الصمود فى وجه منافسيهم الأجانب . ودليل ذلك أن كثيراً من السفن الأمريكية سجلت تحت أعلام ليبيريا وبناما نظراً لرغبة أصحابها فى خفض تكاليفهم .

٩ — ميزان التجارة والمدفوعات :

على الرغم من أن منافسة الأسطول التجارى الأمريكى لم تكن قوية فى أوقات السلم ، إلا أن أكثرية المصانع الأمريكية أنتجت سلعاً اجتذب رخصها المشترين الأجانب ، فقد أظهرت الإحصاءات التجارية التى تعد لفترات كل منها خمس سنوات ، زيادة فى تجارة الصادرات على الوارد منذ سنة ١٨٧٦ . يضاف إلى ذلك أن هذه الزيادة كانت من الضخامة بحيث لم تتم تسويتها عن طريق الحوالات المالية التى كان يرسلها المهاجرون إلى ذويهم فى الخارج (انظر الجدول رقم ٢٠) أو غيرها من ضروب المصروفات كتسديد تلك الديون التى تراكت إبان ضعف

الاقتصاد الأمريكي في سنى حدائنه ، بل أنها أدت أيضاً إلى استثمار رؤوس أموال أمريكية في خارج البلاد . وكان مجموع الديون الطويلة الأجل المستحقة للولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية حوالى ٤٠٩ بليون دولار .

أما في سنة ١٩٤٠ فقد وصل مجموع الأموال المستثمرة في الخارج إلى ما يقرب من ١٠٦ بليون دولار ، منها حوالى ٧ ملايين مستثمرة في أملاك عقارية والباقي في أسهم وسندات وأوراق مالية أخرى ، وكان هذا المجموع موزعاً على النحو الآتى : ٧٠ ٪ في نصف الكرة الغربى مناصفة بين كندا ودول جنوب نهر ريو جراندى و ٢٠ ٪ في أوروبا و ١٠ ٪ في أفريقيا وآسيا وأستراليا .

وفي فترة ما بين الحربين رجح ميزان المدفوعات لصالح أمريكا بحوالى ١٤٤ بليون دولار سنوياً ، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها خفضت هذا الرقم الضخم . ففي الفترة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٤٩ قدرت زيادة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات على الواردات بنحو ٢٩ بليون دولار بعد استبعاد ٣ بلايين من الدولارات تسلمتها أمريكا من فوائد أموالها المستثمرة في الخارج . وقد تمت تسوية هذا الفرق بهبات من الحكومة قيمتها ١٤ بليون دولار ، وبقروض حكومية قيمتها ٨ بلايين دولار ، وبهبات واستثمارات غير حكومية وشراء الذهب الأجنبي^(٦) .

وقد بلغ مجموع الإعانات الحكومية للبلدان الأجنبية فيما بين ١ يوليو سنة ١٩٤٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ — ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٤٩٢٢ دولار ، وإذا استبعد من هذه المدة فترة الحرب كان المجموع في المدة من ١ يوليو سنة ١٩٤٥ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ — ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٠٦٢٣ دولار . ويلاحظ أن هذه الإعانات كانت في الواقع أعظم بكثير مما تدل عليه الأرقام لأن أسعار المبادلة للدولارات حددت بشيء من التحيز لصالح الدول الأجنبية وهي حيلة بارعة لمنع المزيد من المساعدات بحيث لا ينتبه لها أعضاء الكونجرس .

صار مركز أمريكا التجارى والمالى من القوة بحيث لاتصمد أمامه أية منافسة ، ومن ثم كان عاملاً فعالاً في محيط الاقتصاد الدولى ، ولقد كانت إعانات مشروع مارشال

تهدف إلى تنشيط الإنتاج الأجنبي ، بل إن بعض الموظفين وأصحاب الأعمال في الدول المستفيدة من المشروع كان يؤتى بهم في الطائرات إلى الولايات المتحدة وعلى نفقتها لكي يتعلموا الأساليب الفنية الحديثة .

وعلاوة على هذه التدابير التي ترمى إلى مساعدة الأمم الصديقة للحصول على السلع الأمريكية التي يحتاجون إليها وإلى استعادة نظام التجارة المتعددة الأطراف ، رصدت منذ سنة ١٩٤٩ أموال أمريكية للنهوض بالأقاليم المتخلفة ، وأموال « لبرنامج الدفاع المشترك » بغية مساعدة أوروبا على التسليح لمقاومة التوسع الروسي الذي وضع خطره بعد الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨ .

وجدير بالذكر أن برنامج المساعدات العسكرية أعد لمواجهة مصروفات كثيرة في أوروبا تدفع بالدولارات لغاية سنة ١٩٥٤ مع إضافة سنة أخرى لإتمام تسليم السلع المتفق عليها ، أو كما يقول المثل السائر « لتصفية آخر نقطة في الأنايب » .

وكان مقدار المساعدات في سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ معادلا لما كانت عليه في أية سنة أخرى منذ نهاية الحرب . وقد ورد في المناقشات التي دارت حول هذا القانون أن جملة تكاليفه قد تبلغ ... ٢٥ ... من الدولارات ، فإذا ما أضيفت إلى هذه المساعدات المبالغ التي تصرف بالدولارات على القوات العسكرية الأمريكية في الخارج ، فالمرجح أن أوروبا سوف تتلقى من المعونة الأمريكية ما يزيد على ما كانت تحصل عليه في أي زمن سابق منذ الحرب ، وأغلب الظن أن التاريخ لم يسجل في صفحاته قط مثلاً لما قامت به الولايات المتحدة من تقديم كل المساعدات الممكنة لإعادة بناء اقتصاديات بلاد أخرى والمحافظة على نظام اقتصادي معين ، وهذا ولا شك أسلوب كريم مستحدث من أساليب التجارة الدولية .

إنما ينبغي لنا أن نتدبر المدى الذي تستطيع فيه الولايات المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدات لسائر بلاد العالم على هذا النحو . حقاً أن الأمريكيين قد ووطدوا العزم على تقليص أظافر الدب الروسي ، ولكنهم أيضاً أصبحوا يضيّقون بما يبذلون من جهد في سبيل مساعدة الأوربيين المتراخين ، كما يضيّقون بشحن الموارد الطبيعية اللازمة لهم إلى الخارج ، (وقد شحن من الفحم في سنة ١٩٤٧

مازته ٣٥٠٠٠٠٠ ر. (طن) وبالبنخ الذي يعيش فيه الأثرياء الأوروبيون وبقاء كثير من النخبين على ولاء للأحزاب الشيوعية في الدول التي تحصل على مساعدات أمريكية . وكثيراً ما يتساءل الأمريكيون متى ينوى الأوروبيون أن يعتمدوا على أنفسهم ومتى يعتزمون أن يبذلوا جهوداً صادقة في العمل لكي يبلغوا مستوى العيشة الذي يرون إليه ؟ ثم هل من الحكمة أن يعتمدوا على « الفرق الأجنبية » اعتماد الرومان في آخر أيام إمبراطوريتهم على تلك الفرق في الدفاع عن الحضارة الغربية ؟ ربما يوحى إلينا التفكير في موضوع استخدام الموارد القومية إلى إثارة مسألة لها خطرها وهي كيف نستطيع أن نهض نهوضاً كاملاً بعملية التمدين ؟ هل يكون ذلك يبذل المزيد من جهد الإنسان في الإنتاج حتى يعم الرخاء ، أو بإبداع أسس آيات الفن وإقامة مجتمع يسوده السلام والنظام ، أو يكون ذلك بالعمل على حماية الحضارة الغربية مما يخشى عليها من عدوان خارجي . ولا جدال في أن مبدأ العزلة الأمريكية لم يعد ممكناً البتة مع انتشار التجارة والمواصلات . غير أنه مما يدعو إلى التأمل أن التوسع في توزيع العمل في المحيط الدولي خلق للجنس البشري مشاكل جديدة في نفس الوقت الذي جلب له فيه اليسر والرخاء .

الفصل السادس

النقود والبنوك فى الاقتصاد الأمريكى

١ — وظائف النقود والبنوك فى النمو الاقتصادى :

إن ما ادخره الشعب الأمريكى من إنتاجه الفياض فيما بين سنتى ١٩١٥ ، ١٩٥٠ ، مكن الولايات المتحدة من تقديم المساعدات المالية إلى أوروبا الغربية ومن معونة حلفائها خلال الحرب العالمية الثانية ومن استثمار أموال طائلة فى الخارج ، وما الادخار إلا إطالة لفترة الاستهلاك وتوجيه الموارد إلى إنتاج الآلات الصناعية المخصصة لزيادة الإنتاج بدلا من استخدام تلك الموارد فى إنتاج سلع الاستهلاك . وأتاح الادخار فرصة تشييد المصانع واختراع الآلات الميكانيكية وتحسين الأرض الزراعية وتنمية التجارة ، كما حجب للفرد تكريس جهوده للفنون ، والعيش فى مجتمع أحكم نظاما ، وبسط سلطانه على بيئته الطبيعية .

ويتعين على كل نظام اقتصادى سواء كان حراً أو شيوعياً أو اشتراكياً أن يشجع الادخار والتشجيع لتحقيق التقدم الاقتصادى . غير أن الادخار والتشجيع يقرن كل منهما على الغالب بالنظام الحر أو الرأسمالى الذى يعترف بالملكية الفردية ، لأن الناس اصطلحوا على تسمية الأموال المدخرة التى تستخدم فى زيادة الإنتاج والخدمات « رأس المال » الذى هو سبيل الأفراد إلى الربح . وكانت ولا تزال أولى مزايا هذا النظام أنه يتيح للفرد الاستزادة من الرخاء المادى تبعاً لاجتهاده مما يدفعه إلى الادخار والتشجيع .

وقد اعتاد الناس منذ أقدم العصور ادخار جانب من أرزاقهم ليستعينوا به وقت الشدة ، فكانوا مثلاً يدخرون من موسم الصيد الوفور ما يكفل لهم العيش حتى يصادفهم موسم آخر مماثل أو يدخرون فى موسم الحصاد ما يكفهم حتى الموسم الذى

عليه . بيد أن بعض السلع يصعب ادخارها إما لأنها قابلة للتلف أو لصعوبة نقلها مثل اللحوم والغلال . والشئ الذي كان الناس يحرصون على ادخاره إنما هو السلعة ذات القيمة الثابتة التي يسهل اختزانها ونقلها وقبولها في التبادل فور عرضها كما يمكن اقتضاء فائدة مقابل الانتفاع بها . وقد توفرت كل هذه المميزات في النقود .

كانت المجتمعات البدائية وما زالت تتعامل بسلع مختلفة تتسم بطابع النقود مثل الأصداق والعنبر والحُرز والتبر والعاج ولكن معظم هذه الأشياء عديم القيمة في المبادلات إلا في مناطق محدودة ، كما أن نقلها وتداولها عسيران . أما المجتمعات التي نالت حظاً من التقدم فقد اتخذت عملات من المعادن موحدة الوزن والنقاء (العملة) كانت أقرب إلى ما ينشده الناس في النقود ولو أن يد العابثين كثيراً ما نالت منها بإتقان وزنها مما نأى بها عن النقود الكاملة . وحوالي سنة ٧٠٠ قبل الميلاد شرعت الولايات الإغريقية تضمن وزن العملة وقياسها ومع ذلك لم تنل العملات ثقة الناس الكاملة .

ومن العسير التثبت من التاريخ الذي بدأ العمل فيه بنظام الفوائد ، إلا أن الباحث يجد أنه في كثير من المجتمعات البدائية إذا أعار الرجل جاره قدرماً من اللحم أو الغلال في أوان البذر فمن المرجح أن يرد إليه العارية مع إضافة شئ قليل إليها . وكان الإغريق والرومان يتقاضون « فائدة » على الانتفاع بالقرض أو رأس المال . ويجوز أن يقال إن هذا أيضاً حدث في أوروبا الغربية بالرغم من تحريم الكنيسة للربا ، إذ كانت هناك وسائل عديدة للتحايل على النصوص التشريعية . كما كان من الميسور دائماً توقيع « غرامة » على المدين لتأخره في تسديد الدين أو تحصيل رسم على استبدال النقود أو « فكها » .

وقد صاحب استخدام النقود اقتضاء الفوائد وظهور هيئات تخصصت فيهما ، هي البنوك . وفي الحق أن النقود لم تبرز منفعتها إلا عن طريق البنوك التي كانت تتولى إصدارها إلى جانب وسائل الدفع الأخرى ، وربما كان الإصدار نيابة عن سلطة عليا ، كالدولة ، وتحت مسؤوليتها . أضف إلى ذلك أن البنوك كانت تقبل ودائع نقدية وتتولى الحوالات المالية وتنوب عن المدينين في تسديد ديونهم وتجميع الأموال

المدخرة أو رأس المال من المصادر المتباينة ، كبيرها وصغيرها ، ثم تخرج من هذه الأموال المجتمعة قروصاً لأولئك الذين يستطيعون تسديد الدين مع أداء الفوائد . والمشاهد في العصر الحديث أن أغلب القروض التي تمنحها البنوك تعطى لأصحاب المشروعات من رجال الأعمال الذين يستخدمون المبالغ المسلفة إليهم في إنتاج السلع والخدمات . ونظراً للرابطة الشديدة بين النقود والبنوك أصبح من العسير البحث في شئون أى منهما دون التعرض للأخرى .

٤ — النقود والبنوك في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩١٣ .

كانت أعمال النقد والبنوك في صدر تاريخ الولايات المتحدة بسيطة نسبياً . فقد كانت الحكومة تسك العملات من المعادن التي تشتريها من حصيلة الضرائب ثم تطرحها في التداول عن طريق إنفاقها . وأما البنوك فكان إنشاؤها برؤوس أموال أعددها أشخاص لديهم أموال فائضة ، وكان نشاطها مقصوراً على المعاملات التجارية المصرفية أى إقراض النقود للتجار لمدة قصيرة بضمان البضائع موضوع التعامل .

فلما ازدهر النظام الاقتصادي أضحى أمور النقود والبنوك أكثر تعقيداً وزاد عدد الخدمات التي تؤديها وتنوعت نواحيها . ولم يكن بين جميع ما حدث من تطورات ما هو أعظم شأناً من تطور نظام الائتمان المصرفي . فقد استيقنت البنوك من تجاربها بأن في مقدورها أن تقرض من الأموال ما يزيد كثيراً على رؤوس أموالها وودائعها ، ذلك لأن جميع المودعين لا يسحبون ودائعهم في وقت واحد . فسرعت البنوك في إصدار أوراق البنكنوت التي هي في جوهرها سندات على البنك يتعهد فيها بالدفع عند الطلب — وهكذا أيضاً تسنى للبنوك استحداث أموال لا تعدو أن تكون اعتمادات مالية .

ومع أن أوراق البنكنوت كانت أفضل بكثير من النقود المعدنية في التداول إلا أن تداول مبالغ كبيرة منها لم يكن مستحباً لتعرضها على الدوام للضياع . ولهذا عمدت البنوك عند منح القروض إلى طريقة فتع حساب بقيمة المبلغ المقرض لصالح العميل

الذى يمكنه التصرف فيما اقترضه عن طريق التحويل من حسابه أو الدفع بشيكات .
والواقع أن هذه الأموال التى تسمى عادة ودائع البنوك تجاوزت قيمتها قيمة أوراق
البنكنوت فى سنة ١٨٥٥ كما أنها بلغت فى حوالى نصف القرن العشرين خمسة أسداس
مجموع العملة فى الولايات المتحدة .

فلما اتسع نطاق الانتفاع بالأموال المدخرة وعظمت أهمية الخدمات التى يؤديها
الائتمان المصرفى فى النظام الاقتصادى وازداد الالتجاء إلى البنوك لتمويل المشروعات
الاقتصادية بما فيها المشروعات الزراعية فى الولايات الغربية ، انقسمت الآراء فى صدد
السياسة النقدية والمصرفية إلى فريقين متعارضين ، فكان المقترضون ولاسيما أصحاب
المشروعات الزراعية وسكان مناطق الحدود يميلون إلى سياسة المال الرخيصة أو التضخم
النقدى المعتدل لى يستطيعوا الحصول على مزيد من الأموال ثمناً لمنتجاتهم فيمكنهم
سداد ديونهم بسهولة ، وكان المقرضون ولاسيما المصارف فى مدن الولايات الشرقية
يظهرون سياسة المال الصعب ، حتى تحتفظ النقود بقيمتها فأيدوا خطة المحافظين .

وكانت الأحزاب السياسية مختلفة منذ القدم فى شأن السياسة المصرفية ، فكان
توماس جيفرسون ، يسانده من كان يناوئ النظام الاتحادى حتى قبل تأييد الحزب
الديمقراطى ، يدعو إلى « سياسة المال الرخيص » بينما كان ألكسندر هملتون ،
ومعه الاتحاديون والحزب الجمهورى ، يؤيد « سياسة المال الغالى » وتبعاً لهذا
الانقسام اختلفت التشريعات المصرفية وفقاً لميول الحزب الحاكم ومدة حكمه .

وقد أفضى النزاع على « رخص » المال أو « غلائه » إلى مشكلة اللوائح المصرفية
والرقابة على البنوك منذ أوان مبكر . فكان الذين يؤيدون المال الرخيص يطالبون
بأن تكون الرقابة على البنوك من اختصاص كل ولاية على حدة ، لاعتقادهم بأن
الولايات المنفردة أقرب إلى قبول السياسات المصرفية الأكثر تساهلاً من الحكومة
الاتحادية . وأما أنصار غلاء المال فإنهم لأسباب مضادة طالبوا أن تكون الرقابة
على البنوك واللوائح المصرفية فى يد هيئة مركزية قومية .

وفى بادىء الأمر أمكن الوصول إلى حل وسط ، ذلك لأن أصحاب نظرية غلاء
المال كانوا حتى سنة ١٨٣٦ مطمئنين إلى وجود بنك أهلى مؤسس بقانون صادر من

الحكومة الاتحادية ومنتهج لسياسة مصرفية محافظة وعامل على كبح جماح البنوك الأخرى التي تميل إلى التساهل ، في حين كان دعاة المال الرخيص قانعين بأن أغلبية البنوك (وعددهم في سنة ١٨٣٦ سبعائة بنك) مؤسسة بقوانين صادرة من الولايات المنفردة وتنتهج سياسة التساهل في الائتمان .

فلما أجريت انتخابات سنة ١٨٢٨ انتصر الحزب الذي نادى بسياسة المال الرخيص والذي كان يترعّمه أندرو جاكسون فرفض في سنة ١٨٣٦ تجديد امتياز البنك الأهلي مما أدى إلى بقاء النظام المصرفي في أيدي المؤسسات الإقليمية . ورغبة في تيسير الائتمان أجازت بعض الولايات إنشاء مصارف دون حاجة إلى إجراءات قانونية إذا قام المؤسسون بتنفيذ شروط سهلة .

وفي أكثر الولايات لم يكن مشروطاً في نص الترخيص بإنشاء البنوك وجود احتياطي معين وحتى في الولايات التي كانت تشترطه كانت نسبته منخفضة ، مثال ذلك أن ولاية ماستشوستس كانت تشترط وجود احتياطي يعادل ١٥ ٪ من مجموع أوراق البنكنوت والودائع . فترتب على هذا التبسيط أن زاد عدد البنوك زيادة كبيرة ، وأصدرت مقادير ضخمة من أوراق البنكنوت ، حتى كان يقال من باب التندر إن عملاءها « قطط ضارية » فأتخذت مثلاً وصارت هذه البنوك لاتهاجها سياسة ائتمان مفرطة في التساهل تدعى « بنوك القطط الضارية » .

وإلى سنة ١٨٦٣ لم يكن هناك بنك مرخص به من الحكومة الاتحادية بل كانت كل البنوك القائمة بنوكا رخصت بها حكومات الولايات المختلفة . فلما نشبت الحرب الأهلية وثقل عبؤها تقرر أن تعود الحكومة الاتحادية إلى الاضطلاع بمهمة الرقابة المصرفية ومن ثم صدر في سنة ١٨٦٣ قانون البنك الأهلي ناصاً على سلطة الحكومة الاتحادية في منح التراخيص للبنوك التي تستطيع تنفيذ اشتراطات معينة تتسم بطابع المحافظة نسبياً وبشرط ألا تصدر أوراق البنكنوت إلا بضمان سندات اتحادية . وكان من المنتظر أن تتوقف حركة تداول البنكنوت التي كانت أصدرتها بنوك الولايات وأن تصير هذه البنوك ، بعد أن حرمت حق الإصدار ، أكثر تحوطاً في معاملاتها . فقد فرضت في سنة ١٨٦٥ ضريبة مانعة على أوراق البنكنوت التي تصدرها بنوك

الولايات كما أخذت الولايات نفسها تحكم رقابتها على البنوك مما حفز هذه على التمسك بسياسة محافظة لكي تظهر بثقة الجمهور فتتمكن من الاستمرار في العمل . وكانت في خلال الحرب الأهلية أصدرت أوراق نقد بدون غطاء لمواجهة الأزمة الطارئة ، تلك هي الأوراق ذات الظهر الأخضر (Greenbacks) التي بلغت قيمتها في سنة ١٨٦٦ — ٣٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار أى ما يعادل نصف مجموع العملة المتداولة في البلاد .

ومع أن قانون البنك الأهلي الصادر في سنة ١٨٦٣ أفضى إلى تهذيب المعاملات المصرفية فقد ظلت المشاكل الخطيرة لم تحل كما نشأت مشاكل أخرى جديدة خلال فترة النمو الاقتصادي الرأسمالي وكان من أعقد هذه المشاكل وأخطرها انعدام المرونة في الموارد النقدية . فالقانون الخاص بأوراق النقد التي تصدرها الخزنة العامة (والتي كانت تسمى أوراق الولايات المتحدة أو الأوراق ذات الظهر الأخضر) حدد مقدار أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الأهلي على أساس غطاء من أوراق الحكومة الاتحادية ومن الدولارات الفضية ومن شهادات إيداع الفضة وفقاً لبرنامج شراء الحكومة للفضة .

ولكن كثرت المطالبة بجعل النقود المتداولة قابلة للزيادة والنقصان لأن التغيرات الموسمية في حركة التجارة تتطلب تغييراً في تلك النقود ولأن انخفاض مستوى الأسعار الذي هو قرينة الكساد التجاري ، إنما تعالجه زيادة الموارد النقدية ، ولما كان الذهب المستخرج من المناجم لا يغطي الزيادة اللازمة في مجموع الأموال المتداولة ، شنوا حملة شعواء على « معيار الذهب » الذي تقرر الأخذ به في سنة ١٨٧٣ بعد أن توقف سك العملة الفضية .

وبلغ من اهتمام الرأى العام بموضوع النقود أن استمد منه الخطيب الديمقراطي العظيم وليم جينجز بريان في معركته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في سنة ١٨٩٦ الموضوع الرئيسي لخطبته الانتخابية فدعى إلى حرية سك النقود الفضية ليتيسر رفع مستوى الأسعار ، اعتقاداً منه بأنها الوسيلة الوحيدة لإنقاذ البشر من « الصلب على صليب الذهب » .

ونجح دعاة الأموال الرخيصة في تقرير سك بعض النقود الفضية في سنة ١٨٩٠، ولكن مخاوفهم تبددت في سنة ١٨٩٦ نظراً لارتفاع الأثمان ارتفاعاً كان بمثابة رخص المال. فقد زادت مقادير الذهب نتيجة لما استخرج منه في جنوب أفريقيا وكولونديك وبسبب اختراع طريقة السيانييد في استخلاص الذهب. كما زادت مقادير النقود نتيجة لتوسع البنوك في عقد القروض، فأغرى ارتفاع الأسعار الناس على الإقبال على الشراء.

يبد أن اتجاه الأسعار نحو الصعود لم يضعف الشعور السائد بضرورة رفع درجة المرونة في إصدار النقود لمواجهة مطالب التجارة المتغيرة. ولكن العيب الأساسي في النظام النقدي القائم إنما انبعث من تجاوز مقادير العملة المتداولة واعتمادات البنوك، في بعض الأحيان، ما تتطلبه حاجة النظام الاقتصادي أو من هبوطها في أحيان أخرى إلى ما دون الحاجة، ولعل السبب في ذلك هو التصرف الأحق، فكثيراً ما منحت القروض عند زيادة العملة المتداولة لمنشآت غير مأمونة، وحجبت القروض، عند الانكماش، عن مؤسسات سليمة، فاضطرت إلى التوقف عن العمل. والمشاهد أنه إذا هرع الناس جماعات إلى سحب أموالهم من أحد البنوك فقد يعجز هذا البنك عن طلب مساعدة كافية من البنوك الأخرى، فإذا ما عم الضغط على البنوك في سحب الودائع. فإنها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها جميعاً لأنها لن تتمكن من تصفية القروض طويلة الأجل.

والذي زاد الأوضاع تعقيداً « نظام الخزانة المستقل » فقد نص القانون الصادر في سنة ١٧٤٦ على احتفاظ الحكومة بأموالها في خزائنها الخاصة في استقلال عن البنوك. وقد بطل العمل بهذه الإجراءات إبان الحرب الأهلية، فأودعت الأموال الحكومية في البنوك، إلا أن سحب هذه الأموال أو إيداعها كان يتم دون اعتبار لحالة الائتمان. ولذلك كان سحب مقادير كبيرة من أموال الحكومة يسبب انكماشاً مفاجئاً في الائتمان كما أن إيداعها مقادير كبيرة يسبب توسعاً مفاجئاً أيضاً.

٣ — النظام الاحتياطي الاتحادي منذ سنة ١٩١٣ :

في أواخر القرن التاسع عشر كان ضعف النظام النقدي والمصرفي موضع نقاش

سياسى وموضوع دراسة عميقة قام بها علماء الاقتصاد ورجال البنوك والمحاكم . ولقد وضع للمتخصصين تدرجياً ضرورة الأخذ بثلاثة أوجه رئيسية للإصلاح : أولها وأهمها حاجة البلاد إلى قيام هيئة تؤدي وظائف البنوك المركزية أى إلى إنشاء إدارة تراقب الأرصدة وفى الوقت نفسه تصدر أوراق النقد كلما اشتد الطلب على البنوك ، وهذا إجراء كانت جميع الدول الأوروبية قد أخذت به . فأنشأت مصرفاً يؤدي خدمات تشبه « عمل إدارة الوقاية ضد حدوث الحرائق وعمل آلة إطفاء الحريق فى إخماد كل لهب قد يشب وعمل النهر الذى يغذى آلة الإطفاء » . فالبنك المركزى إنما هو المقرض الأخير من أموال يصطنعها .

وثانى ضروب الإصلاح يستهدف زيادة المرونة فى التداول لتصير العملة المتداولة أقدر على الاستجابة للمطالب العامة . وتحقيقاً لذلك يجب أن يكون ضمان أوراق البنوك المصدرة غير محصور فى المعادن النفيسة بل شاملاً للقيم العينية المناسبة مثل السندات والكيميالات والتزامات المنشآت الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية) إذ الثابت أن جملة هذه الأوراق التجارية تتزايد وتتناقص تبعاً للنشاط التجارى فهى لذلك تصلح أساساً لإصدار النقود اللازمة للتداول .

أمكن تنفيذ هذين الضربين من الإصلاح بإصدار قانون سنة ١٩١٣ الذى استحدث نظام الاحتياط المصرى فى الاتحادى . فقسمت البلاد إلى اثنتى عشرة منطقة لكل منها بنك احتياطى تساهم فى رأس ماله البنوك الأهلية أو « البنوك الأعضاء » عن طريق الاكتتاب فى أسهمه بأموال تعادل ٦ ٪ من جملة رأس مالها المدفوع واحتياطياتها (أما بنوك الولايات فقد كان اكتتابها اختيارياً) .

ووظيفة بنوك الاحتياطى الاتحادى هى نفس وظيفة البنك المركزى أى أنها لا تتعامل إلا مع البنوك فتعرضها وتقبل منها الودائع واختصت فوق ذلك بامتياز إصدار البنوك ، (ولو أن الخزانة العامة استمرت فى إصدار شهادات إيداع الذهب) ، وإعادة خصم الأوراق التجارية ونقل الأموال من منطقة إلى أخرى إذا احتاجت الدوائر التجارية فى منطقة ما إلى مقادير غير اعتيادية .

وعلى رأس النظام الاحتياطى الاتحادى أنشئت لجنة المحافظين ومقرها واشنطن .

أما أعضاؤها فيرشحهم رئيس الحكومة ويعينهم مجلس الشيوخ . ولم تكن لجنة المحافظين إدارة حكومية إذ أن أموالها إنما تجمعها من بنوك الاحتياطي ولا تحتاج إلى اعتماد المجلسين التشريعيين ، واللجنة مستقلة عن الخزنة العامة نظرياً ، وفي ميسورها معارضة سياسة الخزنة العامة ورئيس الحكومة ، ولكن مثل هذه المعارضة كانت تجر عليها في الواقع مصاعب كبيرة . أما هدف اللجنة فكان تعيين حدود سياسة الائتمان العامة التي تنفذها البنوك تحقيقاً للمصلحة العامة وكذلك تسهيل التعامل بين بنوك الاحتياطي الاتحادى .

ويحسن أن نشير هنا إلى أن بنوك الاحتياطي كانت مازمة بأن تدفع إلى البنوك الأعضاء حصصاً من الأرباح تعادل ٦ ٪ ثم تحتجز ١٠ ٪ من صافي الأرباح لتكوين احتياطي ثم تدفع باقى الأرباح كضريبة للحكومة الولايات المتحدة . وإذن لم تكن « بنوك الاحتياطي الاتحادى » في الواقع مؤسسات تجارية ، بل هيئات تعمل للصالح العام .

وصار في مقدور بنوك الاحتياطي في ظل النظام النقدي والمصرفي الجديد أن تصنع مقادير جديدة من النقود المتداولة وودائع البنوك . فكان في مقدورها إصدار البنكنوت على أساس نسبة معينة من الأوراق التجارية ومقادير الذهب وشهادات إيداع الذهب التي في حيازتها ، ومن ثم كانت تستطيع التوسع في إصدار البنكنوت بزيادة ما لديها من الأوراق التجارية عن طريق التسهيل في إعادة الخصم أو بخفض العمولة التي تتقاضاها على إعادة الخصم أو بزيادة ما لديها من الذهب . وأما فيما يتعلق بالودائع فإن بنوك الاحتياطي كانت تستطيع فتح اعتمادات ضخمة على أساس المبالغ الطائلة التي تحت يدها من ودايع البنوك الأعضاء لأن القانون ينص على احتفاظ هذه البنوك باحتياطياتها القانونية لدى بنك الاحتياطي الاقليمي ، فعظمت بذلك قدرة البنك على فتح الاعتمادات ، فكانت زيادة أمواله دولاراً واحداً تمكنه من زيادة اعتماداته سبعة دولارات ، موزعة بين جميع البنوك الأعضاء .

وإلى حين حلول الضائقة المالية في سنة ١٩٣٠ قام نظام البنك الاحتياطي بمهمته خير قيام على الرغم من أن كثيراً من التدابير المتصلة بإعادة الخصم كان مبعثها عوامل

سياسية أكثر منها اقتصادية ولكنها لم تؤثر تأثيراً شديداً على حركة الاقتراض كما كان يظن . ولقد أدخلت على هذا « النظام » بعض التعديلات عند اشتداد الأزمة المصرفية سنة ١٩٣٢ ، إذ كانت أولى مظاهر تلك الأزمة قلة الأوراق التجارية التي تقدم للبنوك لإعادة خصمها مما أعجزها عن إصدار القدر الكافي من أوراق البنكنوت لمواجهة مطالب التجارة فسمح لبنوك الاحتياطي بإصدار أوراق البنكنوت بضمان جزئي من السندات الحكومية (قانون جلاس — ستيجال الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢) ومع أن هذا القانون كان إجراء مؤقتاً إلا أن العمل به استمر فأحدث انقلاباً في النظام النقدي بما استحدثه من تضخم نقدي نتيجة استخدام السندات الحكومية كغطاء للإصدار .

وثمة تطور آخر كان التوسع في « عمليات السوق المفتوحة » التي تنطوي على قيام بنوك الاحتياطي، الاتحادى بشراء السندات الحكومية في السوق . استخدم هذا الإجراء على نطاق واسع خلال سنتي ١٩٢١ ، ١٩٢٢ عندما كانت أرباح بنوك الاحتياطي من عمولة الخصم آخذة في التضاؤل ، ووضح من تلك التجربة أنه كلما زادت بنوك الاحتياطي من حيازة السندات الحكومية زادت عمليات الخصم التي تقوم بها البنوك وكثرت الاعتمادات ، وعلى العكس عندما كانت تلك البنوك تبيع السندات الحكومية ينكمش الائتمان . ولهذا الأسباب أصبحت عمليات السوق المفتوحة إجراء معتمداً فاتخذته لجنة المحافظين وسيلة للتحكم في الاعتمادات المصرفية .

ولكن أهم التدابير التي اتخذت لإحكام رقابة لجنة المحافظين على سياسة الائتمان العامة إنما كان السماح لها في سنة ١٩٣٣ بتعديل الاشتراطات الخاصة باحتياطي البنوك بحيث يكون في رفع نسبة الاحتياطي خفض الاعتمادات وفي خفضها زيادة للائتمان . ولقد كان هذا التدبير آخر ما اتخذ من التدابير لإكساب الولايات المتحدة المرونة في نظام النقد والائتمان فيؤدي حسن استعماله إلى إزالة أسوأ مظاهر التقلبات التجارية .

وجدير بالذكر أيضاً أنه في سنة ١٩٣٣ خضعت الإجراءات الخاصة بتحديد النهاية الكبرى لسعر الفائدة التي تعطى على الودائع المصرفية وودائع التوفير لرقابة لجنة

المحافظين ، كما خضعت لرقابتها إجراءات تحديد النسبة التي يدفعها العميل مقدماً للسمسار عند شراء الأوراق المالية . ولقد كانت اللجنة واسطة لإصدار قانون أول أغسطس سنة ١٩٣٥ الذى قضى بإلغاء ما أصدرته البنوك الأهلية من البنكنوت . وأخيراً لابد من الإشارة إلى أنه فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ أعيد تقويم الذهب برفع ثمنه ، وذلك لكي تظل أسعار المبادلة متكافئة مع الأسعار الناتجة من تخفيض عملات البلدان الأوربية ، فأصبح ثمن الأوقية من الذهب الخالص ٣٥ دولاراً بعد أن كان ٦٧ و ٢٠ دولاراً .

أما سياسة لجنة المحافظين فرهن بعدة عوامل إذ أنها تتوخى فى أعمالها تنشيط الحركة الاقتصادية بما يحقق الصالح العام ، ولكن الإجراءات التى تتبعها تتوقف بدورها على كفاية موظفيها المتخصصين وعلى مقدرة البنوك الأعضاء فى تعرف التطورات المنتظرة .

وقد تختلف آراء أعضاء اللجنة مع آراء سلطات الخزانة العامة أو أعضاء البرلمان (الكونجرس) فمن ذلك أن أعضاء اللجنة رأوا بعد الحرب العالمية الثانية العمل على رفع سعر إعادة الخصم لكي ترتفع أسعار الفائدة وتخف حدة التضخم النقدي ، لكن الخزانة العامة ظاهرت الرأي المعارض أى العمل على خفض أسعار الفائدة خشية الركود المالى الذى قد يسوق البلاد إلى أزمة اقتصادية ، وقد انتهى الأمر بالأخذ بوجهة نظر الخزانة العامة ، ولو أن هذا لا يقلل ما كان للجنة من أثر مخفف فى الشؤون المالية .

٤ — تطور النظام المصرفى الأمريكى :

أفاد نظام الاحتياطى الاتحادى المؤسسات المصرفية فأعلنها على تأدية مهمتها الأساسية ممثلة فى جمع مدخرات الأفراد ومنح القروض للعاملين على زيادة الإنتاج . كما يسر هذا النظام تطور النظام النقدي ونموه فى دائرة الاقتصاد الأمريكى ، ولتوضيح فكرة التوسع الاقتصادى والدور الذى اضطلعت به البنوك فيه يكفي أن نعرف أنه فى سنة ١٨٦٥ كان بالبلاد ١٦٤٣ بنكاً مجموع أموالها ١٣٥٧ مليون دولار

بينما بلغ عدد البنوك في سنة ١٩٤٨ ١٤٧٣٥ بنكا مجموع أموالها ١٧٦ بليون دولار
(مع ملاحظة أن عدد البنوك في سنة ١٩٢٠ مثلا كان أكثر من ٣٠.٠٠٠ بنك)
وقد جاوز في هذه الزيادة نمو الدخل القومي .

وفي هذا التطور برز نوعان رئيسيان من المؤسسات ، وهما البنوك التجارية
وبنوك الاستثمار . فأما النوع الأول فكان يمنح قروضا لآجال قصيرة بضمان البضائع
عادة ويقوم بخضم الصكوك والأوراق التجارية ، وأما النوع الثاني فكان يمنح قروضا
لآجال طويلة لأصحاب المشروعات الصناعية أو يشتري عددا كبيرا من أسهم الشركات
الصناعية . وقد لعب هذان النوعان دورا خطيرا في الاقتصاد الأمريكي : فكانت
البنوك التجارية مثل « بنك سوق البيرة Corn Exchange Banks » وشركة الضمان
(TRUST Company) تسهم في تمويل حركة نقل الحاصلات إلى الأسواق وفي
تمويل عمليات التخزين ؛ أما بنوك الاستثمار مثل « بنك مورجان » فإنها أسهمت
في تمويل مشروعات مد خطوط السكك الحديدية ، والتوسع في الصناعات الكبرى
كصناعة الصلب .

وقد اتجهت البنوك بمرور الزمن وجهة تبعدها عن قاعدة التخصص في نوع العمل
الذي تزاوله ، أو بمعنى آخر صارت أميل إلى مزاوله « النشاط المشترك » ، فسرعت
البنوك التجارية إلى جانب قبول الودائع وصرف الشيكات وتمويل الصفقات التجارية
في إنشاء أقسام خاصة للتوفير وفي المساهمة في عمليات التثخير طويل المدى ، فأُسست
لهذا الغرض فروعاً خاصة في بعض الأحيان . وبنوك الاستثمار أخذت من جانبها تقوم
بنيابة عن عملائها بمهمة الوكالة والإدارة ، وتؤدي بعض خدمات البنوك التجارية ،
ولم تقتصر صناديق التوفير على جمع المدخرات ودفع الفوائد ، بل عمد الكثير منها
— فيما عدا البنوك التعاونية الخاصة بالمستثمرين فيها — إلى قبول الودائع وإعطاء
إسحابها دفاتر شيكات ، وإلى خضم الصكوك ، ومنح القروض القصيرة الأجل بضمان
البضائع والعقارات .

وبعد أن كان العزوف عن التخصص من خصائص النظام المصرفي الحديث ظهر
تحول منذ سنة ١٩٣٠ أدى إلى تغير في الأنواع المألوفة من المؤسسات المصرفية . ذلك لأن

انهيار سوق الأوراق المالية (البورصة) في سنة ١٩٢٩ وما تبعه من ضائقة ، أدى إلى تجميد الاعتمادات الطويلة الأجل حتى ظن أنه لن يفرج عنها في المستقبل ، وخشى الناس أن يرتبطوا لآجال طويلة ، ولهذا اضطرت الحكومة إلى التدخل فجعلت تضغط على البنوك التجارية حتى تنفض يدها في عمليات الاستثمار ، بينما كانت بنوك الاستثمار نفسها راغبة عن التورط في التزامات جديدة ، فنتج عن ذلك فراغ جزئى في ميدان الاستثمار دعى الحكومة إلى التدخل والقيام بكثير من العمليات المشكوك في سلامة عواقبها المالية مع أنها ضرورية من الناحية الاجتماعية .

وكان هناك تطور آخر هام . اتصل بتحويل البنوك إلى شركات مساهمة بعد أن كان كثير منها شركات توصية أو مؤسسات فردية ، ولقد كان هذا التطور مطابقاً للاتجاه العام في التنظيم المالى والاقتصادى لتوزيع الحيازة ومن ثم تخفيف احتمالات التعرض للخطر ، كما كان سبيلاً للانتفاع بنظام المسؤولية المحدودة . ولم يسمح للبنوك المملوكة للأفراد — وكانت غير خاضعة لأية رقابة — بقبول الودائع بعد سنة ١٩٣٣ إلا إذا خضعت لرقابة الولاية أو رقابة الحكومة الاتحادية ، فلما حرمت من أعز امتياز لديها سارعت إلى التحول إلى شركات مساهمة أو الانسحاب من العمل .

وأخيراً اتسع مجال الرقابة الاتحادية على أعمال البنوك حتى أنه إلى سنة ١٩٣٩ كان حوالى ٩٠٪ من البنوك خاضعاً لإشراف الحكومة الاتحادية ، وفى السنة عينها بلغت قيمة الودائع فى بنوك الاحتياطى والبنوك الأعضاء ٧٢٪ من مجموع ودائع البنوك عامة . وكان هناك اتجاه نحو تأسيس البنوك المتعددة الفروع ، إلا أن ما أسس منها فى الولايات المتحدة لم يكن ليقارن بالحالة فى أوروبا الغربية ، وقد حدث رد فعل فى إشراف البنوك الكبرى على النشاط التجارى سنة ١٩٣٣ فأخذت البنوك تنسحب من الإدارة الفعلية لطائفة معينة من الأعمال . وأما فيما يتعلق بنشاط البنوك التجارية فقد كان فى السنوات التى تبتعت الحرب الأهلية موزعاً بالتساوى تقريباً بين إقراض الأفراد أو المؤسسات الخاصة وبين حيازة الأوراق المالية التى تصدرها الحكومة أو غيرها من المؤسسات ، والأموال التى تحت يدها أو المفتوحة بها حسابات فى البنوك الأخرى . إلا أنه فى سنة ١٩٤٠ وما بعدها انحصرت معظم أصولها فى القروض ،

إلى أن انتهت فترة الحرب العالمية الثانية فعادت إلى حيازة الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية .

٥ — المؤسسات المصرفية الحكومية :

إلى جانب النشاط الكبير الذى زاولته البنوك فى الولايات المتحدة قامت مؤسسات حكومية بمعاونتها على مدى واسع ؛ ففي سنة ١٩٣٨ بلغت قروض الهيئات والوكالات الحكومية ٧,٨ بليون دولار بالمقارنة إلى ٣٠ بليون دولار وهى جملة قروض واستثمارات البنوك الأعضاء فى نظام الاحتياطى .

بدأ تأسيس هيئات الإقراض الحكومية فى غضون الحرب العالمية الأولى بإنشاء « مؤسسة الحرب المالية » التى وضع الكونجرس تحت تصرفها أموالا لإقراض المصانع لزيادة إنتاج العتاد الحربى . واستمرت هذه المؤسسة قائمة لتمد الزراعة بالقروض الطويلة الأجل ، ومن ثم صارت نموذجا لما أنشئ من الهيئات الحكومية المنوط بها عقد قروض تنطوى على مخاطر جسيمة أو تمويل المشروعات الطويلة الأجل التى تتطلبها الخطط السياسية . فى سنة ١٩١٧ أنشئت « البنوك الزراعية الاتحادية » لتمنح القروض للمزارعين بفوائد أقل من سعر الفائدة السائد فى ذلك الحين . وفى سنة ١٩٢٣ أنشئت « بنوك التسليف الاتحادية » لعقد القروض ذات الآجال المتوسطة التى تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، وفى سنة ١٩٣٤ أنشئت « مؤسسة الرهون الزراعية » الاتحادية للتسليف على الأرض الزراعية ، وانتهى الأمر بأن ضمت جميع هذه المؤسسات إلى هيئة موحدة هى « إدارة التسليف الزراعى » . وكانت فى وزارة الزراعة إلى جانب ذلك وكالات التسليف الآتية : —

إدارة كهربة الريف ومؤسسة التسليف على الحاصلات ومؤسسة المساكن الريفية ومؤسسة التأمين الاتحادية للحاصلات .

وكان من نتائج أزمة سنة ١٩٣٠ إنشاء المؤسسة المالية للتعمير فى سنة ١٩٣٢ وهدفها مد البنوك بالمال الحكومى مقابل أى ضمان حق الأنواع التى كانت لا تقبلها

بنوك الاحتياطي الاتحادى لى تحول دون انهيار البنوك الخاصة ، ولكن سرعان ما امتد نشاط هذه المؤسسة إلى منح القروض للصناعة لى تقيا شر الإفلاس ، كما أنها ساهمت خلال الحرب العالمية الثانية فى تمويل الشركات التى كان عليها أن تعجل بتوسيع مصانعها للاستزادة من الإنتاج الحربى . وعلى الرغم مما وجه إليها من النقد المرواهاها بالمحاباة فإن هذه المؤسسة استمرت فى منح القروض للمصانع التى تراها جديرة بالمؤازرة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية . ويمكننا أن تصور مدى اتساع عملياتها إذا علمنا أن قروضها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بلغت فى مجموعها ١٠٠.٠٠٠.٨٦٥.٨٧٣ دولار .

هذا وقد أفضت ضائقة سنة ١٩٣٠ إلى إنشاء عدد كبير من المؤسسات المالية فى مقدمتها « مؤسسة التأمين على الودائع » التى أنشئت فى يونيو سنة ١٩٣٣ لتؤمن على وداائع الأفراد فى حدود ٥٠٠٠ دولار وفرض على جميع البنوك الأعضاء أن تؤمن لديها ، وأنشئ فى سنة ١٩٣٢ « البنك الاتحادى للقروض المنزلية » للتسليف على إنشاء المساكن ، وفى سنة ١٩٣٤ أنشئ « بنك التصدير والاستيراد » لإقراض المصدرين والمستوردين ، وفى سنة ١٩٣٦ أنشئت « لجنة الولايات المتحدة البحرية لبناء السفن » وكانت هناك أيضاً إدارة « قدماء المحاربين » « والشركة الحكومية للتأمين على الحياة لقدماء المحاربين » وصناديق توفير البريد التى أنشئت فى سنة ١٩١٠ واتسع نطاقها منذ سنة ١٩٣٠ وغير هذه وتلك مما كان أقل شأنًا أو كان ذا صفة مؤقتة . من كل ذلك يتضح أن الحكومة تولت بنفسها عمليات الإقراض المدد طويلة أو لشراء المعدات دون اعتبار لخسارة منتظرة .

٦ — مؤسسات التسليف والادخار غير الحكومية التى ليست فى عداد البنوك :

وهناك بالإضافة إلى البنوك وإدارات الإقراض مؤسسات أخرى تؤدى خدمات قريبة الشبه بخدمات البنوك . وأعظم هذه المؤسسات أهمية شركات البناء والتسليف وشركات تمويل البيوع والشركات المالية الشخصية ، واتحادات التسليف ، ومحال

السماسة المشتغلين بالأوراق المالية ، وشركات التأمين . وبين الجدول الآتى هذا الوكالات المشتغلة بحسب أهميتها .

نوع المؤسسات	قيمة القروض المستحقة لها في سنة ١٩٣٠ بالمليون دولار
شركات البناء والتسليف	٢٨٠٠
شركات تمويل البيوع	٩٨٠
الشركات المالية الشخصية	٤٣٠
اتحادات التسليف	١٥٠
) الصيارف والمتجرون بالأوراق المالية الأعضاء بيورصة نيويورك	٩٠٠
	٨٠٠٠
شركات التأمين (قروض)	٨٠٠٠
شركات التأمين (أوراق مالية)	١٥٥٠٠

فأما شركات البناء والتسليف التي أنشئت منذ سنة ١٨٣١ فإنها ظلت تنمو إلى أن حلت ضائقة سنة ١٩٣٠ فأخذت في الانكماش وحلت محلها — وكالات حكومية . وأما شركات تمويل البيوع فقد ظهرت في القرن العشرين لكي تتيح للمشتري دفع أثمان السيارات والمعدات المنزلية على أقساط . والشركات المالية الشخصية وهي أيضا حديثة العهد تخصصت في منح القروض البسيطة للأفراد من غير رهن لقاء فائدة كبيرة . واتحادات التسليف وهي نوع من الشركات التعاونية تمتلكها طائفة معينة من الأشخاص ذوي المهنة الواحدة ، أو للشارب للتأخية ، وغرضها إقراض أعضائها المشتركين فيها .

لكن أهم مؤسسات الائتمان التي لا تدخل في عداد البنوك ، هي بلا شك محال سمسرة البورصة ، وشركات التأمين . والسماسة يضطلعون بمهمة عرض الأوراق المالية التي تصدرها الشركات في السوق لجمع مزيد من رأس المال ، كما يساعدون عملاءهم على تمويل صفقات شراء الأوراق المالية بأن يتقاضوا منهم جزءا محدوداً من مقدم الثمن ، وبأن يدفعوا هم أنفسهم (السماسرة) باقي الثمن إلى البائعين (وتسمى

هذه العملية الشراء تحت الحساب) ، ولكنهم يحتفظون بأموال يطلق عليها اسم « الأرصة الحرة » التي بلغت حجماتها في نهاية سنة ١٩٣٩ نحواً من ٢٦٥ مليون دولار كانوا يستخدمونها في صفقاتهم الخاصة .

وتتعامل شركات التأمين لاسيما شركات التأمين على الحياة في مبالغ طائلة ، فهي تتسلم من عملائها العديدين ما يدفعونه من الأقساط فتتكون منها مبالغ ضخمة جداً تستثمرها الشركات لكي تحصل من استثمارها على ما يفي بما تطالب به عند استحقاق بوالصها . ومن المعلوم أن عقود التأمين الطويلة الأجل — مثل التأمين مدى الحياة — يتطلب وجود مال احتياطي كبير تستطيع شركات التأمين استثماره في الرهون العقارية والأوراق المالية الحكومية والسندات المضمونة والأسهم الممتازة . وفي الوقت نفسه زاول هذه الشركات إقراض حملة بوالصها فتؤدي خدمة مماثلة لخدمات بنوك الادخار والتوفير .

٧ — مستوى الأسعار في الولايات المتحدة :

الاهتمام بالأسعار يزيد في أهمية الدور الذي تلعبه النقود في تبادل السلع وتكوين الأموال المدخرة وعمليات الاستثمار . ويمكن القول بصفة عامة بأن مستوى الأسعار في جميع بلاد المدينة الغربية ظل خلال القرن التاسع عشر ثابتاً نسبياً ، ولو أردنا تحري الدقة لقلنا إنه ظل كذلك منذ عهد نابليون إلى الحرب العالمية الأولى ؛ إذ كان التذبذب محصوراً في حدود ضيقة بالقياس إلى ما كان قبل سنة ١٨٠٠ وما حدث بعد سنة ١٩١٤ . ولذلك ثبت في الأذهان أن الأسعار الثابتة نسبياً شيء طبيعي لا شذوذ فيه ، ونسى الناس أن من خصائص النظم الاقتصادية النقدية أن النقود تفقد جانباً من قيمتها على مر الزمن مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأسعار في الولايات المتحدة ظلت تتذبذب في نطاق ضيق نسبياً منذ سنة ١٨٦٥ حتى وقتنا هذا (انظر الجدول رقم ٢١) . وقد كانت الأرقام القياسية لأسعار الجلمة لجميع السلع في سنة ١٨٦٥ ، أي عقب الحرب الأهلية حسب تقدير مكتب الإحصاء العالمي ١٣٢ (على أساس سنة ١٩٢٦ = ١٠٠) ثم هبط

إلى ٥٨٨ في سنة ١٧٨٩ وبلغ ٦٦١ في سنة ١٨٨٢ و ٥٦ في سنة ١٨٨٦ و ٥٧٤ في سنة ١٨٨٩ و ٤٦٦ في سنة ١٨٩٦ و ٧٠٤ في سنة ١٩١٠ و ٦٤٩ في السنة التالية ، ثم ارتفع إلى ١٥٤٤ في سنة ١٩٢٠ . ولكنه هبط إلى ٩٦٧ في سنة ١٩٢٢ ، وبلغ ١٠٣٥ في سنة ١٩٢٥ ، ثم عاد فهبط إلى ٦٤٨ في سنة ١٩٣٢ . وكان ٨٦٣ في سنة ١٩٣٧ و ٧٧١ في سنة ١٩٣٩ . وبعدئذ بلغ ١٠٥٨ في سنة ١٩٤٥ و ١٥٥ في سنة ١٩٤٩ و ١٧٧٦ في شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك كان التغير في حدود ٤٠٠ ٪ وهو رقم يتضاءل أمام تغيرات بلغ مداها ٢٠٠ ٪ أو أكثر في بعض البلدان الأوربية .

وإذا قورنت الأسعار في أمريكا بما حدث في البلاد الأخرى فإنها لم تكن جامعة في ذبذبتها ، ومع ذلك فقد كان لهذه الذبذبة خطورتها لأسباب عدة : الأول — ومنسبسطه فيما بعد — هو أن ذبذبة الأسعار كانت على الدوام وثيقة الصلة بالنشاط التجاري ؛ فالأسعار المنخفضة تصاحب الكساد ، والأسعار المرتفعة تقترن بالرواج . والسبب الثاني التفاوت في تغير الأسعار مما أدى إلى مصاعب كثيرة ، فمثلا كانت الأجور لا ترتفع بنسبة ارتفاع تكاليف المعيشة كما أنها لا تهبط بنفس السرعة التي تهبط بها الأسعار . وأسعار الحاصلات الزراعية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في نطاق أوسع من نطاق غيرها من المنتجات . وإذا تأملنا متوسط الأسعار خلال فترات طويلة وجدنا أن تقلبات أسعار المنتجات الصناعية التي تقدمت صناعتها من الوجهة الفنية واستغنت عن العمل اليدوي ، أقل من تقلبات أسعار المنتجات التي تخرجها الصناعات الأخرى التي لم تبلغ نفس المكانة من التقدم الفني .

وقديما اعتقد علماء الاقتصاد بأن الأسعار مرتبطة بمقدار النقود المتداولة وسرعة تداولها من ناحية ومقدار الإنتاج من الناحية الأخرى . إلا أن هذه النظرية المعروفة « بنظرية الكمية » استهدفت لكثير من النقد وهي نظرية خاطئة قطعاً لا سيما عند البحث في أحوال الفترات القصيرة . فمن الثابت تاريخياً في أمريكا إنه فيما بين سنتي ١٨٦٩ ، ١٩٥٠ لم تكن العلاقة قوية بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار . والظاهر أنه في الفترات القصيرة على الأقل كانت الأسعار مرتبطة برغبات

الناس ونوياًهم وتنبؤاتهم ، فإذا ما توقع الناس قرب ارتفاع الأسعار تهاقوا على الشراء فتضاعف الارتفاع وإذا ما توقعوا انخفاضاً أعرضوا عن الشراء أو خفضوا مشترياتهم إلى أن تنخفض الأسعار .

والأسعار دائماً مرتبطة بعدد البائعين وعدد المشترين وبما لدى هؤلاء وأولئك من الدوافع والخطط والتنبؤات ولذلك فإن الزيادة في إنتاج أية سلعة تؤدي إلى خفض ثمنها بين الحين والحين ليتسنى تصريفها . وهناك أسعار تتأثر بحكم العادات — مثل أسعار المكالمات التليفونية في المكاتب المخصصة لذلك — فهذه لا يتيسر تغييرها خشية ألا يتقبل الناس أية زيادة جديدة بارتياح فينصرفوا عنها . وهناك أسعار أخرى محددة بمقتضى عقود أو قوانين — مثل أجور المساكن — فتقوم التكاليف على أساس تلك الأسعار .

وقصارى القول أن الأسعار تخضع لعدد من المؤثرات المركبة . وينبغي للمرء عند النظر في الأسعار أن يدرس كيف يوزع الناس نفقاتهم بالنسبة إلى دخولهم وأرصدتهم النقدية لأن هذه الدراسة تهدي إلى ما يمكن توقعه في المستقبل . فمثلاً إذا لوحظ أن الناس ينفقون جانباً كبيراً من دخلهم وأرصدتهم النقدية في شراء سلع محدودة الإنتاج كان ذلك دليلاً على أن أسعار هذه السلع لا بد متجهة إلى الصعود وربما جرت معها أسعار سلع أخرى فترتفع الأسعار في مجملها إلى مستوى أعلى . ومع هذا لا يجوز تجاهل أهمية كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها . فقد تفضى زيادة كمية النقود إلى تغيير ما يتوقعه الناس وبذلك تؤثر في مستوى الأسعار خلال الفترات الطويلة .

وقد حدث في مناسبتين أن اتخذت تدابير تستهدف التأثير في مستوى الأسعار . ففي سنة ١٩٣٣ تخلت الحكومة عن قاعدة الذهب أملاً في ارتفاع مستوى الأسعار ، أما المناسبة الثانية وكانت أهم من سابقتها فحدثت أبان الحرب العالمية الثانية عندما حددت الأسعار وفرض نظام بطاقات التموين للحيولة دون اندفاع الاسعار نحو الارتفاع . ففي الحالة الأولى لم يكن للإجراء الذي اتخذ أثر سريع يذكر في مستوى الأسعار وأما في الحالة الثانية فيمكن القول بن الإجراءات التي اتخذت أحرزت نصيباً موفوراً من النجاح .

ومنذ صدر « لائحة الحد الأعلى للأسعار » في إبريل سنة ١٩٤٢ (وأساسها أرقام شهر مارس سنة ١٩٤٢) إلى أن وضعت الحرب أوزارها ارتفعت الأسعار من ٩٨ر٨ إلى ١٠٥ر٨ . وقد يعزى بعض هذا النجاح إلى أن إنتاج السلع المدنية أثناء الحرب زاد عما كان عليه قبلها ، وإلى أن جانباً كبيراً من الدخل لم ينفق في سلع الاستهلاك نتيجة لإجراءات الحكومة ، مثل وقف العمل بنظام البيع بالتقسيط مع تشجيع شراء سندات الحرب ، فأمكن الحد من عوامل رفع الأسعار ، إلى أن ألغيت هذه الأوامر فاتجهت الأسعار نحو الارتفاع بعد أن زال خطر التضخم النقدي . ومع كل ما بذل من الجهود للاحتفاظ بمستوى الأسعار ، والمحافظة على قيمة الدولار فإن هناك شواهد على انخفاض قيمة النقود كلما استطال بها الزمن ، والثابت أن الأوضاع الاقتصادية تتحسن وتصبح أكثر يسراً عند اتجاه الأسعار نحو الصعود ، ولذلك يميل رجال الحكومة ورجال الاقتصاد إلى سياسة التضخم النقدي المعتدل . والأفراد والشركات المدينة ترحب دائماً برخص النقود أو ارتفاع الأسعار ، لأن ذلك يسهل عليه الوفاء بالتزاماتها ، وتسديد ديونها . أما الحكومة فتجنح دائماً ، وهي بسبيل الاضطلاع بمسئولياتها المتزايدة في الترفيه عن الشعب ، إلى تجاوز حدود مقدرتها في الإنفاق وتوسع في الاعتمادات التي تمهد لرفع مستوى الأسعار .

وغير خاف أن العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي وبلوغ مستوى أرفع من المدينة عوامل شديدة التعقيد ، والمفروض أن تلك القوة الكامنة في النقود التي تدفع الأسعار نحو الارتفاع تساهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي للأفراد عن طريق التوسع الاقتصادي ، ولكنها تعرض مدخرات الأفراد من النقود للخطر . ولعله من المستحسن إيجاد معيار جديد للقيم يكون الوسيلة السليمة في الادخار مع بقاء وظيفة النقود مقصورة على استعمالها في المبادلات ، إذ أن الادخار والاستثمار على نحو ما ، وبوسيلة ما ، أمران حيويان بالنسبة للتنمية الاقتصادية وانتشار المدينة .

الفصل السابع

السكان والقوة العاملة والحركة العالمية

١ — السكان والتقدم الاقتصادى :

منذ أكثر من مائة عام قال علماء الاقتصاد بأن عناصر الإنتاج هى : الأرض والعمل ، ورأس المال وكانوا يعنون بالأرض جميع الأشياء التى تستخرج من الأرض والهواء التى نسميها فى هذا الكتاب الموارد الطبيعية .

وعنوا برأس المال ، كما أوضحنا فى الفصل السابق ، ذلك الفائض الممثل فى المباني والآلات الميكانيكية والاموال وغير ذلك من أنواع الثروة التى تستخدم فى زيادة إنتاج السلع . وعنوا بالعمل الرجال القادرين عليه والراغبين فيه من ذوى الدراية بأساليب إنتاج السلع والخدمات .

وقد عالجنا فى الفصول السابقة المؤثرات الأساسية فى التقدم الاقتصادى وحاولنا إبراز الأهمية الاستراتيجية لكل منها فى نطاق التنمية الاقتصادية ، كما تناولنا الموضوعات المتصلة بالأرض والعمل ورأس المال باستثناء موضوع العمل وموضوع تنظيم العمل والمقدرة الإدارية الذى سنخصص له الفصل التالى . وأما العمل فهو موضوع بحثنا الآن .

اصطلاح « العمل » لا يقتصر على جهود العمال وتدريبهم ومهارتهم ورغبتهم فى العمل ومساهماتهم فى منافع الإنتاج ، بل ينسحب إلى علاقة عددهم بالموارد الطبيعية وأساليب الإنتاج . والتجارب فى عمومها تدلنا على أنه كلما قلت نسبة عدد العمال إلى الموارد الطبيعية كان التقدم الاقتصادى أسرع وكانت الاستزادة من الفائض لتكوين

رؤوس أموال كبيرة أيسر ، وكلما تضايف رأس المال اتسع نطاق الإنتاج وقويت أسباب الاتجاه نحو التخصص وتقسيم مراحل العمل . وهكذا كان علماء الاقتصاد منذ قرن مصيبين في تنبئهم بما حققته أمريكا من تقدم اقتصادي لم تبلغه الصين مثلاً لأن عدد سكانها كان مصدر ضغط شديد على الموارد الطبيعية فأصبحت تعاني الأمرين حتى في ملء جفان الأرز ، وكان الادخار ضرباً من المحال .

وإذا كانت قلة عدد العمال بالنسبة إلى الموارد الطبيعية تعتبر من مستلزمات التقدم الاقتصادي فليس معنى هذا بالضرورة أن يكون العمال أقل مما يجب . فلا خير في قلة لا تكفي ، كما كانت الحال لدى طوائف الهنود قبل مهاجرة الرجل الأبيض إلى أمريكا الشمالية . ولذلك ظلت مشكلة زيادة عدد السكان في الولايات المتحدة قائمة وقتاً طويلاً إلى أن وقفنا إلى حلها . ففي سنة ١٧٩٠ كان مجموع السكان حوالي ٤ ملايين أو أقل من نصف عدد سكان مدينة نيويورك الآن ، وقد ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ١٥٠ مليون نسمة في سنة ١٩٥٠ ، وهو في تكاثر على معدل يفوق ما يحدث في الدول الغربية العظمى على الرغم من هبوط هذا المعدل عن ذي قبل (أنظر الجدول رقم ٢٢) .

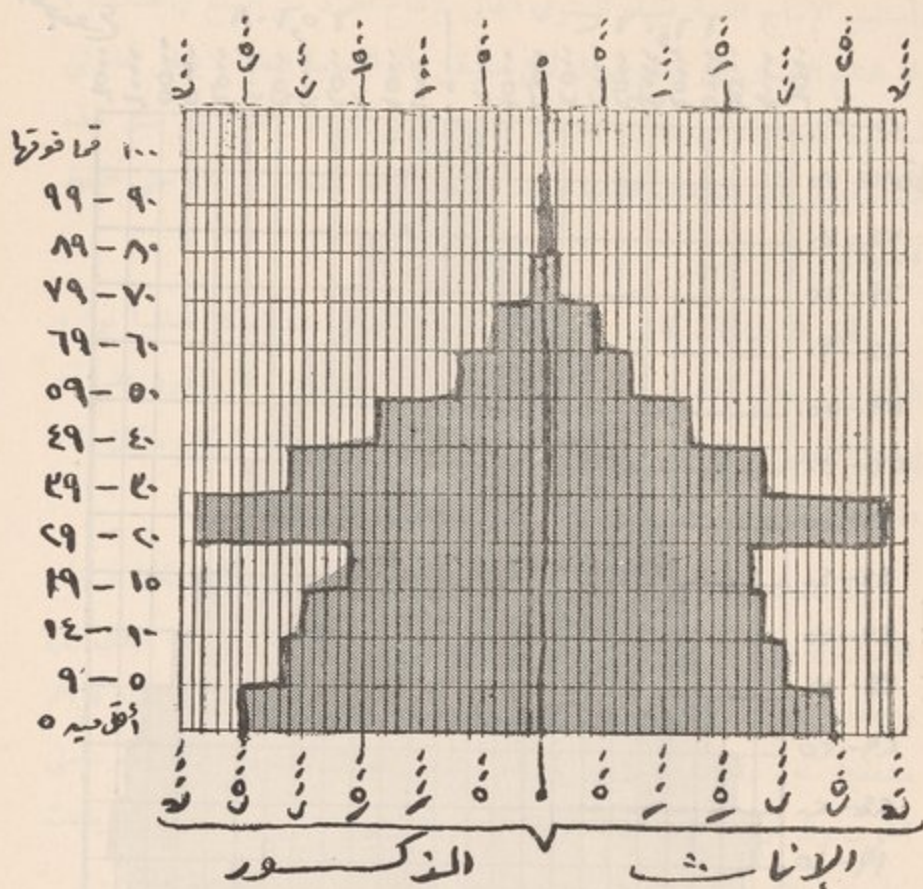
ولم يقتصر أثر التكاثر السريع على تهيئة العمال للازمين للإنتاج بل انه استحدث سوقاً مترامية الأطراف مما أدى إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على تشجيعها في إعداد المعدات اللازمة لإنتاج السلع وخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع . ومن هذا يتضح — كما سبقت الإشارة — أن النظام الرأسمالي ، كغيره من النظم ، يسير على خير وجه إذا ما سلك طريق التوسع ، وقد مكنته زيادة عدد السكان من التوسع إلى حد بعيد .

أما أسباب التكاثر السريع فمردها إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية (أي زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات) ثم إلى هجرة منقطعة النظير تعد من أعظم الحركات السكانية التي حدثنا عنها التاريخ . وما ان أخذت نسبة المواليد في الهبوط حتى عوضها انخفاض نسبة الوفيات ، وارتفع عدد النازحين إلى البلاد من ربع مليون في سنة ١٨٦٥ إلى أكثر من مليون سنوياً في سنة ١٩١٠ ، وذلك أن الأجور العالية

والوظائف الحالية في كاليفورنيا منذ الكشف عن الذهب في سنة ١٨٤٩ جذبت إليها أهل الصين ليزاولوا أعمالاً لم يتسع لها وقت المعدنين المنهمكين في البحث عن الذهب أو لم ترق في نظرهم ، كما أن الألمان وأهالي اسكنديناوه ، هاجروا إلى الولايات الغربية الوسطى منذ انتصاف القرن الماضي ، ولحقهم الإيطاليون والبولونيون والنمسيون والمجريون والروس لاسيما منذ سنة ١٨٩٠ (أنظر الجدول رقم ٢٣) .

وقد أثار عدد المهاجرين الوافدين على الولايات المتحدة قلق الأمريكيين من المنافسة ، فطالبوا بالحماية عن طريق تشريعات حظر الهجرة ، مما كان له مدى طيب لدى دعاة القومية والوطنية ، فأيدوا تلك المساعي بدعوى تجنب انحطاط « السلالة الأمريكية » نتيجة اختلاطها بغير أهل الشمال ، أو إفساد النسل العليا الأمريكية من امتزاجها بالمذاهب الوافدة مع المهاجرين . فصدر تشريع في سنة ١٨٨٢ يحظر استخدام الصينيين ، كما تعهدت اليابان في معاهدة سنة ١٩٠٧ بعدم إصدار جوازات سفر أخرى للعمال النازحين إلى الولايات المتحدة ، وصدرت أيضاً في سنة ١٩٢١ لأئحة بتحديد نسب المهاجرين من أقطار العالم القديم بما لا يتجاوز ٣ ٪ من عدد من كانوا يقطنون الولايات المتحدة في سنة ١٩١٠ من مهاجري تلك الأقطار . وكان الغرض من هذه اللائحة خفض حيلة المهاجرين لاسيما أولئك القادمين من أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية . وقد ظلت هذه القيود قائمة إلى وقتنا هذا باستثناء تعديلات طفيفة ، كالذي حدث في سنة ١٩٢٧ من وضع حد أعلى للمهاجرين فلا يتجاوزون ١٥٠.٠٠٠ مهاجر في العام ، ولكن تعديلات هذا القانون خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها رفعت الحد الأعلى إلى ٣٠٠.٠٠٠ مهاجر ، جُلهم من لاجيء الحرب وضحايا الاضطهاد الديني والسياسي .

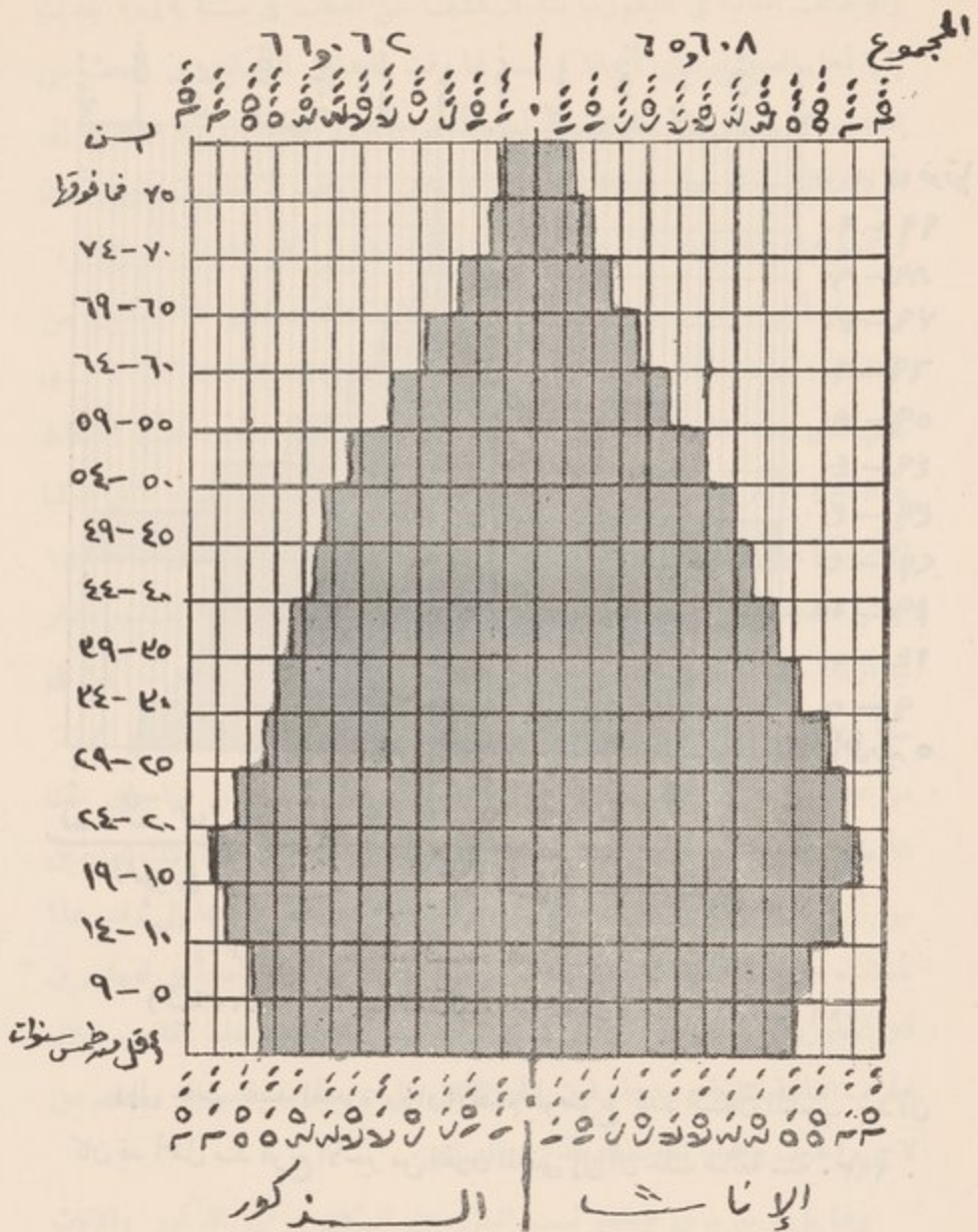
وفيما يلي رسم بياني يوضح نسب السن بين السكان من الذكور والإناث بالولايات المتحدة في سنة ١٨٦٠ (الأرقام المذكورة في الرسم بالآلاف) .



المرجع : إحصاءات التعداد الثامن لسكان الولايات المتحدة
(سنة ١٨٦٠) طبع مطبعة الحكومة بواشنطن في سنة ١٨٦٤ ص ٥٩٦

وإلى جانب تقييد الهجرة ، زاد الاهتمام بموضوع عدد السكان المناسب بعد أن
كان قد أهمل منذ الربع الأخير من القرن الماضي إلى أن حلت ضائقة سنة ١٩٣٠ .

وهنا رسم بياني يوضح نسب السن بين السكان من الذكور والإناث بالولايات
المتحدة في سنة ١٩٤٠ (الأرقام المذكورة في الرسم بالآلاف) .



المرجع : موجز الإحصاء بالولايات المتحدة لسنة ١٩٥٠ (ص ٩ الجدول ٨)

والحال أن فرص التنمية الاقتصادية كانت من الفسحة بحيث استوعبت عدداً كبيراً من السكان ، ولو أن قليلاً من إتمام النظر يبين أن عدد السكان لا يمكن أن يستمر في الزيادة دون توقف حتى لا يحدث تفاوت بين عدد السكان وموارد البلاد

وأساليب الإنتاج الفنية فينهار المستوى الحالى لإنتاج الفرد من السلع والخدمات ، ولا يحتاج الإنسان إلى تأمل طويل لكى يستيقن بأن السياسة العامة لا ينبغي لها ولن تستطيع السكوت على تكاثر مخلوقات بشرية تعيش في عز ، بل إن مثل هذه السياسة ينبغي أن تستهدف تحديد عدد السكان وفقاً لإمكانات البلاد حتى تحتفظ بمستواهم .

ولهذه الاعتبارات طالب علماء الاقتصاد بأن يكون عدد السكان مناسباً لموارد البلاد حتى يمكن الحصول على مزيد من الرخاء الاقتصادى . لأن المقرر علمياً أنه إذا ما انخفض إنتاج الفرد من السلع والخدمات بسبب زيادة السكان ، كان ذلك دليلاً على أن عددهم غير مناسب .

ولم يحدث خلال تاريخ الولايات المتحدة الطويل أن جاوز عدد السكان « الحد الأنسب » مع أن السباق بين عدد السكان وإنتاج السلع والخدمات قد يؤدى إلى رجحان كفة الأول . ولهذا لا يزال الخطر ماثلاً في تفكير علماء الاجتماع قراهم مشفقين منه . وقد قام كثير منهم بدراسات تتصل بعوامل الحد من السكان غير عاملى الحرب والمرض . واثبوا جميعاً إلى نتيجة واحدة وهى إن أقوى العوامل إنما ينبعث من رغبة الأفراد في بلوغ مستوى رفيع من الرخاء ودرجة عالية من المدنية .

٢ — عناصر السكان :

ان الربط بين عدد السكان والموارد وأساليب الإنتاج لا يعدو أن يكون جانباً واحداً لعلاقة السكان بالتقدم الاقتصادى . فلكى يكون للسكان الأثر الاقتصادى المطلوب يجب أن يكونوا مقبلين على العمل وأن تكون منهم نسبة كبيرة فى سن تؤهلها للعمل ، ولهذا لعبت الهجرة دوراً هاماً فى التاريخ الاقتصادى الأمريكى لأن غالبية المهاجرين جاءت تنشد تحسين أحوالها الاقتصادية وكانت على استعداد للسكند فى سبيل تحقيق أحلامها ، كما أنها كانت فى سن تؤهلها للعمل ، ولولا ذلك لما خاطر أفرادها بالمهاجرة . أضف إلى ذلك أن كثرة الوافدين أحدثت اختلافاً فعلياً فى

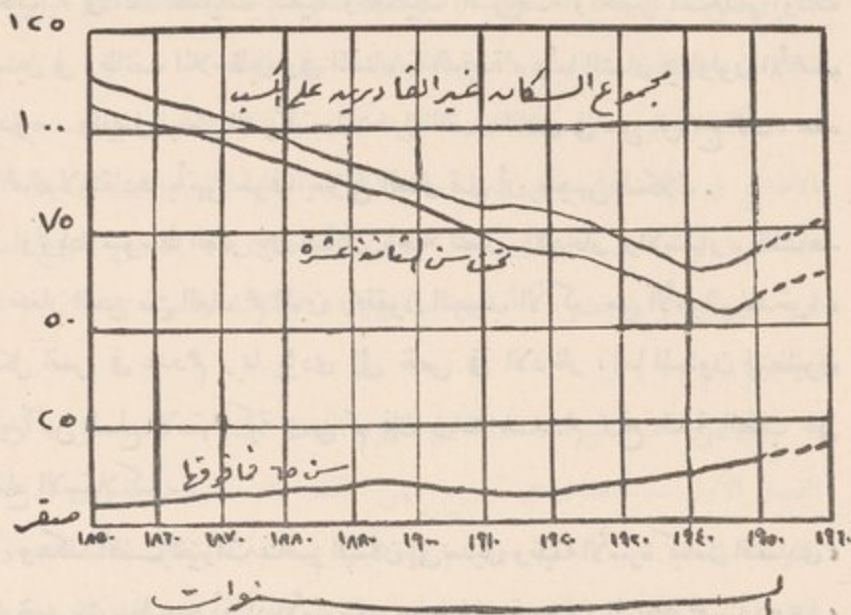
عناصر تكوين مجموع السكان . والمعلوم أن ١١٪ من السكان في سنة ١٨٦٠ ولدوا خارج البلاد وفي سنة ١٩٢٠ كانت تلك النسبة ١٤ر٥ ٪ ولكنها هبطت في سنة ١٩٤٠ إلى ٩ر٧ ٪ على الرغم من مجيء عدد كبير من أهالي بوتوريكو وعدد يذكر من المكسيكيين الذين دخلوا الولايات المتحدة خلسة ، وكان من نتائج الهجرة انخفاض نسبة الزواج بين السكان من ٢٣٪ في سنة ١٨٠٠ إلى ١٠ ٪ في سنة ١٩٤٠ .

وخلاصة القول أن أولئك المهاجرين أفادوا الولايات المتحدة بأن جنبوها « نفقات تدريب » نسبة كبيرة من القوة العاملة لأن تلك النفقات إنما تحملتها بلادهم الأصلية .

ولا مرء في أن أهم التغيرات السكانية ذات المغزى الاقتصادي كانت في النسب العددية بين فئات الأعمار . وهي تشمل نسب الذكور والإناث . ففي تعداد سنة ١٩٥٠ جاوز عدد الإناث عدد الذكور للمرة الأولى فقد كان لكل ١٠٠ من الإناث ٩٨ر١ من الذكور بعد أن كانت النسبة في سنة ١٨٥٠ ، ١٠٠ من الإناث ١٠٤ر٣ من الذكور .

وكان هناك أيضاً نقص واضح في نسبة الأحداث غير القادرين على الكسب ، وزيادة في نسبة الذين جاوزوا الخامسة والستين من العمر ، فقد هبطت إلى النصف نسبة عدد الأحداث الذين كانوا دون الثامنة عشر ، إلى عدد البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٦٤ سنة فكانت في سنة ١٨٥٠ — ١٠٧ ٪ أما في سنة ١٩٥٠ فنزلت إلى ٥٤ ٪ ، بينما ارتفعت النسبة بين عدد من جاوز الخامسة والستين وبين من تراوحت أعمارهم بين العشرين والرابعة والستين فكانت ٦ ٪ في سنة ١٨٥٠ وبلغت ١٣ ٪ في سنة ١٩٥٠ . وفي سنة ١٨٥٠ كان ٤١ر٥ ٪ من السكان دون الخامسة عشرة و ٤١ ٪ فوق الستين ، أما في سنة ١٩٥٠ فكان الرقمان المقابلان ٢١ر١ ٪ و ٢٧ر١ ٪ .

الحيث



(رسم بياني يوضح فئات السكان الذين دون الثامنة عشرة وفي الخامسة والستين
فأفوقها (وهي أعمار عدم القدرة على الكسب) بالنسبة لكل مائة من السكان بين
العشرين والرابعة والستين من العمر في الولايات المتحدة في السنوات ما بين ١٩٥٠، ١٩٦٠)
المرجع : النشرة الإحصائية التي تصدرها شركة متروبوليتان للتأمين على الحياة
(عدد يونيو سنة ١٩٥٠ من ٢) .

توضح هذه البيانات أن نظامنا الاقتصادي في العهد الحديث كفل عدداً من غير
القادرين على الكسب أقل مما كان يكفله منذ قرن مضى وبذلك استطاع أن يحقق
وفراً كبيراً ؛ كما أن القوة العاملة أصبحت مؤلفة من أشخاص أكبر سناً فهم أعظم
مهارة وخبرة وإن كانوا أقل سرعة ونشاطاً . وهنا يمكن التساؤل عما إذا كان هذا
التطور كسباً اقتصادياً أم لا . فالمفروض أن زيادة الخبرة والمهارة تقلل الأخطاء
ولكن هذه الميزة قد تتضاءل أمام شعور الأشخاص المسنين الذين يأنفون كل جديد
في أساليب الإنتاج ويعجزون عن متابعة السرعة المطلوبة للعمل بطريقة سير التجميع

المتحرك . ولكي تتم أكبر فائدة من جهود المسنين اشتد الحرص على استعمال الآلات الميكانيكية في أداء العمليات الثقيلة والعمليات السريعة وانحصر استخدام أولئك المسنين في وظائف الملاحظين وفي الصناعات الدقيقة ، وأما الشبان فيزاولون الأعمال اليدوية . وتفضل بعض الشركات استخدام النساء اللاتي في سن الزواج لأداء هذه الأعمال لاعتقادها بأنهن سوف يعتزلن العمل قبل أن يصيبهن الكلال .

ولزيادة متوسط العمر بين السكان ناحية تتصل بالادخار والاستثمار . فالمشاهد أن صغار السن من العمال هم الذين يحققون النصيب الأكبر من الأموال المدخرة ، فكل نقص في عددهم ربما يؤدي إلى نقص في الادخار ، أما المسنون فيتطلبون مزيداً من السلع الاستهلاكية ومن ثم فإن زيادة عددهم ترفع نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية .

وهكذا أفضت تغيرات عناصر السكان إلى تعديل وظيفة الأسرة كعامل اقتصادي ، فقد نقص متوسط عدد أفراد الأسرة من ٥٥ في سنة ١٨٥٠ إلى ٣٧٧ سنة ١٩٥٠ ، أضف إلى ذلك أنها أصبحت أقل ثباتاً عما كانت عليه فيما مضى فارتفع معدل الطلاق من ٩ في العشرة آلاف في سنة ١٨٦٧ إلى ١٣ في الألف في سنة ١٩٣٢ ثم إلى ٣٥ في الألف في سنة ١٩٤٥ ، بيد أن الأسرة النموذجية الحديثة لا تساهم في عمل اقتصادي واحد كما كانت تصنع في عهد أمريكا الريفية ، وليس لديها إلا القليل لمواجهة النكبات أو كفالة المسنين عاجزين عن الكسب ، وأصبح الآباء من ذوى الصناعات لا يميلون إلى تعليم أبنائهم حرفهم .

٣ — القوة العاملة :

حدثت تطورات خطيرة في القوة العاملة نتيجة لزيادة عدد السكان واختلاف عناصر المجتمع فأصبحت القوة العاملة أكثر مرونة ، كما اتسع نطاق استخدام النساء فأتاح إيجاد احتياطي عظيم من أنصاف المتعطلين ، ينضمون إلى القوة العاملة أو ينفصلون عنها حسب الظروف . ومع أن النسبة المثوية لاستخدام النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن ١٥ عاما ارتفعت من ١٦ ٪ من القوة العاملة في سنة ١٨٩٦

إلى ٢٩٦ ٪ في سنة ١٩٤٩ فإن نسبتهم إلى مجموع السكان لم ترتفع لوجود نوعين آخرين من السكان غير العاملين هما طوائف الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من طلبة المدارس وطوائف المتقاعدين الذين جاوزوا الستين عاما .

ويمكننا الوقوف على مدى المرونة التي اكتسبتها القوة العاملة من هذه السبيل بالاطلاع على الإحصاءات التي جمعت خلال الحرب العالمية الثانية وهي التي تبين أنه في سنة ١٩٤٠ بلغت نسبة العمال وأفراد القوات المسلحة ٥٢٦ ٪ من مجموع السكان ممن جاوزوا الرابعة عشرة . أما في سنة ١٩٤٤ فكانت النسبة ٦٣ ٪ (انظر الجدول رقم ٢٤) .

كان من أهم التغييرات الهامة في القوة العاملة أيضاً — وقد سبق ذكرها في الفصل الأول — التعديل في توزيع المهن . فقد حدث هبوط ملموس في النسبة المئوية للمشتغلين بالزراعة إلى جانب زيادة كبيرة في نسبة المشتغلين بالصناعة وارتفاع قليل في نسبة القائمين بالخدمات لاسيما في الوظائف الحكومية . إنما كان هذا تحولا نحو العمل المجزى مما أدى إلى مضاعفة الكفاية العالمية ، فارتفع متوسط دخل الفرد في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٥٠ إلى خمسة أمثاله وكان في سنة ١٩٥٠ ثلاثة أمثال نظيره في فرنسا .

واقترن ارتفاع متوسط الدخل بتحسّن أحوال العمال ، ويبين الجدول رقم ٢٥ أن عدد ساعات العمل في غير الزراعة هبط من ٦٦ ساعة في الأسبوع في سنة ١٨٦٠ إلى ٤٣ ساعة في سنة ١٩٤٥ بينما ارتفع الرقم القياسي للأجور من ٥٣ إلى ٣٥٠ على الرغم من انخفاض الأسعار ما بين سنتي ١٨٦٥ و ١٩٤٥ . فتكون الأجور الحقيقية — أي ما يستطيع العامل شراؤه فعلا بالنقود التي يحصل عليها من أجره قد زادت زيادة كبيرة بلغت ٤٢ ٪ في الفترة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٤ .

والدراسة المقارنة للأجور الحقيقية في سنة ١٩٤٠ في عدد من المدن الكبرى ، دلت على أن أجر العامل في مدينة فيلادلفيا جاوز أجر نظيره في لندن مرة ونصف وأنه كان ضعفي أجر العامل في باريس ، وإذن لم يعاني الفقراء العوز والفاقة كما توقع كارل ماركس . بل المؤكد أنهم أثروا وحصلوا على طعام كاف ، وعلى خدمات صحية

أفضل ، وبصفة عامة على مزيد من متع الحياة التى أتاحت لهم الفراغ اللازم لبلوغ مستوى أرقى .

ولقد كانت البطالة أكبر مخاطر العمل عندما كانت السكينة الغالبة من العمال تعتمد على الأجور للحصول على حاجتها من الغذاء والكساء والمسكن ، وربما انبعثت البطالة من تغيير الأساليب الفنية للإنتاج كالذى حدث للحداد صاين حدود الفرس ، فقد كسدت صناعته عندما حلت السيارات الخاصة وسيارات النقل والجرارات محل الخيل ، أو الحياط الذى زاحمته مصانع الملابس الجاهزة . وفى أحوال أخرى كان العمال يتعطلون بسبب عطل الآلات الميكانيكية أو تعثر الاتفاقات الخاصة بتوريد الأجزاء اللازمة لصناعة تنتج سلعة معينة كالسيارة التى تلزم لصنعها أجزاء متعددة ، هذا كله إلى جانب أسوأ حالات البطالة ، وهى التى تنتج عن الضائقة التجارية .

ولم يتأثر العمال الأمريكيون كثيراً بالبطالة النبعثة من أسباب فنية لأنهم لجأوا إلى البحث عن عمل فى غير موطنهم الأصلى . فرحل الشبان الذين ضاقت بهم سبل العيش فى الولايات الشرقية إلى الولايات الغربية . ورحل شبان الجنوب إلى الشمال ، كما أن كثيراً من سكان الريف هجروه إلى المدن الكبرى . وتدل الإحصاءات منذ سنة ١٨٧٠ على أن حوالى ربع مجموع السكان المولودين بالبلاد عاشوا فى ولايات غير الولايات التى ولدوا فيها (انظر الجدول رقم ٢٦) .

ثم إن السكك الحديدية ومن بعدها السيارات الخاصة وسيارات النقل ، يسرت سبل انتقال القوة العاملة من مواطنها . وفى سنة ١٩٠٠ عندما كانت السكك الحديدية أهم وسائل الانتقال سجلت إحصاءاتها أن عدد المسافرين مضروباً فى طول المسافات بلغ ١٦ بليون ولكن فى سنة ١٩٤٠ وصل الرقم الشامل لجميع وسائل الانتقال ٥١٧٥ بليون

ولقد بلغت نفقات السفر فى سنة ١٩٤٠ رقماً يعادل خمس مجموع الأموال المستثمرة فى البلاد ، أو عشر نفقات المستهلكين .

ومع أن الراجع أن الحوافز الرئيسية فى حركة السكان إنما تنبعث من العوامل

الاقتصادية ، إلا أن هناك عوامل أخرى متصلة بها . فالمشاهد أن المهاجرة في أوقات الأزمات أقل منها في أوقات الرخاء مما يدل على أن جاذبية الوطن الجديد أقوى أثرًا في بعث المهاجرة من سوء الحال في الموطن القديم .

ولقد استمر المهاجرون زمنًا طويلاً يفضلون الانتقال مسافات قصيرة بدلًا من النزوح إلى الأماكن البعيدة ، لاسيما قبل ظهور السيارة ، وربما كان ذلك راجعاً إلى تخيلهم أن المرعى المجاور لهم أخصب من المرعى البعيد ، وكذلك كانوا يفضلون الشخوص إلى الأقاليم المائلة لأقاليهم لاعتقادهم بأنها أحرى بأن يجحدوا فيها العمل الذي يحسنونه والظروف المألوفة لديهم . ولذا كان المهاجرون من فلاحي نيو انجلند غالباً ما يرحلون إلى سلسلة الولايات الممتدة من أوهايو إلى واشنطن . كما كان أهل الولايات الجنوبية يرحلون إلى الولايات الجنوبية الغربية ، أما النازحون من الجنوب إلى الشمال أو من الشمال إلى الجنوب فكانوا يستقرون عادة في الولايات المتاخمة للحدود .

أضف إلى ذلك أن الوافدين من الخارج كانوا يتوخون الانتقال إلى أماكن استوطنتها بنو جلدتهم ممن احتفظوا بلغتهم وعاداتهم . ولهذا نجد إلى الآن جماعات من المهاجرين من أصل واحد كإيطاليا أو بولنده استوطنت أماكن نائية . وكان السبب في ذلك استيطان واحد أو اثنين من المغامرين المتصفين بصفات الزعامة فتبعهما غيرهما ؛ وذلك أيضاً يفسر سبب إقبال الاسكنديناويين على ولاية منيسوتا وإقبال الألمان على مدينة ميلووكي ومدينة سانت لويس والهولنديين على المنطقة التي أطلق عليها اسم هولنده وعلى ولاية متشيجان . فضلاً عن ذلك فإن حوادث غير عادية مثل اكتشاف الذهب في كاليفورنيا أو تكون يبداء الأعفار (Dust Bowl) في السهول الجنوبية العظمى أو نشوب الحريين العالميتين الأولى والثانية ، دفعت طوائف كبيرة إلى الرحيل والتنقل .

ققد حدث إبان الحرب العظمى ، أى منذ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ حتى مارس سنة ١٩٤٥ ، أن ٨ ٪ من مجموع السكان المدنيين والعسكريين غيروا محال إقامتهم مرة على الأقل^(١) كما ارتفع عدد السكان في ولاية كاليفورنيا خلال العقد الذى بدأ في سنة ١٨٥٠ إلى نحو أربعة أضعاف .

والاتجاه العام في المهاجرة داخل أمريكا إنما هو هجر الريف إلى المدن الكبرى وما حولها كما سبقت الإشارة . فقد كان ٨٥ ٪ من السكان في سنة ١٨٥٠ يقطنون البلاد والقرى التي لا يزيد عدد سكانها على ٢٥٠٠ نسمة فأصبحت هذه النسبة ٣٦ ٪ في سنة ١٩٥٠ ، أضف إلى ذلك أنه حتى سنة ١٩٣٠ كان معظم الهجرة إلى المدن الكبرى (كما يدل على ذلك الجدول رقم ٢٧) نظراً لسرعة نمو الأعمال المتصلة بالخدمات كالبيع بالتجزئة والبنوك والشحن والاستثمار وتأسيس المكاتب الرئيسية للشركات الكبرى . وكان هذا الإقبال على الإقامة في المدن حافزاً إلى النشاط الاقتصادي لأنه اقترن بالمزيد من التخصص في الأعمال وأفضى إلى انتشار أساليب المعيشة الحديثة والعجاب بالسلع الموجودة في المدن كما ساهم أيضاً في توحيد طراز السلع الاستهلاكية . والإقبال على المدن ذو مغزى في تهيئة الظروف المؤدية إلى بلوغ مستوى أرقى من المدنية ، لأن المدن دائماً مصدر كل تقدم في ميدان العلوم والهندسة والحفر والموسيقى والعارة والتصوير والآداب ، ويتوافر فيها أعظم نصيب من الفراغ ينتفع به في إبداع آيات الفن ومبتكرات القرائح والاستمتاع بها ، ويسهل فيها تبادل الأفكار تبادلًا جدياً ومجدياً يبعث النشاط ويشحن الأذهان ، وتقوم فيها الزعامة التي تحض الناس على تأسيس مجتمع يسوده الوثام والنظام وترشدهم إلى سبل التحرر من العوز والفاقة .

٤ - تنظيم شؤون العمال :

أدى إقبال العمال على سكنى المدن واحتشادهم في المؤسسات الكبرى إلى حركة تستهدف ضم صفوفهم لتحسين أحوالهم ، كالذي حدث لجماعات الفلاحين ورجال الدين والمعلمين . إلا أن منظمات العمال اختلفت عن غيرها لأن مطالبهم على العموم تمس مصالح غيرهم ، ولأن أمضى أسلحتهم هو الاضراب الذي ربما حجب عن الشعب السلع والخدمات الضرورية . ثم إن نضال العمال في سبيل ما يرونه عدلاً أمر محرج لهم أيضاً لأن الجنوح إلى الاضراب يقتضى التضحية بالأجور .

فلا عجب والحال هذه أن كان تنظيم العمال ميدان حرب شعواء . وفي الحق أنه

منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى لاقت منظمات العمال مقاومة عنيفة من أصحاب العمل ومعارضة من الحكومة ، وكان العمال في تلك الفترة يميلون إلى استخدام الأساليب السياسية لحل مشكلاتهم ولو بمقابلة القوة بمثلها ، متأثرين في ذلك ببعض الآراء الفلسفية كالاشتراكية أو الفوضوية ، ولم تحظ اتحادات العمال بمكانة « مرموقة » إلا في القرن العشرين عندما استقرت أحوالهم وتلاءمت مع القانون والسلام العام بعد سنة ١٩٢٠ ، ولم يلجأ العمال إلى القوة في مفاوضاتهم إلا عند وقوع ضائقة سنة ١٩٣٠ وصدر تشريعات المنهج الجديد "New Deal" . ومن حسن الحظ أن جمهرة العمال وأصحاب الأعمال استيقنت أن مصالحها مشتركة وأن من الواجب الاهتمام إلى طريقة سليمة للتعايش .

والمعروف أن اتحادات العمال الأمريكية لم تبدأ إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ذلك أنه عند نشوب الحرب الأهلية وفي غضونها بوجه خاص ، قام بعض أرباب الحرف المهرة — كصفا في الحروف في المطابع وعمال مسابك الحديد — بتأسيس اتحادات إقليمية وطالبوا بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وكان مثل هذا النشاط يعتبر في سنة ١٨٦٥ نشاطا مشروعا في غالبية الولايات ، إلا أن الاضرابات والمظاهرات واستعمال القوة استلزمت تعديل القانون وتخويل المحاكم حق إصدار قرارات أوقفت عمل الاتحادات .

ولما انتهت الحرب الأهلية سعى و . ه . سيلفيس إلى عقد مؤتمرات أهلية انتظمت فيها منظمات العمال وأصحاب الحرف وسميت هذه المؤتمرات « اتحاد العمال الأهلي » من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٧٢ وكان غرضه وضع سياسة عمالية . ولكن سرعان ما انضم إليه ترنس باودرلي زعيم هيئة « فرسان العمال » التي أنشئت في سنة ١٨٦٩ وانحلت في سنة ١٩٠٠ ، ولقد كانت جماعات العمال تطالب بطرد العمال الصينيين وتحديد ساعات العمل اليومي بثماني ساعات ولو أدى ذلك إلى استعمال العنف في المنازعات . كما أن اتحاد العمال القومي عارض في تحرير الرقيق خشية منافستهم . أما هيئة « الفرسان » فأيدت سياسة إصدار أوراق النقد « ذات الظهر الأخضر » وطالبت بتأميم السكك الحديدية وغيرها من المرافق العامة .

وقد حاولت الجماعتان ضم عمال الصناعة الواحدة من مهرة وغير مهرة في اتحاد واحد ، فأدت هذه المحاولة إلى انهيار الجماعتين لأن العمال المهرة رفضوا مساعدة غير المهرة في المطالبة بتحسين أحوالهم ، بينما كان هؤلاء أضعف من أن يقاوموا تعنت أصحاب العمل ، لسهولة الاستعاضة عنهم بغيرهم إذا ما لجأوا إلى الإضراب .

ولقد وهنت قوة جماعة « الفرسان » في أواخر القرن الماضي بسبب الخلافات الداخلية حول سياسة تنظيم الصفوف ، واستنكار الجمهور لأساليب العنف التي استخدمتها .

ولعل من أسباب انحلال جماعة « الفرسان » أيضاً منافسة الاتحاد الأمريكي العام للعمال الذي أنشئ في سنة ١٨٨٦ بزعامة صمويل جوميرس والذي استهدف منذ نشأته تنظيم العمال على أساس المهنة لا المصنع ، وكانت خطته لتحقيق ذلك هي تأسيس اتحادات عامة للمهن المختلفة وانتظام هذه الاتحادات في الاتحاد العام . ولكنه فقد الأمل في تنظيم جميع عمال الصناعة الواحدة ، فأهمل تنظيم العمال غير المهرة ، مع المطالبة بتحسين ظروف العمل في نطاق النظام الرأسمالي .

ترك الاتحاد الأمريكي العام للاتحادات الفرعية خطط الإضراب فأدى ذلك إلى ميل بعضها إلى استخدام الوسائل العنيفة لتحسين أحوالهم ، فلما اشتدت مقاومة أصحاب العمل وقعت حوادث أريقَت فيها الدماء ، ومن أشهرها إضراب هايماركت سنة ١٨٦٦ بمدينة شيكاغو حيث قتل بضعة أشخاص ، وإضراب هومستيد سنة ١٨٩٢ حيث وقعت محاولة اغتيال هنري كلاي فريك ، وإضراب بولمان سنة ١٨٩٤ حيث قامت بعض كتائب الجيش بالتدخل لكبح جماح العمال .

بيد أن آراء جوميرس المعتدلة تغلبت في النهاية وسادت على سياسة الاتحاد الأمريكي العام ، فأخذ الناس يعتقدون أن إنشاء اتحادات العمال أمر مغاير لإحداث الصخب والإضراب . غير أن العناصر المتطرفة نجحت بعد انقراض هيئة « الفرسان » (الذين كان عددهم قد بلغ ٧٥٠.٠٠٠) في إنشاء « اتحاد عمال الصناعة في العالم » ولكنه لم يدم أطول من فترة الحرب العالمية الأولى . وإذا استثنينا « اتحاد عمال الصناعة في العالم » و « رابطة عمال السكك الحديدية » — التي ظلت مستقلة —

وبعض الاتحادات الخاصة في شركات معينة ، فإننا نجد أن « الاتحاد الأمريكي العام للعمال » انفرد بالهيمنة على العمال منذ سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٥ ، فزاد عدد أعضائه زيادة عظيمة ارتفعت به من ٢٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٤ إلى ٥٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٢٠ ، كما وفق إلى النهوض بأحوال أعضائه .

وإذ قوى مركز « الاتحاد الأمريكي العام للعمال » بين منظمات العمال وصار ذا مكانة ملحوظة ، أخذت الحكومة في تعديل موقفها وأضحت أشد عطفاً على العمال ، فأُسست مصلحة شئون العمال في سنة ١٩١٣ وأنشأت بها قسماً خاصاً بالتوفيق في المنازعات العمالية . وفي سنة ١٩١٤ صدر قانون كلايتون فضيق حق المحاكم الاتحادية في إصدار قرارات حظر الاضراب فقل أمضى سلاح أشهر في وجه اتحادات العمال . كما أن « لجنة عمال الحرب » (War Labor Board) فرضت هدنة في محيط العمال استمرت طوال فترة الحرب العالمية الأولى ، وفي سنة ١٩٢٦ صدر قانون عمال السكك الحديدية فقرر حق المساومة الجماعية أي المفاوضة لعقد اتفاقات بين العمال وأصحاب العمل تسرى على جميع العمال الأعضاء في اتحاد واحد أو المشتغلين بصناعة واحدة . وكان المعتقد أن ذلك يؤدي إلى إيجاد علاقات عمالية منتظمة .

• — الحركة العمالية منذ سنة ١٩٣٠ :

كان برنامج « المنهج الجديد » (New Deal) الذي وضعه الرئيس فرانكلين د. روزفلت سنة ١٩٣٣ على اليقين نقطة تحول في تاريخ الحركة العمالية الأمريكية . ذلك لأنه في غمرة ضائقة من أسوأ ما عانته البلاد من الضائقات المالية ، وعلى الرغم من أن البطالة كانت على أشدها ، قوى مركز العمال في علاقاتهم بأصحاب العمل بفضل التشريعات التي صدرت لصالحهم وبفضل تشجيع حركة إنشاء اتحاداتهم .

وكان حجر الزاوية في التشريعات العمالية الجديدة إصدار قانون « إحياء الصناعات الأهلية » (سنة ١٩٣٣) ناصاً على ضرورة وضع لوائح لكل صناعة يشترك في وضعه العمال وأصحاب العمل على أن تحدد فيه الأجور والساعات وغير ذلك من شروط العمل . وهكذا تقررت المساومة الجماعية على نطاق لم يخطر ببال أشد

الدعاة تحمساً لهذا المبدأ^(٢) . ولكن أبلغ من ذلك كله أن شرط العقود الجماعية أفضى إلى نمو اتحادات العمال ثم إلى نظام « المصنع المغلق » الذى يحظر على صاحب العمل استخدام عامل ليس عضواً فى الاتحاد .

وما أن بدأ العمل بتلك اللوائح حتى أصدرت المحكمة العليا (سنة ١٩٣٥) قراراً بعدم دستورية قانون « إحياء الصناعات الأهلية » . ومرت فترة خيل للناس فيها أن ما أحرزه العمال من كسب سوف يضيع ، ولكن سرعان ما صدر قانون واجز الذى جعل مركز العمال أقوى وأمنع مما كان عليه من قبل ، فقد ضمن للعمال الحق فى المساومة الجماعية مع أصحاب الأعمال عن طريق الاتحادات المنتخبة انتخاباً حراً ، وحظر على أصحاب الأعمال عرقلة أى نشاط لتنظيم صفوف العمال أو للتمتع بحق المساومة ، ولكن القانون أيضاً نص على عدم شرعية عدد معين من التدابير النائية التى كان العمال يلجأون إليها ، كما نص على أن أى اتحاد يضم الغالبية من عمال أية مهنة أو أى مصنع يصبح الهيئة الوحيدة التى لها حق المساومة نيابة عن عمال تلك المهنة أو ذلك المصنع . وهكذا تقرر حق العمال فى المساومة الجماعية إلى جانب القضاء على الاتحادات الخاصة بشركات معينة ، ولو أن كثيراً من هذه الاتحادات بقى قائماً « مستقلاً » ، وصار وضع « المصنع المغلق » من الأوضاع المعترف بها قانوناً .

وقد نص قانون واجز على أمور كثيرة منها حظر عقد « الكلب الجبان » وهو العقد الذى كان يلزم العمال بعدم الانضمام إلى الاتحادات . وفى سنة ١٩٣٧ أصدرت المحكمة العليا قراراً بدستورية ذلك القانون . والجدير بالذكر أن قانون موريس — لاجوارديا الصادر فى سنة ١٩٣٢ — كان يخول للعمال حق المقاطعة أو الاضراب فى المصانع التى تستخدم منتجات مصانع أخرى أضرب عمالها ، ولقد كانت تلك الإجراءات الثانوية على الدوام سلاحاً خطيراً لدى العمال . أضف إلى ذلك أن « قانون المستوى العادل للعمال » Fair Labor Standards « وقد صدر فى سنة ١٩٣٨ ، وضع حداً أدنى للأجور إلى جانب تقرير أجر إضافى يعادل الأجر العادى مرة ونصف عن ساعات العمل التى تتجاوز ٤٠ ساعة أسبوعياً .

وفي سنة ١٩٤١ أصدرت المحكمة العليا حكماً قضى باستثناء اتحادات العمال من التشريعات الخاصة بمقاومة الاحتكار لأن هذه الاتحادات لا تعرقل نشاط التبادل التجاري بين الولايات . وقد أصدرت غالبية الولايات قوانين مشابهة لقانون واجنر لتنظيم شئون العمال في نطاق الصناعات التي لا يتصل نشاطها بالتبادل بين الولايات . أما الإشراف على تنفيذ أحكام قانون واجنر فقد عهد به إلى لجنة أنشئت حديثاً تحت اسم « اللجنة الأهلية لشئون العمال » على نمط الهيئة التي كانت تشرف على تنفيذ اللوائح الصناعية التي استحدثها قانون « إحياء الصناعات الأهلية » ، فأصبحت اللجنة الجديدة أداة تنفيذية في المنازعات وإصدار القرارات ، وإذا أهملت قراراتها كان لها أن تلجأ إلى المحاكم الاتحادية ، فإذا ما أيدتها هذه صار كل ممتنع عن التنفيذ معرضاً للمحاكمة بتهمة إهانة المحكمة .

وفي الوقت الذي أحرز العمال فيه هذه المزايا طرأ تغير جوهري على قواعد تنظيم الاتحادات . فثمد سنوات طالب بعض الناس بأن يكون تنظيم الاتحادات مؤسساً على العمل في الصناعة وليس على الاشتراك في الحرفة ، وبذلك ينتظم جميع العمال من فنيين وغير فنيين في اتحادات قوية .

وقد كانت ازدهرت اتحادات صناعية تحت لواء الاتحاد العام وتضاعف نفوذ زعمائها ، إلى أن جاءت سنة ١٩٣٥ فقام نفر من رجالها ، تحت زعامة جون ل . لويس ، مطالبين أثناء انعقاد المؤتمر السنوي ، بتعميم الاتحادات الصناعية ، فلما فشلوا في مطلبهم انفصلوا عن الاتحاد العام وكونوا « مؤتمر المنظمات الصناعية » .

انزع مؤتمر المنظمات الصناعية حوالى المليون من أعضاء الاتحاد العام ، ثم أخذ عدد أعضائه الجدد يتكاثر بنسب ملحوظة وقام في سرعة بتنظيم ما لم يكن قد سبق تنظيمه من الصناعات ، كصناعة السيارات وصناعة الصلب وصناعة المطاط ، كما نجح في منافسة الاتحاد العام في انتخابات المحكمين الممثلين للعمال في مفاوضات العقود الجماعية في عدد كبير من الصناعات غير التي ذكرت ، وعندما قرر المؤتمر أن يكون هيئة دائمة في سنة ١٩٣٨ كان عدد أعضائه ٥٠٠.٠٠٠ ر ٤٠٠.٠٠٠ عضو ، ثم ارتفع إلى نحو ٦٠٠.٠٠٠ ر ١٩٤٧ على الرغم من انفصال لويس وحزبه المسمى

« عمال المناجم المتحدون » في سنة ١٩٤٢ ، وعودة فريق « عمال ملابس السيدات الدوليين » إلى الاتحاد العام ، وفصل عدد من الاتحادات ذات النزعة الشيوعية .

استمر المؤتمر دائماً على المساهمة الفعلية في المسائل السياسية عن طريق لجنته المسماة « لجنة التدابير السياسية » المشكلة في سنة ١٩٤٣ ، إلا أنه ما لبث أن هجر النشاط السياسي ونهج خطة الاتحاد العام التقليدية في المحافظة على التوازن السياسي (أى أن يكون له نفوذ سياسي دون المساهمة الفعلية في السياسة) . ومع ذلك فقد استمرت الخصومات المريرة بين مؤتمر المنظمات الصناعية والاتحاد العام للعمال ، إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية وظهور نشاط مضاد للعمال خفف حدة الخصومة بينهما . فمثلاً كانا فيما مضى يختلفان في سياسة الانضمام إلى المنظمات الدولية ، فانضم المؤتمر إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الذى كانت تشترك فيه النقابات الروسية ، وبقي الاتحاد العام منضماً إلى « الاتحاد العالمى لنقابات العمال » ، فلما جاءت سنة ١٩٤٩ انضم المؤتمر والاتحاد العام إلى « الرابطة الدولية لنقابات العمال الحرة » وفي سنة ١٩٥١ اشتركا في تأسيس « لجنة السياسة العالمية المتحدة » لوضع خطط العمل المشترك .

ولقد ساد السلام محيط العمال طوال سنوات الحرب العالمية الثانية ، فقد آلى العمال على أنفسهم نبذ الاضراب ، كما صدر في سنة ١٩٤٢ قانون تثبيت الأجور ، وبذلت اللجنة الأهلية لشئون العمال جهداً لإقرار السلم الصناعى . بيد أن انتهاء الحرب آذن ببدء سلسلة من الاضرابات (انظر الجدول رقم ٢٨) لاسيما بين عمال السكك الحديدية وعمال المناجم مما اقتضى إصدار طائفة من التشريعات للحد من فوضى إعلان الاضراب ولتجريد الاتحادات من بعض الامتيازات التى فازت بها مؤخراً ، وبلغت تلك الحركة التى بدأت بسلسلة من التشريعات الخاصة ببعض الولايات ذروتها في سنة ١٩٤٧ بإصدار « قانون علاقات العمال بأصحاب الأعمال » ، وهو المعروف بقانون « تاف — هارتلى » .

قضى القانون الجديد بأن طرفى العقود الجماعية ملزمان بإعلان رغبتهما في تعديل شروط الاتفاق قبل إعلان الاضراب أو وقف العمل بستين يوماً ، إلا إذا كانت

الصناعة متصلة بالصحة العامة أو بأمن الدولة فتمتد هذه المدة إلى تسعين يوماً ، فتكون هناك فسحة من الوقت « للتخفيف من حدة النزاع » وللمفاوضة والوساطة وتنبيه الرأي العام إلى أوجه النزاع القائم . وواجب على العمال عند نهاية تلك المهلة أن يدلوا بأرائهم قبل الاضراب ، وعلى رئيس الجمهورية إذا كان توقف صناعة ما يعرض الدولة للخطر أن يتقدم للبرلمان (الكونجرس) بما يرى اتخاذه من التدابير ، ولقد حرم القانون فضلاً عن ذلك تنفيذ نظام « المصنع المغلق » وحظر على اتحادات العمال دفع التبرعات للأحزاب السياسية ، كما حظر الاضراب والمقاطعة الطائفية ، ومنع الاتحادات من اتباع « أساليب الإغراء » مع العمال كما حرم منع أصحاب العمل من استقطاع اشتراكات الاتحادات من الأجور على غير رغبة العمال ، ولكنه أجاز رفع الدعوى المدنية على الاتحادات بالتعويض في حالة ارتكاب العمال أعمالاً غير قانونية . وأخيراً قضى بتوسيع اختصاص اللجنة الأهلية لشئون العمال وأُسند إليها مهمة تنفيذ التشريعات الجديدة ، ونص على أن كل اتحاد يتمتع أعضاء لجنته الإدارية عن توقيع قَسَمٍ مكتوب بأنهم ليسوا شيوعيين ، لا يحق له أن ينتفع بخدمات تلك اللجنة .

كان قانون تافت — هارتلى بمثابة جرعة دواء مر تجرعها العمال ، ولكن موقفهم لم يتغير بالقدر الذي كان منتظراً ، وبقيت اتحادات العمال على قوتها ونفوذها . وفي سنة ١٩٤٩ بلغ عدد أعضاء الاتحاد العام للعمال ٧٢٤١٠٠٠ وعدد أعضاء مؤتمر المنظمات الصناعية (كما سبق ذكره) ٦٠٠٠٠٠٠ ، إلى جانب مليونين منضمين إلى الاتحادات المستقلة . وفي الحق أن قوة الاتحادات كانت بحيث تستطيع الحصول لأعضائها على شروط طيبة ، على الرغم من أن عضويتها لم تتجاوز ٣٥ ٪ من جملة العمال غير الزراعيين . وكانت النظم الخاصة بمعاملة العمال ذات أثر بليغ في تكييف ظروف العمل بعامة المصانع غير التابعة للاتحادات ، إلا أن أصحاب العمل كثيراً ما ضاقوا ذرعا بالاتحادات مع اعتراف فريق كبير منهم بأنها يسرت اتساق علاقاتهم بالعمال فأحلت نظام التعاقد محل الاضطراب الذي كان سائداً في أواخر القرن التاسع عشر . وكثيراً ما تنهم الاتحادات العالية باتباع سياسة مقيدة لإنتاج السلع نظراً لمغالاتها

في المطالبة برفع الأجور وخفض ساعات العمل وتحديد معدل إنتاج العامل الواحد . ومع وجود ما يبرر جانباً من هذه التهمة إلا أن الاتحادات ، من جهة أخرى ، ساهمت في النمو الاقتصادي ، ذلك لأن مطالبتها برفع الأجور ساعدت على فتح أسواق ضخمة للسلع الاستهلاكية ، فهيات بذلك لأصحاب رؤوس الأموال الحافز القوي إلى تجميع مدخراتهم في صناعة السلع الإنتاجية بدلا من إنفاقها على السلع الاستهلاكية التي لا تدعم النشاط الاقتصادي ولا ترفع مستوى المدينة ، ومطالبتها بخفض ساعات العمل هيات للإداريين الحافز إلى إحكام نظام الإنتاج ليكون أجدي ، كما هيات للطبقة العاملة الفراغ الذي أتاح لها الاستمتاع بحياة أرغد والارتفاع بثمرات المدينة .

ومهما تكن نظرتنا إلى اتحادات العمال ، فإن القوة العاملة كانت ذات أثر حسن في التقدم الاقتصادي ، فإن قابليتها للحركة والانتقال ونسب الأعمار بين أفرادها وإقبالها على العمل وكفاية عددها كانت في مقدمة العوامل المؤدية إلى الرخاء الاقتصادي في أمريكا . ولا شك في أنه من مشاكل المستقبل الرئيسية التي تتصل بالعمال والسكان والتي قد تضعف الأساس الاقتصادي للمدينة الأمريكية : (أولا) نمو شعور العداء نحو الكفاية الإنتاجية . (ثانياً) الرضى بمستوى معيشة منخفضة تكفله الإعانات الحكومية أو الضمان الاجتماعي . (ثالثاً) تكاثر السكان بمعدل يزيد على معدل زيادة الإنتاج الفردي . بيد أن هذه ليست خواطر تعتلج في النفوس ، أنها تنطوي دائماً على مخاطر .

الفصل الثامن

تنظيم الأعمال والثورة الإصلاحية في الإدارة

وتركيز الثروة

١ - تنظيم المشروعات وإدارتها :

إن جميع المزايا التي اختص بها الاقتصاد الأمريكي من وفرة الموارد الطبيعية والقوة العاملة المنتجة والقدرة العظيمة على تكوين رؤوس الأموال ، لا ينبغي أن ننسئنا أن زعماء الاقتصاد كانوا من ذوى الكفاية الممتازة . ولسنا زعمى من ذكر هذه العبارة إلى محض الإشارة بتفوق الأمريكيين الفطرى ، ولا إلى تأييد النظرية القائلة بأن « التاريخ من صنع عظماء الرجال » الذين ترجع إليهم التطورات الهامة . إلا أن الحقيقة التي لا تجحد أنه لولا قيام هذه النخبة الممتازة من الرجال على رأس الاقتصاد الأمريكى لكان التقدم الاقتصادى أبطأ .

ويحسن بنا أن نذكر ما كان يدفع رجال الأعمال الأمريكيين نحو النجاح من حوافز قوية أساسها التنافس بين المهاجرين إلى العالم الجديد على تحسين أحوالهم المادية مما ضاعف رغبتهم فى النجاح الاقتصادى . يضاف إلى ذلك انعدام الجود فى النظام الاجتماعى على عكس الحال فى أوروبا ، ثم ضعف تقاليد الطبقات والعصبيات العائلية والحواجز التشريعية المقامة لتعزيز سلطان بعض الأسر العريقة . كل ذلك حال دون سيطرة أشخاص فاترى المهمة غير أكفاء على إدارة الأعمال والمشروعات على الرغم من وجود ما يبرر القول بأن أفرادا متممين إلى الأسر الموسرة شغلوا مراكز رئيسية كثيرة (أنظر الجدول رقم ٢٩) . فاحتدام الصراع الاجتماعى والاقتصادى فى أمريكا أتاح للأشخاص المنتمين إلى أصول أكثر تواضعاً أن يصلوا إلى أسمى المراكز فى

دوائر الأعمال . ولا أدل على صحة هذا الاستنتاج من أن نذكر كرينجى و وولورث وروكفلر وفورد وأديسون من القدماء ومن بين المعاصرين رالف ج . كوردنير مدير شركة جنرال الكتريك وتوماس وطمسون مدير الشركة الدولية للآلات المالية وبول هوفمان المدير السابق لشركة ستوديكور ويوجين جريس مدير شركة بلهم للصلب .

ومهما كانت نشأة الموقنين من زعماء أمريكا الاقتصاديين فقد امتازوا جميعاً إلى جانب الهمم الوثابة ، بصفة عظيمة أخرى ، هى القدرة على حسن تنظيم مشروعاتهم ، فاستنبطوا طرائق جديدة للإنتاج ، كسير التجميع الذى هو أعجب طرائق الصناعة ، وابتدعوا أحدث الأساليب فى تنظيم الأعمال مثل الشركات المساهمة التى تعد بحق أبلغ تلك الأساليب أثراً . وكانت لهم قدرة على الاستفادة من جهود أناس كثيرين ومن رؤوس أموالهم ، فاستغلوها فى الانتفاع بالموارد الطبيعية ، سعياً وراء زيادة الإنتاج ، فكان نبوغ هؤلاء الزعماء مؤسساً على قدرتهم على تعبئة جهود غيرهم .

وتنطوى دائماً خطة الإنتاج على خطر تركيز السلطة بحيث تؤدي إلى تضيق نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للفقراء ، أو إلى حجب الانتاج المتزايد عن جمهرة الأمة أو إغراء أصحاب الثروة على التبذير فى الملاحى الليلية وأندية السباق واقتناء السيارات الفخمة . ومع أن هذه المخاوف لم تكن كلها محض أوهام إلا أنها لم تلق عبثاً باهظاً على كاهل المجتمع . فأمام الأكفاء من الشبان الفقراء فرصة تحصيل العلم دون نفقات كبيرة والحصول على عمل يدر عليهم أجراً لا بأس به . أضف إلى ذلك أن نسبة توزيع الدخل القومى (بعد أن بلغ درجة غير مرغوب فيها من التركيز) أصبحت فى السنوات الأخيرة أقرب إلى المساواة بحيث يصح القول بأن هناك مساواة فى الإفادة من الخيرات الاقتصادية .

وقد أظهر أصحاب الثروات الكبيرة عند التصرف فيها ميلاً إلى تشجيع التعليم والفنون . والجدير بالذكر على سبيل المثال أن أغنى المباني المشيدة ليست قصوراً خاصة مثل قصر فرساي فى فرنسا أو حصن وندسور فى إنجلترا أو الكرينال فى روما بل

هى عمارات للمكاتب أو للمصانع أو دور العلم . ولقد أقامت الأغلبية العظمى من الأسر الأمريكية الثرية الصروح الباذخة لينتفع بها غيرهم كمتاحف للفنون ودور للجامعات والمدارس ولم يبنوا لأنفسهم ما يشابهها .

ولا ينزع الأمريكيون إلى إبداع نصيب كبير من مدخراتهم فى مقابر الموتى كما صنع المصريون من بناء الأهرام ، ولا إلى تبديدها على الملهيات والشهوات كما صنع الرومان أيام إمبراطوريتهم ، بل إن الأكرثية منهم ، باستثناء بعض الحالات ، كانت على الدوام تميل إلى استغلال الجانب الأكبر من نفوذها و ثرائها فى النهوض بالمدنية كما يفهمها أبناء الحضارة الغربية .

٢ — تطور تنظيم الأعمال — ظهور الشركات :

وقع الزعماء الاقتصاديون الأمريكيون منذ بدء بحثهم عن طرق تنمية الإنتاج ، تحت تأثير عامل معوق هو اتباع الأسلوب التقليدى فى تنظيم الأعمال يجعلها ملكا لأفراد أو لفئة من الشركات . وكثيراً ما تعذر على المالك أو الشركاء تدير رأس المال الذى يكفل تمام الانتفاع بالأساليب الفنية والموارد الموجودة ، أو توزيع المخاطر ، أو تمكين المستثمر الصغير من مواجهة مشاكل الإدارة ، ولا سيما عند وفاة المالك أو انسحاب أحد الشركاء .

وإن رغبة التغلب على تلك العيوب التى كثيراً ما سببت ارتباطاً للمؤسسات الاقتصادية القائمة دفعت أصحابها إلى تنمية الشركة المساهمة وتوسيع دائرة استخدامها ، فأصبح من الميسور تقسيم ملكية المشروع أو المصنع إلى عدد من الأسهم أو الحصص تباع لأناس عديدين ، وبذلك يمكن تدير مبالغ طائلة من رؤوس الأموال . وأصبح فى مقدور حملة الأسهم أو الحصص أن يتخلصوا من متاعب الإدارة الفعلية بأن يستأجروا مديرين محترفين . كما أصبح فى مقدور المثمر توزيع مخاطر التشعير عن طريق المساهمة فى عدد من الشركات . ثم أن الديون والالتزامات الناتجة من أى مشروع أصبحت قاصرة بحكم القانون على حصة المساهم ، فلا يجوز لمن تستحق لهم تلك الديون أن يطالبوه بشئ غير حصته المدفوعة ولا يمكنهم الرجوع على أمواله

الأخرى . ومن مزايا هذا النظام أيضاً أن مالك بعض الحصص يستطيع أن يبيع جانباً منها لمواجهة حاجة ملحة دون أن يضطر إلى بيعها كلها . أضف إلى ذلك أنه نظام ضمن البقاء للمشروعات . ذلك لأن الشركة المساهمة لا تنفى كما ينفي الأشخاص إلا إذا تقرر تصفيتها .

ولم تكن الشركة المساهمة في أواسط القرن التاسع عشر بالشيء المستحدث في أمريكا ، إذ كانت « الشركات صاحبة الامتياز » منذ عهد الاستعمار تشابه الشركات المساهمة ، كما أن عدداً من الشركات المساهمة أنشئ بعد ذلك العهد لتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة مثل شركات شق الطرق التي تحصل رسوماً على استعمالها ، ومثل البنوك وشركات التأمين والجمعيات الخيرية . وهكذا برزت لرجال الأعمال في صدر القرن التاسع عشر مزايا الشركات المساهمة ، ومن ثم صدرت القوانين لتيسير تأسيسها وتنظيم نشاطها وحمايتها من تعسف الولايات المختلفة .

فمثلاً ، كانت الشركات المساهمة في أوائل عهد الحكومة الجمهورية ، لا تنشأ إلا بمقتضى امتياز يصدر به قانون خاص من البرلمان (الكونجرس) أو من الهيئات التشريعية الخاصة بالولايات ، ومعنى ذلك أن إنشاء شركة مساهمة كان من الأمور التي قد يطول بها الزمن وتعرضها العقبات وتستنزف كثيراً من النفقات وتستلزم كثيراً من الاتصالات بأعضاء الهيئات التشريعية .

إلا أنه في سنة ١٨١١ أصدرت ولاية نيويورك تشريعاً أجاز تأسيس الشركات المساهمة للقيام بأي مشروع متى استوفت شرائط معينة ، ثم حذت حذوها ولايات أخرى فأصدرت إلى ما قبل الحرب الأهلية قوانين مشابهة . وفي سنة ١٨١٩ قررت المحكمة العليا عند نظر قضية كلية دارموث : أن الامتياز الممنوح من إحدى الولايات لشركة من الشركات إنما هو تعاقد كامل ، وأن جميع الحقوق والمزايا والحصانات الواردة في مثل ذلك الامتياز لا يجوز سحبها ولا تقييدها بإجراء تنفرد به حكومة الولاية .

ومع ما كان لهذا القرار من أثر في تعميم نظام الشركات المساهمة فقد كانت له بعض نتائج ضارة ، فلو أن إحدى الشركات حصلت مثلاً على امتياز بمد خط لهربات

التزولي فإنها كانت تستطيع الاستمرار في تسيير عرباتها مع ما تسببه للجمهور من متاعب كان من الممكن تجنبها بتسيير سيارات الأوتوبيس . وانتهى الأمر إلى النص في عقود امتياز الشركات المساهمة وغيرها على احتفاظ الولايات بحق تعديل العقد . ولقد زاد عدد الشركات المساهمة زيادة سريعة بفضل صدور القوانين التي تحمي الشركات المساهمة العامة ، وبفضل ما أدخل من التيسير على إجراءات الحصول على الامتيازات بتأسيسها حتى بلغ عدد ما أسس منها بين سنة ١٨٠٠ و ١٨٢٣ ، ٧٥٥ شركة ، وكان مجموع رؤوس أموالها المدفوعة ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في وقت كان الدخل القومي مقدراً بمبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

ورغمًا من هذا التوسع فإن الشركة المساهمة لم تبلغ مكائنها الحقيقية ولم تهتد إلى نظام الحصص الممتازة إلا بعد تنفيذ مشروعات السكك الحديدية عندما اشتدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الطائلة التي كانت لا تحصل على أرباح إلا بعد فترة قد تطول ، فكانت الشركة المساهمة أفضل طريقة تتبع . يضاف إلى ذلك أن نفقات إنشاء الخطوط الحديدية كثيراً ما كانت تفوق التقديرات الأولية وعندئذ كان من الواجب الحصول على مبالغ إضافية ، ولهذا استنبطت قاعدة « الحصص الممتازة » لاجتذاب أموال جديدة على أساس تفضيلها عند توزيع الأرباح ، فتكون لها الأسبقية على أنصبة أرباح الحصص العادية .

وتدرج الأمر إلى أن صارت الشركات المساهمة ذات شأن كبير في دوائر الأعمال ، فوضعت الأسس لتنظيم استثمار الأموال في تلك الشركات . وكانت سوق الأوراق المالية في نيويورك قد أنشئت في سنة ١٧٩٢ بجمعية اختيارية للتعامل في سندات الحكومة الاتحادية والولايات والمقاطعات والبلديات ، فصارت أهم سوق في جميع المدن العظمى للتعامل في الأسهم والسندات واتخذتها محال السماسرة وبيوت الاستثمار وأقسام توظيف الأموال بالبنوك وشركات التأمين سيلا إلى جمع مدخرات الأفراد في جميع أنحاء البلاد لتمويل الشركات المساهمة ، حتى بلغت أنواع الأسهم المسجلة في سنة ١٨٧٩ في سوق الأوراق المالية في نيويورك ١٧٤ نوعاً وبلغت قيمة التعامل فيها ٧٧٢ مليون دولار ، وحينما أشرف عهد إنشاء السكك الحديدية على الانتهاء

في سنة ١٩٠٥ كان هناك ٣٧٤ نوعاً من الأسهم والسندات المقيدة (بالبورصة) وقيمة ما يبيع منها ٢٦٠ مليون دولار ، أما في سنة ١٩٤٦ فقد بلغت قيمة الأوراق المالية المقيدة ٢٢٠ مليون دولار وفي سنة ١٩٤٩ بلغ ما يبيع منها في بورصة نيويورك ٩ بليون دولار .

وفي سنة ١٩٣٣ كان ٣٧٪ من مجموع الأعمال المالية والتجارية الأمريكية تقوم بها ٥٤٠.٨٠ شركة مساهمة في جميع أرجاء البلاد . وكانت الشركة المساهمة حينئذ قد ولجت جميع أبواب النشاط بعامة والتعدين والصناعة والنقل بخاصة ، ولكنها كانت لا تكاد تذكر في الزراعة (أنظر الجدول رقم ٣٠) . وفي نفس السنة أيضاً كانت الشركات المساهمة تزاوّل الأعمال الصغيرة فكان ٩٥٪ من عدد الشركات المساهمة يمثل ١٤٪ من جملة موجودات الشركات المساهمة كافة . ومرد ذلك إلى أن كثيراً من الأسر حولت « المشروعات العائلية » إلى شركات مساهمة بقصد تيسير قسمة الموارث أو التخلص من الديون عند الإفلاس . وأخيراً فإن قوانين الشركات المساهمة في الولايات المختلفة أصبحت متماثلة على وجه التقريب ، ولذلك صار التوزيع الجغرافي للمراكز المختارة للشركات المساهمة أقرب إلى الاتساق مما كان عليه في سنة ١٩٢٠ عندما كان ٩٥٪ من مجموع الشركات المساهمة قائماً على امتيازات صادرة من ولاية نيويورك وديلاوير وفرجينيا الغربية وحدها نظراً لأن قوانين تلك الولايات كانت أيسر من غيرها .

٣ — ظهور الإحتكارات :

ينطوى نظام الشركات المساهمة على مزايا عديدة لرجال الأعمال ولكن اكتشفته مأخذ مشينة كثيرة ، مثال ذلك أنه يسر إجراء « رى الأسهم » (وهو تعبير مستعار من حيلة قديمة كان يلجأ إليها تجار الماشية لزيادة وزن ماشيتهم وذلك بأن يسقوها ماء حتى تمتلئ بطونها قبل بيعها) ؛ وطريقة ذلك أن يطرح حصص جديدة للبيع ، لا بقصد الحصول على المال للنهوض بالمشروع ، بل لدفع المزيد من المكافآت والمرتبات لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم من المهيمنين على إدارة الشركة . وكذلك يسرت

الشركات المساهمة سبيل المضاربات حتى أن أثمان الأسهم في بعض الأحيان كانت ترتفع نتيجة تقارير مصطنعة تبالغ في تقدير الأرباح التي تحققت أو المنتظرة ، ثم أن الشركات المساهمة سهلت احتكار الأسهم (الكورنر) على نمط احتكار السلع الذي سبقت الإشارة إليه .

والأمثلة على هذه المآخذ لا تكاد تحصر ومنها ما كان صارخا كقيام رجلين من أشهر المغامرين في تاريخ إنشاء السكك الحديدية ، هما جاي جولد ، وقد بدأ كاتباً في أحد المتاجر الريفية ، وجيم فيسك وكان بائعاً متجولاً في ولاية فيرمونت ، بإصدار أسهم مصطنعة قيمتها ٧١ مليون دولار في شركة سكك حديد باري التي كان مقدراً لها قرابة ١٧ مليون دولار . وفي سنة ١٨٦٨ طرح هذان الأثنيان في السوق من أسهم شركة اري ما قيمته ١٠ مليون دولار وكانا يرميان بذلك إلى تدهور الأسعار فيمكنها عندئذ شراء جميع الأسهم بثمان زهيد ليحتكراها ويرفعا أثمانها نتيجة التقارير الزائفة ، ثم يبيعانها بربح وفير .

ولعل أسوأ ما جرّه نظام الشركات المساهمة هو الاحتكارات في مشروعات السكك الحديدية إذ اشتد تيار اندماج الشركات بعضها إلى بعض من سنة ١٨٨٠ إلى ١٩٠٠ فهبط عددها من ١٥٠٠ شركة إلى ٨٠ شركة منها ٤٠ كانت تمتلك نصف الخطوط الممتدة بالفعل . وإلى جانب ذلك تأسست اتحادات رأس المال (Pools) والادارات المشتركة التي تهيمن على عدة شركات — وشركات حيازة الأسهم (Holding Companies) للقضاء على المنافسة بين الشركات أو لحصرها في أضيق الحدود .

كان أول اتحاد هام لرأس المال ذلك الذي تم في سنة ١٨٧٠ بين شركة سكك حديد شيكاغو والشمال الغربي وشركة روك أيسلاند وشركة برلنجتون للسيطرة على المواصلات بين أوهايو وشيكاغو فكان الاتفاق بينها يقضى بوضع نصف إيراد كل منها في صندوق مشترك ثم توزع هذه الأموال بين الشركات بالتساوي على أن يتقاسم الأعضاء العمل وأن يتقاضوا أجوراً موحدة ذات مستوى عال . وفي سنة ١٨٧٧ أسس « اتحاد » مماثل بين شركات إري ونيويورك سنترال وبنسلفانيا وبلتيمور — أوهايو لتوزيع أعمال النقل من نيويورك إلى شيكاغو . وكان هذا هذا الحذو أصحاب

مصانع الجبال في سنة ١٨٦٠ ومنتجو الملح في ولاية متشيجان في سنة ١٨٦٨ وأصحاب مصانع تقطير الويسكي سنة ١٨٨٢ .

وأما الإدارات المشتركة وفي اسمها تعريف لها ، فقد انبثت من أن أشخاصاً معينين شغلوا مراكز العضوية في مجالس إدارات عدة شركات ، وقد بدأ هذا الاتجاه إثر امتلاك البنوك أو الأفراد مقادير كبيرة من الأسهم الخاصة بشركات عديدة . ولقد أصبحت كثرة مجالس الإدارة التي يشتركون في عضويتها هي الصفة المميزة لفر من رجال الأعمال ، كما هو واضح من البيانات التي يقدمونها أنفسهم لإدراجها في دليل الشخصيات البارزة في أمريكا "Who's Who" ؛ ولما كان مصير هذه الشركات قد صار إلى هؤلاء الأشخاص ، فكان طبعياً أن يعملوا على الحد من تنافسها . مثال ذلك ما كان من أمر كورنيليوس فاندربلت وجيمس ج . هيل وج . بيرونت مورجان وإدوارد ه . هاريمان وبيت روكفلر وسكك حديد بنسلفانيا فقد اشترك كل منهم في عدة مجالس إدارة لشركات السكك الحديدية وتمكنوا من حصر المنافسة بينها في أضيق الحدود . وبلغ من تعدد الشركات التي كان جورج . ف بيكر المصرفي المشهور عضواً في مجالس إدارتها أنه لم يكن يجد من وقته متسعاً لعمل شيء سوى حضور اجتماعاتها ، فأصبح مضرب الأمثال .

وكان هذه الوسائل لم تكن كافية للحد من المنافسة فشاع أسلوب جديد من شأنه السيطرة على عدة شركات برأس مال محدود وذلك بالبدء بإصدار عدد قليل من الأسهم التي تخول لصاحبها حق التصويت فيحفظ بها المؤسسون لأنفسهم ثم يصدرون عدداً كبيراً من الأسهم التي لا يتمتع أصحابها بالتصويت لبيعها للجمهور . وكان ميسوراً لأصحاب الأسهم ذات الأصوات أن يقرروا لأنفسهم المرتبات الضخمة والمكافآت السخية نظير الخدمات التي يؤدونها للشركة ، كما كان ميسوراً لهم أن يتوخوا القصد في تقرير نسب توزيع الأرباح . ولقد صار هذا الضرب من الاستغلال صارخاً حتى أن المحاكم طالما سجلت أن المشروع لا يجوز أن يقتصر على المديرين والمؤسسين بل يجب أن يكون لأصحاب الأسهم نصيب من الأرباح .

وثمة نوع آخر من الفساد الذي استهجنته المحاكم هو الرابطة الاحتكارية (Trust)

قد عمد كبار المساهمين في عدة شركات إلى تحويل أسهمهم إلى وكلاء (Trustees) في مقابل شهادات من هؤلاء « الوكلاء » الذين يجتمع لديهم جانب كبير من الأصوات في الجمعيات العمومية لتلك الشركات . كان من أشهر هذه الاحتكارات وأنجحها رابطة ستاندارد أويل التي تأسست سنة ١٨٨٢ من كبار المساهمين في ٣٩ شركة فأناوبوا عنهم ٩ من الوكلاء من بينهم جون د . روكفلر وجون د . آرشيولد وهنرى د . روجرز وهنرى م . فلاجلر فصار أمر تلك الشركات رهن بإرادة هؤلاء الوكلاء فعينوا أنفسهم في المراكز الإدارية الهامة دون أن يلتزموا بأية إجراءات قانونية معينة لعدم خضوع الرابطة لأى قانون خاص ، فتمكنوا من الحد من المنافسة بين الشركات المختلفة إلى درجة جعلت اسم الرابطة (Trust) مرادفا للاحتكار .

وإلى جانب هذه الأساليب كانت هناك شركة حيازة الأسهم بأن التي تنشأ عندما تعتمد إحدى الشركات المساهمة إلى شراء أسهم شركة أخرى لتمكن من السيطرة على إحدى الصناعات . وإلى سنة ١٨٨٨ كان مثل هذا الإجراء يعتبر غير قانونى إلا بنص خاص وهو ما لم يحدث إلا في حالات قليلة كشركة بل الأمريكية للتليفونات في سنة ١٨٨٠ وشركة جنوب الباسيفيك في سنة ١٨٨٤ . بيد أنه في سنة ١٨٨٨ بدأت ولاية نيوجرسي في الترخيص لشركاتها المساهمة بامتلاك أسهم الشركات الأخرى فانفسح مجال شركات حيازة الأسهم .

وعلى الرغم من هذه التدابير الاحتكارية التي صاحبت نمو الشركات المساهمة واقرنت بمصاعب التنظيم التي أشبهت مصاعب البيروقراطية الحكومية فقد كان للإقبال على إدماج المشروعات ما يبرره ، لأنه ارتفع بالنشاط في كثير من الصناعات ومهد لبعض الشركات ومن بينها شركة ستاندرد أويل سبيل خفض الأثمان . وكذلك أمكن خفض تكاليف الاعلان ونفقات البيع والتوزيع ، ثم أن تركيز الأعمال غالباً ما يكسبها قوة مالية وثباتاً في السوق ، واتساقاً في الإنتاج ، ومقدرة على إجراء البحوث الفنية والإشراف على الموارد الأولية .

٤ — حركة مقاومة الاحتكار (Anti-Trust)

من أسف أن تصرفات المؤسسات الاحتكارية التي اتسمت بطابع الأنانية طالما غطت على مزاياها ، فبعضها أعلن في صراحة استهزائه بالجمهور ، كما أن أعمال بعضها كانت معيبة إلى درجة أنها أُناحت لرجال الصحافة الإفراط في تصوير أعمال « اللصوص الشرفاء » ولملت أسماء « الكاشفين عن الفضائح » من أمثال هنرى . لويد ولنكولن ستيفنس وإيدا تاربل الذين كشفوا كثيراً عن مخازي الاحتكارات ونشروا وقائع قوامها النصب السافر ؛ وتمكنوا بمواصلة الجهاد من إثارة الرأى العام ورجال السياسة الذين نهضوا للعمل .

وكان أول قانون هام في الحركة المناهضة للاحتكارات قانون شيرمان الذى صدر فى سنة ١٨٩٠ والذى نص على أن « كل تعاقد أو ارتباط يحد من نشاط التعامل أو الاتجار بين عدد من الولايات أو مع البلاد الأجنبية يعتبر عملاً غير قانونى » . ولكن الإيجاز فى نصوص القانون أفسح مجال التحايل ، لأن المحاكم فسرت « الحد من نشاط التعامل » بأنه « الحد الغير المعقول » فأجازت « الحد المعقول » . زد على ذلك أن المحاكم كانت تفرق بين الاحتكار « الطيب » والاحتكار الخبيث مقرضة أن الاحتكار « الطيب » لا يثير غضباً أو عداوة من الإدارة المختصة بمناهضة الاحتكار بوزارة العدل وذلك على نقيض الاحتكار « الخبيث » الذى يرتكب ذووه من الأمور البغيضة ما يجلب عليهم سخط الرأى العام والحكومة . لم يكن من المتوقع أن يحول قانون شيرمان دون تعدد حالات الاحتكار ، فقد ظهرت ١٨٣ حالة بين سنة ١٨٩٠ ، ١٩٠٠ وفى سنة ١٩٠١ تأسست شركة الولايات المتحدة للصلب ، فكانت أول شركة مساهمة جاوز رأس مالها بليون دولار .

وما كانت القوى المناهضة للاحتكار لتقنع بالهزيمة ؛ فقد نشط رجالها وخاصة بعد أن انضم لهم بعض كبار الكتاب مثل أبتون سنكاير وغيره من دعاة الإصلاح ، وحملوا حملة شعواء على الإجراءات الاحتكارية التى تفرضها الشركات الكبرى كرفع الأسعار ، ورداءة الخدمات ، ومحاباة عملاء معينين مما أدى فى الأعوام الأولى من

القرن العشرين إلى بسط الرقابة الحكومية على تعريفات أجور السكك الحديدية كما سبقت الإشارة ، وقد أفضت تحقيقات ارمسترونج في نيويورك إلى تنفيذ بعض ضروب الإصلاح في نطاق شركات التأمين على الحياة ، كإلغاء أنواع معينة من العقود التي ظهر أنها تلحق الغبن بالمؤمن عليهم ، وكمنع شركات التأمين على الحياة من الإشراف على المشروعات والشركات التي تستثمر فيها أموالها ، وكتحريم الاعتصام بالسرية في بعض العمليات ، لاسيما فيما يختص بالمرتبات التي تدفع للإداريين والعقود التي يترتب عليها إنفاق الأموال .

وقد أصدرت المحكمة العليا في قضية « أسهم السكك الحديدية الشمالية » قراراً يقضى بمنع تكتل شركات السكك الحديدية بغية احتكار النقل أو السيطرة عليه . وانضم تيودور روزفلت ووليم هوارد تافت إلى الحركة التي كان شعارها « تحطيم الاحتكار » حتى انتهى الأمر بحل وتصفية شركة استاندررد أويل في سنة ١٩١١

وأخيراً أصدرت حكومة ويلسون قانون لجنة التجارة الاتحادية وقانون كلايتون المناوئ للاحتكار في سنة ١٩١٤ . وقضى القانون الأول بتشكيل هيئة من حقها إصدار أوامر وقف العمل بأساليب المنافسة غير المشروعة مع الإلتجاء إلى المحاكم لتأييد هذه الأوامر عند الضرورة . وأما القانون الثاني فحظر التمييز بين العملاء في الأسعار كما حظر تأليف شركات حيازة الأسهم إذا كان الغرض منها الحد من المنافسة وقيام الإدارات المشتركة التي تسيطر عليها شركات تعمل في ميدان واحد .

إلا أنه أبان الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها عمدة عمالقة الصناعة كشركة الولايات المتحدة للصلب والشركة الأهلية للرصاص وشركة بنتبرج لألواح الزجاج وشركة الولايات المتحدة للمطاط والشركة الدولية لآلات الحصاد وشركة للنسوجات الصوفية الأمريكية للنظارات والشركة الأمريكية لزجاج النوافذ ، إلى إعادة تنظيم أعمالها ولمواجهة المنافسة الشديدة ، فلم يهتم الجمهور بضخامة الشركات ولا بنشاطها المعتدل بعد سنة ١٩٢٠ . ومثل هذا القول صحيح بالنسبة لما حدث من تكتل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ولعل الحوافز الرئيسية على الاندماج في الفترتين كانت أسباباً استراتيجية هدفها السيطرة على المواد الأولية ، إلا أن ضريبة الإيراد المفروضة على الشركات المساهمة في الفترة الثانية لعبت دوراً ملحوظاً في حالات الاندماج التي تمت بالفعل لأن ارتفاع إيرادات شركة يدخلها في نطاق فئة ضريبة عالية إنما يغيرها على ضم شركة أخرى أصغر منها خاضعة لفئة ضريبة أقل ، وبهذا تزيد فتتضخم أموالها وتتجنب أداء بعض الضرائب . وطالما استنكرت مصلحة الضرائب هذا التدبير إلا أنه من المتعذر إثبات أن اندماجاً معيناً إنما استهدف خفض الضريبة .

ولكن عداء الجمهور للاحتكار عاد مرة أخرى في عهد المنهج الجديد (New Deal) حينما صيرت الضائقة التجارية الناس أكثر تأثراً بحظر الاحتكار . ولقد تمخضت انتخابات سنة ١٩٣٢ عن فوز جماعة كانت قد تعهدت بإصلاح نقائص النظام الاقتصادي ، فاتخذت حكومة فرانكلين د . روزفلت ما رأت من إجراءات لمنع رجال الأعمال الانتهازيين من استغلال المستثمرين ، فأصدرت في سنة ١٩٣٥ قانون هويلر - رايبون الذي قضى بحل جميع شركات حيازة الأسهم الخاصة بالمرافق العامة المشتركة بين الولايات والذي خول « لجنة القوة الكهربائية الاتحادية » أيضاً سلطة الإشراف على تحديد أسعار التيار الكهربائي المعتمد بين الولايات المختلفة كما منح « لجنة التجارة الاتحادية » أيضاً سلطة الإشراف على تحديد أسعار غاز الاستصباح المحمول من ولاية إلى أخرى . وفي سنتي ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ صدرت قوانين الأوراق المالية ، فتألفت « لجنة الأوراق المالية وأسواقها » ومن اختصاصها الإشراف على إدارة هذه الأسواق ، فكانت تطالب من يعرض للبيع أسهماً جديدة بأن يقدم بيانات وافية عن الشركات صاحبة هذه الأسهم ، وألزمت البنوك التجارية بالانفصال تماماً عن بنوك الاستثمار التابعة لها ، وحظرت على مديري اتحادات الاستثمار - Investment trusts - التي كانت موجوداتها مؤلفة من أسهم الشركات المساهمة أن يتنازلوا لتلك المؤسسات عن أسهمهم الخاصة عندما تندهور أسعارها ويقل الإقبال عليها .

ولكن إلى جانب هذه الإجراءات ومع ازدياد روح العداء للاحتكار ، انتهج المنهج

الجديد (New Deal) سياسة نالت من المنافسة وذلك بتشجيع تأليف الشعب المهنية من أصحاب العمل في الصناعات الرئيسية كصناعة السيارات واستخراج الفحم والبنوك . ولم تكن الشعب المهنية ذات أثر في الصناعة إلى سنة ١٩٣٠ ، على الرغم من أنها كانت معروفة منذ زمن طويل ، فقد تأسست الشعبة الأهلية لأصحاب المصانع في سنة ١٨٨٥ والغرفة التجارية للولايات المتحدة في سنة ١٩١٢ كما كانت تكونت جماعات شق من أصحاب المهن لعرض قضاياهم على اللجنة الأهلية للتجارة والصناعة . فلما صدر قانون إحياء الصناعات الأهلية تأسست شعب للمهن التي لم تكن لها شعب من قبل وحصلت على سلطات واسعة احتفظت بها حتى بعد صدور الحكم بعدم دستورية قانون إحياء الصناعات الأهلية ، وقد استمرت هذه الشعب عن طريق مؤتمراتها السنوية ، الواسطة غير الرسمية لتبادل الآراء فيما يختص بأنواع المنتجات والأسعار وتدابير الأعمال ، فأمكنها تحديد أسعار متساوية للسلع الوحدة الطراز مع تقديم خدمات مماثلة للعملاء ، وكان كل ذلك يتم على نمط لا يمكن لقانون مقاومة الاحتكار مؤاخذتها عليه .

ولا شك أن وجود ذلك « التفاهم » غير الرسمي بين أصحاب المهن يجعل من الصعب تحديد مدى الاحتكارات في الحركة الاقتصادية الأمريكية تحديداً دقيقاً ، إلا أنه فيما يختص بتركيز الإنتاج فالمعروف أن غالبية الإنتاج كانت في سنة ١٩٤٠ محصورة في سبع صناعات كل صناعة منها في يد شركة واحدة وأن ما يعادل حوالي ٦٠ أو ٧٠٪ من جملة الإنتاج في خمس صناعات أخرى كان في يد شركة واحدة . وفي اثنتي عشرة صناعة أخرى ، كانت تتحكم شركتان في إنتاج ما يعادل ٦٢٪ إلى ٧٥٪ . وإنا لنعلم كذلك أنه في سنة ١٩٤٠ كان ٥٧٪ من مجموع الإنتاج الصناعي تنتج منه شركة واحدة أو اثنتان أو ثلاثة أو أربع على الأكثر ما يعادل ٧٥ إلى ١٠٠٪ ، والمعلوم أنه في مدة الحرب العالمية الثانية كانت اثنتان وثلاثون شركة فقط تقوم بتوريد ما يعادل نصف جملة القيمة الإجمالية للعقود الحربية .

ومثل هذا التركيز الاقتصادي ينطوي بلا شك على اجتماع السلطة في أيدي جماعة قليلة قد تستغل التحكم في غيرها ، وقد نتج عن تخوف النهج الجديد (New Deal)

من هذا الاستغلال أن طلب الكونجرس التحرى عن الاحتكارات وعن مدى تركيز السلطة الاقتصادية . ومن ثم تألفت فى سنة ١٩٣٨ « اللجنة الاقتصادية الأهلية المؤقتة » من ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ وثلاثة من أعضاء مجلس النواب وممثلين لكل من وزارات العدل والعمل والمالية والتجارة ولجنة الأوراق المالية والبورصات ولجنة التجارة الاتحادية (الداخلية) . وقد جمعت اللجنة (بعد سماع أقوال الكثيرين) بيانات إضافية عن الاحتكارات والتدابير المتبعة فى دوائر الأعمال ، ولكن ما كشفت عنه هذه البيانات من مساوئ كان أقل من المتوقع ، فلم تفض إلى حركة إصلاحية يعتد بها^(٢) وقد رؤى أن خير إجراء يحد من التوسع فى السيطرة الاقتصادية إنما هو سن قانون سنة ١٩٣٦ الخاص بفرض الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة^(٣) وكان مقدراً أن تشجع هذه الضريبة حملة الأسهم على زيادة الإنفاق كما تغرى الشركات بخفض الأسعار أو تحسين الخدمات التى تؤديها وأن تحول بين هذه الشركات وبين الاتجاه السائد نحو شراء الشركات المنافسة .

٥ — الانقلاب فى أساليب الإدارة (إدارة الأعمال) :

صاحب اتساع نطاق المشروعات الاقتصادية وتزايد المعلومات الفنية النافعة فى إنتاج السلع وتوزيعها ، انقلاب فى أساليب إدارة الأعمال . فلم يعد فى مقدور شخص يمتلك منشأة كبيرة أن ينفرد بمسئولية وضع الخطط وتنفيذها . كما لم يعد فى مستطاع المستثمرين الذين عمدوا إلى تنويع مستثمراتهم بشراء أسهم شركات مختلفة أن يخصصوا الوقت أو أن يحصلوا على الخبرة بشئون جميع الشركات التى يشرفون عليها على قدر يؤهلهم للمشاركة فى دقائق المهام الإدارية . فظهرت طبقة المديرين المحترفين الذين عهد إليهم بإدارة كبريات الشركات الأمريكية^(٣) .

وقد تم تدريب كثير من هؤلاء الإداريين فى مدارس التجارة ومعاهد الهندسة وكليات الحقوق وفى معاهد خاصة أنشأتها الصناعات المختلفة ووضعت لها برامج معينة للتعليم والتدريب العملى ، فأصبح هؤلاء الخبراء ينصحون أصحاب الأعمال أو ممثلهم أو رؤساء مجالس الإدارة أو أعضاء مجالس الإدارة المتتبعين ومن إليهم من المسئولين

وأصبح بقاؤهم في وظائفهم رهناً بنجاحهم ، أو بما يتلقون من عروض من الشركات المختلفة .

والاعتقاد السائد هو أن هذا الانقلاب الإداري كان ذا أثر خطير في سير حركة الأعمال الأمريكية ، فالمفروض أن هؤلاء الإداريين المحترفين أقل ميلاً إلى المغامرة من أسلافهم من كبار رجال الأعمال ، فهم يتجنبون كل ما من شأنه المخاطرة بالأموال الموهودة إليهم — وهم يفضلون سلوك طريق السلامة — وعلى ذلك يعوزهم الحافز والخيال اللذان كان يتمتع بهما أمثال جون . روكفلر ، أو جون وانا ميكر ، أو تشارلس شواب (٥) .

إنما يميل هؤلاء الخبراء إلى الاعتماد على القرارات الجماعية ، حتى أن أغلب من كان يتصل بهم يراهم في غالب الأحيان منهمكين في اجتماعات اللجان لمناقشة الآراء والمشروعات واستتباط الخطط الواجب اتباعها ، ومن ثم صارت مسؤولية رسم السياسة العامة مسؤولية مشتركة ، ولهذا السبب كان من العسير تقرير أية خطة تتنافى مع مصالح الجمهور . والمشهد أن السلوك في دوائر الأعمال الأمريكية قد تحسن تحسناً ملحوظاً منذ أن انتشرت إدارة المحترفين .

أفضى هذا التطور في طريقة إدارة الأعمال وما اقترن به من توسع شعبي في حيازة الأسهم ، إلى اهتمام جانب كبير من الجمهور بالأعمال والمشروعات وطريقة إدارتها وتنظيمها ، ولكن هذا الاهتمام لم يؤدي إلى زيادة ماثلة في اشتراك صغار المساهمين في شئون الشركات المساهمة ، بل لم يكن لهذه الفئة أثر ملحوظ في اجتماعات حملة الأسهم فلم يكونوا يحضرون الجمعيات العمومية وإن حضر بعضهم فإنه حرص على إعطاء صوته للمديرين القائمين بالعمل فعلاً ، وقد بلغ من إهمال هؤلاء المساهمين لحقوقهم أنهم كانوا لا يقرأون تقارير الشركات طالما تسلموا حصصاً طيبة من الأرباح ، فإن لم يصيبوا شيئاً ثارت ثأرتهم . وهكذا صار صغار المستثمرين على الدوام يمنحون ثقتهم لمدير الشركات ، معتمدين في حماية مصالحهم على « الخبراء » وعلى رقابة الحكومة الفنية ، وثمة مشكلة فنية تعتبر أهم من مشاركة المساهمين في شئون الشركات وهي مشكلة السيطرة الإدارية على المشروعات الكبرى ، وحق إصدار

الأوامر وتحديد علاقات الرؤساء بالمرؤوسين وتعقيد الإجراءات الإدارية . وكان من الحلول التي أخذ بها لمعالجة هذه المشكلة اتباع الحطة المعروفة في الجيش بإسم « تنظيم الصف » وتنطوى على إصدار القرارات والأوامر من الرئيس الأعلى إلى من يليه ومن هذا إلى من هو دونه . وصار هذا التنظيم سائداً في المنشآت المنظمة تنظيمياً رأسياً (عمودياً) . وهناك حل آخر ينطوى على منح مجالس الموظفين سلطات واسعة في منطقة معينة ، وهذا التنظيم سائد في الاحتكارات المنظمة تنظيمياً أفقياً . وفي حالات أخرى استخدم النظامان معاً ، مع ترجيح أحدهما على الآخر ، وفقاً لمقتضيات العمل .

ومهما كان نظام الإدارة فقد حرص المسؤولون ، منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل ، على الاهتمام بالأمر المعنوية وعلى خلق روح التعاطف والمودة بين الموظفين في الشركات الكبرى ، وتنظيم الفرق الرياضية ومشروعات المساكن التعاونية والمستشفيات والرحلات السنوية وإصدار المجلات والصحف الخاصة بكل شركة ، وهي التي تعرف بإسم « النشرة الداخلية » ؛ فبذلت الجهود للوصول في القصد في الإجراءات البيروقراطية ، وإلى إفهام كل فرد أهمية الدور الذي يقوم به فعلاً في سبيل إنتاج « السلعة النهائية » ، وحضه على المفاخرة بنجاح الشركة والمشاركة في المسؤولية ، وتشجيعه على السعى إلى تحسين الإنتاج بتقديم مقترحاته التي تساعد على زيادة الكفاءة العملية .

٦ — تركيز الثروة :

لامراء في أن معالجةنا لموضوع تأسيس الشركات المساهمة ، واستحداث المشروعات الاقتصادية العظمى ، يوحى إلى القارئ أن هناك اتجاهات إلى تركيز الثروة ، ومثل هذا الاتجاه مطابق للواقع منذ عهد الحرب الأهلية إلى وقتنا هذا ، ولو أن البيانات الإحصائية المؤيدة قد تكون غير ميسورة ، إلا أننا نعلم من بيانات الدخل أن ١ ٪ تقريباً من السكان في سنة ١٩٢٩ حصلوا على حوالي ٢٠ ٪ من جملة الدخل الأهلئ ، ولكن بعد سنة ١٩٢٩ كان نصيب كبار الأثرياء أقل من قبل ،

وزاد نصيب الفقراء ومتوسطى الحال (انظر الجدول رقم ٣١ والرسم رقم ١ المرافق للجدول المذكور) .

وفي سبيل خفض التفاوت بين الدخل ، لعبت ضريبة الإيراد دوراً هاماً ، لأن فئات تلك الضريبة التصاعدية قضت بأن يدفع الأغنياء نسبة من إيرادهم أكبر من نسبة ما يدفعه الفقراء (انظر الرسم رقم ٢ في الملحق) وقد بلغ أعلى حد لهذه الضريبة ٦٣٪ من الدخل في الشريعة العليا . وكانت هذه الضريبة فرضت لأول مرة إبان الحرب الأهلية ولكن صدر حكم يطلانها من الناحية الدستورية ، ثم عاد المسئولون فعدلوا الدستور في سنة ١٩١٣ التعديل السادس عشر^(٦) فتسنى بذلك فرض هذه الضريبة من جديد .

على أن السبب الرئيسى في تحسين توزيع الدخل القومى إنما كان التطور الاقتصادى العام ، ونظرة إلى الجدول رقم ٣٢ والرسم البيانى رقم ٣ توضح تزايد مرتبات العمال والموظفين وتناقص دخل الملاك والأعيان بدرجة ملحوظة . والمشهد كذلك أن الدخل القومى أصبح متنسق التوزيع بين المناطق الجغرافية في البلاد (انظر الجدول رقم ٣٣) . ولقد حدثت تغيرات في أرقام المبالغ التى ينفقها المستهلكون مما يدل على تقدم جوهرى في رخاء الشعب (أنظر الجدول رقم ٣٤) فقد انخفضت نسبة ما تنفقه الأسرة من إيرادها على الضروريات المعيشية إلى أقل مما كانت عليه منذ مائة عام .

ولعل ما حدث خلال العشرين سنة الأخيرة من عدالة في توزيع مزايا النمو الاقتصادى بين الأفراد ، إنما هو أقطع برهان على ما يمكن تحقيقه في ظل النظام الرأسمالى . فليس في جوهر الرأسمالية ما يقضى باطراد غنى الأغنياء أو فقر الفقراء . والأرقام نفسها تدل أبلغ دلالة على أن النجاح كان ولا يزال ميسوراً في الاستزادة من الإنتاج وتوزيعه بنسب عادلة رغماً من جميع النظريات التى تقول نقيض ذلك . وعلى قدر هذا النجاح تظهر متانة الأسس الاقتصادية ، التى تقوم عليها مدينة أمريكا الديمقراطية .

الفصل التاسع

الدورات التجارية ودولة الرفاهية

١ — تقلبات الحركة التجارية :

كلما أمعن المرء في دراسة صفحات التاريخ الاقتصادي ، ازداد إعجاباً بهذا النظام الذي حقق التقدم الأمريكي المطرد ، وبرخاء الأفراد الذي أخرج نموذجاً تضافرت فيه جميع عوامل النمو .

ولكن هذا التطور الاقتصادي الرائع وحالة الرخاء التي لازمته والتي بلغت مستوى لم تدركه أمة من قبل ، قد يوحي بأن مزاياه لم تشبها شائبة ، فقد كد الأفراد واحتملوا المشاق ؛ وحسبك أن الذي يهجر الريف إلى المدن ، يحرم من مباحج الريف المحبب إلى قلب كل من نشأ فيه . لقد حيل بينه وبين الهواء الطلق النقي وشذى الأعشاب في الأرض الطيبة وحيل دون اشتراكه الشخصي المباشر في الشؤون العامة لمجتمعه . فهذا النظام الاقتصادي المستحدث لم يكن خيراً كله ، بل اكتنفته عيوب اجتمعت في أمرين ، الأول : تزايد الاعتماد على المرتبات التي بدونها تنقطع أسباب الرزق . والثاني : حدوث موجات هبوط وارتفاع في النشاط الاقتصادي مما يؤدي في حالة الهبوط إلى بطالة العمال وكساد الأعمال . ولا عجب أن يحدث انكماش وانتعاش في النشاط الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي ، ففي جميع مراحل التاريخ استمر حدوث مثل هذه التقلبات في كل ضرب من ضروب النشاط الإنساني منذ الأيام التي كانت ربة الدار تشكو من أن كل شيء حولها مضطرب ، ومنذ تلك الأزمنة التي انقطع فيها « الإلهام الفني » ، أو تلك التي كانت الجسارات العظمى تهوى من مستواها العالي . إلا أن أثر هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي قد يكون أوضح في بعض الأحيان منه في أحيان أخرى . ففي المجتمعات البدائية التي كانت

تعيش على الصيد والقنص كان التوفيق حليفها أحياناً ، والإخفاق أحياناً أخرى ، وحتى لو عاد الرجال من الصيد بنصيب موفور فإن القبيلة كانت تقضى فترة من الراحة قبل الشروع فى حملة صيد أخرى . وكذلك الحال فى النظم الاقتصادية التى تعتمد أساساً على الزراعة حيث يتزايد النشاط فى مواسم الزرع مع إخلاد إلى الهدوء نوعاً ما فى فترة ترقب نمو النبات ، وربما كانت هناك فترات يقل فيها المحصول أو يزداد فيها وفرة تبعاً لكثرة المطر وسهولة رى الأرض . وحتى فى النظام الاقتصادى الشيوعى الحديث نجد مثل هذه التقلبات تحدث بسبب قلة ما تنتجه الأرض من محاصيل كما حدث مثلاً فى أعقاب الجفاف الذى أصاب أوكرانيا فى سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ؛ وقد تحدث هذه التقلبات نتيجة للتغيرات التى تطرأ على خطط الإنتاج وبرامجه كما حدث عندما وضع برنامج السنوات الخمس فى سنة ١٩٢٨ ، إذ تقرر إلغاء المتاجر الخاصة التى كانت تتولى توزيع السلع .

يبد أن التقلبات التجارية التى نالت من النظام الاقتصادى الأمريكى وغيره من النظم الاقتصادية المؤسسة على رؤوس الأموال الخاصة تختلف عن التقلبات التى تطرأ على النظم الأخرى بحيث تبدو كأنها تقلبات عضوية أو تقلبات منبعثة من جوهر النظام الرأسمالى .

وفى أمريكا كانت هذه التقلبات التجارية المعروفة « بالدورات التجارية » (مع أنها ليست منتظمة المواعيد وليست بالثبوت الذى لا يحصى عنه — فى اعتقادى — وهى على ذلك ليست « دورية » بالمعنى المحدد الذى تدل عليه هذه الكلمة) ، تقع على فترات تتراوح بين السنتين والثمانى سنوات . وهذه الدورات غير التقلبات الموسمية ، وغير الفترات التى يتبدل فيها المستوى العام للأسعار وهى التى يزعم بعض العلماء أنها تمتد إلى خمسين سنة ، وغير التقلبات التى تستغرق قرناً طويلة كتلك التى لازمت تطور نهوض النشاط الاقتصادى إبان الحضارة الرومانية^(١) .

والظاهر أن الدورات التجارية ، أو بالأحرى التقلبات التجارية تتم على أربع مراحل متتابعة هى : التوسع فالركود فالانكماش فالبعث . ومع أن لكل دورة خواصها إلا أنه من الممكن وصف مراحلها على النحو الآتى :

أولاً — التوسع : تتميز هذه المرحلة بزيادة مقادير الإنتاج والأيدى العاملة وبارتفاع مستوى الأجور وكثرة الأرباح والاقبال على الاستهلاك . وبذلك تتجه الأسعار نحو الارتفاع ويعم التفاؤل بمستقبل الأعمال ، فتتكاثر الأموال المستثمرة وتتوسع مصانع الإنتاج .

ثانياً — الركود : إن الاستمرار في التوسع ينتهى عند بلوغ « ذروة » يكون فيها كل مشروع قد استنفذ كل ما لديه من طاقة الحصول على الربح . فترتفع تكاليف الإنتاج ويركن المشرفون على العمل إلى التراخي وتثقل أعباء التوسع وترتفع الأسعار إلى الحد الذي لا يمكن تجاوزه دون انصراف الكثير من العملاء ، وعندئذ يتوقف التوسع في المصانع ويعتمد منتجو الآلات الميكانيكية إلى الإقلال من إنتاجهم ، ويضطر أصحاب الدخل الثابت إلى الإقلال من مشترياتهم ، ومن ثم يضطر أصحاب مصانع الآلات الإنتاجية إلى إغلاق مصانعهم ، وتهبط القوة الشرائية ، وتظهر البطالة ، وتأخذ البنوك في المطالبة بتسديد ما أقرضته ، وتخرج عن منح قروض جديدة .

ثالثاً — الإنكماش : ينقلب التفاؤل إلى تشاؤم . وتهبط الأسعار ، ويقل الإنتاج ، وتنخفض الأرباح ، وتقل قروض البنوك ، وتنتشر البطالة ، ويضعف النشاط الاقتصادي .

رابعاً — عندما تنكمش حركة الأعمال تنقص الحاجة إلى الأموال ، فيقل الطلب عليها ، فتتبع البنوك سياسة التساهل في منح القروض ويبدل للمشرفون على الأعمال قصارى الجهد في أداء واجباتهم وتجذب الأسعار المنخفضة القادرين على زيادة مشترياتهم ، ويبدأ أصحاب متاجر التجزئة في استكمال الأصناف الناقصة ، وتبدأ المصانع في صقل آلاتها وتجديدها ، وتقل قضايا الإفلاس ، وتأخذ الأسعار في الاستقرار أو تميل قليلاً نحو الصعود ، وتعود الثقة إلى النفوس ، ولا ينقضى زمن طويل حتى ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة التوسع من جديد ، وبهذا تكمل الدورة (٢) .

وقد يصعب تقصى تقلبات التجارة على وجه الدقة ؛ ذلك لأن طائفة من الصناعات تأخذ في الانكماش قبل غيرها ، وقد تستمر بعض الصناعات الجديدة

في توسعها بينما تسكمش صناعات أخرى ، فلكي نصل إلى معرفة نقط التحول في التقلبات التجارية يجب أن نسترشد بجميع العوامل المتصلة بها ، مثل كمية الإنتاج والبطالة والدخل القومي وهلم جرا . ولكننا توصلنا أخيراً إلى تعيين نقط التحول المشار إليها (راجع الجدول رقم ٣٥ ببيان المفردات والوحدات) رغماً من تعذر الوصول إلى بيان إحصائي يشرح الارتباط بين النهايات العليا والنهايات السفلى ، فأصبح من الميسور التعرف على حالات الانتعاش وحالات الانكماش وأيهما كانت أشد وقعاً ، إلى جانب استخلاص بعض الخصائص التي اقترنت بكل منها .

أصاب الولايات الشمالية إبان الحرب الأهلية شيئاً من الرواج نتيجة للحاجة إلى العتاد الحربي وارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية والأجور والإقبال على شراء الآلات الزراعية . فلما وضعت الحرب أوزارها سرحت القوات المحاربة من غير إبطاء ، فحدث ركود أعقبه رواج جديد ، اتسم في سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٢ ، بالنشاط في مد السكك الحديدية وبالععمل على التعمير وتصدير القطن وتزويد الجنود المسرحين بما يلزمهم من السلع المدنية .

وفي سنة ١٨٧٣ بدأ الركود نتيجة لفزع هبط بالأعمال إلى أدنى مستوى في سنة ١٨٧٨ . فقد مدت سكك حديدية في منطقة حقول القمح بأوكرانيا ، وافتتحت قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ، فأدى افتتاحها إلى خفض تكاليف القمح الأسترالي إلى أوروبا مما ساعد على اشتداد منافسته للمحاصيل الأمريكية في وقت جاوز توسع الزراعة والصناعة في أمريكا الحدود المأمونة ، كما تضخمت اعتمادات البنوك في أمريكا ووقعت حرائق خطيرة منها حريق شيكاغو سنة ١٨٧١ وحريق بوسطون سنة ١٨٧٢ مما أرهق شركات التأمين . وفي شهر مايو سنة ١٨٧٣ حدث فزع في بورصة الأوراق المالية في فيينا أدى إلى الشروع في سحب الأموال الأوربية من أمريكا ، وأفلس في شهر سبتمبر من السنة نفسها المضارب الكبير « جاي كوك » . مقالول إنشاء السكك الحديدية . وكثرت قضايا الإفلاس في السنوات الأربع التالية . ثم حجز على ٢٠ ٪ من أسهم السكك الحديدية وبيعت يبعاً جبرياً في المسدة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠ . وتفاقت البطالة وتراخت الأسعار حتى هبطت الأرقام القياسية

لأسعار الحاصلات الزراعية من ١٠٨ في سنة ١٨٧٢ إلى ٧٢ في سنة ١٨٧٨ وأسعار المعادن من ٢٥٧ إلى ١٢٦ خلال نفس المدة (على أساس أن أسعار المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ = ١٠٠) .

ولكن قلة المحاصيل الأوربية في سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٠ ساعدت على تصريف المنتجات الأمريكية ، كما أن انخفاض الأسعار ساعد على إقبال الأهالي في أمريكا على الشراء ، وعندئذ تزايد الإنتاج الصناعي وتوسعت حركة إنشاء السكك الحديدية واتجهت الأسعار نحو الصعود حتى سنة ١٨٨٢ . ومع أن أزمة مالية وقعت في ربيع سنة ١٨٨٤ ، إلا أن الأحوال الاقتصادية العامة كانت مواتية بحيث خففت من أثر هذه الأزمة فلم تبلغ في خطورتها ما حدث في سنة ١٨٧٣ . وفي سنة ١٨٨٧ عادت الحال إلى الرواج ولبثت كذلك حتى سنة ١٨٩٣ ، باستثناء ركود بسيط حل في سنة ١٨٩٠ نتيجة لأزمة بنك إخوان بارنج في إنجلترا .

وفي النصف الأول من سنة ١٨٩٣ تدهورت الأسعار في بورصة الأوراق المالية وانخفضت القروض المصرفية انخفاضاً كبيراً ، وأفلس كثيرون ، فركد النشاط الاقتصادي إلى سنة ١٨٩٤ ، ثم انتعش قليلاً في سنة ١٨٩٥ ، وعاد إلى الركود في سنة ١٨٩٧ ، ثم بدأ في الانتعاش . وبقيت الأعمال على حالة طيبة بصفة عامة إلى سنة ١٩٢٠ وذلك بفضل اتجاه الأسعار العام نحو الصعود إذا استثنينا أزمة في سنة ١٩٠٣ سميت « فزع الأغنياء » ، نشأت عن التهاوت على تكوين جماعات الاحتكار ، وكذا أزمة في سنة ١٩٠٧ نجمت عن عدم كفاية الاعتمادات ، وأزمة في سنة ١٩١٤ عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، وأزمة في سنة ١٩١٩ عندما بدى في تسريح المجندين .

ولكن في سنة ١٩٢١ حلت أولى الضائقات الكبرى كرد فعل للإفراط في التوسع إبان الحرب وارتفاع الأسعار ارتفاعاً مفرطاً أعقبه عزوف المشترين عن الشراء ، إلا أن أجل هذه الضائقة لم يطل فلم يحل الخريف حتى بزغ فجر الانتعاش . وجاءت بعدئذ قفرة الرواج ، فتضاعف الإنتاج الصناعي وزاد النشاط التجاري واستمرت وفرة المحاصيل الزراعية ، وبقيت الأسعار مستقرة استقراراً عجيباً حتى

خيل لبعض الناس أن « الدورة الاقتصادية قد محيت » وأن الرواج مقيم ، ولكن كانت هناك ثغرات في الجهة الاقتصادية الأمريكية ، فإن بعض الصناعات التي كانت جهزت للإنتاج الحربى أفرطت في الإنتاج مثل صناعات الصفيح والمطاط والنحاس والفحم ، كما أن شركات السكك الحديدية والمرافق العامة واجهت متاعب مرهقة من جراء تزايد التكاليف مع التزامها بتعريفات أجور ثابتة ، وساعد الإفراط في الخارج على تمسك أسعار الفائدة ، وغرقت الزراعة في لجة الدين نتيجة الإفراط في التوسع إبان الحرب ثم هبوط أسعار المحاصيل بعد انتهاء القتال .

وأخيراً انتشرت في سوق الأوراق المالية (البورصة) حمى المضاربة فارتفعت أسعار الأسهم والسندات ، وسرعان ما غدت القروض تعقد بفائدة ١٠ ٪ لكي يشتري بها المقترضون أوراقا من البورصة تقدر أرباحها الفعلية بنحو ٢ ٪ من ثمن الشراء . وفي الفترة من سنة ١٩٢٦ إلى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٩ ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار بعض الأسهم في بورصة نيويورك من ١٠٠ إلى ٢٢٥ مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الأسهم والسندات في بورصة نيويورك إلى ٥١ بليون دولار في سبتمبر سنة ١٩٢٩ ؛ وعندئذ تراخت أسعار الأوراق المالية ، فشرع المضاربون في البيع وهبطت قيمة الأسهم إلى ٣٠ بليون دولار في الفترة من ٣ سبتمبر إلى ١٣ نوفمبر . وما جاء شهر يونيه سنة ١٩٣٢ حق هبطت الأرقام القياسية إلى ٣٤ (على أساس أن أسعار سنة ١٩٢٦ = ١٠٠) .

وكان انهيار البورصة بداية أشنع ضائقة نزلت بأمريكا ، فانخفضت الأرقام القياسية لأسعار الجملة من ٩٥٣ في سنة ١٩٢٩ إلى ٦٤٨ في سنة ١٩٣٢ ، وهبط الإنتاج الصناعى في نفس المدة من ٣١١ إلى ١٩٢ ، فزادت قضايا الإفلاس بمقدار الثلث وارتفع عدد العمال العاطلين في سنة ١٩٣٣ إلى ١٢ مليوناً .

وكانت حكومة روزفلت — كما سبقت الإشارة — قد استصدرت تشريعات المنهج الجديد (New Deal) تستهدف ابتداء إنقاذ الإقتصاد الأمريكى من الإنهيار التام . ومع ما كان لهذه التشريعات من فائدة فإن ملابسات الركود ساعدت على تحقيق الانتعاش . وبالفعل بدأ انتعاش معتدل منذ أواخر ربيع سنة ١٩٣٣ إلى أن بلغ

ذروته في سنة ١٩٣٧ ، وعندئذ حدثت فترة ركود قصيرة ، تبعها رواج اتصل بنشوب الحرب العالمية الثانية ، واستمر خلالها وبعدها ، باستثناء هبوط طفيف في سنة ١٩٤٥ وآخر في سنة ١٩٤٩ . إلا أن إعلان الحرب الكورية والعودة إلى التسليح زادا من النشاط الاقتصادي زيادة عظيمة .

يوضح هذا العرض السريع لتاريخ التقلبات التجارية حقيقة فذة ينبغي أن يتدبرها كل من يتوقع الانهيار « المحتوم » للاقتصاد الأمريكي وكل من يظاهر النظرية القائلة بأن وقوع شيء في الماضي يستلزم وقوعه في المستقبل . أما هذه الحقيقة فهي أن التقلبات التجارية في ظل النظام الرأسمالي كانت على الدوام وليدة التصرفات البشرية ولم تكن قط وليدة الظواهر الطبيعية الشاذة التي لا سلطان للإنسان عليها . وإذن فليس من المنطوق في شيء أن يعجز الإنسان عن تجنب أخطاء ارتكبها في الماضي إذا عمد إلى تصرفات مغايرة . والواقع أن هذه هي الوسيلة التي استطاع الإنسان بها دائماً أن يؤسس المجتمعات البشرية بروح النظام والوثام وأن يرتفع بمستوى المدنية .

٢ — المخاطر الاقتصادية والتأمين والضمان الإجتماعي :

إذا كانت مآسى الضائقات التجارية أفدح ثمن أدته أمريكا طيلة عهدها بالتنمية الاقتصادية ، فهناك الصعوبة الرئيسية الثانية التي تحدثنا عنها في مستهل هذا الفصل وهي تزايد الاعتماد على أجر العمل المستمر لتدبير شئون المعيشة ، فيما مضى كان الاقتصاد الأمريكي مؤسساً على الزراعة وعلى إنتاج الفرد لكثير مما يستهلك ، فكان المزارع يملك بعض الأرض التي يزرعها ، وكان يعلم أبناءه طرائق اكتساب الرزق ، وكان في وفرة محصوله نصيب لأهله ، وفي منزله مأوى لدوى القرى المسنين . ولكن الحال تبدلت في النظام المالي الحديث ، وبعد شيوع التخصص في العمل ، واكتظاظ المدن الكبرى ، حتى أن التضايف الاقتصادي حل محل الإستكفاء الذاتي (وقد سبقت الإشارة إلى أن ٥٠ ٪ من مجموع المصروفات كانت تمثل الأجور والمرتبات في سنة ٨٧٠ ، فأصبحت ٦٥ ٪ بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٨) .

والسكينة الغالبة من السكان ليس لديها من المال المدخر إلا القليل ، فأفرادها

لا يورثون أبناءهم متجرأ ولا مصنعا ، كما أن معظم العمال الذين يقطنون المدن الكبرى إنما يسكنون في دور صغيرة أو شقق ضيقة لا تتسع لإيواء من يستجد على الأسرة مهما بلغت درجة قرابتهم ، ومن ثم فأى تغير مفاجيء في الأسرة أو في قدرتها على الكسب كزيادة عدد الأولاد أو انقطاع الأجر وغيره من الموارد اللازمة لمواجهة المطالب المستمرة — يسبب لها الضيق والعناء .

ولقد اتخذ الإنسان على مر الزمن التدابير التي قد تقيه شر الخطوب . وفي طليعة هذه التدابير الأخذ بنظام التأمين على الحياة . ولإنفاذ عقد التأمين يجب توافر خمسة أركان ، (الأول) : أن يكون للشخص المؤمن عليه عين يمكن تقدير قيمتها النقدية وتسمى هذه العين بالعين المؤمن عليها . (والثاني) : أن يكون المؤمن عليه معرضا لخطر الخسارة الناجمة عن زوال تلك العين أو تلفها من جراء كوارث محددة . (والثالث) : أن يسلم المؤمن عنده بإمكان حدوث تلك الخسارة . (والرابع) : أن يكون هذا التسليم من جانب المؤمن عنده مؤسسا على إمكان توزيع الخسائر الفعلية بين عدد كبير من الأشخاص الذين يستهدفون لذلك النوع من الخطر . (والخامس) : أن يقوم المؤمن عليه بدفع نصيب معين إلى صندوق عام ، ويسمى هذا النصيب القسط .

وكان أول ظهور التأمين على الحياة في القرن الثامن عشر بإنجلترا واسكتلنده للتخفيف من النكبات المالية التي قد تصيب الأراامل والأيتام ، وكانت بعض الشركات في أول عهدها تضيف على عملها الصفة الإنسانية ، فترغم أنها إنما أنشئت للأخذ بيد هؤلاء التعساء . وفي أوائل القرن التاسع عشر حدثت محاولات لإدخال تلك الشركات في أمريكا فأصابها الإخفاق ، إلى أن كانت سنة ١٨٤٠ ، فتأسست شركة التأمين على الحياة في مدينة نيويورك ، وشركة تضامن نيو إنجلند ، وشركة نيويورك للحياة .

وكانت العقود الأولى للتأمين على الحياة موضوعة لكي يحصل المتفعون بها على مبالغ تختلف في القيمة بين ما يفي بنفقات العلاج والجنازة وبين ما قد يهيئ للمتفعين عيشة طيبة نسبيا . وقد ظلت هذه العقود أهم أنواع التأمين ؛ ولكن استتبعت

أنواع أخرى تتمشى مع المسؤوليات المالية التي يتحملها المؤمن عليه ، وتتفق مع مركزه المالى ، كما تتيح للمؤمن عليه ادخار جانب من ماله . ولهذا كانت البوالص تحرر بأسلوب ينص على أقساط قليلة القيمة عند ما يكن المؤمن عليه صغير السن قليل الإيراد وعلى أقساط كبيرة نسبيا عند ما يكون المؤمن عليه متقدما فى السن وله إيراد كاف . وكانت هناك بوالص أخرى تسمى « البوالص الآجلة » لاستخدامها فى الحالات التي يتوفى فيها رب الأسرة وهو ما يزال شابا ، كما كانت ثمة بوالص أخرى الغرض منها الحصول على مبلغ متجمد فى نهاية المدة ؛ والهدف الأول لهذا النوع هو إلزام المؤمن عليه بادخار بعض المال بالإضافة إلى التأمين على حياته ، رغبة فى أن يخصص المبلغ التجمع لتدريب الأبناء على مهنة بذاتها أو ليكون نواة لاشتغالهم فى الأعمال الحرة أو للاتفاق منه على تعليمهم العالى . وهناك أنواع أخرى من البوالص ، الغرض منها الحصول فى مرحلة الشيخوخة على إعانات سنوية تتيح للمؤمن عليه عيشة راضية فى خريف حياته .

أثر نمو هذه الأنواع من التأمين على نظام التأمين على الحياة ، فقد كان النظام الأصلى ولا يزال مؤسسا على التفاهم المباشر بين المؤمن عنده والمؤمن عليه . غير أن انتشار المصانع أفضى إلى استحداث نوع جديد من البوالص لمواجهة الخطر الذى يستهدف له جمهرة العمال فى المصنع الواحد ، واحتمال موت البعض منهم ، ويسمى هذا النوع بالتأمين الصناعى (إذ أنه جعل فى الأصل لمنفعة عمال المصانع) وهو يرم فى مقابل أقساط صغيرة متتابعة تكون فى أغلب الأحيان شهرية . فلما تقدم الزمن وغدت الصناعات أشد ازدحاما وصار العمال فى المؤسسات الكبرى يتمتعون بشيء من الثبات فى أعمالهم ، ظهر نوع آخر من التأمين يسمى « التأمين الجماعى » ، وبوالص هذا النوع تشمل الجانب الأكبر من مجموع عمال ومستخدمى أية مؤسسة نظير أقساط يؤديها صاحب العمل جملة ويتولى هو استقطاع نصيب كل فرد من أجره .

وتنبغى الإشارة إلى أن التأمين إنما استخدم لتوزيع مخاطر الخسائر بما فيها الموت . فاستحدثت أنواع التأمين ضد أخطار الملاحه والحريق والسرقة والتوقف عن دفع الديون والمرض والحوادث وإعانة العمال المتعطلين . وقد حظيت هذه الأنواع من

التأمين بمكانة هامة في الاقتصاد الأمريكي !

وقد ازدادت قيمته التأمينات نظراً لمنافع التعاون في احتمال عواقب الأخطار .
ففي سنة ١٨٧٠ بلغت قيمة بوالص التأمين على الحياة ٢٦٣٧٠٠٠٠٠ دولار
فارتفعت في أول يناير سنة ١٩٤٣ إلى ١٣٠ بليون دولار (انظر الجدول رقم ٣٦)
وبلغ متوسط ما يخص الفرد الواحد من السكان إلى ٩٨٩ دولار . وهذا التأمين
أشد تركيزاً ووضوحاً في المدن الكبرى نظراً لطبيعة الأسباب الداعية إليه (انظر
الجدول رقم ٣٧) . وقد بلغت جملة المبالغ المؤمن بها في العقود السارية في سنة ١٩٤٨
حوالي ٢٠٦٥٧٠٠٠٠٠٠ دولار وهذا يدل على إقبال الناس على زيادة الضمان
لأنفسهم لتغطية الارتفاع في الأسعار ولتنمية الادخار . والملاحظ أن التأمين على
الحياة نما في أمريكا أكثر منه في أية أمة أخرى : مثال ذلك أن معدل التأمين
بالمملكة المتحدة كان في أول يناير سنة ١٩٣٨ — ٣٥٤ دولاراً للشخص الواحد
وفي فرنسا ٥٠ دولاراً .

٣ — دولة الرفاهية :

إلى جانب نظام التأمين وغيره من ضروب الادخار رغب الناس في المزيد من
الضمان الذي لا يستطيعون تحقيقه بمجهودهم الخاصة ، فطالبوا الدولة بأن تهنيء لهم
ما سبق أن أوصى به الرئيس لنكولن من « أن من واجب الحكومة أن تصنع للناس
ما لا يمكنهم صنعه لأنفسهم كأفراد » بدأت الحكومة ييسر نفوذها وتدخلها في الشؤون
الاقتصادية ، مستهدفة رعاية الكافة ، وبذلك صارت تسمى دولة الرفاهية (Welfare
State على سبيل المقابلة بالدول التي كانت تسمى في صدر القرن التاسع عشر « دول
النظام الاقتصادي الحر » (Laisser-faire) وعلى سبيل المقابلة أيضاً بالدول التي
كانت تسمى في القرن السابع عشر « دول التجاريين » Merchantest .

وهكذا لم تتخلف الولايات المتحدة عن الدول الأوروبية في رسم « سياسة »
الرعاية « لحماية الطبقة العاملة ، ولو أن قانون الضمان الاجتماعي لم يصدر إلا في سنة

١٩٣٥ بينما كانت ألمانيا — التي حازت السبق في هذا المضمار — قد اتخذت منذ سنة ١٨٨٣ سياسة التأمين على العمال ضد المرض ، كما سنت في سنة ١٨٨٩ قانون التقاعد للعمال المسنين وذوى العاهات المهنية . ولا شك في أن الحاجة إلى مثل هذه التدابير في أمريكا لم تكن ملحة إلى الحد الذي كانت عليه في البلدان القديمة عبر الإططنطى ، لأن التوسع الاقتصادى السريع كان سببا فى إتاحة فرص للعمل للجميع على وجه مرضى ، ولأن الطابع الزراعى للنظام الاقتصادى الذى ساد إلى سنة ١٩٢٢ يسر أمر كفالة العيال والعاجزين عن العمل ، ولأن التأمين الفردى الخاص خفف عن الأسرة وقع وفاة العائل ، كما كانت الجمعيات الخيرية ومزارع الفقراء وملاجئ اليتامى تتكفل برعاية ضحايا النكبات . أضف إلى ذلك أن تأخر اتخاذ هذه التدابير فى الولايات المتحدة كان سببه قيام الولايات منفردة بالعناية برعاية سكانها ، فكانت أكثرية الولايات أقل تقدما من الحكومة الاتحادية فى أمور الإصلاح الاجتماعى ، بيد أن المطالبة بالتشريعات الاجتماعية أخذت تشدد كلما أمعن النظام الاقتصادى فى اتجاهه نحو الصناعة وكلما زاد اعتماد العمال على أجورهم للحصول على قوت يومهم ودفع إيجار دورهم ، فشرعت بعض الولايات منفردة فى سن القوانين التى تنظم هذه النواحي الاجتماعية ، فكانت ولاية وسكونسين فى الطليعة . ثم صارت المحاكم بعدئذ وفى شئ من التردد تصدر أحكاما تؤيد دستورية هذه القوانين .

وكانت أولى المشاكل المطلوب حلها هى مشكلة التعويض عند إصابة العمال أثناء العمل . إلا أن قيمة التعويضات كانت زهيدة ، إذ كان صاحب العمل يستطيع أن يلجأ إلى المحاكم للمساومة فى طلب التعويض وربما تذرع بإهمال العامل للامتناع عن دفع أى تعويض ، كما أن دستورية هذه القوانين كانت على الدوام موضع نقاش . غير أن الأمور تحسنت بالفعل ولا سيما بعد سنة ١٩٠٨ عندما أصدرت حكومة الاتحاد قانوناً سخيا يحمى موظفيها المدنيين ويقرر دفع تعويضات لهم عند الاقتضاء . فلما جاءت سنة ١٩٥٠ كانت جميع الولايات قد سنت تشريعات ملزمة بدفع إعانات للعمال الذين يصابون أثناء العمل . على أن هذه القوانين لم تتناول إلا حوالى نصف مجموع العمال ، كما أنها لم تتناول جميع العمال فى كافة حالات المرض والعلل المهنية

إلا في ٢٦ ولاية . وقد بلغت نسبة الإصابات والعاهات التي أفضت إلى العجز بين جميع أفراد القوة العاملة التي حكمت المحاكم بأنها « غير متصلة بالعمل » ٩٥ ٪ من مجموع الإصابات — ولذلك كانت معظم مشاكل العمال الصحية مما لا تعالجه قوانين تعويض إصابات العمال ، فأتيحت الفرصة أمام الدولة للعمل في ميادين التأمين الصحي والعناية الطبية بالعمال .

ولئن كانت أمريكا قد ابطأت في سن القوانين الخاصة بتعويض العمال ، فإن إبطائها كان أبلغ في الأخذ بنظام الضمان الاجتماعي لاسيما ما يختص منه بإعالة المسنين العاطلين . وفي الحق أنه إلى حدوث ضائقة سنة ١٩٣٠ كانت هناك خمس وثلاثون ولاية تكفل صرف مبالغ زهيدة لهم ، وسبع ولايات وضعت نظاما لإعالة المتعطلين . إلا أنه خلال تلك الضائقة وبعد أن توالى صيحات الفئات المسنة والعاطلة مطالبة بالنجدة لإتقاذهم من الضائقة ، اهتم رجال السياسة بالأمر ، فحاول الكونجرس إدخال الطمانينة على النفوس ، فأصدر قانون الضمان الاجتماعي في سنة ١٩٣٥ .

قضى القانون الجديد بعد تعديله في سنة ١٩٥٠ بدفع إعانات للمسنين وعائلات العمال الذين يتوفون قبل سن الخامسة والستين والعمال المتعطلين . فأما العمال المسنون فيتقاضون إعانات شهرية مقدرة على أساس أجورهم والمدة التي قضوها في العمل وعدد أفراد عائلاتهم . وأما العمال العاطلون فإعانتهم تتراوح بين ١٣ و ٢٥ دولاراً (بحسب القانون الساري في الولاية) مقدرة على أساس أجر أسبوع من كل أربعة أسابيع سبق للعامل أن اشتغلها . وكانت حصيد صندوق الإعانات للمسنين تتجمع من ضريبة قدرها ٣ ٪ من الأجور التي لا تتجاوز ٣٠٠٠ دولار في السنة (ورفع هذا الحد إلى ٣٦٠٠ دولار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥١) ، على أن يجبي نصف هذه الضريبة من العامل والنصف الآخر من صاحب العمل . وتتجمع حصيد صندوق إعانة المتعطلين من ضريبة قدرها ٣ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات وتجي من صاحب العمل ، ولكن الحكومة الاتحادية ، رغبة في تشجيع الولايات على الاضطلاع بإعانة المتعطلين ، كانت تتنازل للولاية عن جزء من الضريبة الاتحادية المفروضة عليها نظير ما تجبيه من الضرائب على الأجور والمرتبات ، ويتفاوت هذا الجزء في

القيمة حتى يبلغ في بعض الأحيان ٩٠٪ من الضريبة . ولهذا وضعت القواعد لقيام الولايات بإعانة المتعطلين حتى تحصل من الحكومة الاتحادية على هذا الخصم البالغ ٩٠٪ ، ومع ذلك فإن قوانين الولايات ولوائحها كانت مع التزامها القواعد المذكورة متباينة تباينا محسوساً .

وليس إعانات المسنين والمتعطلين التي أوغنها « تأمينا » بالمعنى الصحيح ، بل إنها نوع من المساهمة في الإغاثة الاجتماعية . فالمستفيدون منها لا يدفعون جميع المبالغ اللازمة ولا ترصد هذه المبالغ في حساب « احتياطي مشترك » تصرف منه التعويضات المطلوبة . فالواقع أن الأموال التي تحصلها الحكومة تتفق على المصروفات الحكومية ، شأنها في ذلك شأن الأموال المحصلة من أية ضريبة عادية ؛ وقد يؤدي انتشار البطالة إلى إحراج وزارة المالية ويضطرها إلى إصدار سندات على الخزنة ، وعلى ذلك فالمبالغ المدفوعة تعتبر بمثابة أعانات . وفي سنة ١٩٤٧ كان حوالي ثلاثة أخماس العمال داخلين في نظام التأمين ضد الشيخوخة . فلما عدل القانون في سنة ١٩٥٠ صار هذا التأمين شاملا للعمال الزراعيين الدائمين وخدم المنازل وموظفي المعاهد التعليمية وبعض العمال الذين يشتغلون لحسابهم ، فارتفعت نسبة الثلاثة أخماس إلى نحو الثلاثة أرباع . وفي أواخر شهر يونيه سنة ١٩٣٧ كانت جميع الولايات قد أخذت بنظام الاعانة للعمال العاطلين . ولم تحل سنة ١٩٤٩ حتى كان أكثر من نصف العمال داخلا في هذا النظام . أما عمال السكك الحديدية فكان لهم نظام مستقل .

وإلى جانب إعانات الشيخوخة والبطالة تكفلت « دولة الرفاهية » (Welfare State) بتقديم مساعدات من الأموال العامة لشئون الصحة وإعادة التدريب المهني ووجبه الغذاء بالمدارس . وفي سنة ١٩٤٩ بلغ مجموع ما أنفق على جميع هذه الخدمات الصحية والطبية وعلى الترفيه والضمان الاجتماعي ١١٥٩١٨٠٠٠ر ١١٥٩١٨٠٠٠ دولار أو ما يعادل ٧٪ من مجموع الدخل القومي ، وكان ما خصص من هذا المبلغ للتأمين الاجتماعي وملحقاته أكثر من النصف بقليل ، أو ما يعادل ما دفعته حكومة الاتحاد . ومن هذا يتضح مدى الجهود الجبارة التي تبذل للحد من المتاعب

التي قد يعانيها العمال الذين هم قوام النظام الرأسمالي .

ودولة الرفاهية انما تكون دائماً مستعدة لاتخاذ الاجراءات الفعالة عند اللزوم كما حدث إبان ضائقة سنة ١٩٣٠ ، إذ أنشئت مصلحة الأشغال العامة ثم مصلحة إنجاز المشروعات القائمة . ولا مرأى في أن مبدأ مسئولية الدولة عن تفريغ المتاعب الاقتصادية التي قد يعانيها من لا يستطيع العمل لعدم وجود أعمال معناه أن على الدولة أن تتخذ ما يضمن بقاء الجهاز الاقتصادي كامل النشاط منعا لتفشي البطالة ، وعلى هذا الأساس يظل النظام الاقتصادي قادراً على استيعاب جميع الأيدي العاملة كما يقولون . وتنفيذاً لهذا المبدأ أنشأت الحكومة الهيئات الزراعية المختلفة التي سبقت الإشارة إليها ، وأُسست هيئة تمويل المشروعات وبنك الاستيراد والتصدير وهيئات أخرى كثيرة . وقد صاحب كل هذا توسع في نظام الاحتياطي الاتحادي ليتسنى بسط الاعتمادات المصرفية أو قبضها بطريقة فعالة تنشط الجهاز الاقتصادي أو تكبح جماحه حسب الحال ، كما ظهرت تدابير للإشراف على الاقتصاد القومي وانتشرت دعوة التدرج في التضخم النقدي .

٤ — المالية العامة :

لعل أبرز الشواهد على خطورة الدور الذي تلعبه الحكومة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ما تظهره إحصاءات الإيرادات والمصروفات العامة ، مع ما يكتنف هذه الإحصاءات من الغموض بسبب اللامركزية الأمريكية وبسبب تداخل اختصاصات السلطات التشريعية في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ؛ فالاتجاه العام واضح جلي ، وهو يدل على أن معدل زيادة الإيرادات والمصروفات في ميزانيات حكومة الاتحاد وحكومات الولايات والسلطات المحلية يفوق بكثير معدل زيادة الدخل القومي (انظر الجدول رقم ٣٨) .

ففيما يختص بالمصروفات يلاحظ أن الاتجاه ظل على الدوام — باستثناء نفقات الحرب والدفاع وقوائد القروض القومية الضخمة المترتبة عليها (انظر الجدول رقم ٣٩) ينحو نحو الخدمات الاجتماعية كالمدارس والطرق البرية والصحة العامة والتأمين

الاجتماعى . أما فيما يختص بالإيرادات فإن حكومات الولايات والسلطات المحلية كانت تفضل ضرائب الدخل والبنزين والمبيعات على الضرائب العقارية (انظر الجدول رقم ٤٠) ولو أن إيرادات حكومات الولايات والسلطات المحلية كانت في سنة ١٨٧٠ كلها على وجه التقريب مستمدة من الضرائب العقارية ، بينما كان حوالى ثلثها فقط في سنة ١٩٣٧ مستمداً من هذه الضرائب ، وأما حكومة الاتحاد فإنها ظلت تفضل ضرائب الدخل والكماليات على الرسوم الجركية . والجدول رقم ٤١ يبين أهمية أنواع الضرائب المختلفة في سنة ١٩٥٠ .

وقد تقرررت الضريبة الاتحادية على الدخل في سنة ١٩١٣ واستمرت نسبة هذه الضريبة في تغير طبقاً لمقتضيات السياسة الضريبية ، ولو أنها كانت تـبـل دائماً نحو الصعود (والعلوم أن النسبة في الشريحة العليا بلغت في سنة ١٩٤٢ — ٨٢ ٪ من صافي الدخل) مع إحكام وسائل القضاء على التهرب بوضع نظام التقسيط مع الحجز التحفظى الذى استحدث في سنة ١٩٤٣ ، وبإنشاء إدارة حازمة للتنفيذ الجبرى — وفي سنة ١٩١٣ فرضت الضريبة على دخل الشركات المساهمة بالإضافة إلى « رسم الانتاج » الذى فرض في سنة ١٩٠٩ . ولكن ضريبة الشركات كانت موضع نظر وتعديل عدة مرات ، فزيدت فئاتها وألحقت بها ضريبة أخرى على الأرباح الاستثنائية خلال الفترة من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢١ ، وأعيدت منذ سنة ١٩٣٣ ، ثم أضيف إليها ضريبة أخرى على ما لا يوزع من أرباح الشركات المساهمة ظلت سارية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ .

وفي سنة ١٩١٦ فرضت ضريبة على التركات وضرائب على الهبة للحيلولة دون تهرب المتقدمين في السن من الضريبة عن طريق الهبة إلى ورثتهم . وضريبة التركات ضريبة تصاعدية حدها الأدنى ٢٠ ٪ مع السماع بنخصم جزء منها يعادل ما يدفع لبعض الولايات من ضرائب الميراث . كما أن ضرائب الهبة تصاعدية أيضاً .

وجدير بالذكر أن ضرائب المبيعات لم يلجأ إليها إلا نادراً نظراً لشدة وطأتها على الطبقات الفقيرة .

ومن الواضح أن الذين وضعوا نظام الضرائب الأمريكى حرصوا على أن يقع

العبء على كاهل القادرين على حمله . فساهمت ضرائب الدخل التصاعدية في تضيق الشقة بين الأغنياء والفقراء مما ليس بعده مزيد . واستخدمت الضرائب كأداة للحد من البذخ والتهافت على استهلاك أنواع معينة من المنتجات مثل المشروبات الكحولية ، وذلك بفرض الضرائب المهرقة التي تبعدها عن متناول طائفة كبيرة من المشترين . وقصارى القول أن الاتجاه العام كان يسير نحو ما يسمونه المالية الموجهة إلى تشجيع النشاط الاقتصادى وقت الركود ، ومنع الافراط في فترة الراج ، فيتحقق التقدم الاقتصادى المتشد . وخير مثال لهذا الاتجاه ما زراه في ضرائب الدخل التصاعدية التي تحد من الإسراف في الإنفاق في أعوام الراج وتستحثه في أعوام الضيق .

« والمالية الموجهة » أساس من أسس دولة الرفاهية مؤداه المحافظة على سير الجهاز الاقتصادى بأقصى قوته بغض النظر عما يتكلفه ذلك . ولهذا نرى فيها برهانا آخر على أن أمريكا تتبع سياسة شأنها استمرار المصروفات الحكومية على مدى واسع — تلك المصروفات التي تقتضى بدورها ضرائب عالية وقروضا ضخمة . ومهما شكونا من هذه الحال فإنه من الواجب أن ندرك أن اضطلاع المجتمع بمسئولية تهيئة فرص العمل للناس وبمسئولية تفريج متاعب من لا يجد عملا ، هو في ذاته من دلائل المدنية بالمعنى الذي نفهمه .

الفصل العاشر

الماضي والحاضر والمستقبل

١ — ملخص ما حققنا :

الآن وقد بلغنا خاتمة البحث فالواجب حصر الأمور التي عرضنا لها ، لأننا لو أردنا وضع سياسة رشيدة للحاضر والمستقبل ، فالأحرى أن نتبين طبيعة نظامنا الاقتصادي ، وكيف خرج إلى حيز الوجود ، وما يكتنف سبيله من المخاطر في السنوات القادمة .

ومما يضاعف صعوبة فهم تقدمنا الاقتصادي أنه لا يستند إلى تعليل واحد بل إنه انبعث من مجموعة كبيرة من العوامل المتباينة التي اختلط بعضها ببعض على نسب دقيقة وفي ظروف ملائمة ، ومع ذلك فإن من الممكن استخلاص ستة عناصر رئيسية تساعد على فهم هذا النمو .

وأول هذه العناصر وأهمها ، وفرة الموارد الطبيعية . ولقد أبرزنا في بحثنا ما كان يعرفه جميع الناس من أن الطبيعة حبت أمريكا بفيض من المواد الضرورية للاقتصاد الصناعي ، وقد لاحظنا كيف بدأ الانتفاع بالمواد غير العضوية التي تكونت منذ العصور القديمة والتي هي أغزر من المواد العضوية المستمدة من النبات والحيوان مباشرة . ومع أن « رأس مال الطبيعة » كان محدوداً ، فإن الإنسان عكف عليه في نهم وأخذ يكبد ليستخرج الحديد ، ويشق بطن الأرض ليستخرج طائفة كبيرة من المعادن في مقدمتها الفحم ، وكان متولفاً إلى حد أن أصبح انقراض بعض الموارد الطبيعية أمراً متوقفاً ، وغدا نضوب هبات الطبيعة للإنسان أجل خطراً كلما تقدم الزمان .

على أننا حاولنا في بحثنا أن نبين أن الموارد الطبيعية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، لم تكن لتعتبر ثروة حتى كشفها الإنسان ودبر الوسائل الفنية للانتفاع

بها . كما بينا ما هنالك من أساليب فنية يمكن استحداثها لإنتاج السلع التي نحل محل ما ينضب معينه . وسابق نجاحنا يدفعنا إلى الاعتقاد بإمكان الاستمرار في تحقيق مثل هذه النتائج الباهرة في المستقبل . إلا أن لكل مسعى حدوداً ، ويصعب هذا المسعى كلما تهافت الناس على استخدام مواد أقل صلاحية . وهذه الحقيقة وحدها تفرض على المرء التشكك في أن التقدم الاقتصادي الأمريكي — كما يزعم كثير من الاقتصاديين المتفائلين — سوف يستمر في التزايد بمعدل ٣ ٪ سنوياً ، لا شيء سوى أنه سار على هذا المعدل منذ أمد طويل .

والعامل الرئيس الثاني في التقدم الاقتصادي الذي تناولناه بالبحث هو الأساليب الفنية التكنولوجية للإنتاج الصناعي والزراعي . وما أكدناه في هذا المقام لم يكن قاصراً على نصيب الأساليب الفنية في انتفاع الإنسان بالموارد الطبيعية ، بل شمل كذلك أثر الفرد في إنتاج السلع والخدمات . وأبرزنا كيف أن العمال بما في أيديهم من آلات ميكانيكية تخفّزهم البواعث المستمدة من الآلات الصماء على أن يعملوا في ظل نظام يقضى بأن يساهم كل منهم بجزء واحد في إنتاج السلعة ، فأفضى ذلك إلى زيادة معدل إنتاج الفرد من السلع والخدمات . وقد نشأ عن استخدام « العبيد » الميكانيكيين وعن تنظيم هذا الاستخدام ، انقلاب جوهرى في العلاقة بين المجهود البشرى وبين الإنتاج الأخير ، وهو انقلاب مرجح البقاء طالما احتفظ نظامنا الاقتصادي بطابعه الحالى .

والعامل الثالث الذى أشرنا إليه في التقدم الاقتصادي ، هو الادخار والتمير . وقد ذكرنا في هذا الصدد أن الآلات الميكانيكية والمصانع ووسائل المواصلات لم تكن لتخرج إلى عالم الوجود لو لم يستقطع الإنسان بعض الوقت الذى كان عليه أن ينفقه في إنتاج السلع الاستهلاكية حتى ينفقه في إنتاج السلع الإنشائية . وحاولنا أيضاً أن نوضح أن الهدف إنما كان حصص الناس على ادخار جانب من المال الذى يكتسبونه ثم جمع ما يدخر لاستثماره ؛ كما حاولنا أن نبرز مدى التوفيق في تنسيق العمل في هذا المضمار بين البنوك وشركات التأمين وبيوت السحرة والشركات المساهمة . ثم أننا عزونا كثرة الأموال المدخرة إلى أن التقدم الاقتصادي كان من السرعة بحيث أتاح

للناس الاحتفاظ بمستوى المعيشة الذى أعتادوه مع حجز جانب من مالهـم لأنشاء المعدات الاقتصادية الأساسية .

ومن الواجب أن يستمر هذا العامل إذا أريد تحقيق التقدم فى المستقبل ، لأن المعدات القديمة فى حاجة دائمة إلى الاستبدال والتجديد للانتفاع بموارد طبيعية جديدة غير التى نضبت . وجدير بالذكر أن المدخرات فى المستقبل قد لا تكون فى صورة نقود كما كانت فى الماضى ، لأن هناك دلائل عديدة على احتمال استمرار الاتجاه إلى سياسة التضخم النقدى ، وإذن فقد يعزف الناس عن ادخار شىء يطرد هبوط قيمته . ولا يبعد أن يتم تحويل المدخرات مباشرة إلى أشياء عينية أو إلى سندات عن أشياء عينية لا تتلاشى قوتها الشرائية سريعاً فتحل بذلك محل مدخرات النقد المتداول أو الأسهم أو الرهون أو بوالص التأمين النقدية .

والعامل الرابع الذى تناولناه بالتحليل هو القوة العاملة ، فوجدنا أن النسبة المثوية لمن هم فى سن العمل من سكان أمريكا كانت مرتفعة إلى حد ما بسبب المهاجرة من الخارج مما أدى إلى تحميل البلاد الأصلية نفقات تربية وتدريب قسم كبير من القوة العاملة ، كما لاحظنا أن نسبة عدد النساء إلى مجموع القوة العاملة فى ازدياد نظرا إلى إقبال الناشئة على دخول المدارس ، ولهذا كان لدينا احتياطى ضخم من العمال فى المدارس يتلقون فنون الإنتاج ؛ ذلك الاحتياطى الذى يمكن الالتجاء إليه والسحب منه كلما قضت الضرورة ، كما حدث إبان الحرب العالمية الثانية . ورأينا أيضاً أنه على الرغم من أن متوسط أعمار الأهالى أخذ فى الارتفاع فإن معدل الإنتاج لم يتأثر . وأخيرا أثبتنا أن الهدف الذى ظلت أمريكا ترمى إليه لم يكن زيادة عدد السكان وإنما كان بلوغ مستوى معيشة أعلى للموجودين بها فعلا ، كما تدل على ذلك قيود الهجرة وهبوط نسبة المواليد . وقد يستمر هذا الوضع فى المستقبل لأن زعماء البلاد وقادتها يعلمون حق العلم أن عدد السكان غالباً ما يتكاثر بمعدل يفوق تزايد إنتاج السلع والخدمات .

والعامل الخامس فى التقدم الاقتصادى هو وسائل المواصلات والتجارة ، وقد حاولنا أن نبرز كيف أن وسائل نقل السلع الأقل تكلفة والأكثر مرونة تساعد على جلب الموارد الطبيعية المبعثرة فى أماكن متباعدة ، وعلى استيطان الأهالى فى

الأقاليم القاصية ، وعلى تغذية الأسواق النائية ، وعلى الإمعان في تقسيم مراحل العمل ، وقد أقضت الطرق الحديثة في البيع إلى انقلاب حقيقى في عملية عرض البضائع في الأسواق . ولقد أبرزنا أن السوق الداخلية اتسعت اتساعاً ظاهراً بسبب حصول الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة على نصيب كبير من الدخل القومى يسمح لها بالتوسع فى استهلاك السلع والانتفاع بالخدمات ، وأشرنا إلى أنه طوال العصر الذى تناولناه بالدرس كان هناك دائماً ارتفاع ملحوظ « فى الأجور الحقيقية » للعمال ، أى فى مقادير السلع التى استطاعوا شراءها فعلاً ؛ ومنذ سنة ١٩٢٩ حدث تقارب مشهود بين أنصبة الطبقات الاقتصادية المختلفة من الدخل القومى ، ومبعث هذا التقارب حرص الدولة على العناية برعاية الشعب والتزامها بالعمل على النهوض بأحوال الجميع . أما ما نشاهده من المساواة بين الأفراد فى الاستمتاع بأسباب الرخاء فى أمريكا فلا نظير له فى أى نظام اقتصادى قائم ، سواء أكان شيوعياً أم رأسمالياً .

والمنظور فى المستقبل القريب — على الأقل — أن الأحوال الاقتصادية للطبقات الفقيرة سوف تستمر فى تحسنها ، كما أن المنظور أن تمتد وسائل المواصلات فى البلاد ، لاسيما بأشياء المزيد من الطرق البرية ؛ وأن تزيد طرق توزيع السلع القليلة التكاليف عن طريق توحيد طرازها وتعميم خدمة الأفراد أنفسهم وإرسال الطلبات بالبريد . أما العامل السادس فى التنمية الاقتصادية فمجموعة المبادئ التى كانت تحفز الناس على زيادة الانتاج . وقد ذكرنا أن أغلبية القادمين إلى الولايات المتحدة كانوا متطلعين إلى رفع مستواهم المادى ، فنشأوا وترعرعوا فى أمريكا فى ظروف تتطلب العمل بجهد ونشاط . وقد بينا أن الرغبة الصادقة فى الرخاء المادى ، كانت ركناً بارزاً من أركان « الخلق » الأمريكى ، المؤسس على المبادئ السامية التى عاش بها ولها الأمريكيون .

ومع أن التطلع إلى تحسين الأوضاع المادية للفرد سيظل عظيماً فى السنوات القادمة ، إلا أن هناك دلائل عدة على أن الميل إلى اقتناء المزيد من السلع والخدمات لم يعد غاية فى ذاته ، بل وسيلة إلى غاية ، هى بلوغ مستوى أرفع من المدنية . وإذا كان القول متواتراً بأن الأمريكيين ليس لهم هدف مشترك يجاهدون فى سبيله لأنهم ينتسبون إلى شعوب مختلفة ، ويعتقدون ديانات متباينة ، ويتشيعون لمذاهب متنافرة ،

فإن أكرثية الأمريكيين إنما تريد أن يصل الوطن إلى أوج المدنية ، وعلى اتفاق فيما يجب عمله لتحقيق ذلك . والمشاهد بصفة عامة أنه ليس في البلاد اليوم من « عباد المال » بقدر ما كان بها منذ خمسين عاما . فكثير من الأثرياء يخرج نصيبا من أمواله ليشيد دور الفنون والجامعات ، أو يهبه إياها للاتفاق عليها بدلا من إنفاقه في الملذات الشخصية . وكثير من متوسطى الدخل وقليلى الدخل من يخرج نصيبا كبيرا من إيراده لتعليم أبنائه بدلا من الاقتصار على اقتناء السلع الاستهلاكية .

وهذه كلها دلائل تبث على الاطمئنان ، إذ أن ذروة الرخاء المادى فى أى حضارة وقفنا منها على خبر وثيقة الصلة بذروة المدنية . ذلك لأن الفيض الموفور من السلع يتيح التفرغ للفنون ، ويضفى على العلاقات البشرية ظلالا وارفة من الألفة (لأن كل فرد يكون قانعا بما فى يديه) وقيض المزيد من تبادل الأفكار والآراء بين الناس عن طريق التجارة والسياحة . وقصارى القول أن تزايد الرخاء الاقتصادى يوسع نطاق إمكانيات الناس ، ذلك النطاق الذى يتوقف عليه إلى حد كبير ازدهار المدنية .

٢ — شواهد التقدم فى المدنية الأمريكية :

إذا نحن تساءلنا هل من شواهد فى الحياة الأمريكية تثبت أن الرخاء المادى يظاهر مدنية أرقى وأرفع ، فإن الجواب جد عسير ، وقد يدفع معظم الناس إلى الامتناع عن الإجابة معتمدين بالقول المأثور « الزمن وحده كفيل بالجواب » ، وإذا تأملنا ما عليه أمريكا وما عليه غيرها من البلاد ، نلاحظ فى أمريكا تقدما حقيقيا ، فعلى الرغم من موجات الإجرام وكثرة قضايا الطلاق والإضرابات والمنازعات والمخاضات فى هيئات التدريس بالجامعات ، يمكن أن يقال دون خشية المناقضة أن الأمريكيين قد وفقوا إلى خلق أسلوب للعيشة يحيون فى ظله فى انسجام جنبا إلى جنب ؛ وعلى الرغم من استنزاف الموارد الطبيعية واستخراج كنوز الأرض وطوفان الفيضانات المهلكة ، يمكن أن يقال إن القوم قد فرضوا سيطرتهم القوية على البيئة المادية المحيطة بهم .

فإذا درسنا هاتين الناحيتين ، انتهينا إلى الإعجاب بما أحرزه الأمريكيون من النجاح فى تحقيق أعمال مدنية مجيدة ، فقواعد السلوك الإنسانى فى أمريكا قواعد عادلة متفق

عليها بوجه عام . وما كان منها غير عادل — كعامله بعض الأقليات — فهو الآن هدف لهجوم فريق كبير من المواطنين من ذوى المكانة والنفوذ . وإذا خطر لرجل ما أن يخرج على القوانين المقررة فى البلاد فإنه يحاكم بروح الإنصاف ويظل بريئاً حتى تثبت إدانته ، فإذا أدين بذلك السلطات الجهد لإصلاحه لكيلا ينبذه المجتمع . ولم يعرف عنا فى العهد الحديث أن جماعة منا التجأت إلى العنف والقوة لتسوية المنازعات ، وما زلنا مبرئين من النظم الدكتاتورية الغاشمة ، وفضلاً عن ذلك فإننا لا نرى مبرراً لإقامة الأسوار المنيعه حول بيوتنا طلباً للحماية كما هو المعتاد فى أكثر أنحاء أوروبا الغربية ، وفى مقدورنا أن نستمتع بأصوب الدفع المريح ، بتحرير الشيكات أو بإضافة ما يطلب منا دفعه إلى الحساب الجارى ، وذلك لأن الكثرة الغالبة من الناس قوم مؤتمنون .

والانتقاد مستمر لبعض المساوئ كالفساد فى مصالح الحكومة وانتشار العصابات وتفشى المخدرات بين الأحداث والأساليب الملتوية التى يلجأ إليها رجال الأعمال ، ولكن هذا الانتقاد ليس إلا مظهراً من مظاهر العمل على استئصال الشر . أما فى الدول الدكتاتورية والمجتمعات التى ينخفض فيها مستوى السلوك الإنسانى ، فإن الكشف عن مثل هذه المثالب ومهاجمتها قد لا يتأتىان البتة ، وقد ينخدع المرء بعدم النشر عنها ، فيخيل إليه أن كل شئ بلغ مرتبة الكمال .

وفما يتعلق بالسيطرة على البيئة المادية فإن من رأينا أن أمريكا قد وقفت فيها كل التوفيق . ذلك لأن متوسط الأعمار فى أمريكا أطول منه فى أية دولة عظمى عداها ، والأحوال الصحية خير مما لدى أى شعب معاصر ، أى أن نسبة الأمراض والعاهات المعقدة عن العمل بين أهل أمريكا — فيما عدا الفئات المتقدمة فى السن — أقل من نسبتها بين غيرهم ، وغذاؤهم كشعب من أصلح الأغذية فى جميع أنحاء العالم بديل ازدياد ارتفاع قامه الأفراد ، وقد حالوا دون وقوع المجاعات ، وأحالوا البقاع القاحلة إلى جنات ناضرة بريها وزرعها ، وحولوا كميات هائلة من الموارد الطبيعية إلى أشياء تنفع الإنسان . وإن أسطع برهان على ما أحرزه الأمريكيون من النجاح فى هذا المضمار ، لهو تفوقهم على جميع الأمم فى متوسط دخل الفرد .

غير أننا إذا أردنا تحديد مدى التقدم على أساس الإبداع الفنى والفكرى لأصاينا
الجهد لصعوبة الاهتداء إلى معيار دقيق للموازنة بين الشيء الممتاز والشيء العادى ،
ولعل خير قاعدة هى الاحتكام إلى المختصين والأخذ بما اجتمعت عليه غالبيتهم .

وعلى هذا الأساس فى التقدير يمكننا القول بأن أمريكا ما فتئت تخطو إلى الأمام
بخطى واسعة . ولو تأملنا قائمة جوائز نوبل التى بدىء فى منحها منذ سنة ١٩٠١
لراعنا خلوها من الأسماء الأمريكية إلى عهد الحرب العالمية الأولى ، ولكن صارت
أسماء الأمريكيين بعد ذلك أكثر عدداً حتى جاوزت منذ سنة ١٩٤٠ أسماء المنتمين
للدول الأخرى . والمعروف أن الأوروبيين أصبحوا يعنون عناية عظمى ، ويستشعرون
التقدير للاختراعات الأمريكية فى كافة مناحى الإنتاج الفنى والفكرى ، على عكس
ما كانت عليه الحال منذ نصف قرن .

ولكن المستحدثات الأمريكية تكاد تنحصر فى العلوم الطبيعية لأنها كانت مجال
التقدم الحديث ، ولعل أظهر الشواهد على ذلك تحطيم الذرة الذى لم يبدأ تحقيقه
إلا فى أمريكا ، ولو أن ذلك كان بمساهمة العلماء الأوروبيين . على أن هذا ليس مثلاً
فريداً للأعمال المجيدة فى العلوم الطبيعية ، إذ أن هناك فتوحاً عظيمة أخرى فى
الكيمياء ، مثل استخلاص الفيتامينات ، وفى العلوم الكهربائية مثل التليفزيون ،
وفى الطب مثل الانتفاع بالأدوية القاتلة للطفيليات ، وفى الهندسة مثل إقامة السدود
الهائلة كالجراندكولى والسكبارى العظيمة ككوبرى الجولدن جيت (على خليج
سان فرنسيسكو) .

وساهمت أمريكا أيضاً فى العلوم الاجتماعية مساهمة أقر بها الجميع ، إذا ما قيست
بما أتى به الأقدمون أو إذا ما قيست بما حدث فى غير أمريكا منذ ربع قرن ، فهى
مؤلفات وزلى س . متشيل فى علم الاقتصاد ومؤلفات د . ا . توماس فى علم الاجتماع
ومؤلفات فرايزر بواى فى علم الأجناس البشرية ومؤلفات تشارلز مكلوين فى علم
السياسة ومؤلفات تشارلز ا . بيرد فى التاريخ ، أنها جميعاً كتب مشهود لها بالامتياز
الذى سيخلدها طوال السنين بل ربما بقيت عدة قرون . ومن أهم الأعمال التى تمت
فى ميدان العلوم الاجتماعية فى عصرنا الحديث نشر « دائرة معارف العلوم الاجتماعية »

أما في ميدان الفلسفة فقد كان لأمريكا في جون ديوى مفكر سجل من الآراء ما يعد أعظم مساهمة لتوحيد الجهود نحو إقامة مجتمع أفضل .

ولعل المضمار الذى لم يوفق فيه الأمريكيون توفيقاً ملحوظاً هو مضمار الفنون ، فلم يظهر فى أمريكا بعد نظير لدانتي ولا لشكسبير وميخائيل أنجلو وبيتهوفن ، وإن كان قد ظهر شبيه لأحد منهم فغير معروف ، وربما كان فشل الأمريكيين فى المنحى الحسى من مناحى الحياة راجعاً إلى قدرتهم على تذوق المتعة الحسية فى الألعاب الرياضية ، وفى المهن التى يزاولونها ، وفى اجتلاء الطبيعة الخلابة ، وربما كان راجعاً إلى افتقارهم نوعاً ما إلى « الذوق الفنى » على حد قول العارفين ، أو راجعاً إلى شئ من الخنوع يحملهم على تقليد السنن الأجنبية التى لم تنبت فى صميم الأرض الأمريكية . بيد أنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن الأعلام من أمثال من ذكرناهم ندرت فى كل مجتمع ، ومع ذلك فإن أمريكا تستطيع أن تفاخر بكثير من الأعمال الفنية الجليلة . ونضرب مثلاً بفن العمارة ، فإننا نجد المباني الممتازة إلى جانب تلك العمارات المختلطة التى اندفع الناس إلى تشييدها فى مستهل هذا القرن ، كما نجد المباني البشعة التى تحف بجنابات شوارعنا الرئيسية ، إلا أن أهل الذكر والخبرة يقرون بأن عمارة راديو سیتی ، ودار مدرسة الهندسة فى جامعة نورث وسترن ، وشركة برودنشيال للتأمين على الحياة فى مدينة لوس أنجيليس ، وكثيراً من القصور فى الضواحي وفى الأرياف ، لا تقل روعة عن أى بناء حديث العهد أقيم فى أى مكان آخر من العالم ، بل إنها لتكاد تضارع أعظم المنشآت التى عرفها التاريخ . وقد اشتهر من مهندسينا المعماريين فرانك لويد رايت أحد الأقطاب المعاصرين ، فذاع أسلوبه وانتشر اتباعه فى إقامة المصانع الأمريكية التى تعتبر من أجمل الأعمال التى حققها هذه البلاد فى فن البناء .

وفى الأدب لم تنجب أمريكا فطاحل من الطراز الأول ، ولكنها أخرجت طائفة من الكتاب لهم فى العصر الحاضر مقام مرموق ، فيها من القصصيين سنكلير لويس ، وويلز س . بك ، ووليم فولكنر ، وجون ستاينبك ، بمن يليق بنا أن نفاخر بهم ، وفيها من الشعراء ستيفن فنست بنت ، وإدوارد آرنلجتون روبنسون ، وأرشيبالد

ما كليش ، وفيها من كتاب المسرحيات يوجين أونيل ، ومكسويل أندرسون ، وتنسى ولينز ، وأرثر ميللر .

وليس في أمريكا جهابذة في فن التصوير والنقش ، ومع ذلك فلدينا فنانون لانستحي من ذكرهم كإدوارد هوبر ، وجورجيا أوكيف ، وجرانت وود ، وتوماس هارت بنتون ، وج . س . كرى ، ولدينا فنانون في فن النحت والتماثيل من أمثال سانت جودنس ، وجورج ج . بارنارد ، وجاكوب إشتين ، ووليم زوراخ ، وألفيو فاچي .

ولا شك أن لنا في فن الرقص التعبيرى — الباليه — فضل غير منكور للنجاح الذى أحرزته فنانات الرقص مثل مارتا جراهام ، وهانيا هولم ، ودوريس همفري ، أو فنانون مثل تشارلز فايدمان . وعندنا أيضاً في الموسيقى جورج جرشوين نابغة الجاز الأمريكى ، وكارلو منوتى الذى أعجبت أوروبا بأوبرته السماة « قنصل » وعندنا آرون كوپلند ، وروجر ه . سيشانز اللذين أجمع العالم على سمو مستوى مؤلفاتهما السيمفونية ، وعندنا في السينما فنانون يمتازون أمثال تشارلى تشابلن ، ووالث ديزنى . ثم إن هناك ناحية أخرى من نواحي التقديم لا يصح إهمالها وهى أن عدداً كبيراً من النوايج الأفذاذ الغرباء عنا وفدوا إلى أمريكا وقضوا شطراً من حياتهم بين ظهرانينا ، نذكر منهم ألبرت أينشتاين العالم الطبيعى ، وإيجور سترافنسكى المؤلف الموسيقى ، وأرتورو توسكانينى . قائد الفرقة الموسيقية ، وإيفان مستروفتشى المثال . وإن في مجرد وجودهم يبلادنا لدليلاً على أن البيئة التى نعيش فيها بيئة صالحة مواتية للإبداع الفنى .

ومهما يكن من أمر فإن ما تحويه هذه القائمة المختصرة من أسماء بعض الأمريكيين الذين ساهموا في رفع المدنية ما يجعلها قائمة رائعة ، وفيها أيضاً الدليل على الجهود المبذولة للنهوض بحضارتنا إلى مستوى أسمى وأرفع . إن الريح لتحمل هشيأ يرشدنا إلى اتجاه هبوبها . وإنه ليقال إن الأمريكيين قد أنفقوا من مالهم في سنة ١٩٥٠ على حضور حفلات الموسيقى الكلاسيكية ما زاد على ما أنفقوه على حضور مباريات الكرة . وقد أنفقوا في اقتناء الكتب ضعف ما أنفقوه في ذلك منذ عشر سنوات مع مراعاة الزيادة

في أسعار الكتب . وقد صرفوا على ارتياد المسارح البريشة ودور الأوبرا ما يزيد بنحو ٨٥ ٪ على ما أنفقوه عليها في سنة ١٩٤٠ ، وقد زاد عدد طلبة الكليات والجامعات بنسبة ٤٥ ٪ على ما كان عليه منذ عشر سنوات . ولا نزاع في أن أمراً جللاً قد وقع في أمريكا حتى رأينا رئيس جمهورية الولايات المتحدة يعزف الموسيقى الكلاسيكية ترويحاً عن نفسه . ورأينا واحداً من قادة الجيش يقضى عصر يوم الأحد بين ريشة التصوير ولوحة الألوان ، ورأينا رجال الأعمال وربات البيوت ينخرطون في سلك أندية النقش والتصوير ، وينتظمون في فرق الهواة للموسيقى السيمفونية ، وجميعيات الأدب في طول البلاد وعرضها .

٣ — المخاطر الماثلة أمامنا :

نرجو ألا يكون فيما ذكرناه ما يحمل القارئ على الظن بأن أمريكا بلغت مستوى ممتازاً من المدنية في جميع الناحي ، أو أن التقدم صوب المدنية أمر يتم تلقائياً ، وأن كل ما على المرء أن يفعله هو أن يضطجع في كرسيه فيشهد حدوث ذلك . فإن كان هذا ظن القارئ فإنه يكشف عن أحد الأخطار التي تعترض سبيل التقدم ، ألا وهو خطر القناعة بالحالة الراهنة ، فقد نخدع فنظن أن ارتفاع معدل الشراء الفردي سوف يؤدي بنا بطبيعة الحال إلى قم المجد والعظمة ، ولكن المؤسف أن الصعود ليس على هذا القدر من اليسر والسهولة ، فلتحرز من الخيال الزائف ، ولنعترف بأنه ما زال أمامنا كثير مما يجب أن نقوم به لإقرار النظام واحترام القانون في مجتمعنا ، ولنعترف بأن ما يجب أن نقوم به يتطلب جهداً شاقاً ، فلا تتعامى عن مصاعب تربية ملكة « الذوق الفني الرفيع » بين بني جلدتنا .

حقاً إن من الأمريكيين من لا قبل له بتعرف الجمال إذا نظر إليه ولا بالعمل والدأب لاقتناء التحف الجميلة متى عرف ماهيتها . ولكن بين أترابنا قليلون — نسبياً — يستشعرون الإعجاب بضروب الفنون الرصينة التي تتجلى في الآيات الخالدة . والأمريكيون الذين يطيقون الصبر على تعلم الأساليب الفنية للشعر أو الموسيقى — إذا صح القول — قلة نادرة ممن يطمح في الكمال إلى الحد الذي قد يحدو

بالناظر إليه إلى التنبؤ بمولد « الملحمة » الأمريكية العظمى ، أو ببعث السففونية الأمريكية الكبرى في المستقبل القريب . فنحن قوم مازلنا جد عجولين ، ألقنا البيوت والكتب والمسرحيات غير المحكمة . ولعلنا بحاجة إلى أن نهجع قليلا ونعمل على تربية ملكة « الذوق الفني » مدى بضعة أجيال قبل أن نطمح في بلوغ الذروة .

وإن نحن فعلنا ذلك فلن يزداد قوة الشطر الاقتصادي من أساس مدينتنا — كما سبق أن أوضحنا — لأن مواردنا الطبيعية آخذة في الاضمحلال ، ولأننا غير واثقين من قدرتنا على الاستعاضة عما لدينا بما نستورده من الخارج ، فمن المحتمل أن يتكاثر عدد السكان بنسبة لا تستطيع زيادة الإنتاج مجاراتها ، ويجب ألا ننسى أيضاً أنه كلما تكاثرت السكان ، استعصى على الناس إخراج تلك المدخرات التي تستثمر في مشروعات التنمية .

غير أن أشد المخاطر التي تهدد ارتقاء المدينة في أمريكا في المستقبل القريب لا تمت إلى الاقتصاد بصلة ، فلا هي ناجمة عن عجز الناس عن تكريس المزيد من أوقاتهم وجهودهم للنشاط الإبداعي ولا هي مؤسسة على المنازعات والمشاكل الداخلية . بل إن الخطر الذريع هو نشوب الحرب . ولدينا من الدلائل الكثيرة على أهوال الحرب الحديثة ونكباتها المفجعة ما يجعلنا في غير حاجة إلى التوسع في بيان أمرها الآن . ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الحرب هي النقيض الصريح للنهوض بالمدينة ، ومغزاها هو الفشل المطبق في إرساء قواعد العلاقات بين البشر على أساس المودة والصفاء واحترام القانون ، إنها تعني تحوّل اتجاه النشاط عن المطالب الحسية والذهنية وعن سعى الإنسان إلى بسط سلطانه على البيئة المادية المحيطة به . إنها تعني تدمير الكثير من الآيات الفنية الخالدة وانهايار الأساس الاقتصادي الذي يقوم عليه تقدم المدينة .

يبد أنه بالرغم من جميع العواقب الملموسة التي تنجم عن الحرب ، لم تبد على الجنس البشري بعد علائم القدرة على اجتناب الالتجاء إلى العنف والقوة للوصول إلى تسوية بعض الخلافات ، فعلى أمريكا واجب هو أممي ما تصبو إليه لتحريز زعامة العالم . عليها وضع الخطط الكفيلة لتسوية الخلافات الدولية من غير التجاء إلى العنف .

٤ — الأمل في المستقبل :

إن أية محاولة — كالتى نحاولها الآن لتحليل تلك القوى التى قد تنهض بالمدينة الأمريكية أو تهوى بها فى غضون المائة عام المقبلة ، لتترك القارىء على غير شعور بالرضى ، بل قد ينتابه شعور مرير بالشك والريبة ، وليس فى وسعنا مع الأسف سوى أن نشير إلى ما هو متوقع منطقياً على ضوء التجارب ، نتيجة للعوامل الراهنة التى لها أثر فعال ، مع احتمال ظهور عناصر أخرى ذات أثر فى المستقبل .

وفى تقديرى إنه إذا استطاعت أمريكا تجنب الحروب الطاحنة فإنها تكون جديدة بأن ترنو بعين الأمل إلى إقامة صرح مدنية من أعظم المدينيات خلال قرن من الزمان ، فإن لهذه البلاد من الإمكانيات ما يكفل لها تحقيق رخاء اقتصادى يبرز رخاء أية دولة أخرى . والثابت أن وفرة نصيب الفرد من السلع والخدمات كانت دائماً قرين الوصول إلى ذروة المدنية .

وثمة شواهد على أن الأمريكيين يدركون الآن بالفعل كثيراً من النتائج الباهرة فى جميع مناحى الحياة حتى فى الحسيات التى هى أضعف جوانب نشاطهم ، وشواهد أخرى على رغبة ملحة لتحقيق الإبداع فى جميع سبل الحياة ، وهى رغبة تتملك جميع الأمريكيين الذين أصبحوا وهم يدركون أكثر من ذى قبل أن الإنسان قد يقنع بالقليل من الماديات ، ولكنه يحتاج إلى مزيد من العدالة والطمأنينة ، والسعادة والجمال . تلك هى العناصر الحقيقية للمدنية ، وإن فى إدراك هذه الحقيقة البليغة علامة قوية على الثقة بأمريكا .

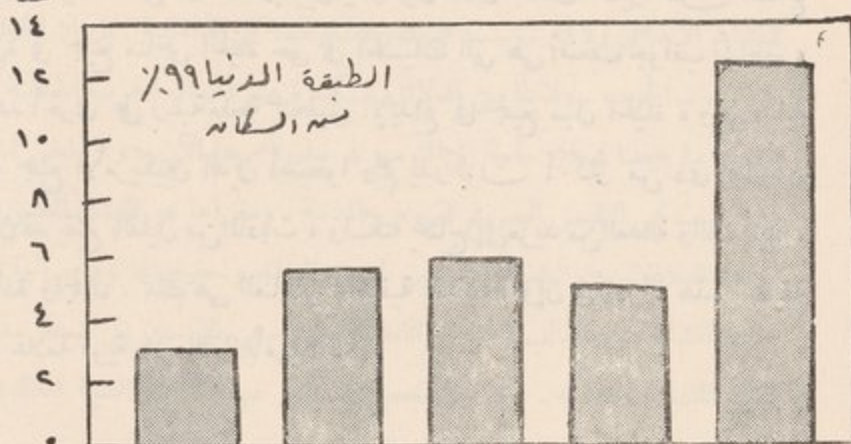
الرسم البياني رقم (١)

التغير في المعدل الفردي للإيراد بحسب الفئات المختلفة الدخل من السكان

آلاف الدولارات



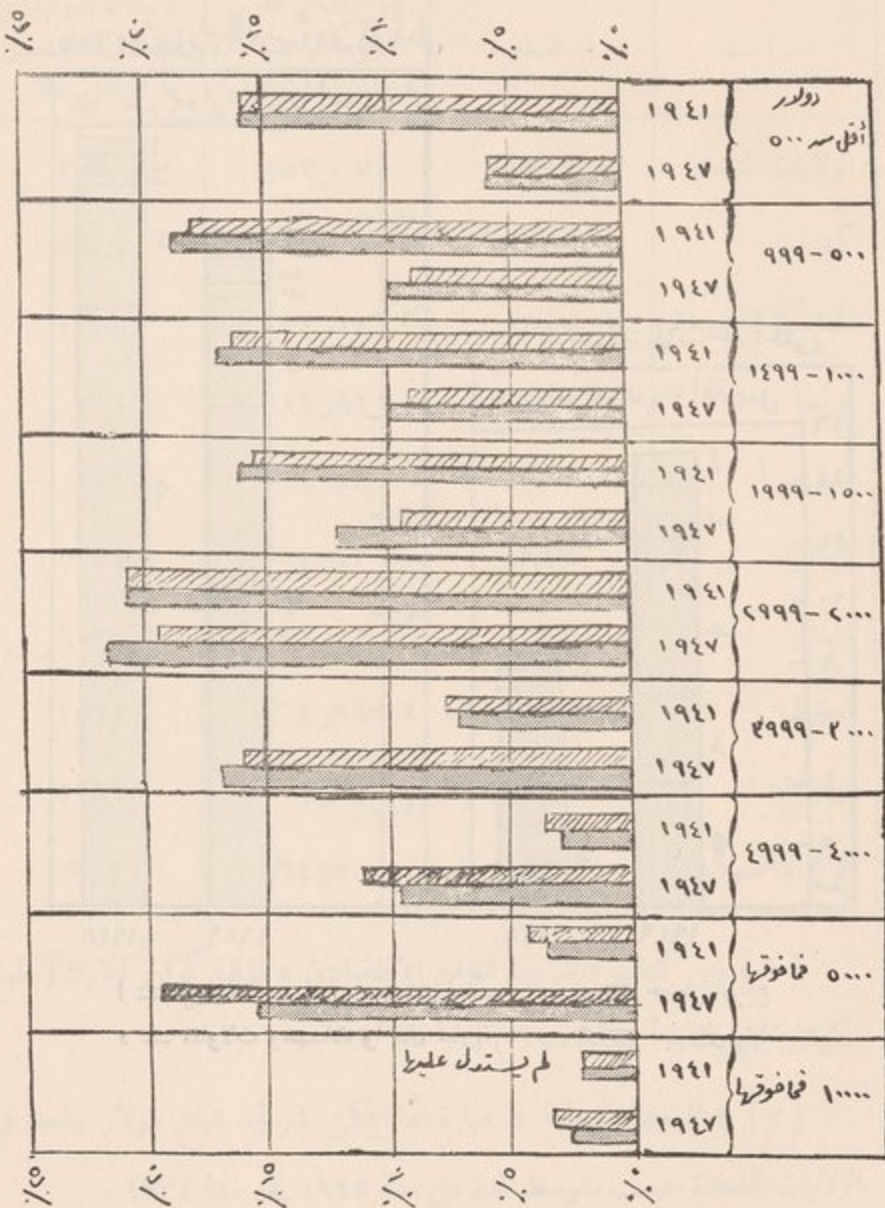
مئات الدولارات



المرجع : كوزينتس . بالمكتب الأهلي للبحوث الاقتصادية

الرسم البياني رقم (٢)

عن توزيع الأسر على المستويات المختلفة للدخل السنوي من النقد على أساس الاستهلاك والنسبة المئوية لكل فئة قبل وبعد ضريبة الدخل المقررة للحكومة الاتحادية



المرجع . بثمان بالمكتب الأهلي للبحوث

الرسم البياني رقم (٣)

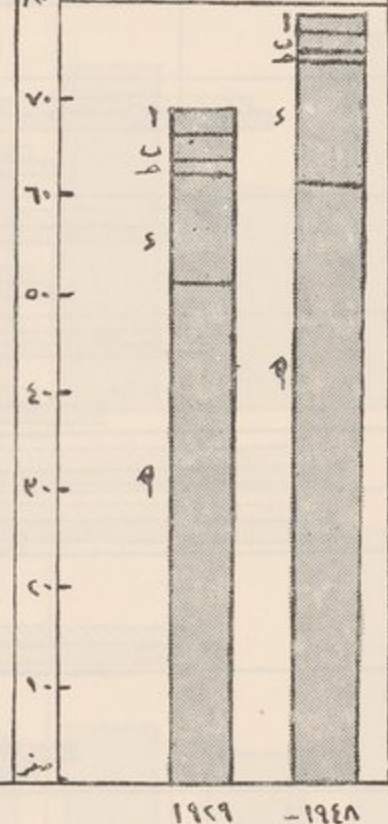
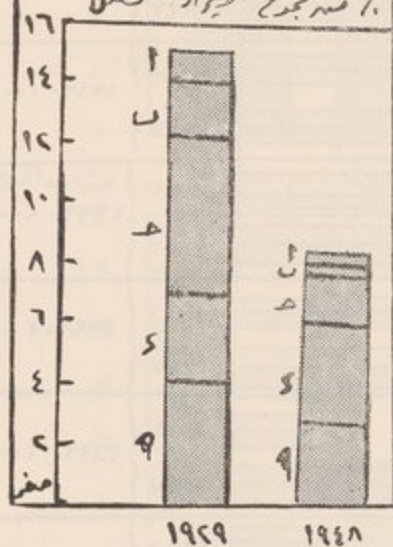
بيان مصادر إيراد الطبقة العليا (= ١ ٪) والطبقة الدنيا (= ٩٣ ٪)

سنتي ١٩٢٩ و ١٩٤٧

٩٤ ٪ منه مجموع السكاهه أدنى راني أعلى

٨٠ ٪ منه مجموع الإيراد المتحصل

١ ٪ منه السكاهه سه أعلى
٨٠ ٪ منه مجموع الإيراد المتحصل



١ = إيجارات ٢ = فوائد ٣ = حصص أرباح
٤ = مقاولات وتعهيدات وأعمال تجارية ٥ = أجور ومرتببات

الجدول رقم (١)

مقارنة بين الدخل القومي في بلاد مختارة^(١)

اسم البلد	العام	مجموع الدخل القومي الحقيقي بالوحدات الدولية (٢) (بالبلايين)	الوحدات الدولية التي أنتجت في العام للشخص المشتغل فعلا
الولايات المتحدة	١٩٤٧	٧ ر ١٥٢	٢٥٦٦
كندا	١٩٤٧	١١ ر ٠٥	٢٢٤٧
المملكة المتحدة	١٩٤٧	٣٠ ر ١٤	١٣٨٣
فرنسا	١٩٣٨	١١ ر ٩١	٧١٥
سويسرا	١٩٣٨	١ ر ٥٨	٨٧٩
إيطاليا	١٩٤٧	٤ ر ٧٣	٣٥٤
ألمانيا	١٩٣٧	٤ ر ٣١	١١٣٠
أستراليا	١٩٤٧ — ١٩٤٨	٤ ر ٩١	١٥١١
نيوزيلندا	١٩٤٧ — ١٩٤٨	١ ر ٥٤	٢٢٨١
الاتحاد السوفيتي	١٩٣٨	٢٤ ر ٥	٣٠٢

(١) عن كتاب « شروط التقدم الاقتصادي » لمؤلفه كولن كلارك (طبع
مكميلان بنيورك — سنة ١٩٥١).

(٢) « الوحدة الدولية » عبارة عما يمكن شراؤه بمبلغ دولار واحد في
الولايات المتحدة حسب متوسط المدة من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٤ .

الجدول رقم (٢)

بيان نصيب كل قسم من أقسام النظام الاقتصادي^(١)

في الدخل القومي

في المدة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٥٠

(النسب المئوية مؤسسة على الأسعار الجارية)

متوسط المدة	الزراعة	التعدين	الصناعة	البناء	والواصلان النقل	التجارة	الخدمات	الحكومة	الوظائف	وأعمال شتى
٧٩/١٨٦٩	٢٠,٥	١,٨	١٣,٩	٥,٣	١١,٩	١٥,٧	١٤,٧	٤,٤	١١,٧	
٨٩/١٨٧٩	١٦,١	٢,١	١٦,٦	٥,٥	١١,٩	١٦,٦	١٣,٦	٤,٩	١٢,٦	
٩٩/١٨٨١	١٧,١	٢,٥	١٨,٢	٤,٩	١٠,٧	١٦,٨	١١,٨	٦,٠	١٢,٠	
١٩٠٨/١٨٩٩	١٦,٧	٣,١	١٨,٤	٤,٥	١٠,٧	١٥,٣	٩,٦	٥,٦	١٦,٠	
١٩١٣/١٩٠٤	١٧,٠	٣,٣	١٨,٩	٤,٣	١١,٠	١٣,٠	٨,٩	٥,٤	١٦,٢	
١٩١٨/١٩٠٩	١٧,٧	٣,٣	٢٠,٨	٣,٢	١٠,٧	١٤,٥	٨,٢	٦,٣	١٥,٤	
١٩٢٣/١٩١٤	١٥,٢	٣,٣	٢٢,٢	٣,٠	١١,٠	١٤,٠	٨,٣	٧,٩	١٥,٠	
١٩٢٨/١٩١٩	١٢,٢	٣,١	٢٢,٢	٣,٩	١١,٣	١٣,٧	٩,٤	٨,٦	١٥,٧	
١٩٤٠ (٢)	٦,٨	٢,٠	٢٦,٢	٢,٨	١٠,٠	١٥,٥	٩,٦٨	١٣,٣	١٣,٣	
١٩٥٠	٧,٢	٢,٠	٣٠,٧	٤,٨	٨,٤	١٦,٦	٩,١	١٠,٠	٧,٩	

(١) عن كتاب « الدخل القومي — ملخص ماوقفنا عليه » لمؤلفه سيمون كوزنتس

(طبع المكتب الأهلي للبحوث الاقتصادية بنيويورك — سنة ١٩٤٦) ٤٠

(٢) عن « العرض العام لحركة الأعمال الجارية » اشهرى يناير وفبراير سنة

بيان النسب المئوية لعدد المال المستعدين بالمهن المختلفة من مجموع القوة العاملة

[illegible]

الجدول رقم (٤)

الدخل القومي (١)

بيان المجموع السكى ونصيب كل فرد منه

فى المدة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٥٠

(على أساس أسعار سنة ١٩٢٩)

السنوات	مجموع الدخل القومى مقدراً ببلايين الدولارات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالدولار	النسبة المئوية للزيادة أو النقصان ما بين عقد من السنين والعقد المتداخل فيه
١٨٦٩ — ٧٨	٩,٣	٤٣,٥	٢١٥
١٨٧٤ — ٨٣	١٣,٦	٤٨,٨	٢٧٨
١٨٧٩ — ٨٨	١٧,٩	٥٤,٨	٣٢٦
١٨٨٤ — ٩٣	٢١,٠	٦١,٢	٣٤٤
١٨٨٩ — ٩٨	٢٤,٢	٦٧,٦	٣٥٧
١٨٩٤ — ١٩٠٣	٢٩,٨	٧٤,٣	٤٠١
١٨٩٩ — ١٩٠٨	٣٧,٣	٨١,٥	٤٥٨
١٩٠٤ — ١٣	٤٥,٠	٨٩,٦	٥٠٢
١٩٠٩ — ١٨	٥٠,٦	٩٧,٧	٥١٧
١٩١٤ — ٢٣	٥٧,٣	١٠٥,٠	٥٤٦
١٩١٩ — ٢٨	٦٩,٠	١١٢,٨	٦١٢
١٩٢٤ — ٣٣	٧٣,٣	١٢٠,٦	٦٠٧
١٩٢٩ — ٣٨	٧٢,٠	١٢٨,٠	٥٧٢
١٩٣٠ (ب)	٧٨,١	١٢٣,٠	٦٣٥
١٩٤٠	١٠٠,٠	١٣٢,٠	٧٥٧
١٩٥٠	١٥٣,٠	١٥١,٠	١٠١٣

(١) عن كتاب كوزنيس السابق ذكره ص ٣٢ .

(ب) اجمالى الإنتاج القومى بدلا من الدخل القومى مقدراً بقيمة الدولار فى سنة ١٩٣٩

تقلا عن « العرض العام لحركة الأعمال الجارية » جزء شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ .

الجدول رقم (٥)

الإنتاج الحقيقي بمعدل العامل الواحد في الساعة الواحدة في الولايات المتحدة
(مقدراً بالوحدات الدولية)

الصناعة	الزراعة	السنوات
٠ر٢٠٩	٠ر١٠١	١٨٧٠
٠ر٢٤٠	٠ر١٢١	١٨٨٠
٠ر٢٨٤	٠ر١٣١	١٨٩٠
٠ر٣٤٣	٠ر١٥٥	١٩٠٠
٠ر٤٠٢	٠ر١٨١	١٩٠٩ — ١٩١١
٠ر٥٨١	٠ر٢٠٧	١٩١٩ — ١٩٢١
٠ر٧٦٧	٠ر٢٥٧	١٩٢٩ — ١٩٣١
١ر٠٧٠	٠ر٢٨٢	١٩٣٩ — ١٩٤١

نقلا عن كتاب كولن كلارك السابق ذكره ص ٣١٦ و ٣١٧ مستنداً بصفة
أساسية إلى كتاب « الزراعة الأمريكية في المدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٩ »
تأليف هارولد بارجر وهانس لاندسبرج (طبع المكتب الأهلى للبحوث الاقتصادية
بنيويورك — سنة ١٩٤٢) وإلى كتاب « استخدام الأيدي العاملة في الصناعات »
تأليف سولومون فابريكانت (طبع المكتب الأهلى للبحوث الاقتصادية
بنيويورك — سنة ١٩٤٢) .

الجدول رقم (٦)

مقارنة أهمية منابع الحرارة والطاقة بالنسب المئوية

المنطقة	السنة	الفحم واللجنيت (وموئوع من الفحم الغير الحالك)	البنترول	الغاز الطبيعي	خشب الوقود	القوة المائية
العالم	١٩١٣	٧٤١	٤٥	١٤	١٧٦	٢٤
انعام	١٩٣٥	٦٠٣	١٦٥	٣٨	١٢٨	٦٦
العالم	١٩٤٨	٥٤٨	٢٤٦	٧٣	٧٢	٦١
أورو با ماعدا الاتحاد السوفييتي	١٩٤٩	٨١٧	١١٤	٠٠٠	٠٠٠	٧٩
الولايات المتحدة	١٩٤٨	٤٧٠	٣٤٠	١٥٠	٠٠٠	٤٠

تقلا عن كتاب ه الموارد الطبيعية في العالم والصناعات ه تأليف اريك و . زيرمان (طبع هاربر وإخوته بنيورك سنة ١٩٥١) ص ٤٥٤

الجدول رقم (٧)

إنتاج القمح في بلاد مختارة (مقدراً بملايين الأطنان المترية)

الاتحاد السوفياتي	ألمانيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	السنة
	١٢ر٣	٨٠ر٠	١٥ر٢	١٨٦٠
	٢٩ر٣	١١٧ر٤	٤٢ر٥	١٨٧١
	٤٧ر٠	١٤٧ر٠	٦٤ر٨	١٨٨٠
	٧٠ر٢	١٨١ر٦	١٤٣ر١	١٨٩٠
	١٠٩ر٣	٢٢٥ر٢	٢٤٤ر٦	١٩٠٠
	١٩٠ر١	٢٩٢ر٠	٥٧١ر١	١٩١٣
١١٠ر٥	٢٢٥ر٢	٢٤٤ر٢	٤٥١ر٢	١٩٣٧
١٧٥ر٠ (تقديراً)	١٢١ر٤	٢٠٢ر٩	٦٢٤ر٠	١٩٤٧

الجدول رقم (٨)

بيان عن القوة المائية بالولايات المتحدة

السنة	مقدرة بالتريليون من الوحدات الحرارية البريطانية للمادة للوقود المستعمل	الإنتاج المائي للقوة الكهرومائية مقدرًا بالآلاف كيلوواط — ساعة
١٨٨٩	٩١	...
١٩٠٠	١٤٦	...
١٩١٢	٥٣٨	٧,٣٧٨,٥٠٠
١٩٢٢	١,٠٢٤	٢١,٣٦١,٦٥٦
١٩٣٢	١,٩٠٠	٣٥,٩٩٧,٨٠٩
١٩٤٢	٣,٤٨٥	٦٩,١٣٢,٥٨٥
١٩٤٥	٤,٤٦٣	٨٤,٧٤٧,٠٧٩

تقلاً عن ه الإحصائيات التاريخية بالولايات المتحدة « ص ١٥٥ و ١٥٦

الجدول رقم (١٠)

النسب المئوية لاستخلاص رؤوس الأموال من الدخل القومي

الفترة المستخرج عنها المتوسط السنوات من — إلى	النسبة المئوية لإجمالي الإنشاءات	إجمالي الإنشاءات	الزيادة والنقصان صافي	صافي الفرق بين المطلوبين من الأموال الأجنبية والطلب لها
١٨٧٨ — ١٨٦٩	٥١	٩٠٩	٥٤	— ١٧
١٨٨٣ — ١٨٧٤	٥٢	٩٤	٥٢	— ٠٨
١٨٨٨ — ١٨٧٩	٥١	١٠٩	٣٦	— ٠٤
١٨٩٣ — ١٨٨٤	٥٠	١٤٠	٢٣	— ٠٣
١٨٩٨ — ١٨٨٩	٤٩	١٤٦	١٨	٠٠٠
١٩٠٣ — ١٨٩٤	٥٣	١٣٠	٣١	— ٠٣
١٩٠٨ — ١٨٩٩	٦٠	١٢٦	١٩	— ٠٣
١٩١٣ — ١٩٠٤	٥٨	١٢٢	٢٠	— ٠٢
١٩١٨ — ١٩٠٩	٦٩	٩٤	٢٠	٢٤+
١٩٢٣ — ١٩١٤	٧٤	٨٣	٢٩	٣١+
١٩٢٨ — ١٩١٩	٧٠	١٠٥	٢٢	١٢+
١٩٣٣ — ١٩٢٤	٦٥	١٠٥	— ٠١	٠٥+
١٩٣٨ — ١٩٢٩	٦٢	٧٥	٠١	٠٣+

مستمد من كتاب كوزنتس السابق ذكره

الجدول رقم (١١)

صافي رأس المال بواقع كل أجير مشغول فعلا بصناعات الولايات المتحدة

١٧,٢٢٧ دولار	الصناعات الكيماوية والصناعات الملحقة بها
» ٨,٣٨٧	الأغذية والمنهجات التابعة لها
» ٢,٣٦١	الجلود ومنهجاتها
» ٢,٥٧٧	قطع الأخشاب والمصنوعات الخشبية
» ٤,٩٥٥	المنهجات المعدنية وعمليات إعداد المعادن
» ٦,٥٢٣	الورق ولب الأشجار
» ٦,٨٣٥	الطباعة والنشر
» ٦,٥٦١	منتجات المطاط
» ٤,٩٢٦	الأحجار والخص والمصنوعات الزجاجية
» ٢,٣٨٧	المنسوجات
» ٥,٥٠١	مصنوعات أخرى متنوعة

الجدول رقم (١٢)

مقارنة بين القيم الصناعية للمناطق المختلفة مبيّنة بالنسب المئوية من مجموع الإنتاج الصناعي

المنطقة	سنة ١٩١٩	سنة ١٩٣٩	مصرفات الحكومة لإبان الحرب من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤
نيو إنجلاند	١٢ر٩٠	٩ر٨٤	٥ر١٠
ولايات الساحل الأطلنطي الوسطى	٣٣ر٦٧	٢٩ر٩٩	١٨ر٧٥
» الشمال الشرقي المتوسطة	٢٨ر٤٢	٣١ر٥٣	٣٠ر٥١
» الشمال الغربي المتوسطة	٥ر٦٣	٥ر٥٢	٦ر٩١
» الساحل الأطلنطي الجنوبية	٧ر٤٢	٩ر٠٥	٦ر٧٤
» الجنوب الشرقي المتوسطة	٢ر٦٥	٣ر٣٦	٦ر٠٦
» الجنوب الغربي المتوسطة	٢ر٩١	٣ر٣٤	١٠ر٦٠
الولايات الجبلية	١ر٢٥	١ر١١	٣ر٣٨
ولايات ساحل المحيط الهادى	٥ر١٥	٦ر٤٦	٨ر٧٧
المناطق غير المحصورة	٠٠٠	٠٠٠	٣ر١٨

الجدول رقم (١٣)

مقياس الأثمان التي يتسلمها المزارعون والأثمان التي يدفعونها

(على أساس أن هذا المعدل في المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ = ١٠٠)

السنة	المعدل
١٩١٠	١٠٦
١٩١٥	٩٣
١٩٢٠	١٠٤
١٩٢٥	٩٢
١٩٣٠	٨٠
١٩٣٢	٥٥
١٩٣٥	٨٤
١٩٤٠	٨٠
١٩٤٥	١١٧
١٩٤٩	١٠٠

الجدول رقم (١٤)

مقارنة لتركيز استخدام الصناعة للعمال في الولايات المتحدة

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩١٩	سنة ١٨٩٩	المنطقة أو القسم المعادل للمدينة
١٥٤	١٥٦	١٧٦	٢٠٣	٣٣ منطقة صناعية مسجلة في مكتب الإحصاء
٧٠	٦٨	٦٣	٦١	باقي أنحاء الولايات المتحدة
				المدن بحسب تعداد سكانها في سنة ١٩٣٠ :
١٤١	١٤٦	١٥٨	٢٠١	عدد سكانها ٥٠٠٠٠ أو أكثر
١٤٢	١٥٠	١٦٥	٢٠١	عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠
١٧٧	١٦٨	١٨٣	٢١٠	عدد سكانها بين ٢٥٠٠ و ١٠٠٠٠
٦٧	٦٤	٦٠	٥٦	باقي أنحاء الولايات المتحدة

الأرقام المذكورة عبارة عن النسبة المئوية لعدد العمال الصناعيين في كل ألف من سكان المنطقة بالقياس إلى عدد العمال الصناعيين في كل ألف من سكان الولايات المتحدة بأجمعها.

الجدول رقم (١٥)

أوجه الانتفاع بالأرض الزراعية في المدة من سنة ١٨٤٩ إلى سنة ١٩٤٩ (مدينة بجلايين الأفدنة)

عدد ما يخص كل عامل مشتغل بالزراعة من الأفدنة المحصودة	عدد ما يخص الفرد من مجموع السكان من الأفدنة من الأرض المحصودة	أرض الحاصلات التي تم حصادها	الأرض الصالحة لإنتاج الحاصلات	أراضي الزارع	السنة
...	...	...	١١٣	٢٩٣	١٨٤٨
١٧ر٩	...	١٢٢	١٨٩	٤٠٨	١٨٦٩
٢٢ر١	٣ر٥	٢٢٠	٣٥٨	٦٢٣	١٨٨٩
٢٦ر١	٣ر٤	٣١١	٤٧٨	٨٧٩	١٩٠٩
٣٤ر٢	٢ر٩	٣٥٩	٥٢٢	٩٨٧	١٩٢٩
من ٤٠ر٥ إلى ٤٣ر٠	٢ر٨	٢٩٥	٥٥٠	١١٠٠	١٩٤٩

الجدول رقم (١٦)
وسائل النقل في الولايات المتحدة

بلورن ميل — طن		بلورن ميل — مسافر		وسيلة النقل
سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩١٦	
٦٠٢ر٢	٣٦٧ر٢	٢٣ر٨	٤٢ر٠	السكك الحديدية
٦٦ر١	٤٨ر٥	١١ر٤	٠٠٠	سيارات النقل المشترك (الأوتوبيس)
١٢٣ر١	١١٧ر٣	١ر٣	٠ر٩	سيارات نقل البضائع
				طرق الملاحة الداخلية (وتشمل البعيريات الكبرى)
٠ر٧٨	٠ر١٤	١ر٠	٠٠٠	طائرات النقل الجوي
٩٢ر٥	٧١ر٣			خطوط الأنابيب (للبرترول)

النسبة المئوية من مجمل الثروة المستوردة				النسبة المئوية من مجموع البضائع الصادرة من الولايات المتحدة				النسبة المئوية من مجموع البضائع الصادرة من الولايات المتحدة		الوارد الخام	السنة أو متوسط عدة سنوات
المصنوعات	المصنوعات الجاهزة	الاطعمة	الأطعمة الخام	المواد الخام	شبه المصنوعات	المصنوعات الجاهزة	الاطعمة	الأطعمة الخام	المواد الخام		
١٣,٦٠	٤,٥٢	١٧,٤٧	١٤,٢٩	١٤,١٢	٥,٦٩	١٧,٧٨	٣,٤٤٢	٢٢,١٣	١٩,٩٧	١٩٦١	٦٥—١٨٦١
١٣,٨٧	٤,١٢٦	١٩,٩٣	١٣,٢٣	١١,٧١	٤,٦٨	١٤,٨٩	١٣,٧٥	٩,٥٥	٥٧,٦٢	١٨٦٦	٧٠—١٨٦٦
١٣,٥٦	٣,٦١٣	٢٠,٥٧	١٤,١٢	١٦,١٢	٤,٦٧	١٥,٣٣	١٩,٥٩	١٥,٤٧	٤٤,٩٤	١٨٧١	٧٥—١٨٧١
١٢,٤٥	٢,٩٣٥	٢١,٤٩	١٨,١٦	١٨,٥٥	٤,٥٥	١٤,٨٧	٢٤,٣٩	٢٣,٩٣	٣٢,٢٤	١٨٧٦	٨٠—١٨٧٦
١٣,٧٣	٣,٢٢٥	١٩,١٥	١٤,٩٠	١٩,٩٨	٤,٧٨	١٤,٩٤	٢٥,٥٠	٢١,٠٠	٣٣,٧٨	١٨٨١	٨٥—١٨٨١
١٥,٧٦	٢,٩٣٣	١٦,٤٩	١٥,٧٧	٢٢,٦٥	٥,٥٢	١٦,٣٦	٢٥,٠١	١٤,٩٨	٣٨,١٣	١٨٨٦	٩٠—١٨٨٦
١٤,٣٧	٢,٥٤٥	١٧,٩٢	١٨,٦٦	٢٣,٥٩	٦,٣٢	١٥,٥٧	٢٧,٢٢	١٧,٢١	٣٣,٦٧	١٨٩١	٩٥—١٨٩١
١٣,٣٥	٢,٦١٧	١٥,٩٣	١٥,٠٨	٢٩,٤٧	٩,٦٤	٢١,٣٣	٢٤,٠١	١٨,٩٠	٢٦,١١	١٨٩٦	١٩٠٠—١٨٩٦
١٦,٦٥	٢,٤,٦٩	١٢,٣٦	١٢,٩٢	٣٣,٣٨	١١,٣٠	٢٤,٠٧	٢٢,١٦	١٢,١٩	٣٠,٢٧	١٩٠٥—١٩٠٥	١٩٠٥—١٩٠٥
١٧,٨٢	٢,٤,٨٤	١١,٨٠	١٠,٩٨	٣٤,٥٦	١٤,٢٣	٢٧,٥٧	١٨,١٢	٨,٩٠	٣١,٦٨	١٩٠٦	١٠—١٩٠٦
١٧,٣٧	٢,٢,٣٦	١٢,٥٦	١٢,٨٠	٣٤,٩١	١٥,٤١	٣٠,٧٠	١٤,٣٢	٨,٨٣	٣٠,٧٤	١٩١١	١٥—١٩١١
١٧,١٠	١,٤,٤٠	١٦,٢١	١٢,١٥	٤٠,١٣	١٥,٣٩	٣٩,٥٨	١٧,٦٦	٩,١٦	١٨,٢٢	١٩١٦	٢٠—١٩١٦
١٧,٦٦	٢,٠,٨٦	١٢,٩٩	١١,٠٩	٣٧,٤٠	١٢,٤٥	٣٦,٣٣	١٣,٩٣	٩,٧٤	٢٧,٥٤	١٩٢١	٢٥—١٩٢١
١٨,٨٩	٢,١,٨٨	٩,٨٨	١٢,٥٦	٣٦,٨٠	١٤,١٤	٤٥,٣٥	٩,٧٢	٦,٤٠	٢٤,٤٠	١٩٢٦	٣٠—١٩٢٦
١٨,٧٢	٢,٣,٠٣	١٣,٧٣	١٥,٦١	٢٨,٩١	١٤,٥١	٤٢,٥٧	٨,٨٣	٣,٨٥	٣٠,٢٣	١٩٣١	٣٥—١٩٣١
٢٠,٩٤	١,٨,٧٢	١٤,١٦	١٣,١٠	٣٣,٠٨	١٩,٢٩	٥٢,٣٦	٥,٥٣	٣,٧٧	١٩,٠٥	١٩٣٦	٤٠—١٩٣٦
٢١,١٩	١,٨,٠٠	١١,٥٣	١٦,٣٩	٣٢,٨٨	٩,٤٠	٧١,٥٤	١١,٦٤	١,٦٧	٥,٧٦	١٩٤١	٤٥—١٩٤١
١٩,٤١	١,٧,٦٣	١٠,٤٩	١٦,٩٩	٣٥,٤٨	٩,٤٣	٥٢,٨٢	١٦,٠٣	٦,٨٢	١٤,٩٠	١٩٤٦	١٩٤٦
٢٢,٥٦	١,٧,٤١	١١,٦٢	١٨,٠٢	٣٠,٨٩	١٢,١٧	٦٠,٣٩	١٠,٤١	٥,٩٦	١١,٠٨	١٩٤٧	١٩٤٧
٢٣,٥٢	١,٨,٤٧	١٠,٣١	١٧,٩٣	٣٠,٢٧	١٠,٩٤	٥٦,٤٨	١٠,٥٤	١٠,١٢	١١,٩١	١٩٤٨	١٩٤٨

المراجع : ٥. البيانات الإحصائية للولايات المتحدة « لسنة ١٩٤٨ من ٩١٠ ونفس الكتاب لسنة ١٩٤٩ من ٨٥٨

الجدول رقم (١٨) التجارة الخارجية الأمريكية حسب البلدان المتعامل معها

النسبة للقيمة من مجموع الواردات من						النسبة للقيمة من مجموع الصادرات إلى						السنة أو متوسط عدة سنوات		
القيمة بقيمة	الأقيانوسية	آسيا	أوروبا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية		القيمة بقيمة	الأقيانوسية	آسيا	أوروبا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية		
					بلدان الشمال	بلدان الجنوب						بلدان الشمال	بلدان الجنوب	
١٠٠	٣	٨٠٣	٦١٣	٩٠٩	١٢٥٥	٦٧	١٠٠	١٥	٢٠٤	٧٤٨	٤٧	٨٠٨	٦٩	١٨٦٠
١٠٤	٥	٦٠١	٤٨٠٢	٩٠٧	١٩٥٥	١٤٧٧	٨	٢٠٤	١٤	٥٧٧	٧٠٢	٢٠٥	١٠٠	١٨٦٥
٦	٤	٨٠٧	٥٥١	٩٠٩	١٧٠١	٨٣٣	٥	١٠	١٥	٧٩٠٨	٣٠٩	٧٠٩	٥	١٨٧٠
٦	٧	٩٠٧	٥٥٦	١٠٠	١٦٠٦	٨٣٣	٤	٨	١٠	٨٠٠٢	٣٠٠	٧٢٢	٤	٧٥—١٨٧١
٦	٩	١٠٣	٥٠٣	١٣٠٨	١٧٠٦	٥٦	٦	١٠	١٧	٨٣١	٣٠٦	٥٧	٣	٨٠—١٨٧٦
٥	١٧	١٠٥	٥٥١	١١٤	١٤٤	٦٣	٥	١٦	٢٢	٨١١	٣٠٦	٥٧	٤	٨٥—١٨٨١
٤٦	١٠٣	١٠٤	٥٦٠	١١٥	١٣٠٨	٦٥٦	٥	٢٠	٢٠٨	٧٩٣	٣٠٣	٥٨	٢	٩٠—١٨٨٦
٥	٢٣	١٠٤	٥٦٠	١١٥	١٣٠٨	٦٥٦	٥	٢٠	٢٠٨	٧٩٥	٣٧	٥٨	٢	٩٥—١٨٩١
٦	٢٠١	١٠٨	٥٠٦	١٤٠٩	١٦٣	٦٥٦	٦	١٦	٢٣	٧٦٧	٣١	٦٠٦	٩	٩٥—١٨٩٦
١٣	٣١	١٤٦	٥٢٦	١٣٢	١٠٣	٥٠	١٥	٢٣	٣٩	٧٢٣	٣٢	٦٧	٦	١٩٠٥—١٩٠١
١١	٩	١٥٤	٥١٣	١٢٥	١٣٣	٥٤	١٩	٢٠	٥٣	٧٢٣	٣٢	٨٧	١٠	١٠—١٩٠٦
١٢	١٠٢	١٥٢	٥١٣	١١٧	١٣٤	٥٩	١٠	١٨	٥٥	٦٨٢	٤٦	٨٧	١٠	١٥—١٩١١
١٤	١٠١	١٥٨	٤٦٦	١٢٨	١٤٥	٧٧	١١	٢٢	٥٦	٦٤٠	٥٢	٧٧	١٢	٢٠—١٩١٦
٢٧	٢٠١	٢٧١	٢٠٣	١٧٦	١٢٧	١٢٣	١٣	١٧	٨٦	٦٣٢	٦٨	١٠١	٣	٢٥—١٩٢١
٢٠١	١٠٦	٢٧٣	٣٠٤	١٢٢	١٤٩	١١٥	٦	٣٢	١٢٣	٥٢٧	٦٨	٨٤	٤	٣٠—١٩٢٦
٢٣	١٠٣	٢٩٧	٢٩٩	١٣٥	١١٤	١١٩	٣	٣٧	١٢٠	٤٦٨	٩٤	٨٤	٤	٣٥—١٩٣١
١٩	٩	٢٨٠٧	٣٠١	١٤٣	١٠٣	١٣٨	١	٢٤	١٧٣	٤٧٤	٧٠	٨٠	٨	٤٠—١٩٣٦
٣٣	١٠٥	٣١٦	٢٥٣	١٣٦	٩٩	١٤٨	٢	٢٧	١٦٦	٤١٤	٩٩	٩٠	٨	٤٥—١٩٤١
٦٢	٥٣	١٣٦	٨٠٢	٢٢٧	١٦٨	٢٧٢	٤	٣٦	٨٠	٥٦٤	٥٠	٥٧	١٢	١٩٤٦
٦٧	٢٠٧	١٨٠	١٦٣	٢٢٣	١٤٩	١٨٥	٢	١٢	١٣٨	٤٢٢	١١٨	١٠	١٠	١٩٤٧
٥٥	٢٣	١٨٣	١٤٣	٢١٦	١٧٧	١٩٧	٢	٢٢	١٣٣	٣٥٩	١٦٣	١٠٩	١٢	١٩٤٧
٥٥	٢٣	١٨٩	١٥٧	٢١٩	٢٢٤	٢٢٩	٢	١٢	١٦٦	٣٣٩	١٥١	١٥٤	١٢	١٩٤٨

المراجع: البيانات الإحصائية للولايات المتحدة ه لسنة ١٩٤٨ من ١٩٤٩ ونفس الكتاب لسنة ١٩٤٩ من ٨٧٠

الجدول رقم (١٩)

أنصبة الدول من التجارة العالمية

(بالنسب المئوية)

فرنسا	ألمانيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	السنة
١١	—	٢٥	٩	١٨٦٠
١١	٩	٢٣	١٠	١٨٨٠
٨	١٢	٢١	١١	١٩٠٠
٧	١٢	١٧	١٥	١٩١٣
٦	١٠	١٤	١٤	١٩٢٩
٤٧	٩٢	١٣	٢٣١	١٩٣٨

الجدول رقم (٢٠)

ميزان الولايات المتحدة التجارى وميزان المدفوعات

الصادرات أو المبالغ المقبوضة متوسط المدة من سنة ١٩٢٥ إلى

سنة ١٩٢٩ بملايين الدولارات

البضائع ٤٩٩١

أجور النقل والشحن ٣٦٢

نفقات السفر ١١٣

حوالات المهاجرين ولهيئات ٤٩

الفوائد وحصص الأرباح ٨٥٤

الصفقات الحكومية ٢٤٢

بنود شتى ٨٨

الواردات أو المبالغ المدفوعة

البضائع ٤٢٦٧

أجور النقل والشحن ٤٣٨

نفقات السفر ٤١٠

حوالات شخصية وحوالات للهيئات ٢٤٣

الفوائد وحصص الأرباح ١٠٨

بنود شتى ٨٨

الرصيد + ٧٣٩

الجدول رقم (٢١)

أسعار الجلالة (مستخرجة من مكتب الإحصاءات العمالية على أساس أن سنة ١٩٢٥ = ١٠٠)

الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة
٧٠ر٤	١٩١٠	٦٠ر٩	١٨٦٠
٦٩ر٥	١٩١٥	١٣٢ر٠	١٨٦٥
١٥٤ر٤	١٩٢٠	٨٦ر٧	١٨٧٠
١٠٣ر٥	١٩٢٥	٧٧ر٧	١٨٧٥
٨٦و٤	١٩٣٠	٦٥ر١	١٨٨٠
٨٠ر٠	١٩٣٥	٥٦ر٦	١٨٨٥
٧٨ر٦	١٩٤٠	٥٦ر٢	١٨٩٠
١٠٥ر٨	١٩٤٥	٤٨ر٨	١٨٩٥
١٧٥ر٣	ديسمبر ١٩٥٠	٥٦ر١	١٩٠٠
		٦٠ر١	١٩٠٥

الجدول رقم (٢٢)

عدد سكان الولايات المتحدة (بالقارة) في المدة من سنة ١٧٩٠ إلى سنة ١٩٥٠

الزيادة على التعداد السابق		مجموع عدد السكان	سنة التعداد
النسبة المئوية	بالعدد		
١٤,٥	١٩,٠٢٨,٠٨٦	(١) ١٥٠,٦٩٧,٣٦١	١٩٥٠
٧,٢	٨,٨٩٤,٢٢٩	١٣١,٦٦٩,٢٧٥	١٩٤٠
١٦,١	١٧,٠٦٤,٤٢٦	١٢٢,٧٧٥,٠٤٦	١٩٣٠
١٤,٩	١٣,٧٣٨,٣٥٤	١٠٥,٧١٠,٦٢٠	١٩٢٠
٢١,٠	١٥,٩٧٧,٦٩١	٩١,٩٧٢,٢٦٦	١٩١٠
٢٠,٧	١٣,٠٤٦,٨٦١	٧٥,٩٩٤,٥٧٥	١٩٠٠
٢٥,٥	١٢,٧٩١,٩٣١	٦٢,٩٤٧,٧١٤	١٨٩٠
٣٠,١	١١,٥٩٧,٤١٢	٥٠,١٥٥,٧٨٣	١٨٨٠
٢٢,٦	٧,١١٥,٠٥٠	٣٨,٥٥٨,٣٧١	١٨٧٠
٣٥,٦	٨,٢٥١,٤٤٥	٣١,٤٤٣,٣٢١	١٨٦٠
٣٥,٩	٦,١٢٢,٤٢٣	٢٣,١٩١,٨٧٦	١٨٥٠
٣٢,٧	٤,٢٠٣,٤٣٣	١٧,٠٦٩,٤٥٣	١٨٤٠
٣٣,٥	٣,٢٢٧,٥٦٧	١٢,٨٦٦,٠٢٠	١٨٣٠
٣٣,١	٢,٣٩٨,٥٧٢	٩,٦٣٨,٤٥٣	١٨٢٠
٣٦,٤	١,٩٣١,٣٩٨	٧,٢٣٩,٨٨١	١٨١٠
٣٥,١	١,٣٧٩,٢٦٩	٥,٣٠٨,٤٨٣	١٨٠٠
...		٣,٩٢٩,٢١٤	١٧٩٠

تقلا عن « تعداد الولايات المتحدة في أول لماريل سنة ١٩٥٠ وبيان توزيع السكان على الأقاليم والأقسام والولايات » عن عمل وزارة التجارة بالولايات المتحدة — مكتب التعداد — سلسلة تعداد السكان رقم ٣ — الجزء الأول — الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ (١) رقم ١٥٠,٦٩٧,٣٦١ مستخرج من بيان السكان — المجلد ١٧ الجزء الأول الصادر في يناير سنة ١٩٥١ من ٤ — الجدول رقم ١

الجدول رقم (٢٣)

حركة هجرة القادمين والراحلين وغيرهم من الوافدين والنازحين (بالآلاف)

السنة	الوافدون			النازحون			زيادة أو النقصان في العدد
	المجموع	تحت سن الخامسة عشر عاماً	من غيرهم	المجموع	تحت سن الخامسة عشر عاماً	من غيرهم	
١٨٦٥	٠٠٠	٢٤٨	٤٦,٥	...			
١٨٧٠	٠٠٠	٣٨٧	٨٩,١	...			
١٨٨٠	٠٠٠	٤٥٧	٨٧,١	...			
١٨٩٠	٠٠٠	٤٥٥	٨٦,٤	...			
١٩٠٠	٠٠٠	٤٤٩	٥٤,٦	تحت سن الرابعة عشرة			...
				تحت سن السادسة عشرة			
١٩١٠	١١٩٨	١٠٤٢	١٢٠,٥	١٥٦	٣٨٠	٢٠٢	٨١٨
١٩٢٠	٦٢٢	٤٣٠	٨١,٩	تحت سن السادسة عشرة			١٩٤
				تحت سن الرابعة عشرة			
١٩٣٠	٤٤٦	٢٤٢	٤٠,٧	٢٠٤	٢٧٣	٥١	١٧٣
١٩٣٥	١٨٠	٣٥	٠٠٠	١٤٥	١٨٩	٣٩	٩٠
١٩٤٠	٢٠٩	٧١	٩,٦	١٣٨	١٦٦	٢١	٤٣
١٩٤٥	٢٠٢	٣٨	٥,٦	١٦٤	٩٣	٧	١٠٩

المراجع : « الإحصائيات التاريخية بالولايات المتحدة » السلسلة ب ٣٠٤ إلى ٣٣٠ والسلسلة ب ٣٣١ إلى ٣٣٦ و ٣٥٠ إلى ٣٥٢ لجميع الأرقام حتى سنة ١٩٣٠ وأما عن أرقام سنة ١٩٤٥ فستمددة من كتاب « احتياجات أمريكا ومواردها » تأليف ج. فردريك ديهرست (طبع صندوق القرن العشرين بنيويورك سنة ١٩٤٧) ص ٣٥ الجدول رقم ٨

الجدول رقم (٢٤)

القوة العاملة بالولايات المتحدة

السنة	عدد السكان الذين تجاوزوا عشر سنوات (بالألف)	النسبة المئوية للآهالى المنخرطين فى سلك العمل ممن جاوزوا سن عشر سنوات	النسبة المئوية للنساء المنخرطات فى سلك العمل ممن جاوزن الحامسة عشرة
١٨٦٠	٢٢٤٢٩	٤٧ر٠	
١٨٧٠	٢٩١٢٣	٤٤ر٤	
١٨٨٠	٣٦٧٦١	٤٧ر٣	
١٨٩٠	٤٧٤١٣	٤٩ر٢	١٦
١٩٠٠	٥٧٩٤٩	٥٠ر٢	١٧
١٩١٠	٧١٥٨٠	٥٢ر٢	٢٠
١٩٢٠	٨٢٧٣٩	٥١ر٣	٢٠
١٩٣٠	٩٨٧٢٣	٤٩ر٥	٢١
١٩٤٠	١١٠٤٤٣	٤٧ر٢	٢٦ر٣
	مجموع من تزيد أعمارهم على الرابعة عشرة	النسبة المئوية لمن تزيد أعمارهم على الرابعة عشرة	
١٩٣٠	٨٩١٠٠	٥٤ر٥	
١٩٤٠	١٠١١٠٢	٥٢ر٢	
١٩٤٩	١٠٩٦٢٣	٥٨ر٠	٢٩ر٦

المراجع : « الإحصائيات التاريخية بالولايات المتحدة » ص ٦٣ و« خلاصة الإحصائيات

بالولايات المتحدة » لسنة ١٩٥٠ ص ١٧٥

الجدول رقم (٢٥)

البطالة والأجور وساعات العمل

عدد العمال العاملين (بالآلاف)	الرقم القياسي للأجور النقدية في المهن غير الزراعية في المدة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٩٠ — والرقم القياسي للأجور حسب كشف الصرف في المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٤٥ (على أساس أن أجور سنة ١٩٣٩ = ١٠٠)	الرقم البياني للأجور النقدية (على أساس أن المدة من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ = ١٠٠)	متوسط ساعات العمل في الأسبوع في المهن غير الزراعية	متوسط ساعات العمل في الأسبوع في الأعمال الزراعية	السنة
٣٠٠			٦٩	٧٧	١٨٥٠
٤٠٠	١٠٠	(سنة ١٨٦٦)	٦٦	٧٢	١٨٦٠
٥٠٠	١٦٢	٥٧	٦٣	٧١	١٨٧٠
٧٠٠	١٤١	٦٠	٦١,٨	٧١	١٨٨٠
٩٠٠	١٥٨,٩	٦٤	٥٩	٧٠	١٨٩٠
١٦٠٠	...	٦٦	٥٧,٣	٦٩	١٩٠٠
٦٠٠	...	٩٧	٥٤,٦	٦٨	١٩١٠
٦٠٠	١٢٣,٥	٢٤٢	٥٠,٤	٦٣	١٩٢٠
٣٨٠٠	٩٤,١	١٦٧	٤٩,٣	٥٩	١٩٣٠
٥٠٠	١١٤,٥	١٢٦	٤٤,٠	٥٢,٣	١٩٤٠
١٤٢	٢٩٣,٤	٣٥٠	٤٣,٤	٥٢	١٩٤٥

المراجع : الإحصائيات التاريخية بالولايات المتحدة — من ٦٧ و ٧٠ وكتاب ديومهرست السابق ذكره . الملحق رقم ٣

الجدول رقم (٢٦)

الهجرة الداخلية للسكان المولودين بالبلاد

(النسب المئوية من المجموع السكلى لسكان البلاد)

السنة	عدد المولودين في ولايات غير الولايات التي يقطنونها	عدد المولودين في شرق المسيحيين ولكنهم يقطنون في عزبة	عدد المولودين في الجنوب ولكنهم يقطنون في الشمال	عدد المولودين في الشمال ولكنهم يقطنون في الجنوب
١٨٧٠	٢٣ر٢	٨ر٢	٨ر٣	١ر٥
١٨٨٠	٢٢ر١	٩ر٤	٦ر٧	١ر٩
١٨٩٠	٢٠ر٨	١٠ر١	٥ر٨	٢ر٠
١٩٠٠	٢٠ر٦	٨ر٨	٥ر٤	٢ر٧
١٩١٠	٢١ر٦	٨ر٩	٥ر٣	٣ر٣
١٩٢٠	٢٢ر١	٧ر٧	٦ر٦	٣ر٤
١٩٣٠	٢٣ر٤	٦ر٦	٨ر٦	٣ر٢
١٩٤٠	٢٢ر٤	٥ر٥	٨ر٢	٣ر٢

المراجع : « الإحصائيات التاريخية بالولايات المتحدة » ص ٣٠

الجدول رقم (٢٧)

توزيع السكان حسب أنواع الوحدات المأهولة وأحجامها من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٩٥٠ (النسبة المئوية من مجموع السكان)

نوع الوحدة المأهولة وحجمها	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
الوحدات المأهولة بالمدن	١٥,٣	١٩,٨	٢٥,٧	٢٨,٢	٣٥,١	٤٠,٠	٤٥,٨	٥١,٤	٥٦,٢	٥٦,٥	٦٣,٧
الوحدات التي يبلغ عددها سكانها:											
١٠,٠٠٠ أو أكثر						٨,٥	٩,٢	٩,٦	١٢,٣	١٢,١	١٢,٩
من ٥,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠						٢,٢	٣,٣	٥,٩	٤,٧	٤,٩	٥,٩
من ٢,٥٠٠ إلى ٥,٠٠٠						٣,٨	٤,٣	٤,٣	٦,٥	٥,٩	٥,٩
من ١,٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠											
أو											
١٠٠,٠٠٠ أو أكثر (١)	٥,١	٨,٤	١٠,٧	١٢,٤	١٥,٤	٤,٣	٥,٣	٦,٢	٦,١	٥,٩	٥,٩
من ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠	١,٢	١,٤	١,٩	١,٩	٣,٢	٣,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٣	٥,٦	٥,٦
من ٢٥,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠	٢,٦	٢,١	٢,٤	٢,٩	٣,٦	٣,٧	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٥,٦	٥,٦
من ١٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠	٢,٤	٢,٨	٤,٤	٤,٤	٥,٥	٥,٧	٦,٠	٦,٦	٧,٤	٧,٦	٧,٦
من ٥,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠	٢,٦	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٨	٤,٢	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٥,١	٥,١
من ١,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠	١,٤	١,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٨	٣,٨
الوحدات المأهولة بالريف	٨٤,٧	٨٠,٢	٧٤,٣	٧١,٨	٦٤,٩	٧٠,٠	٥٤,٢	٤٨,٦	٤٣,٨	٤٣,٥	٣٦,٣

(١) من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٩٠ من ١٠٠,٠٠٠ فأكثر ومن سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠

الجدول رقم (٢٨) حالات وقف العمل الناشئة عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال

السنة		عدد حالات وقف العمل	عدد العمال المشتركين فيها (بالآلاف)	حساب التعطل في السنة بمعدل يوم — عامل
				النسبة المئوية من مجموع الأيام المقدرة للعمل
١٨٨١	٤٧٧	١٣٠	...	
١٨٩٠	١٨٩٧	٣٧٣	...	
١٩٠٠	١٨٣٩	٥٦٨	...	
١٩٠٥	٢١٨٦	٣٠٢	...	
١٩١٤	١٢٠٤	٠٠٠٠	...	
١٩٢٠	٣٤١١	١٤٦٠	...	
١٩٣٠	٦٣٧	١٨٣	٣٣٢٠	٠.٠٥
١٩٤٠	٢٥٠٨	٥٧٧	٦٧٠٠	٠.١٠
١٩٤٥	٤٧٥٠	٣٤٧٠	٣٨٠٠٠	٠.٤٧
١٩٤٦	٤٩٨٥	٤٦٠٠	١١٦٠٠٠	١.٤٣
١٩٤٧	٣٦٩٣	٢١٧٠	٣٤٦٠٠	٠.٤١
١٩٤٨	٣٤١٩	١٩٦٠	٣٤١٠٠	٠.٣٧
١٩٤٩	٣٦٠٦	٣٠٣٠	٥٠٥٠٠	٠.٥٩
١٩٥٠	٤٨٤٣	٢٤١٠	٣٨٨٠٠	...
متوسط المدة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٩		٢٨٦٢	١١٣٠	١.٦٩

المراجع : عن سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩٤٥ : « الإحصائيات التاريخية » السلسلة د ٢٢٤

— ٢٣٨ في الأعمدة ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٢٢٨

وعن سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٤٩ وكذا من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٩ على حساب

المتوسط نقلا عن عدد يوليه سنة ١٩٥٠ من مجلة العمال Labor الشهرية ص ١٨٧

وعن سنة ١٩٥٠ جريدة نيويورك تايمز الصادرة في ١٨ إبريل سنة ١٩٥١

الجدول رقم (٢٩)

زعماء حركة الأعمال في أمريكا بالنسبة إلى مهن آبائهم

وبالنسبة إلى مراكز الأسرات التي ينتمون إليها

في المدة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٠

النسبة المئوية لزعماء الحركة السياسية	النسبة المئوية لزعماء حركة الأعمال	مهنة الوالد
٣٣	٥٦	من رجال الأعمال
١٨	٢٣	من أصحاب المهن الراقية
٣٨	١٢	مزارعون
٩	٧	موظفون عموميون
٢	٢	عمال
١٦٧	١٦٧	جملة الحالات المدروسة (= ١٠٠ ٪)

مراكز الأسرات التي ينتمون إليها :

٣٦	٥٠	من الطبقة العليا
٥٠	٤٥	من الطبقة المتوسطة
١٤	٥	من الطبقة الدنيا
١٨٠	١٧٩	جملة الحالات المدروسة (= ١٠٠ ٪)

نقلا عن مقال وليم ميلر بعنوان : « المؤرخون الأمريكيون ونخبة رجال الأعمال »

بصحيفة « التاريخ الاقتصادي » المجلد التاسع لشهر نوفمبر سنة ١٩٤٩

الجدول رقم (٣٠)

مقارنة بين مراكز الشركات المساهمة من حيث أهميتها

في كل فرع من فروع الصناعة سنة ١٩٢٩

الفرع الصناعي	النسبة المئوية لدخل الشركات المساهمة في كل فرع من مجموع دخله
الزراعة	٦
البناء	٣٣
صناعات شتى	٣٣
الخدمات : المهنية والملاهي والفنادق	٣٣
المالية : البنوك والتأمينات والعقارات وشركات حيازة الأسهم وسماسرة الأسهم والسندات الخ	٥٦
التجارة	٦٣
المواصلات والنقل وغيرها من المرافق العامة	٨٦
الصناعة	٩٢
المناجم والمحاجر	٩٦

نقلا عن « الأعمال الكبرى : نموها ومركزها » (طبع صندوق القرن العشرين

بنيويورك — سنة ١٩٣٧) ص ١٧

الجدول رقم (٣١)

أنضبة الطبقات العليا والدنيا من الإيراد السكلى (على أساس الأسعار السائدة) من الدخل الإجمالى بعد خصم ضريبة الحكومة الاتحادية على الدخل (الأرقام المذكورة تبين النسب المئوية)

السنة	طبقات السكان حسب دخل كل منها			
	المجموع السكلى	الطبقة الدنيا وتعادل ٩٥٪ من السكان	الطبقة العليا وتعادل ٥٪ من السكان	أعلى طبقة وتعادل ١٪ من السكان
١٩٣٨ — ١٩١٩	١٠٠	٧٤٫٦	٢٥٫٤	١٢٫٨
١٩٣٩	١٠٠	٦٦٫٠	٣٤٫٠	١٩٫١
١٩٤٦	١٠٠	٨٢٫٠	١٨٫٠	٧٫٧

نقلًا عن كتاب كوزنتس السابق ذكره — ص ١٣ وبعض الذكريات الخطية التي لم تنشر

الجدول رقم (٣٢)
الإيرادات المحصلة حسب نوع العمل
(النسبة المئوية لكل نوع)

المتوسط في الفترة	المرتبات والأجور	صافي إيرادات مشروعات المعاملات والتعهدات والتجارة	إيرادات الأملاك العقارية
من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠	٥٠ر٠	٢٦ر٤	٢٣ر٦
١٩١٠ — ١٩٠٠	٤٧ر١	٢٨ر٨	٢٤ر٢
١٩٢٨ — ١٩١٩	٦١ر٧	١٩ر٥	١٨ر٨
١٩٢٩ — ١٩٣٨	٦٤ر٩	١٥ر٩	١٩ر٢

المراجع : بيانات اللدة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٠ مبنية على ما ورد بكتاب «ثروة شعب الولايات المتحدة وإيراده» و. أ. كينج (طبع نيويورك — سنة ١٩١٩)

وبيانات اللدة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٨ مبنية على تقديرات المكتب الأهلي للبحوث الاقتصادية الواردة بكتاب كوزنفس السابق ذكره — ص ٥٠

الجدول رقم (٣٣)

التفاوت في إيرادات الأسرة تبعاً للإقليم الذي تقطنه

وحجم الوحدة المأهولة التي تقيم فيها

(متوسط الدخل بالدولار)

ولايات البحر	أقاليم الجبال والسهول	الجنوب	الولايات الوسطى	نيو إنجلاند	حجم الوحدة المأهولة
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٧٣٠	٠٠٠	العواصم
١٥٤٤	١٦٠٧	١٤٨٤	١٦٤٦	١٣٦١	المدن الكبرى
١٣٩٢	١٥٧١	١٢٧١	١٣٧٠	١٣٣٦	المدن المتوسطة السعة
١٥٤٥	١٤٩٣	١٠٩٤	١٢٩٣	١٤١٩	المدن الصغرى
١٤٣٣	١٣٤١	١١٥٩	١١٦٣	١٤٥٧	البلدات الريفية غير الحضرية
١٣٩٩	٨٦٠	٧٨٠	١٢٣٦	١١٨٤	الحضر

المراجع : كتاب كوزنيس السابق ذكره ص ٢٧

الجدول رقم (٣٤)

النسب المئوية لنفقات المستهلكين موزعة على الأسهم الرئيسية لأوجه الصرف

السنة	الطعام والشراب والندخين	الملابس والأدوات والأثاث والأواني الشخصية	المساكن ولوازمها	الأدوات المنزلية وتكاليف البيت	الخدمات والترفيه والرياضة	نفقات التعليم غير الجاني	الوجوه الدينية والمساعدات الاجتماعية
سنة ١٨٥٠ (١) تقديراً	٥٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٩٩	٥٦	٣٨	٥٠
سنة ١٩٠٩ (ب)	٣٤٩	١٥٢	٢٣٥	٩٢	٦٩	٣٨	٣٩
سنة ١٩١٤	٣٥٤	١٤٤	٢٣٣	٩٢	٦٩	٣٨	٣٩
١٩١٩	٣٦٧	١٦١	١٦٧	١٠٢	٨٥	٤٦	٣٥
١٩٢٠	٢٨٩	١٦٠	١٩٩	١١٦	١١٤	٥١	٣٩
١٩٣٠	٢٩٩	١٤٧	١٩٢	١٢٠	٩٧	٦٠	٣٥
١٩٣٥	٣١٩	١٤١	١٨٣	١١٣	١٠١	٦٨	٣٥
١٩٤٠	٣١٠	١٣٩	١٧٨	١٢٤	١٠٤	٦٧	٣٦

(١) تقديرات سنة ١٨٥٠ متخذة من كتاب د. مستوى المعيشة في سنة ١٨٦٠ تأليف إدجار. و. مارتين (طبع مطبعة جامعة

شيكاغو بمدينة شيكاغو سنة ١٩٤٢) ص ٣٩٣ — ٤٠٤

(ب) عن السنوات الأخرى ارجع إلى كتاب ديومهرست السابق ذكره ص ٨١

الجدول رقم (٣٥)

التواريخ المعينة لدورات الأعمال الاقتصادية بالولايات المتحدة ومدة كل منها
(التواريخ المعينة مذكور بها ربع السنة بالتحديد)

الفترة		الدورة	
سنة	الربع	سنة	الربع
١٨٥٤	الرابع		
١٨٥٨	»	١٨٥٧	الثاني
١٨٦١	الثالث	١٨٦٠	الثالث
١٨٦٨	الأول	١٨٦٥	الأول
١٨٧٠	الرابع	١٨٦٩	الثاني
١٨٧٩	الأول	١٨٧٣	الثالث
١٨٨٥	الثاني	١٨٨٢	الأول
١٨٨٨	الأول	١٨٨٧	الثاني
١٨٩١	الثاني	١٨٩٠	الثالث
١٨٩٤	»	١٨٩٣	الأول
١٨٩٧	»	١٨٩٥	الرابع
١٩٠٠	الرابع	١٨٩٩	الثالث
١٩٠٤	الثالث	١٩٠٢	الرابع
١٩٠٨	الثاني	١٩٠٧	الثاني
١٩١١	الرابع	١٩١٠	الأول
١٩١٤	»	١٩١٣	»
١٩١٩	الثاني	١٩١٨	الثالث
١٩٢١	الثالث	١٩٢٠	الأول
١٩٢٤	»	١٩٢٣	الثاني
١٩٢٧	الرابع	١٩٢٦	الثالث
١٩٣٣	الثاني	١٩٢٩	الثاني
١٩٣٨	»	١٩٣٧	»
١٩٤٥	الرابع	١٩٤٥	الأول
١٩٤٩	»	١٩٤٨	الرابع

المراجع : كتاب « قياس دورات الأعمال » تأليف آرثر ف بيرنز و وِزلى سى
ميتشل (طبع للمكتب الأهلى للبحوث الاقتصادية بنيويورك سنة ١٩٤٦) ص ٧٨
بالجدول رقم ١٦

الجدول رقم (٣٦)

نمو التأمين على الحياة في أمريكا
(بملايين الدولارات)

السنة	عدد شركات التأمين	التأمين العادى على الحياة	تأمين الصناعات	التأمين الجماعى
١٨٦٠	١٧	١٦٣٫٧		
١٨٧٠	٧١	٢٠٢٣٫٨		
١٨٨٠	٤٤	١٥٥٩٫٣	١٩٫٦	
١٨٩٠	٥٠	٣٦٢٠٫٧	٤٢٨٫٨	
١٩٠٠	٧٦	٧٠٩٣٫٢	١٤٦٨٫٠	
١٩١٠	٢١٤	١٣٢٢٧٫٢	٣١٧٧٫٠	
١٩٢٠	٢٧٢	٣٣٤٥٤٫٦	٧١٨٩٫٨	١٦٣٦٫٨
١٩٣٠	٣٥٢	٧٩٧٧٤٫٨	١٨٢٨٧٫٤	٩٨١٦٫٠
١٩٤٠	٣٠٥	٨١٠٦٩٫٢	٢١٣٤٣٫٦	١٥٣٨١٫٥
١٩٤٨	٣٠٨	١٣٥٦٦٩٫٠	٣١٦٩٩٫٩	٣٩٢١٠٫٠

المرجع : « تاريخ قرن في التأمين على الحياة » تأليف شبرد ب . كلّف
(طبع مطبعة جامعة كولومبيا بنيويورك — سنة ١٩٤٦) ص ٣٧٠ — ٣٧٥

الجدول رقم (٣٧)

النسب المئوية لأسرات السكان البيض التي لا تستولى على إعانات

والتي تؤدي أقساط التأمين على الحياة

(سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦)

٥٨	في المناطق الريفية
٨١	في المدن التي تعدادها ما بين ٢٥٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة
٨٦	في المدن التي تعدادها ما بين ٢٥٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ نسمة
٨٨	في المدن التي تعدادها ما بين ١٠٠.٠٠٠ و ١.٥٠٠.٠٠٠ نسمة
٩٠	في نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا وديترويت

الجدول رقم (٣٨)

مالية الحكومة الاتحادية

(الإيرادات بملايين الدولارات)

السنة	المجموع	الرسوم الجمركية	ضريبة الدخل و ضريبة الأرباح	إيرادات داخلية أخرى	متحصلات أخرى	إجمالي الفائض أو العجز بما في ذلك استهلاك الديون
١٨٧٠	٤١١,٢	١٩٤,٥	٣٧,٧	١٤٧,١	٣١,٨	١٠١,٦+
١٨٨٠	٣٣٣,٥	١٨٦,٥	٠٠٠	١٢٤,٠	٢٢,٩	٦٥,٨+
١٨٩٠	٤٠٣,٥	٢٢٩,٦	٠٠٠	١٤٧,٦	٣٠,٨	٨٥,٠+
١٩٠٠	٥٦٧,٢	٢٣٣,١	٠٠٠	٢٩٥,٣	٣٨,٧	٤٦,٣+
١٩١٠	٦٧٥,٥	٣٣٣,٦	٢٠,٩	٢٦٨,٩	٥١,٨	١٨,١-
١٩٢٠	٦٦٩٤,٥	٣٢٢,٩	٣٩٤٤,٩	١٤٦٠,٠	٩٦٦,٦	٢١٢,٤+
١٩٣٠	٤١٧٧,٩	٥٨٧,٠	٢٤١٠,٩	٦٢٨,٣	٥٥١,٦	١٨٣,٧+
١٩٤٠	٥٣٨٧,١	٣٤٨,٥	٢١٢٥,٣	٢٦٤٠,٠	٢٧٣,١	٣٧٤٠,٢-
١٩٤٥	٤٦٤٥٦,٥	٣٥٤,٧	٣٥١٧٣,٠	٧٤٤٥,٩	٣٤٨٢,٧	٥٣٩٤٨,٠-
١٩٥٠	٤١٣١٠,٦	٤٢٢,٦	٢٨٢٦٢,٦	١١١٨٥,٩	١٤٣٩,٣	٣١٢٢,١-

المصروفات بملايين الدولارات

السنة	المجموع	وزارة الحربية	وزارة البحرية	فوائد الدين العام	جملة ما عدا ما ذكر
					مصرفات مدنية ومصرفات شتى
١٨٧٠	٣٠٩,٦	٥٧,٦	٢١,٧	١٢٩,٢	٦٤,٣
١٨٨٠	٢٦٧,٦	٣٨,١	١٣,٥	٩٥,٧	٥٤,٤
١٨٩٠	٣١٨,٠	٤٤,٥	٢٢,٠	٣٦١,٠	٩٤,٨
١٩٠٠	٥٢٠,٨	١٣٤,٧	٥٥,٩	٤٠,١	١٣١,٦
١٩١٠	٦٩٣,٦	١٨٩,٨	١٢٣,١	٢١,٣	١٧١,٥
١٩٢٠	٦٤٠٣,٣	١٦٢١,٩	٧٣٦,٠	١٠٢٠,٢	٢٧٧٧,١
١٩٣٠	٣٤٤٠,٢	٤٦٤,٨	٣٧٤,١	٦٥٩,٣	١٥٩٧,٥
١٩٤٠	٨٩٩٨,١	٩٠٧,١	٨٩١,٤	١٠٤٠,٩	٥٦٥٠,٧
١٩٤٥	١٠٠٤٠٤,٢	٥٠٤٩٠,١	٣٠٠٤٧,١	٣٦١٦,٦	١٥٤٤٨,١
١٩٥٠	٤٠١٦٦,٨	٩٣١٠,١	٤١٢٩,٥	٥٧٤٩,٩	١٥٤٤٨,١

الجدول رقم (٣٩)

الدين العام — التزامات الحكومة الاتحادية
(بآلاف الدولارات)

السنة	جملة الدين
١٨٦٠	٦٤٨٤٤
١٨٧٠	٢,٤٣٦,٤٥٣
١٨٨٠	٢,٠٩٠,٩٠٩
١٨٩٠	١,١٢٢,٣٩٧
١٩٠٠	١,٢٦٣,٤١٧
١٩١٠	١,١٤٦,٩٤٠
١٩٢٠	٢٤,٢٩٩,٣٢١
١٩٣٠	١٦,١٨٥,٣١٠
١٩٤٠	٤٢,٩٦٧,٥٣١
١٩٥٠	٢٥٦,٧٠٨,٠٠٠

الجدول رقم (٤٠)

مالية الولايات والحكومات المحلية (بملايين الدولارات)

سنة ١٩٤٢	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٠٢	سنة ١٨٩٠	
					الإيرادات العامة :
٤٥٤٤	٤٦٨٢	١٠٨٣	٧٠٦	٤٤٣	ضرائب الأملاك
٥٠٦٨	١٦٧٧	٢٦٩	١٥٤	٥٨	الضرائب الأخرى
٨٥٤	٢٣٨	٩	٧	٠٠٠	إعانة الحكومة الاتحادية
٩٣٠	٨٢٠	٢٤١	١٠١	٦١	إيرادات متنوعة
١١٣٩٦	٧٤١٦	١٦٠٢	٩٦٨	٥٦٢	المجموع الكلي
					المصروفات العمومية :
٧٢١٦	٠٠٠	١١٦٥	٧٨٢	٤٧٨	مجموع الأعمال الجارية
٦٦٧	٠٠٠	٢١١	١٦٤	٨٢	مصروفات الأداة الإدارية
٧٥٧	٠٠٠	١٨١	٩٧	٤٣	الأمن العام
٨٠٧	٠٠٠	١٥٧	١١٧	٨٤	الطرق
٣٠٦	٠٠٠	٦٩	٣٤	٣	الصحة العامة والمنافع الصحية
١٨٠٢	٠٠٠	١٥٨	١٠٦	٥٢	المستشفيات والإصلاحات
٢٣٦٥	٠٠٠	٣٣١	٢٣٦	١٤٥	المدارس
٤١	٠٠٠	١٠	٠٠٠	٠٠٠	المساكن العامة (دور الكتب)
٩٧	٠٠٠	٢٤	١٤	٣	النزهات والترفيه
٣٧٤	٠٠٠	٢٤	١٤	٦٧	ماعد ما ذكر ويدخل في هذا الباب
٢٨١٨	٠٠٠	٥٨٦	٢٣٤	٨٢	جميع المصروفات التي لا تدخل في هذا الباب
١٠٠٣٤	٠٠٠	١٧٥١	١٠١٦	٥٦٠	المجموع الكلي

الجدول رقم (٤١)

ترتيب أهمية ضرائب الحكومة الاتحادية في سنة ١٩٣٠

النسبة المئوية
لايراد هذه الضريبة
من جملة المتحصلات

نوع الضريبة

٣٥

ضريبة الشركات المساهمة

٣٢

ضريبة دخل الأفراد

١٦

الرسوم الجركية

١٢

ضريبة الدخان

٥٧٦١٥ — ٥٥١٥٩

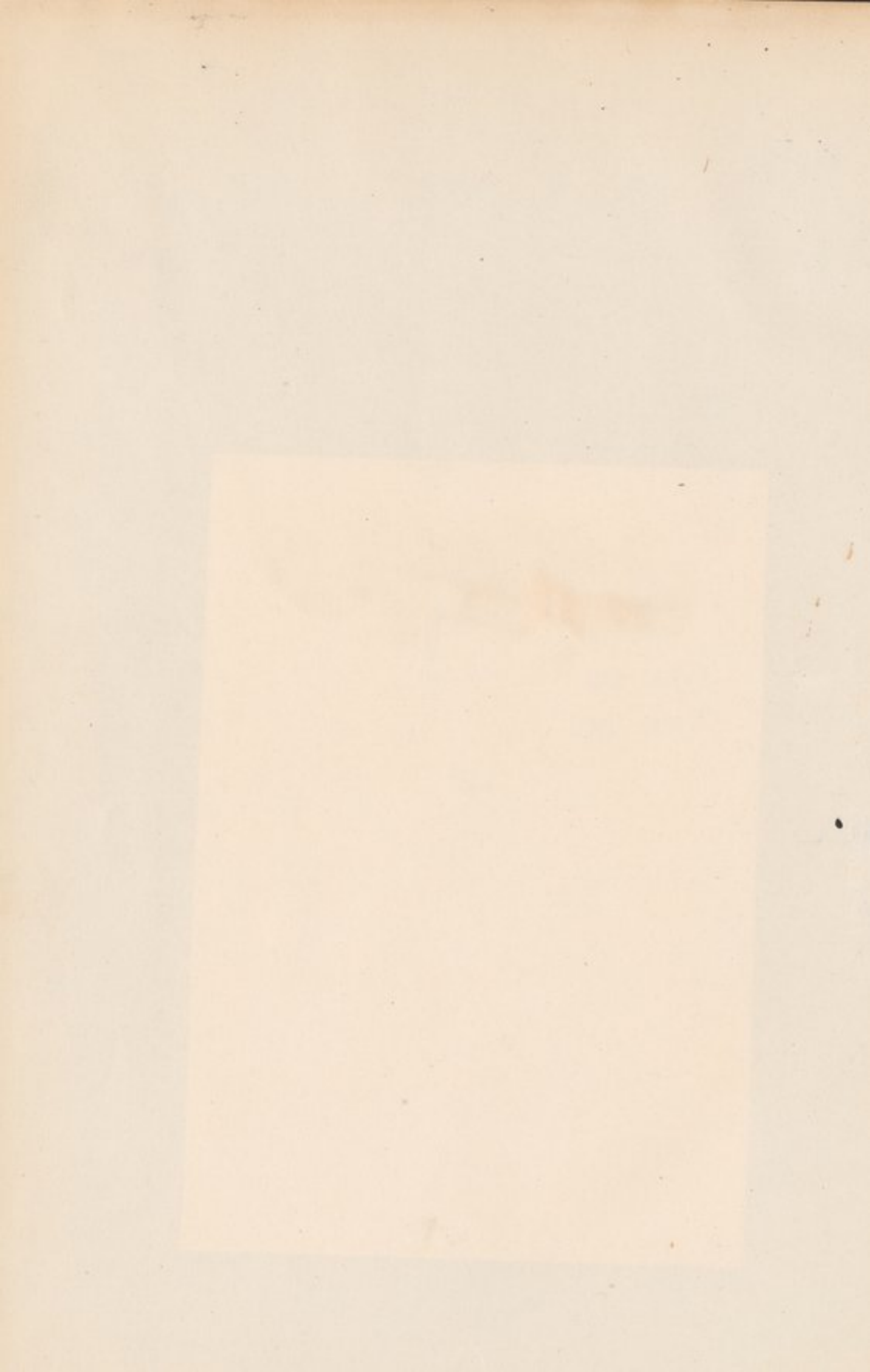
المرجع : كتاب « مواجهة مشكلة الضرائب » تأليف كارل شوب و روى

بلاو و مابل نيوكير (طبع صندوق القرن العشرين بنيويورك —

سنة ١٩٣٧) .

(١٥) في ما يلي

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م



DATE DUE

J. LIB.

1 SET 1981

JAFET LIB.

6 MAY 1992

JAFET LIB.

28 MAR 1992

330.973:C647aA:c.1

رفعت، محمد

الاساس الاقتصادي للحضارة الامريكي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014416

330.973

C 647aA

330.973
C647aA
C.I